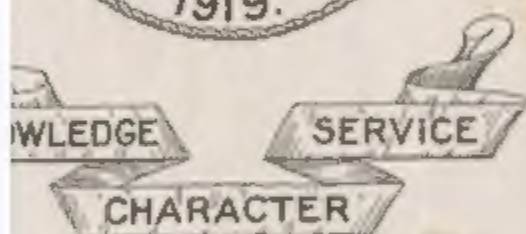
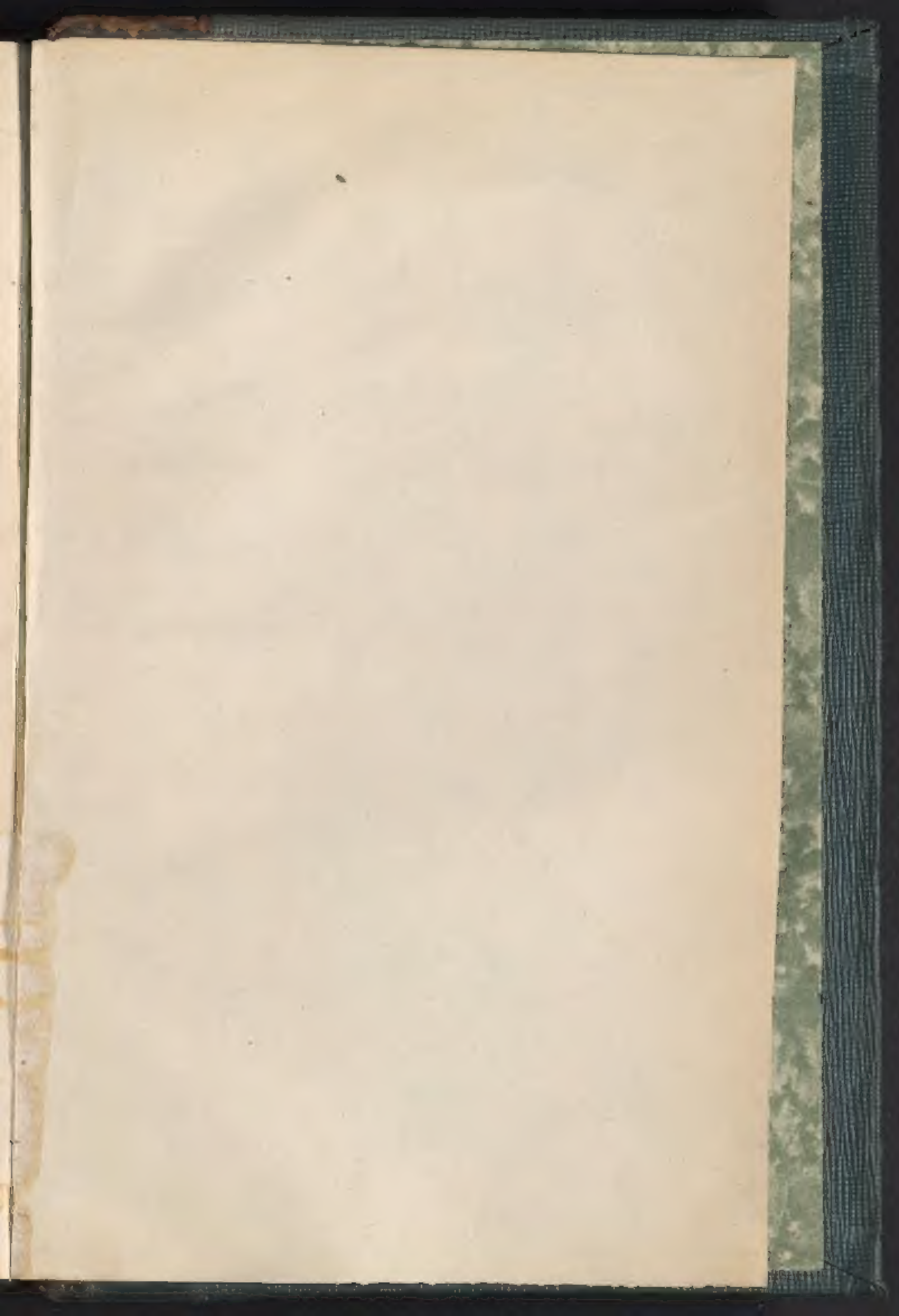


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01576 2499

^{S O S}
Library of
The American University
at Cairo





شفا المصابين بالفتنة

297-5

تأليف قطب الائمة الشيخ

محمد بن يوسف الطيفي

رحمة الله

BP

195

I3

A87

1929

V.2

(١٢٣٦ - ١٣٣٢)

قال المصنف : وإنما الله بعد ان بلغت درجة الاجتهاد

المحرز الثاني

الترم طبعه وتصحيحه

ابراهيم

ابراهيم الطيفي الجازي

الجزائري

(حقوق الطبع محفوظة)

القاهرة - ١٣٤٨

المطبعة السلفية . بمصر

297.5
14/20
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

v. 2 eyes

505 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الكتاب الرابع في الصلاة

الباب الأول في عددتها وعلام فرضت

قيل أول من صلى الحسن أبونا آدم عليه السلام حين أهبط الى الارض ورأى حرارة الشمس والريح والتراب فأسود ، فصلى حين رأى الفجر بعد الظلمة ركعتين فابيض رأسه ووجهه ، ثم أربعا في وقت الظهر فابيض الى صدره ، ثم العصر فابيض الى وسطه ، ثم المغرب فابيض الى الركبة ، ثم العتمة فابيض كله ، فأمر الله هذه الأمة بها لتبيض وجوههم غدا وتبيض كتبهم من السيئات بالحسنات فذلك داخل في قول الله تعالى « يوم تبيض وجوه » فإن الصلاة من أسباب ابيضاض الوجوه وفي قول الله عز وجل « فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات » وأخرج الحاكم عن عبيد الله بن محمد بن عائشة : ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح ، وفدى اسحاق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر ، وبعث عزيز قليل له كم لبثت فقال : يوما فرأى الشمس فقال : أو بعض يوم فصلى أربع ركعات فصارت العصر ، وغفر لداود عند المغرب فقام يصلى أربع ركعات فجهد فجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثا . وأول من صلى العشاء الأخيرة نبينا ﷺ ، وأخرج أبو داود في سننه وابن أبي شيبة في مصنفه والبيهقي في سننه عن معاذ بن جبل قل :

آخر رسول الله ﷺ صلاة العتمة ليلة حق ظن الظان انه قد صلى ثم خرج فقال « اعتموا بهذه الصلاة فانكم فضلتم بها على سائر الامم ، ولم تصلها امة قبلكم » وقيل ان موسى لما ذهب ليأتي بالنار وقت العتمة وهو في اربعة هموم : هم المطر ، وهم ضلاله الطريق ، وهم ميلاد أهله ، وهم غنمه اذ فرقها الليل وكفاه الله ذلك وسلم له جميع ما هم من أجله صلى له أربع ركعات شكراً له ، وقيل أول من صلى الفجر آدم حين أخرج واطم عليه الليل ولم ير ظلمة قبل واشتد خوفه فلما انفجر الصبح وأضاء النهار صلى ركعتين شكراً لله لرجوع الضوء اليه فأمر الله نبيه بذلك ليذهب عنه ظلمة المعصية كما اذهب عن آدم ظلمة الليل وينورده بالطاعة كما نور آدم بضوء النهار ، وروى عن رسول الله ﷺ ان هذه الصلوات موارث آباي وأخواني من الانبياء عليهم السلام : فعند الفجر تاب على آدم فصلى ركعتين فجعلت لي ولأمتي كفارات وحسنات ودرجات ، وعند الزوال تاب على داود فبشره جبريل عليه السلام فصلى أربعاً فجعلت لي ولأمتي كفارات وحسنات ودرجات ، وتاب على سليمان حين صار ظل كل شيء مثليه فبشر بالتوبة فصلى أربعاً شكراً لله فجعلت لي ولأمتي كفارات وحسنات ودرجات ، وعند اشتباك النجوم والاضلام أخرج يونس من بطن الحوت كفرخ لاريش له ولا جناح فصلى لله أربعاً فجعلت لي ولأمتي كفارات وحسنات ودرجات ، ولا منافاة بين حديث تفضيل هذه الامة بالعتمة وأحاديث صلاة بعض الانبياء العتمة ، لأن التفضيل بها على الامم لأعلى الانبياء كلهم ، وقيل أول من صلى المغرب آدم اذ تيب عليه فيه ، وقيل عيسى لما أخبر ان قومه يدعون ثالث ثلاثة فصلاه ثلاثاً نفيها لها واثباتاً للوحدانية لله تعالى فأمر الله رسوله محمداً ﷺ بأدائه ثلاثاً ، وقيل بين أكل آدم من الشجرة وتوبته ثلاث مائة سنة من سنى الدنيا وثلاثة أيام من أيام الآخرة فصلى ركعة للخطيئة وركعة للتوبة وأخرى للحظوة فافترض ذلك

على هذه الامة فما صلاحها محتسب وسأل الله شيئا الا أعطاه ، وقيل كانت
 الملائكة لاتعرف الليل من النهار الى أن أمر الله جبريل بمحو القمر فاستبان
 ففقد ذلك ركعت أربعاً عند الفجر شكر الله فكانت الاخيرتان واجبتين ،
 قيل لما كان الخلق قائما كجبل وحائط وشجر ورا كما كذوات الاربع وشبهها
 بساجد كهوام وبقاعد كنبات وحجر وكل يسبح الله ويحمده جمع ذلك في
 الركعة ، وقيل لتتنوع الملائكة بذلك في عبادتهم ، والصحيح في الصلاة
 الوسطى أنها العصر وعليه الجمهور ، وقيل المغرب لأنها بين اقبال وادبار ولا
 نقص فيها بسفر ولأنها الوسطى في الطول والقصر اذ كانت ركعاتها ثلاثا
 لا أربعاً كالعصر ولا اثنتين كما أن الفجر اثنتان وشاركتها الفجر في كونها بين
 اقبال وادبار وعدم النقص بالسفر ، وعن عائشة : ان الوسطى العصر . رواه
 الربيع عن أبي عبيدة عن جابر عنها رضى الله عنها ولا منافاة بين ذلك وبين
 روايتها عن رسول الله ﷺ « أفضل الصلوات المغرب لم تحط عن مسافر ولا
 مقيم فتح بها وختم بها ، ومن قال في دبرها قبل أن يشحرف : بسم الله الرحمن
 الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثلاثا دفع الله عنه تسعة وتسعين
 نوعا من البلاء منها الجنون والجذام والبرص ، لأن تفسير الوسطى بالفضلى غير
 متمين فيجوز أن يكون الوسطى عندها بمعنى الفضلى ولو لزم من تخصيصها
 بعد عموم أن تكون لها مزية لجواز أن تكون للعصر مزية من وجه والمغرب
 فضل من وجه آخر مثل كونها جامعة بين فتح وختم وعدم حط عن مسافر ولا
 مقيم وفي ذلك خلاف نظره في تفسيرنا الذي من الله به علينا المسعى بهميان
 الزاد الى دار المعاد ، قال الشيخ خميس : ولا يعدم قول بأن الوسطى الوتر .
 فان ثبت فهو عندي ضعيف لأن الصحيح انها غير فرض فضلا عن أن تكون
 مفضلة على الصلوات من كل وجه أو من وجه ، ثم رأيت ذلك قولاً قل بعض
 شراح رسالة ابن أبي زيد من قومنا : أما كون اذان الصبح هو الوسطى فهو

مذهب مالك وابن عباس ونقل عن أهل المدينة وما من صلاة من الخمس إلا وقد قيل إنها الصلاة الوسطى ، وقيل صلاة الجمعة ، وقيل الوتر ، وقيل الخمس الصلوات ، وقيل العيد فيجتهد في الجميع كما قيل في ليلة القدر والساعة التي في يوم الجمعة . انتهى وفي حديث رواه الديلمي « ان الله عز وجل فرض على الوتر »

فصل

روى الربيع بن حبيب عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر وأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر ، وهذا يقضي بأن الركعتين في السفر ليستا قصرًا وبه قال بعض أصحابنا ويدل له ما روي أنه عليه السلام سئل عن صلاة السفر أقصر هي ؟ فقال : « لا ، الركعتان في السفر ليستا قصرًا إنما القصر واحدة عند الخوف » وما روي عن عمر أنه قال : صلاة السفر ركعتان تمامًا غير قصر على لسان نبينا . وقيل الركعتان فيه قصر وإن الصلاة فرضت أربعًا في الظهر والعصر والعشاء ، وثلاثًا في المغرب واثنين في الفجر وتقصر من الظهر والعصر والعشاء ركعتان ركعتان في السفر وأقرت في المغرب والفجر ، وبه قال بعض أصحابنا ومشى عليه في القواعد وهو المشهور في زماننا على السنة أهل هذه البلاد ، ويدل له أن عمر سأل رجل : يا أبا عبد الله المؤمنين لم كان قصر الصلاة في الأمن والله يقول « ان خفتم » فقال عمر : لقد عجبت مما عجبت منه فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال « صدقة من الله تصدق بها عليكم فقبلوا صدقته » فلفهم من الحديث أن القصر في السفر رخصة وتخفيف لأن له تأثيرًا في التخفيف كما لفطر في رمضان ، ولم يقل واحد من أصحابنا انه يجوز للمسافر أن يصلي أربعًا ، يقتضي قول بعض منهم : ان صلاة السفر قصر أنه يجوز أن يصلي أربعًا في السفر لأن اثنين الرخص ليس بواجب ولم يقل أصحابنا بذلك ولا أبو حنيفة وأصحابه بل

أوجبنا نحن وهم القصر فنقول : لا نسلم ان القول بانها قصر يقتضي جواز الأربع انما هو قصر محدود لا يجاوز الى أربع . قيل وان سلمنا ذلك فاللازم للمذهب لا يكون مذهباً ونقول أيضاً اتيان الرخص قد يكون واجباً وقد يكون غير واجب فالواجب كأكل المضطر الميتة مثلاً وأكل الحضري في رمضان اذا كان عدم أكله يؤدي الى هلاكه أو هلاك عضو منه ومن هذا النوع القصر للمسافر وغير الواجب كإفطار المسافر وقول المسكر الهين اثنين ونقول أيضاً قد أمرنا عليه السلام بقبول رخصة القصر والأمر للوجوب ما لم يصرفه دليل عنه ، ونقول أيضاً يدل على أن القصر سنة لا يجوز تركها ان رجلاً سأل ابن عمر : انا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضري في القرآن ولا نجد صلاة السفر فقال : ان الله قد بعث النبي محمداً ولا تعلم شيئاً وانما نفعك كما رأيتاه يفعل . ونقول أيضاً يدل على وجوب القصر رواية الربيع عن أبي عبيدة عن جابر عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ « على المقيم سبع عشرة ركعة ، وعلى المسافر إحدى عشرة ركعة » فأخبرنا بأن عليه إحدى عشرة كما ان على المقيم سبع عشرة ، وعلى في مثل هذه العبارة للوجوب ، وان صلى المسافر خلف المقيم صلى عدد ركعات المقيم ، ونقول أيضاً يدل على الوجوب قوله ﷺ « صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب الى أهله أو يموت » رواه الخطيب في التاريخ عن عمر . فقرأه أخبر بتأييد الركعتين ما لم يرجع أو يموت أو المراد الأمر بذلك . ونقول أيضاً يدل على الوجوب قول ابن عباس : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضرة أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . رواه مسلم وأبو داود والنسائي ويعني الركعة للأنوم في الخوف وينفرد إمامه بالأخرى ، ويدل عليه أيضاً ما رواه البخاري عن عائشة : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ثم أتمها في الحضرة وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى . وروى عنها في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهر في عن عروة : فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ﷺ ففرضت أربعاً . فعين في

هذه الرواية أن الزيادة في الرواية التي قبلها وقعت بالمدينة ، وهذه الأحاديث كلها تدل على أن القصر في سفر عزيمة لا يترك ، الحمد لله لا كما قالت الشافعية بحوار الاتمام للمسافر مستندين برؤية مسلم و صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته ، وقدم جواب عنه ، وراعيين أن معنى فرضت الصلاة كعتين في السفر فرضت لمن أراد الاقتصار عليهما وهو كلام بارد لا يفيد ، لا دليل عليه ، خروج عن الظاهر ، لا دليل موجب ، ولا دليل لهم في قوله تعالى « ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن حزنتم » الآية ، لأن هذا في الخوف لا في قصر السفر ولأن لا دليل أن الجناح في فعل الشيء يدل على عدم وجوبه بل تدل على إباحة فعله عن العمل وهو واجب كما في هذه الآية من عدم تقصيرهم من الصلاة الماء لأنفسهم في التهلكة وقتل هذه ، وتارة يسمى والفعل حائر ، وهذه الآية أن يكون المحاطون يتوهمون أنه لا يجوز كذا ، وهو عند الله واجب فينزل في الخرج رداً لتوهمهم أنه لا يجوز لا سيما لعدم الوجوب ، قد قال مالك بن قنبر من وجوب القصر على المسافر وقدرى في موطاه حديث عائشة : فرضت الصلاة ركعتين في الحضر ، السفر وفقرت صلاة السفر ويريد في صلاة الحضر ، قال ابن يونس : لا بأس : ومن أمدونة قال مالك : ومن صلى في السفر أربعاً أعاد في الوقت ، قال سحنون : جهلاً أو عمداً أو نسياناً ، وقال مطرف عن مالك : أنه إن أتم نسياناً أو سهواً سجد لسهو وأخرته ، وحتمت المالكية فقد بعضهم بوجوب القصر كما يقول وهو قول ابن سحنون وإسماعيل القاضي وقال الأبهري : أنه محير بين القصر والاتمام وحكي في المبسوط عن مالك أنه سنة وهو المشهور عندهم . قال ابن عبد البر : هو المذهب ورواه ابن خويرد ممداد وأبو مصعب ابن زيادة ، وقالوا أنها مؤكدة وستحده الأبهري ، وحكى أبو تولى السحى عن بعض أصحابهم أنه مباح وإن قلت : قد ثبت في البخاري ومسلم عن أبي هريرة أنه قال لعروة

ما بال عائشة تتم في السفر فذكر أنها تاهت كما تقول عثمان قلت : ان صححتم
 أنتم فيه فقد حذرتم أنتم أنتم بالله ويل وهو نه قلب أنا أم المؤمنين حينما
 كنت فأن عند الذي في بيتي من صح هذا فليس ذلك إلا لها ولأزواج النبي
 ﷺ وأما تدويل عثمان فهو أنه قال : أن أمير المؤمنين حينما كنت فأن في
 أهلي وهو تدويل لا يصح وقد ثبت أن رسول الله ﷺ وأنا بكره عمر يقصرون
 الصلاة في السفر مع الأمن . . . وسهوا الأئمة وقد صلى عثمان بأهل بيته أجمعين
 فأبكر الناس حبه فقال : يا أيها الناس في . . . تاهت تاهت في سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : إذا تاهل الرجل ببطله فليصم به صلاة المقيم . . . فتري
 الناس الصلوة والتعريض . . . عليه وآله . . . بحسب شيء يدل على أن الأئمة
 جائز مطلق بل أحاب ثم ثبت له أنه له على مقتضاه لأئمة هذا
 أيضاً من عثمان دليل على والله أعلم

الباب الثاني

في الاذان والاقامة

قيل أملاك في قرش ، والقصد في الانصر ، والاذان في احبشه ، يعني
 أن ذلك يقع في وليس حتما في لا بعد بل يلي ذلك من
 تاهل له من اسم من الاحرار قد كان رسول الله ﷺ مؤذنين أربعة ثمان
 بالمدينة ثلاث من رباح من احبشه واسم أمه حمدة وهو موسى أبي بكر وهو أول
 من أذن لرسول الله ﷺ بعدة لاحد من انحصه إلا أن عمر قدم
 الشاه حين فتحها ثلاث فذكر الناس المعنى قال سالم موسى عمر
 فلم أر بها كيا أكثر من يومئذ سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة أو عشرين
 بدارياً في باب كيسان وله بضع وستون سنة ، قيل دهر بحسب ، وقيل
 به دمشق مكوه القرشي الأعشى هاجر إلى المدينة قبل المعنى ﷺ

ثم تقول صوت أشد رفعاً من الأول في الشهادة « أشهد أن لا إله إلا الله »
 « أشهد أن لا إله إلا الله » أشهد أن محمداً رسول الله » أشهد أن محمداً رسول الله »
 وليس ذلك عبداً ولا عبد الحمية ، ذ وصل حتى على الصلاة قلبه الى اليمين
 مرتين . وقال حتى على الفلاح في الشال مرتين كما في اوصم والديوان لما رواه
 أبو حنيفة عن أبيه قال : رأيت بلالا يخرج لي الا بطح فأذن فما بلغ حتى على
 الصلاة سوى عنه يميناً وشمالاً ولم يستدير ، وروى ذلك الترمذي وصححه
 ومسنوداً وودود السائي وفيه بيان لقول البخاري حدثنا محمد قال حدثنا
 سفيان عن عوف بن أبي حنيفة عن أبيه : رأيت بلالا يؤذن فجعلت
 أستمع له ههنا وههنا بالأذان . والاقامة كالأذان في هذا وما ذكر ومذهب
 مالك إذا قد قامت الصلاة فيها ، ومذهب ومذهب الشافعي تشبیه ولا يقم
 الا من أدن لا بأس . وأما بعض أصحابنا يؤذن غيره بلا عدد . وفيه قول
 مالك ، كرهه الشافعي ، وحنفته وحجة من قول بالسمع من أن النبي ﷺ والخلفاء
 بعده ثم يقم لهم من أدن وان ريان بن الحارث الصدفي قال أمرني النبي ﷺ
 أن أقم في صلاة الصبح فذمت فرددت لأن يقم من ﷺ « ان أحاصداه
 هو أدن ومن أدن هو يقم » وصداء قبيلة وأحو صداه لواحد منهم وهو ريان
 وإبقاء ذلك على ظاهره أصوب ، والمخبر يقول أن ذلك أبوي لا واجب وان أخا
 صداه قريب عهد بالاسلام ، فأراد ﷺ أن يليه مكانه قال هو يقم الآن ، وقد
 ذكرنا في بعض هذه الحواشي . وختلف أيضاً هل تجمع الانسان بين الأذان
 والاقامة والامامة أو بين أحدهما والاقامة ، فبين بالسمع وهو المشهور ، وقيل
 بالحوار . ولقولان في المذهب . ويدل للحجاء عمدي حديث الايصاح « فأذا
 وأقيم وليؤمكم أصدكم » وفيه لا فصل بالامامة على الإطلاق ولم يقيد بأن
 يكون غير المؤذن وبقية ، ويبعث المؤذنين ثم قال أتموا الناس لقوله
 ﷺ « المؤذن أطول الناس عمداً ويده أقدم » وقيل لمعنى أكثر الناس

تشوف الى رحمة الله لان المنشوف الى الشيء يطيل عمقه ، والمراد كثرة ما يرويه
من الثواب ، وقيل اذا ألجم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لثلاث سألهم
ذلك الكرب ، وقيل المعنى أنهم سادة ورؤساء ، والعرب نصف السادة لطول
العنق ، وقيل أكثر اتباء ، وقيل أكثر أعمالا ، وروى إبن علق بكسر الهمزة
أي إسراعا الى الخير من سير العنق ، ويبدو ان يكون المؤذن أحسن الناس
صوتا لان ذلك مرعب في الاسلام وداع الى الخشوع . قال عبد الله الأبي
التونسي : كان يهودي يبعث ولده من سوق الصناعة في تونس فيبطله عليه
فسمع أن الولد يقف يستمع أذان مؤذن حسن الصوت بمسجد سوق الملقه فخاف
على ولده الاسلام وكان اليهودي يعرف مؤذنا فطبع الصوت بمسجد آخر فتجنب
أذانه فرفع ولده اليه حتى سمعه فقال له ذلك الذي يقول مؤذن لسوق الملقه
هو نسي يقول هذا ، وكان السلطان يرقوق فقال بنو الامارة ممنوكا السلطان
مصر فقدم على مصر رسول السلطان النصارى فأمر سلطان مصر برقوقا ان
يتلفه فتلقاه ودخل معه مصر فوافق دحو لم وقت أذان مؤذن حسن الصوت
حداً فوقف رسول النصارى يستمع الاذان ويتمهمه وأعجمه وقل لبرقوق بين
لي ما يقول ؟ فأوضح له الكلام وبينه وأعجب النصارى ذلك فقال : والله ان
دينكم لدين حسن ، ثم سار معه واذا بمؤذن فطبع الصوت يؤذن في صومعة فالتفت
النصارى الى برقوق فقال له ما يقول هذا ، وكأنه لم يعجمه لفظه فقل له :
هذا يقول من ضاع له حمار حبر لله عليه فقال له النصارى : والله ان دينكم
لدين حسن تهتمون بكل شيء حتى بانثاد الضوال . قال برقوق : فعاهدت الله
تعالى ان توليت الامارة ان لا أقدم للاذان إلا من هو حسن الصوت .
والله أعلم

والاذان للاعلام بلوقت اعلام من يأتي لمجاعة واعلام من يصلي وحده
كما يجوز به تحلف ولحم الدس على الصلاة لتعظيم الاسلام والترعيب فيه

والله اليه واشوار سه ثره ، وقيل جمعهم على الصلاة فيجوز عند بعضهم أول الوقت وهو أفضل ووسطه وأخره بحيث لا تقوت الصلاة - وقيل يجوز أوله ووسطه ما لم يحض أكثر من النصف وأوله أفضل وقول شيخنا والعلماء أحمد ابن محمد بن بكر رضي الله عنه ومشايخ الديوان رضي الله عنهم : لا يجوز إلا في أوله - على أنه للإعلام بدخول وقت أو للإعلام بدخوله ولجمع الناس على الصلاة لا للإسلام فقط ، وللجمع فقط ، ومن شرطه من فعله أن الإذان إعلام فقط وقوله للإعلام بالوقت يقتضي أن من فعله لا إعلام بأهل الوقت فإذ وقت أوله على ما يظن نفس ولا شأن ، وبعض يقول أنه للإعلام بالوقت على الإطلاق كأنه يقول من وقت الصلاة - كان أم لا أو وسطه أو آخره يؤذن ولو وسطاً أو آخراً ، حسب في الإذان وقت العلم ويجوز مما لا يتبين منه الوقت فعلى يؤذن للصلاة وللإعلام بالوقت وقت الصلاة على التحري بأنه أول أو وسط أو آخر ، وكل معنى لتحري الوقت يؤذن بتحريه وليس بسند من الصلاة ، وقد لا يؤذن إلا بعد بل على الوقت مع عدم العلم به على النظام فصلا عن بل على أنه للصوم ، لا يؤذن قبل الوقت إلا المحر فيه كلام ، على ما يرجح على السبيل ، يؤذن عند السند لأحر من الليل ولا من نافع منه ولا يوم ، بل في الغد ، على قدر ما يسهل له ثم حسب فيقتل ، يصلي مع الإمام أو يؤذن قبله أو قبله بسند أو يؤذن قبله ويثوب عند كل صلاة بذلك السبيل ، ويجوز أن يثوب له لا بد من لفظة الجمعة وليس ، أما سائر الصلوات فقد يثوب من يصلي في أشدهم أو مستيقظين فلا يحتاجون إلى أكثر من إعلام ودخول ، وقيل يجوز أن يؤذن به في نصف الليل ، وفيه حجة ، والله أعلم ، وقيل لا يحكم في رمضان إلا بعد طلوع فجر وهو محجوز نادى إلا قبله ، ومن أخر في عن ابن حبيب حوار يؤذن الجمعة قبل ذلك ، لاهم ضعيف ، يند الصوت بالاذن في حرف مد مداً

رئد أو أكثر ولو حيث يكون المد طمعياً أو متوسطاً ولا بعد حيث لم يكن
حرف المد، وأما لاقامة فمد الحرف فيها وهو عند الأكثر الوقف بالسكون
في محل الوقف وهو آخر كل جملة، قال ثعلب: لم يسمع الاذان إلا موقوفاً
واحتار مخالفو المير والظاهر الاعراب وعدم الوقف وحرار يوقف على
كل جملة وقيل هو ترك المد لرئد بلا في موضعه وترك التطويل وإن لم يدغم
شوب محمد في راء رسول من الاذان أو الاقامة لم يفسد أذانه أو اقامته
لكن ذلك لحن حمي عند القراء، والله أعلم ويجوز أذان مؤذنين كثيرين
لصلاة واحدة ولو في مسجد واحد في وقت واحد كل واحد في موضع وحده أو
وحد بعد آخر، وقيل لا يؤذن متعدد مرة لتخليط بعض على بعض وعلى السامع
والحكي، وقيل لا يؤذن في المغرب إلا أحد أي لصيق وقته ضيقاً واحداً أو
مستحباً فيحوز متعددون مرة، وإذا تعدد واحد بعد واحد فليكونوا للمغرب
والظهر والعشاء خمسة إلى عشرة أو نحو ذلك لطول الوقت والظهور والعشاء
أطول من المغرب وليكونوا للعصر ثلاثة إلى خمسة أو نحو ذلك والمغرب واحد
أو اثنين مثلاً ولا يورع أذان من متعدد بعضه من واحد وبعضه من آخر
وإذا تعددوا أدبوا بمرة حر من حرف منهم أن يخلط غيره عليه أن يجعل
أصمعه في أذنه أو أصميه في أذنيه كما يحوز ذلك لمن يؤذن وحده وأراد المبالغة
في رفع الصوت، وقيل لا يعمل ذلك لرفع الصوت والقولان في المذهب، وأجاز
مالك ذلك، وأحق أن القسم صاحبه الاقامة بالاذان في حوار ذلك، والذي
أرى حوار ذلك في الاذان لأن الناس إلى سماعه أحوج ولشهادة كل ماسمعه
وهو بدعة حسنة، مثله مد لادن بما أمكن كما أن الاذان في الصومعة وبنائها
له بدعة حسنة لأنها أرفع للصوت، والله أعلم

وللمكاتب أن يؤذن بأجماع ولو عند من زعم أنه عبد مالم يؤد ولا يؤذن
العبد إلا ماذن سيده العاقل البالغ، وإن فعل لا يذنب وجاه به الناس متى خدما بحيثون

أذان غيره فلا يعد الأذن وإن رابوه أعيد وكذا المرأة والصبي إذا
 فحى بهما فقد حصل المقصود فلا يعد الأذان، وعصت المرأة بالاذان،
 أو كعرت قولان، وإن رابها أعيد وكذا إن جاء الناس بأذان الثلاثة، وقد
 علم أن أصحاب الأعداء ومن يباح به التحلف عن صلاة الجماعة ونحو ذلك ممن
 يصلي وحده يرتابون أذانهم أعيد، وقيل يعد لأذان مطلقاً لأن أذان لعبد
 بالاذن وأذان المرأة معصية فلا يجزئ ولا أنهم لم يحط به وأذان الصبي هل
 منه لا يرتفع الوحوب عن خطبه لأنه لم يكف به، ومما قد وجدنا
 أنه ثقة أو قدمه الثقة، وقيل حد مضطرب لا يقين منه التمسك على الوقت
 أو التاجر المصر، وقيل لا يفد من يعرف الأوقات ولو ثقة وقدمه الثقة لأن
 الفرض لا يؤدي لا يقين، والله أعلم

قال أبو سعيد لم يقل أحد منا أن الأذن فرض وإنما هو واجب وحبوب
 السنن، قلت: لا أذان الجمعة والسعي اليه فرض وقد علق الله بالبناء وما
 علق اليه الفرض كان فرضاً ولا يجب على الفرد ولا على جماعة، الصلاة
 فرادى ولا على جماعة حضرة لا يرحوب أن يلتحق بهم أحد فادانهم ولا
 يرجون أن أحداً يفتطروا أن يصلي به، وبذلك لهؤلاء كلهم لا من كان بحيث
 يسمع لأذن وليس في مسجد على حدة

ورعت الروافض والشيعة أنه لا يجب لأذان، ووجهه على الكيفية
 ويجزئ خورة مؤذن واحد ويرتفع به الوحوب، ويرتفع عن أهل الدنيا
 كلهم، أو لا لكل مدة من أذان، أقوال ولا تفسد الصلاة بترك الأذن
 إلا أن أنكره، وكرهه شرك فتنفسد بالشرك وأما الأقامة فتفسد الصلاة بتركها
 عمداً أو سهواً، وقيل لا، وقيل لا تفسد على من تركها سهواً أو جهلاً، والله أعلم
 وانتهت الأئمة أنه لا بداء بين الإقامة، لا دار إلا للفجر إلا ابن حنبل
 وأنه يقول ينادى عند إرادة الإقامة للصلاة: حي على الصلاة مرتين حي على

الفلاح مرتين ثم تقام الصلاة والله أعلم

ولا نحل لأجرة على لأذن ونحوه من العادة، وإن أعطى نقرأ أو حبس عليه كذلك لا استئجاراً جاز لأخذ القول بحوارها لمؤذن، ونحوه كالإمام قول لغيره. وقول الشيخ حميس كره مؤذن أخذ أجر عليه ما قول لغيره وأما الكراهة فيه للنحرية وممن قل بحوارها على الأذان، ذلك ومنعها ابن حبيب من المالكية، ولا دليل للمحيز في إخراج عمر رررق لسعد القرط لمؤذن لأنه رعاية من بيت المال له إذ اشتغل بالأذان كما يجري للامام العدل مؤنته ومؤنة من لزمه من بيت المال لا استئجار. والله أعلم

الباب الثالث

في الأوقات

الوقت كله محل للإداء، ولا ينافيه كون آخر الوقت عموماً لأن التأخير لا آخره تقصير فكان العفو عن التقصير لأن التقصير خطيئة هذا ما ظهر لي بل التأخير لم كان مراً حواصمياً بالنسبة للتوسط والتقدم أولاً صار كأنه ذنب، فالصلاة نحب تأجيل الوقت وحواصماً موسعاً، وجميع الوقت وقت للوحوب وإذا أدت رل لو حرب، وقيل وقت الصلاة وقت غير معين وإن لم يكف تعيينه باليقع الصلاة وإن لم يوقع حتى لم يبق إلا مقدارها تعيين ذلك المقدار آخره واستظهره المأحي من المالكية، وبه قل لعص الخنفة كما أن الأفعال المحيرينها الواجب منها واحد لا يعيه ولم يكف تعيينه كالإطعام والعنق والكسوة وذلك التعيين واجب فإن مات أو مضع مانع من التعيين بالايقاع وقد أمكنه لم يعدر، وقيل لا يجب ذلك لتعيين حتى لا يبقى لا مقدار الايقاع بمقدماته إن لم تنهياً قبل، والصحيح القول الأول وهو أن الوقت كله محل

الأداء ، عليه أكثر الفقهاء ، وأكثر المتكلمين ، في أي جزء من الوقت صلى
فقد أدى وإن أخر حتى أدرك ركعة فقط فأداء أيضا حديث من أدرك
ركعة فقد أدرك الصلاة ، ونظر شرحي على النيل ، كذا على الثاني ، وقال
الباقلاني وغيره : يجب على مريد التأخير عن أول الوقت العزم في أول
الوقت على الفعل في الوقت بعد أوله في أوسطه أو آخره ، ولو اجب الفعل
أول الوقت أو العزم فيه على الفعل في وسطه أو آخره ، وورجح هذا الأصوليون
والفقهاء من المالكية والشافعية ، ووجه أن يتميز الواجب الموسع عن المندوب
المشارك له في حوز مطلق الترك ، لو تفاوتت بين المندوب يجوز تركه أبدا ، وأحب
إس السبكي في شرح المختصر بحصول التمييز بغير العزم وهو أن تأخير
الواجب عن الوقت يوقع في الإثم ، ويبحث في هذا الجواب أن كلامهم
ينبغي هو في التأخير من تعلق الواجب ومراده في الدليل التمييز
الحاصل بتمييز المكاف وهو أن يميز مكاف تأخيرها الحذر عن غيره
أن يقصد بتأخيرها الفعل في الوقت ، والمراد في الجواب التأخير عن جملة
الوقت بقدر ، وقيل وقت الأداء هو الجزء الأول من الوقت بقدر ما يصل
وطائفة الصلاة وإن نهيت الطائفة قبل فقد الصلاة فقط وإن أخر عن ذلك
أخره فصاء ولو وقع في الوقت وعلى هذا يثبت التأخير عن أوله كما صرح به
الشافعي عن بعضهم ولا يسد هذا القضاء مسد الأداء ، ونقل الباقلاني الإجماع
على نفي الإثم مع اتفاق هؤلاء على أنه قضاء ، ونقل الباقلاني ، قيل أنه قضاء
يسد مسد الأداء ولا يسمى ما أراد على ذلك المقدار وقتا عند هؤلاء فعلى
قولي : ولو وقع في الوقت ولو وقع في الزمان الذي يسميه غير هؤلاء وقتا ،
وقيل وقت الأداء الجزء الأخير بقدر ما تؤدي لانتفاء وجوب الفعل قبل
الجزء الأخير وإن قدم على الجزء الأخير فتعجيل الواجب مسقط له كتعجيل
الركاة قبل وقتها وعسارة السجدة ويكفي ، رحمه الله نقل مسقط الفرض ، وقال

الكرخي . ان قدم على آخر الوقت وقع واجبا بشرط لقاء الفاعل مكلفا بذلك الى آخر الوقت وان لم يبق كذلك بل حن أو مات أو حاضت أو نفست أو نام أو اغشى عليه تبين ان ما قدمه وقع نفلا ويؤمر بالابقاع قبل الآخر لأن الأصل بقاؤه على التكليف وليكون قد وقع واجبا ان بقي على ذلك وهو اداء عنده وقع أولا أو آخر أو وقت وحوه وقت وقوعه كما مر عن بعض الحنفية لكر اشتراط لكونه واجبا للبقاء المذكور ، واما جمهور الحنفية فوافقونا والكرخي هو من الحنفية وانظر ما الحكم عنده ان زال التكليف بالصلاة بعد أول الوقت ورحم في آخره هل يكون فعلة فرضا ولو وقع أوله أو وسطه الطاهر أن يكون الامر كذلك ثم رأيت كذلك عن المحصول وهو اسم كتاب ، ووصف الزركشي قول الكرخي بأن كون الفعل حالة الايقاع لا يوصف بكونه فرضا ولا نفلا بخلاف الفواعل ويحب أن المحتنع كما قل ان قسم عدم انقضاءه في نفس الامر بأحدهما أما عدم الحكم بأحدهما والتوقف في الحكم الى التبين فلا قال الموقوفات كذلك في الشرع كثيرة وليس ذلك اختلفا محتصا بالصلاة ومن أحر العباد الواجبه مع ظن الموت أو المانع عقب ما يسمعها عصي وهذا ينصور في كل جزء من أحره الوقت اذا طن وقوع المانع في جرمه منه وحب عليه ايقاع العباده عنه بقدر ما يسمعها لا قبل الوقت وانما حكم بعصيانها لأنه شرع في غيرها أو أعرض عنها مع ظنه في المانع لموتها فذلك الشرع بالأعراض تفويت وان عاش وفعل في الوقت فاداه عند جمهور وهو الصحيح لأنه في اوقت لمقدر لها شرعا ، وقل البقلاني والحسين قضاء لأنه بعد الوقت الذي يضيق بظنه وان كان خطاه في تصيقه ومن أحر نواحب مع ظن السلامة من المانع أو مع الشك فيها وإنه مانع قبل فمعه فلا يعصى على الصحيح لأن التأخير حذر له والأصل السلامة والموت ليس باختياره ، وقيل يعصى في حذر التأخير مشروط بسلامة العاقبة وهي غير معلومة فتحب المداورة احتياطاً على النفس عن الوقوع في محذور وأما الواجب الذي وقته العمر كالطح فان من أحره

بعد ان استصحب فعله مع طن السلامة من المانع الى مصي وقت يسع فعله أو مع الشك فيها وظن عدمها ومات قبل الفعل منه يعصى على الصحيح ولا يتحقق لو حوب ، وقيل لا يعصى حوار التأخير له وعصبته في الحجب من آخر سني لا مكان لجوار التأخير اليها وهو الصحيح ، وقيل من أولها لا يستقر لو حوب حيثئذ ، وقيل غير مستند من سبه لعينها والله أعلم .

فصل

روى النسائي عن جابر بن عبد الله بن حريش عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان من الليل شيء من الليل فليصلي به .
 الصلاة فتقدم جبريل ، رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس حلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي الظهر حين زالت الشمس وأتاه حين كان الظل مثل ظل شخصه فصنع كما صنع وقت ، وجبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس حلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي العصر ثم أتاه حين حلت الشمس فتقدم جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس حلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي المغرب ، ثم أتاه حين غاب الشفق فتقدم جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس حلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي العشاء ، ثم أتاه حين شق الفجر فتقدم جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس حلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي العدة ، ثم أتاه في اليوم الثاني حين كان ظل الرجل من شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلي الظهر ثم أتاه حين كان ظل الرجل من شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلي العصر ، ثم أتاه حين غابت الشمس فصنع كما صنع بالأمس فصلي المغرب ، ثم أتاه حين غاب الشفق فصنع كما صنع بالأمس فصلي العشاء ، ثم أتاه حين امتد الفجر وأصبح ، النجوم نادية ، مشتبكة وصنع كما صنع بالأمس فصلي العدة ، ثم أتاه ما بين الصلوتين وقت ، وفي رواية عن جابر بن عبد الله حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي الظهر حين زالت الشمس وكان النبي ، قدر الشراك ، ثم صلى العصر حين كان النبي ، قدر الشراك وظل الرجل ، ثم صلى المغرب حين غابت الشمس ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، ثم صلى

انظر حين كان الطل طول رجل أي بعد شيء ر . لذي هو قدر الشراك
في تلك البلدة حفظه الله ، ثم صلى العصر حين كان ظل الرحمن منبسط يعني بعد
فيه الزوال ثم صلى المغرب حين عبت الشمس ثم صلى العشاء في ثلث ايل
أو نصف الليل شك أحد ر . ، ثم صلى الفجر فسر ، وعن ابن عباس ر .
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الغنيء مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب
حين وحت الشمس وأطرب الصائم ، ثم صلى العشاء حين عبت الشفق ، ثم صلى
الفجر حين ررق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى امرأة الثانية الظهر حين
كان ظل كل شيء مثله كما قت العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظل كل
شيء مثليه ، ثم صلى المغرب كما قت الأولى ثم صلى العشاء لأخيرة حين ذهب
ثلث ايل ثم صلى الصبح حين أسمر ثم المقت أني حين بل قول يا محمد هذا
وقت لا يبيد من فلك والوقت فيما بين هذين وقامين ر . رواه الترمذي
وغيره قلت : ولم يذكر في هذه الأحاديث أنه صلى المغرب في المرة الثانية
، فرغ منه حين عبت الشفق وهو الوقت الذي صلى فيه العشاء في المرة الأولى
ولكنه أسرار أن حو ارتحير المغرب اليه قوله « ما بين هذين الصلاتين وقد »
وقوله « والوقت فيما بين هذين الوقتين » وأراد بالوقتين حسن الوقتين
الظهر والعصر على حدة والمغرب والعشاء على حدة . ويدل لذلك ما رواه
الايصاح مرفوعاً كرواية النسائي إلا أنه قال ثم صلى به المغرب عند عبت
الشفق وقال صلى العتمة عند ثلث الليل ، وفيه : ثم صلى به العتمة عند ما حرم
الفجر ودنا وقت طوع الشمس ، ويدل لذلك ما رواه فيه أيضاً أن رجلاً سأل
عن الاوقات فصلى به الصلوات الخمس يومين على صفة رواية النسائي إلا ما مر
أنه خلفه فيه وقال أنه صلى به انظر حين كاد وقته يموت وصلى به المغرب
قبل أن يعيب الشفق وقال له « الصلاة ما بين الوقتين » وفي حديث غيره
صلى به جبريل الظهر حين كان ظل كل شيء مثله فيكون معناه أنه فرغ منه

حين كان ظل كل شيء مثله ، وكذا قوله صلى به المغرب عند غيب الشفق أي
 فرع منه فغاب الشفق ، وظهر ذلك عدم الاشتراك ، ومن قال باشتراك الظهر
 مع العصر في أول وقت العصر بقدر الظهر ، والمغرب مع العشاء في أول وقت
 العشاء فمغرب المغرب أخذ بظاهر رواية أنه صلى الظهر في وقت صلى العصر
 بالأمس والمغرب في وقت صلى العشاء وحمل صلاته بالرجل على بيان وقت
 الاختيار الذي لا يقصد تعمد لتوسعة عنه إلى أول الثانية وهكذا حمل الوقت
 على الاختياري في قوله «لصلاة ما بين الوقتين» هذا ما ظهر لي من الابحاث دعوى
 الله تعالى وأرجو أنها صواب أثبت عليه ثواب جهاد وثواب أصبه الحق ، ولم
 يذكر أيضاً في رواية الرمدي تأخير العشاء إلى ثلث الليل بل صرح بأنه صلاة
 في المرة الثانية حين غاب الشفق ولعل وجوه صلاته المغرب في المرة الثانية عند غروب
 الشمس على روايته الأعرابي بالحقيقة عليهم والمصادرة وتبين حوار التأخير
 بقوله الصلاة ما بين الوقتين وأما عدم تأخير العشاء إلى الثلث في روايته
 وكذلك في حق من يخاف ضراً كعشاء يصيب لمصرة ذوات السم ، بخلاف
 يوماً كعشاء يصيب لمن لم ينم نهراً ويستفاد حوار التأخير إلى قرب طلوع
 المجر لقوله «الصلاة ما بين الوقتين» في هذه الرواية التي لم يذكر فيها ثلث الليل
 وأهل جبريل صلى به مرتين الصلوات الخمس ثم صلاه به مرتين ففي مرة من
 إحدى المراتين صلى به المغرب قبيل غيب الشفق ، والعشاء قبل انقضاء الثلث
 ومن عصي صلى المغرب عند غروب الشمس والعشاء عند غروب الشفق
 فيكون قد بين وقت المختار ، الضروري ، وأنه لا اشتراك بالنظر إلى وقت
 الاختيار كما يدل له حديث مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس ما لم يحصر
 العصر وفي أحاديث صلاة الظهر حين زالت الشمس دليل على حوار صلاة
 الظهر دعوى انقطاع مصير النبي قدر الشراك لا وحواً ولا بدأً هذا مذهب
 ومذهب الشافعية ، وأما أحاديث كان النبي قدر الشراك فالذي عندي أنه
 بيان لواقع يريد أن الظل حين زالت الشمس كان قدر الشراك ولم يرد أنه

زالت ثم أخر قدر الشراك فلم يرجع إلى البلاد فنها ما نزول فيه الشمس وللشيء
ظل كشراك أو أقل أو أكثر ومنها ما نزول ولا ظل له ، ومما يدل على أن
المراد بذلك الحدود بيان الوقت الاختياري وأن وراء ذلك توسعة ما رواه
ابن عمر عنه عليه السلام « وقت العصر ما لم تصفر الشمس » وذكره مسلم بسنده إلى
ابن عمر والشيخ عامر بصحة المرفوع وما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد
أن رسول الله ﷺ أعتم بالمشاء ليلة حتى نددى عمر الصلاة فام لنفسه والصدى
فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقاعدكم ، قال أبو سعيد :
فأخذنا مقاعدنا فقال إن الناس قد صلوا وأخذوا مصاحمهم وأنكم لن تروا
في صلاة ما انتظرت الصلاة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأحرت هذه
الصلاة إلى شطر الليل فخير أنه أخرها عن شطر الليل يعني نصفه الأول وأدامضي
نصفه الأول وقل أنها تصلى بعد ذلك وإنما تؤخر حتى يمضي فلا يجدها إلا
الفجر ، وقد روي « المشاء ما لم يطلع الفجر » يعني أن آخر وقتها الذي يكفر به
طلوع الفجر وما لم يطلع فلا كفر ولكن يأنه تنقيصه حتى صلاحها متصلة
بوقت الفجر قبله أو قريبة من الاتصال وأودنا أن آخر وقتها المختار معي
الثالث الأول أو النصف الأول فتوقع عقب مصبه أو بعده بقليل أو قبله ،
وروى الترمذي عن أبي هريرة « نولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا
المشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » وقال حديث صحيح ، فمن وجد به قوة على
تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين والتأخير في حقه
أفضل ، وقرر النووي ذلك وهو من الشافعية في شرح مسلم وهو اختيار كثير
من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم ، وقال الطحاوي يستحب إلى الثلث
وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، وهو قول الشافعي في الجديد
وقل في القديم التحميل أفضل وكذا قال في الاملاء وصححه النووي وجماعة
وقالوا أنه مما يفتى به على القديم ، فعقب بأنه ذكره في الاملاء وهو من كتبه الجديدة

واختار من حيث الدليل أفصلية التأخير قبله القطلاني عن فتح الباري وهو
كتاب ، ومذهبنا استحباب الصلاة أول الوقت إلا من عرف نفسه أنه لا يسام
ولا يأتيه تقصير في حقها بالتأخير كشك في وضوء وغفلة ونحو ذلك استحباب
له تأخيرها إلى الثلث بأن يشتغل بالذكر والتسبيح والاستغفار وقراءة القرآن
، العلم إلى مصى الثلث ، وقد صح عنه عليه السلام : « من أحكم في الصلاة ما دام
ينظرها » وفي رواية أنه عنه عليه السلام : « ما ينظرها من أهل الأرض أحد غيركم »
وفي رواية : « ولا يصلي يومئذ إلا مائة مرة » وكانوا يصلون فيها بين أن يغيب
الشفق إلى ثلث الليل لأن ذلك قبل بعثه الإسلام ، وفي رواية : « فخرج
وأمه ينظر يقول : لولا أن أشق على أمتي أو قل على الناس لأمرهم بالصلاة »
هذه السبعة ، وقد ذكر البحري ومسلم هذا الحديث ، وعلى كل حال نفايحه
التأخير عن وقت الصلوة فمن تعد التأخير حتى بقي من الوقت ما لا يدرك
فيه طوائف ، لم يهينها قبل فقد كفر ، وقيل لا يكفر ما بقي من الوقت أو
قبيل وأقول لا يكفر ما بقي ، منه مقدار ركعة لقوله عليه السلام : « من أدرك ركعة فقد
أدرك الصلاة » وبه من مؤخرها عمداً أو سهواً أو خطأ وإن حدثت عليه
سبح أو نوح من حبوب أو نوم أو غيره أو سلام ولو قلب حوطل بها المشرك
، هو الصحيح أو حدثت عليه بطهارة من حيض أو نفاس آخر الوقت بمقدار
ركعة ودن بقدرها صح أنه أدرك الصلاة سواء لم يكن فيها فيجب عليه
بحول فيها أو كان فيها وقد ذكرت في شرح البيل معنى الإدراك والمشهور
عند أصحابنا أن حديث في أهل الأعداء المذكورين إذا حصلوا شروط
صلاة وقد بقي مقدار ركعة لزمهم تلك الصلاة ، واستثنى في أنواعه المشرك
بأنه لا يعتد من حين أسلم لا من حين تطهر ، وقيل لا تحب عليهم إلا إذا
أكوا من الوقت مقدار ما يتطهرون ويدركون الصلاة كلها وعليه الشيخ

في الايضاح ثم ذكر القول الأول وبرده الحديث والصحيح الأول لظهور
الحديث ولا يصح ما عليه الشيخ بلا تأويل ركعة بالصلاة كلها من ذكرت
من وهي للبيان ذلك تكليف ، وقيل به بالأقل على الأكثر وهو أيضا تكلف
والأول انما الحديث على ظاهره ، وأما دليل الشيخ بأن أصبح الاعداد المذكورين
غير محطين بها فليس ذلك بوقت يدل على استثنائه ، مشرك لأنه محض عدنا
بالبروع كالأصول ، ومن قل غير ذلك فخطب بالبروع ، يستثنى ثم ما أدرك الصلوة
في ، فبأداء ، بعد قضاء ، أو ما بعد أداء تحية ، ثم أداء حكا فوال :
في سير العراءات لابن اسحاق أن صلاة جبريل به صلى الله عليه وسلم كانت صبيحة الليلة
التي فرحت فيها الصلاة وهي ليلة الاسراء والمعراج : قال فافهم بن حبيب وعبره :
صحيح صلى الله عليه وسلم من الليلة التي أسرى به فيها لم يرعه بلا جبريل نزل حين راغت
شمس ، لذلك سميت الأولى بمعنى صلاة الظهر فصيح فأصبح الصلاة جماعة
وحتموا فصى به جبريل وصلى النبي صلى الله عليه وسلم فأصبحه فدكر الحديث وفيه رد
على من راعه أن يبال الأوقات انما وقع بعد المحرقة الا ان يقل ان ذلك وقع
قبلها بين جبريل وبعده ، ببيان النبي صلى الله عليه وسلم كذا قيل ، ويبحث بأنه لا بد أن
يتم أيضا لأصبحه بمكة ، الا ان يقل انه اذا قل ذلك أن البيان لعدم
وقوعه بعد المحرقة ، قد بين بدين معه بمكة قطعا ، ولكن لما لم يكن شائعا
لانهم في خوف ، كما في يد ر صلى الله عليه وسلم لأنه لا يشهر به ، ولا دليل في
حديث إمامة جبريل صلى الله عليه وسلم وإمامته صلى الله عليه وسلم بالمدين على حارامين أحدهما
ام لا آخر ، ولا آخر ، ام للناس لانه صلى الله عليه وسلم ملع فقط ، ولئن سلمنا أنه امام
فإن ذلك حينئذ فقط للتبليغ والتعليم ، قال ابن السكيت صلى الله عليه وسلم كان صلى الله عليه وسلم يصلي العصر
والشمس مرتفعة حبه ويذهب الداع إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ، وبعض
العوالي من المدينة على أربعة أميال . رواه البخاري ومسلم ، وبعضها دون ذلك
والكل كثير وفيه دليل على تمحيده صلى الله عليه وسلم بالعصر ، وذكر بعض أن المراد

بالشمس ضوءه ، وتارة يؤخر العصر ما لم يخف الاصفرار ، روى أبو داود من رواية علي بن شيبان : أنه يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية ، وعن رافع بن حديج : كنا نصلي المغرب معه عنه فينصرف أحدنا وأنه ليبصر ، واقع عنه ، رواه البخاري ومسلم ، وفيه تعجيل المغرب ، وكان عنه إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد عجل ، رواه النسائي من حديث أسد وقال عنه « إذا قدم العشاء فابدءوا به قبل صلاة المغرب ولا تمهلوا عن عشائكم » رواه البخاري ومسلم وهذا إذا كان بحال يشغل قلبه عنها بالطعام ، وكذلك روى في صلاة العتمة ويقاس عليهما سائر الصلوات إذا كان بحال يشغل بالطعام قلبه إلا أن خيف الفوت أو الوقوع في الوقت الضروري فنهأ تقدم على الطعام ويجاهد قلبه ، وإن خاف الموت أو هلاك عصبه قدم الطعام واختصرها كما يذكرها في الوقت وإن أطالها كالعادة وأدرك الركعة فقد أدركها فيقف حتى يتم الغروب أو الطلوع مثلاً فيزيد الباقي ، وقيل من أدرك ركعة فليتم الصلاة متصلة ولا ينتظر ، وقد يفسر الإدراك بهذا ، فأنظر شرحي على النيل والله أعلم

ويؤخر الظهر إلى وسط الوقت في الحر الشديد ، وقيل تؤخر في الصيف إلى ربع القامة بعد ظل الزوال للحد والجماعة وهو مستحب ، وقيل الأفضل للجماعة التأخير وللغزاة التقديم ونحن في هذه البلاد تؤخرها إلى نصف الوقت صيفاً وشتاء للجماعة كما هو قول ، وهذا أصلهم . ثم أتحدث العامة ذلك وقتاً ولو كانوا يصلون فرادى ، والواضح عندي أن يؤخرها للفرد والجماعة إلى النصف في شدة الحر لمعوم حديث الإبراد بها في شدة الحر ، وقيل إلى ربع القامة ويجمع بينهما بما مر من أن الربع هو النصف لبطء سير الشمس في قرب الزوال قبله وبعده ، وقيل تؤخر إلى نصف القامة وينتظر بها للجماعة قدر ما تنأهب شتاء إلا جماعه قليلة لا تنتظر غيرها ، فإذا تأهبت ولو أول الوقت فلا تنتظر والتحجيل بالعصر في الجماعة وغيرها بعد تمكن الوقت أفضل لأن الظهر إنما أخرت لأنها تدرك الناس في نوم الهاجرة وللإبراد بها ولأن شدة

الحر توجب استعجال المصلي واستحب ترك ايقاع الصلاة فيها وهذه العلة تجمع
العذ والحاجة والمصر أدركتهم متأهبين لها فلا رفق في تأخيرها . وإنما
اعتبرت نوم المهاجرة لأنه مفعول في زمانه بشيء وأمره أيضاً به وأول الفجر
أفضل ، وقيل الاحمرار أفضل ، وروى أنه عليه السلام قل لمعاد بن جبل « إذا
كان الشتاء فمجل الصبح في أول الفجر وأطل فيه القراءة على قدر ما يطيق
الناس ولا تملهم ومجل الظهر حين غمى الشمس وصل العصر والمغرب والعشاء
في الشتاء والصيف على ميقات واحد وصل العشاء واعتم بها أي آخرها . فإن
الليل طويل ، وإذا كان الصيف وسفر بالصبح فإن الليل قصير والناس ينامون
ولا تعتم بالعشاء فإن الناس ينامون والليل قصير ولا تصليها قبل غروب
الشفق » فحمل حديث المبادرة بالمعجر على الشتاء وحديث الاسفار على الصيف
وأما ظهر الجمعة فيمجل صيماً وشتاء بعد الروال بقليل أو عقبه بخطبه ، قيل
يستحب تمجيل عصر الجمعة للرفق بالناس في انصرافهم الى مواظمتهم البعيدة
ولأن الظهر مجلت ، وكان الناس يفعلون ذلك في الزمان الأول زمان التابعين
ولم أر فيه حديثاً ، وقد اختلف الناس في الابراد بالعصر . مطلقاً الصحيح
التمجيل ، وعن عمر لعالمه . صلوا الظهر والنهي . ذراع ، والعصر والشمس مرتفعة
ببصاء بقية قدر ما يسير الزاكب فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس ،
واستحب بعضهم الايراد في الصيف لنحو ذراعين ونصف فوقهما ، وقيل
دحل في الابراد التأخير ما لم يخف فوت الوقت المحتار ، والامر بالابراد في
الحديث مخصوص بالظهر بدليل قوله عليه السلام ودليل أحاديث ذكر الظهر وهو
مستحب ، أو ارشاد ، أو وجوب ، أو ترخيص ، وعليه فالتمجيل أفضل لانه
أكثر مشقة أقوال . ويبعث بأن الأفضلية لا تنحصر في الأشق بل قد يكون
الأخف أفضل كقصر المسافر بل واجب كما مر ، وقد قيل الابراد الصلاة
أول الوقت ، من برد النهار وهو أوله وهو بعيد ، وأفعاله تخالفه بل هو من الابراد

بمعنى السخول في البرد أو في وقت ابرد ، ولصوت أدلة على دخول وقتها وهي مشهور مد كورة في الليل وشرحي عليه ، وقد ذكر بعض المالكية أنه ان استقلت الشمس بوجهك وأنت قائم غير ممكن ركب ولا مطأني له من نظرت الشمس ببصرك فقد دخل وقت العصر والا فلما يدخل ، وان دلت عن بصرك فقد تمكن دخول الوقت وليس لصحيح لأن الشمس منخفضة شتاء مرتفعة صيفاً قال ابن مخرج يطعن المحر في طول النهار اذا بقي ربع ما ان وفي قصر النهار د بقي ثمة ، وفي الاستدلال اذا بقي سبعة لأن العتمة تالفة ، بره من ما من طلوع المحر والشمس وما من المغرب والعشاء .

فصل

صلاة الظهر مشتقة من الطهيرة وهي شدة الحر . ويقال ظهر وظهيرة ، وتسمى الأولى لأنها أول صلاة صلاة رسول الله ﷺ من الخمس ، وأول صلاة صلاة حر من به ، صلاة العصر مأخوذة من العشي لأنه يسمى عصرآ ، وقيل من طرف النهار لأنه يسمى عصرآ في كلام العرب قل سنة ، حافظوا على العصريين : صلاة قبل صوع الشمس ، وصلاة قبل عروبها ، يريد الصبح والعصر ، وقد بقى تسمية العصر عصرآ تعابيه ، والعصر مأخوذ من العشي اذ يسمى عصرآ ، وصلاة المغرب مشتقة من العروب وتسمى الشاهد لنجم يطلع عنده ، يسمى الشاهد . وقال بعض المالكية : لسكن المسافر لا يقصرها ، واعتراض بأن الصبح لا يقصره هو . قلت : وجه التسمية لا يوجب التسمية والكت لا تنزحه وتسمية الصلاة المفروضة تلية للمغرب صلاة العشاء هو الأولى المذكور في الكتب والسنة قل لله تعالى « ومن بعد صلاة العشاء »

قال صلى الله عليه وسلم « لا يغلسكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء » يعنى
 أن لا عراب كانوا يسمونها العتمة لكونهم يعمون بحلاب الليل أي يؤخرونه
 إلى شدة الظلام ، يقال أعتمت بالأمراة أخرته إلى ربه من الليل . وفي
 الغريب لأن نوحاً يسمى العاتم يطلع في وقتها ، وقد قيل عنه صلواته من سمعها
 بالعتمة فليستغفر الله عز وجل ، ولذا قل أن مريم من قل العتمة كنفت
 عليه سيئة ، تسمى صلاة الفجر أيضاً صلاة العداة ، وروى عنه صلى الله عليه
 وسلم النبي من هذه التسمية وتسمى صلاة الحرب صلاة العشاء الأولى ، التي
 بعدها صلاة العشاء الأخيرة ، وردت تسمية صلاة الفجر بصلاة العداة وصلاة
 العشاء بصلاة العتمة في كلام الصحابة والتابعين كثيراً ، ومن ذلك حديث
 تحويل القبلة رواه ابن عباس : بينما الناس بقاء في صلاة الغداة لكن هذا في
 صحيح مسلم ، والذي في صحيح الربيع بن حبيب رحمه الله بين الناس بقاء في
 صلاة الصبح ، وروى الربيع عن عمادة بن الأصم : صلى الله عليه وسلم
 صلاة الغداة فتعلت عليه القراءة الحديث . وفي روايه صلواته قرأ صلواته في صلاة
 العداة إذا وقعت نواقصه ، فقرأها رجل حينئذ ، وهو في باب القراءة في
 الصلاة من الايضاح ، قل ابن حجر : وقد نقل بعضهم كراهة تسميتها بذلك
 ومن ذلك ما ذكره المحاريق قل حدثنا مسدد قال حدثنا . عتمر قل .
 سمعت أبي قال حدثنا بكر عن أبي رافع قل . سميت مع أبي هريرة : العتمة
 الحديث المذكور في باب من قرأ السجدة في الصلاة ووقع تسميتها بالعتمة في
 حديث أبي سعيد : عنه صلى الله عليه وسلم « لو يعمون ما في العتمة واصبح
 لأتوها ولو حبوا » وعن البراء . صليت مع رسول الله صلواته العتمة فقرأ
 « والتين والزيتون » رواه الربيع والله أعلم

فصل

لا يصلي قبل ولا قضاء بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر ولو صليا
أول وقتها وبقي وقتها ممتداً الا صلاة نيت وذكرت بعد ما صلاها ، لقوله
ﷺ « من نام عن صلاة أو نسيها ثم ذكرها فذلك وقتها » ويدل لذلك قوله
ﷺ « لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد
صلاة الصبح حتى تطلع في أراد بقلا أو قضاء فليؤخر العصر ويستغل بهما حتى
يخاف فوت وقته المختار ، والا صلاة حدثت لسبب كصلاة الميت والنسوف
والكسوف والزلزلة فانها تفعل بعد صلاة الفجر والعصر لأن وقتها وقت
حدوثها ونزول بزوال ما هي به فلا يحسن تأخيرها ، وقيل بجواز القضاء بعد
صلاة الفجر والعصر واستدل له بقوله ﷺ « بعد كل صلاة ركعتان الا الفجر
والعصر » لأنه لا يخفى أن المراد بركعتين قبل فيمنع بعد الفجر والعصر
النفل فقط . يجوز القضاء ويبحث عندي أن حديث لا صلاة بعد العصر الخ
ظاهر في عموم المنفي . وحديث « بعد كل صلاة ركعتان » الخ ليس صريحا في
النفل فيقيده به عموم الأول بل يحمل على النفل حلا وبعد الحمل عليه فالنفل
لقب ومفهوم اللقب ضعيف أعني لقائي من الاصول وهو يعم المعارف
والنكرات غير الصفات لا النحوي ، وقد قيل لا تصلي صلاة تذكرك بعد
صلاة الفجر والعصر للحديث السابق لا صلاة بعدها ويرده أنه عام في كل
صلاة وحديث « من نام عن صلاة » الخ يخص المنسية والقاعدة الجمع بين
الاحاديث بتحصيل عامها بخاصها فكذا يخص النهي عن الصلاة قبل صلاة
المغرب وبعد تمام الغروب وقبل صلاة الفجر وبعد طلوعه فان المنسية أو
المنوم عنها تصلي حينئذ وتجاوز لا عند الطلوع والتوسط والغروب لأن هذه

الثلاثة ليست وقت صلاة أصلاً ونهي عن الصلاة فيهن رأساً نهياً معلقاً بهن
فكان النهي لذاتهن بخلاف ما بعد طلوع الفجر فيه وقت صلاة هي السنة
والفرض الصبحيان ما لم يكن الطلوع وكذا وقت العصر وقت لصلاة العصر
والنفل ما لم يصلي العصر وكذا ما قبل صلاة المغرب وبعد الغروب فوق
لصلاة المغرب وكان النهي لتعليق الوقت بصلاته ويبحث بأن لا تعليق بعد
إداء الفجر والعصر، وقد رجم بعض أن النهي عن الصلاة البغلية وصلاة القضاء
بعد صلاة العصر والفجر تنزيه ولا دليل عليه وبعض أن النوم عنها أو المنسية
تقضى عند الطلوع والتوسط والغروب إذا تكررت في ذلك أو استيقظ لها
وليس كذلك. قال ابن عباس والمصور بن مخزومة وعبد الرحمن بن أروهر وأم
سمة نهى رسول الله ﷺ عن الركعتين بعد العصر ورأته أم سلمة يصليهما
فأرسلت إليه الجارية وهي بنت أبي أمية فأنته فآخرها بعد ما صلاهما بأن
دساً من عبد القيس أنوني فتعلموني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فها تان
وطاهره يفيد جوار قضاء النفل بعد العصر إذا وت وقته المرتب فيه، قال ابن
عباس: كنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عن الصلاة بعد العصر وفي
الأثر من نام عن العتمة والوتر أو نسيهما حتى أصبح بدأ بالعتمة فالوتر فسهة
لفجر ففرضه، قيل من نام عن صلاة أو نسيها حتى خرج الوقت صنع معروف
وقيل يلزمه في النوم لا في النسيان، وقيل تلزم الصلاة فيهما فقط، وقيل يلزمه
المعروف في العتمة والمحر، وقيل في العتمة فقط، وقيل إن نام عن العتمة
فخلفه إن وقت ومن صلى العصر فتذكر الظهر فعلى أشراهما يصلي الظهر
ويعيد العصر بعد، على قول الآخر دينصلي الظهر ولا يعيد العصر، واختلف
في ركعتي الطواف إن طيف بعد طلوع الفجر أو بعد صلاته أو بعد صلاة
العصر أو بعد الغروب وقبل صلاة المغرب، قيل تصلي الركعتين حينئذ،
وقيل تؤخران إلى طلوع الشمس وصلاة المغرب، وقيل يجوز النفل قبل المغرب

والقصه : غير ذلك كصلاه احمد : روى احمد بن محمد بن وهيب عن عبد الله بن
المرني عنه **« صلاوا قبل المغرب »** كما بين من شاء ، يعني ذلك خبر من
شاء وليس واحدا من قوما : هو صحيح ، بناسه رواية احمد وابن حبان عن
سعد **« صلاتان لا يصلي بعدهما الصبح حتى تطلع الشمس »** ، والعصه حتى
تغرب الشمس ، ويحدث ان قبل يعني بعد أي صلاوا بعد المغرب ركعتين
من قبل ، بعد من الاضداد التي تنعكس ، يدل له رواية الزرار عن يدة
« بين كل اثنين صلاه لا تغرب » ، ونرد بالأدبين الأدب والاقامة وسهد
حديث بصرف حديث احمد وابن حبان ، ما لا يرويه فكانه قيل فيه حتى
تطلع الشمس فيصلي الفل ، حتى تغرب الشمس فيصلي المغرب لانه لو قدر
الفل من الحديث لكان حديث الزرار قيده ، انه اطاعت على ما يصعب ذلك
الحديث ، روى من طريق مرثد بن عبد الله الزنزي أثبت عنه بن عمر الجهمي
فثبت ألا أعجمك من أبي جهم يركع ركعتين قبل صلاه المغرب فصل عمه
ان كان عمله على عهد رسول الله **« صلاه »** فثبت ، وما يثبت لا دل
الشمل ، ويحتمل انه كان ذلك ثم نسخ بحديث الزرار ، ولم يطلع ذلك الصحابي أعني
عمه على نسخه ، ولتحقيق أن لا صلاه بعد الغروب وقبل صلاه المغرب لا
صلاه يومئذ ، أو لم يثبت وقد كرت حينئذ أن صلاه أحدث الشمس في الغروب
قبل تمامها ، في الباقي يوم حينئذ سواء عصر اليوم أو صلاه بسيت أو يوم عن
فأحدث في الغروب قبل التمام أو صلاه فرض أخرت الى ذلك لمفتر قتال أو
خوف ومشهور عنه ، أن لا تهر بل تصلي كما أمركم وهو تكبير ، ودليل
لخبر قول البخاري ، حدثنا أبو يعقوب قال حدثنا شيبان عن يحيى قال سمعت
أبا سعيد يقول أحمرنا جابر بن عبد الله أن النبي **« صلى »** حاه عمر بن الخطاب
يوم خندق وقال يا رسول الله والله ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس
تغرب وذلك بعد ما أفطر الصائم يعني قال ذلك بعد ما أفطر الصائم فقال النبي

صلى الله عليه وسلم «ما صليتها» فزل الذي في إلى تطحن وأن معه فتوصا ثم صلى لعصر
 بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها مغرباً وصحاحاً ودأب عليه ومنه عن
 يحيى بن جعفر عن وكيع عن عيسى بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي
 سلمة عن جابر بن عبد الله أنه جاء عمر يوم الخندق فجعل يسر كفه قرش
 ويقول: يا رسول الله ما صليت العصر حديثاً وأمرت بحربها ليس وقرش
 سلب فيه وسبهم في الرواية الأخيرة لكونهم السبب. وقال الأوزاعي: إن
 تها الفتح لم يقدروا على الصلاة صواباً كل امرئ لنفسه ولم يقدروا
 على الأيمان أخر الصلاة حتى يكشف القتل أو يمتنع فيصلون كمنين ولم يقدروا
 صواباً كفة وسجدتين ولم يقدروا فلا يجزيهم التكبير ويؤخرونها حتى
 يأمروا به قل مكحول قال أس: حصر من هصة حصن أسر من اصة
 المعر وشد اشتعل بقتل لم يقدروا على الصلاة فلم فصل إلا بعد ارتفاع
 النهار فصليها ونحو مع أبي موسى ففتح له أس أس يسري تلك
 الصلاة لديها وفيها ودا حرم فساد في صلى عليه ولو في الطلوع والتوسط
 والغروب ودفن فيهن أيضاً سواء صلى عليه فمن أو فيهن وأما قول مص
 الصحابة فيها رسول الله ﷺ أن صلى في ثلاث أوقات وأن يقرأ فيها مائة
 عند قيام الشمس وعند غروبها وعند صدع فمحصول هذه الاطرار
 والله أعلم

الباب الرابع

في الاستقبال

لا يجرى أن يقصد المصلي بيته إلا إلى الكعبة وإن لم يوافقها وقيل من
 في مكة بحرية قصد مسجد من فيه الحرم بحرية قصد مكة ومن ليس في الحرم بحرية
 قصد الحرم وإنما ذلك لمن لم يعين الكعبة فقد ابن عباس: البيت كله قلة وقبلته

الساب ، والبيت قبله أهل المسجد وهو قبة أهل مكة وهي قبة أهل الحرم ،
 وهو قبة أهل الأرض ، قبل وقبة الكرويين البيت المعمور يطوف فيه
 كل يوم سبعون ألفاً مد خلق الله السموات والأرض الى فنائهما ولا تعود
 اليه السورة ، وقبة سائر الملائكة العرش ، قال الله عز وجل « وترى الملائكة
 حافين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم » لكن يحتمل أن تكون الآية لما
 بعد القيامة ، والصحيح عندي ما ذكرته أولاً من أنه لا يجري الا قصد الكعبة ،
 وأم كلام ابن عباس فليس المراد فيه قصد المسجد أو مكة أو الحرم بالذات مع
 عدم قصد الكعبة بل يقصد ذلك من حيث لاشتهال على التعمية فلا بد من
 استحصاله ، وأم قوله تعالى « قول وجهك شطر المسجد الحرام » فذكر فيه
 الشطر أي جهة المسجد لان استيفاء عين الكعبة باليقين متعذر لبعدها لا لكونه
 تكفي مراعاة جهة المسجد بل تراعى الكعبة بالقصد والتحري ويدل لذلك أن
 المسجد بطلاً ينمى استيفاءه على اليقين فانما ذكره لقربه من الكعبة فلذا ذكره
 ماضيه الشطر وجهته تشمل مكة والحرم ولو كان مراداً بالذات لذكره بدون
 ذكر الشطر ولو كان كلام ابن عباس على طهره لذكر الله الحرم لا مكة ولا
 المسجد وانما قول ابن عباس كقول أبي هريرة : عنه رضي الله عنه « ما بين المشرق
 والمغرب قبة » أي لاهل المدينة ولا يشك أن المصلي ينوي أن قبلته
 ما بينهما بل الكعبة ، وقد روي عن ابن عباس : أن النبي صلوات الله عليه دخل الكعبة
 ودعا في مواضع كلها ولم يصل حتى خرج منها ولما خرج ركب ركعتين قبل
 الكعبة وقبل هذه القبة فصلوا الى الكعبة أبدأ فهي قبلتكم بل قد يقال المراد
 بجهة المسجد الحرام الكعبة لانها في جهته من داخل ، بل قيل المراد بالمسجد
 الحرام الكعبة سميت مسجداً لانها فيه وللمحاوره وسميت الكعبة قبة لانها
 يستقبلها المصلي باليقين ان كان يراها والتحري ان عاب عنها ، وقيل لأنه
 يستقبلها قلبه وقيل لانها مقبولة مرضية وكن صلوات الله عليه يتشوف أن يؤمر بالتوجه

التي ، قيل لأن باب استئصاله ربح تسمى لقول فتح القلوب وهي الصلابة
الدور . وقيل لأن الجهة لغة تسمى قسلة وهي جهة ، قيل لأنها يقبل إليها
للحج والطواف ، لدعاء ، وقيل لأنها تدبر ، القرب منها والالتصاق
بها ، وقيل لأنها مضافة للبيت المعمور في السماء أو مقابلة له والله أعلم

ويروى بية القسلة والتوجه إليها لكل صلاة وقيل إن نسي أو نسي
الصلاة أو نسي ، مصي ، أو تذكر بعد الفراغ صحت صلاته إن استنسى ، إن تذكر
مع التكبير نسي ، لا يجوز لتوجهه إليها بلا نية في الصحيح ، وقيل
يجوز ، وقيل تجزئ إليه مرة ما لم يتحول من موضعه ، وقيل ما حيى إن كان
باستقباله ، وعنفدها قبله ، الصحيح الأول وهو أنه يروى بينها لكل صلاة
تتلى الإقامة لكل صلاة من الخمس أبدأ ، أو تنأ ، وكذا يروى إليه لكل صلاة في
كل يوم لله إلا أن يدل الكعبة لا تتكرر بخلاف الظاهر مثلاً ونها في كل يوم
غيره في اليوم الآخر ، من لم يعد جهتها لم يعد من يعيدها تجزئ ، صلى
طن أنه سيلتقى من يعلم آخر الصلاة وفي ما حيرها جعل جهة القبلة وجوه ،
لأنه ما للصلاة كالوقوف الصلوات من خلاف في الصلاة أو الوقت أو
وسطه أو آخره عند الطل أو الشك أو الأياس في هذه إذا تجزئ ، صلى
في صلاته عدم استقباله ، أو قيل نسي ، قيل يعيد ، وإن أعاد تسليم ما حيى الوقت
ووجه الثاني أن التوجه إنما يروى عند دعاء ما حيى ، يبحث عنه السلام حيث لا
خو طاب بالجهة فساغ له التحري فلما نسي ، خلافه فصل يحويه كأنه إذا صلى
يثوب يظنه طاهراً فإذا هو نجس يعيد وما أشبه هذا ولا يرد على هذا ،
في صلاتهم حين أحروا بتبدل القبلة لأن صلاتهم إلى الشام إنما هي أمر شرعي
أمر ، من الشرع فبيت المقدس قبلة لهم في الظاهر ، الباطن ما يصبره
الخير بتبدل القبلة بخلاف استغفاره جهة فله حط في الباطن فدا تيسر جمع في
ما فسد بالأصلاح فالظاهر قول الإعادة ولو مضى الوقت وهكذا في مسائل
- - - الفاعل - - -

انخط كل عندني وأما فقد والحدوث فليس كذلك كالصلاة بالقيم ثم وحد
المداء بحدوثه اليه فلا زيادة الا ان حدث قبل الفراغ ، وقيل غير ذلك كما في
الليل ، شرحه ، ويقلد في الوقت والقلة ونحوهما كل مصدق ، وقيل يقلد به
لأمر فقط ومحاريب مساحد الموحدين ما لم يعلم انحرافه أو يختلف عنه ، أو
يطعن فيها ولا يجوز لمن يعرف بلا تقليد أن يقلد والله أعلم

فصل

قال أبو سعيد بن مظهر سميت إلى مطلع سمات النعش قلة أهل المغرب
وهو ضعيف ضعفاً واضحاً لا يعمل به فيما أقول وقلة فاس ومراكش ودرعة
وتوات وسوس وأعمال ذلك ما بين أول برج الحوت وأول برج السدرة فاد
كانت الشمس أول أحد البرجين كان موضع طلوعها من حمة القلة وملاذنا
هذه تابعة لذلك ، وقيل أيضاً قبله أهل المغرب من طجة إلى تونس مطلع
برج الثور ما يعني برج الجوزاء إذا طلعت أنجمها رجلاًها ومنطقتها وهي
الأنجم لثلاثة وهي التي يسميها بعض الناس عصى موسى ، وكذا قيل أنه قلة
تلمسان وما يليها إلى سبتة وفاس وبلخامة والسوس الأقصى ، وكذا
قيل قلة المغرب مطلع الشمس في الاعتدال ، جمع الأمير علي بن يوسف
أربعين قبلة من أملاكه بحر كش منهم أبو لوليد بن رشيد على تصويب
قبلة مسجد السقاية فمضواها إلى موضع الاعتدال الذي تشرق منه الشمس ،
وقيل أيضاً قلة أهل المغرب مطلع الشمس في فصل الشتاء والحق أن قلة
المغرب الأقصى كتلمسان وفاس ومراكش وسوس الأقصى ودرعة وتوات
وسلماسة وعمل ذلك وما يقاربها أو يقبلها كهذه السلاسل والجزائر مطلع
الشمس في الاعتدال ، وقلة ما بعد عن المغرب الأقصى كتونس وأعمالها

وطر الشمس ونفوسه مطالع الشمس في الحريف والشتاء، وقد اختلف أهل
نفوسة فمعض يقول القبلة من موضع الاعتدال الى منتهى في الشتاء وبعض
يقول الى مطلع سهيل، وقيل من انزيا حيث تطلع الى سهيل، وقيل حتم
ستون عدو ويف على أن قبلة أهل المغرب مطالع الشمس في فصل الشتاء منهم
أبو العباس أحمد بن الباء وابن عمرو بن العربي وابن أبي ريد والغري
وسحنون والغري ولا يثبت ذلك على إطلاقه والتعصيل المذكور أي، ومن
دلائل القبلة لأهل المغرب أن يستقبل الأساس في الصيف بعد دخول وقت
العصر الى وقت المغرب ظله لا متداده حيث تدل القبلة، ومن أدلة القبلة أن
تنظر الى ظل الشيء المسمى عند وقوف الظل في قرب الزوال قبل أن تروى
الشمس ولا يعترض ذلك ما من الشمس في ليل تطلع من قرب القبلة لأن
المراد أن تجعل الشيء القائم عن يمينك وتقابل ظله على العرض كالخندرة، ومن
أدلتها في بلاد الهند وبحرها أن تجعل القطب على كتفك الأيسر فلقى
بصرك فهو القبلة والقطب نجم حمي وسط السمكة التي تدور عليه نبات
النخس الصعري والكري ورأس سمكة أحد الفرقدين وديها أحدي وهو
نجم ظاهر قد تسميه العامة القطب، عن اسحاق بن ابراهيم لا بدلي من
أراد أن يضع قبلة أرض الأندلس فبدر صد الشمس في خمس عشر من دحر
فانها تطلع حينئذ في سمت القبلة فيضع محرابه في سمت مطلعها فانه يصيب
عين القبلة على صحة ولا يخطئها وهكذا ذكر بعضهم في قبلة قرطبة وهي من
الأندلس، وكذا مرسل لكنها لم تفتح قط، وذكر بعضهم ذلك قبله لتونس
وأعمالها، وقال بعض أهل قفصة الموضع الذي تعرب فيه الشمس عند
رجوعها في يوبه اذا استدبرته فما قبلك هو القبلة والموضع الذي يطلع منه
القلب (١) قبلة قال الغري: اذا أراد الانسان السفر فليقابل الشمس وقت
الزوال ووقت العصر ووقت المغرب في بلده قبل أن يسافر ويعرف أن

(١) من قبل المغرب وهو الله الأحمر الذي يوجد في نجوم القرب وهو الله الحمر حمره

تكون منه القعدة وينظر مطلع الفجر . مغيب الشفق فيعرف القبلة بفجر و لغت .
 الا ان ظل سمره قد . يتغير ذلك اه : قبلة مسجد سمره في المدينة في جهة
 الجنوب . سطح خط الزمان . هو موضع سمت الكعبة قطع . وقلة الشام . ان
 وجعه معبد سهيل . فيه الطائفة . المزدلفة . من وعرفت معرب الدسر الواقع
 وأصعب لأدلة رياح . تتدل على مشرق نسبة الص . و جهته من أي من
 طرفه . من بيت نعش . على معرب ريح لده . حره في الصيف وتحتاجها
 منها من بين مصعب سهيل . معرب . على خط . لثاني ريح جنوب والشم . هي
 من مطلع سهيل . مصعب الشمس في اليوم لا كبر من السنة هو أه : المشرق . على
 احدب الشامي ريح شام وهي من مصعب باب النعش . من معرب الشمس في
 اليوم الا كبر من السنة . ود كرا ان حجر : ان مصعب الصفا مطلع الشمس عند
 استواء بين . لده و . من د كرا في قوله . ودا جعلت ظهر ث .
 باب الكعبة والصفا . من د كرا وهو مستعين باب الكعبة . قول اسرائيل بن
 يونس : بالصفا ما جاء من قبل . جهة الكعبة . تطلق على ما بين . عن بين هذا مطلع
 الى قريب سهيل ويس . في قريب المطر الشمالي . وأخرج . الش . من عن
 ابن عباس ان ما بين مطلع الشمس . الخدي يسمى ص . ويسمى شمالا قل عثمان
 الاعرج : حد الصفا مطلع الشمس . من كرسى بيت النعش . وفي القاموس
 الشامي تهب من قبل حجر في كبر الدور . واصحح بين مطلع الشمس
 وبيت نعش . من مصعب . من مستط الدسر الطائر . الصفا من مطلع الثريا
 الى بيت نعش . الدور . يح يقدر الص . الجنوب ريح من مطلع سهيل الى
 مطلع الثريا . صول رياح . لغة الص . وهي التي تهب من جهة باب الكعبة
 وهي حرة ياسة . الدور من و . ثم باردة رطبة . والجنوب من جهة يمينها
 حر . طبة . من جهة شمال باردة ياسة . فروع : السكاء . وهي بين
 الص والجنوب وفي القاموس السكاء ريح انحرقت ووقعت بين ريحين أو

للمشرق والقبلة لأهل المغرب من أهل الأقاليم الشمالية عن مكة شرفها الله عز وجل هي الربع الشرقي الجنوبي ومن صلى إلى الربع العربي الجنوبي فهو مخطئ قطعاً كما إذا صلى إلى أحد الربعين الشماليين . وكان علماء الميقات يعتقدون أن سمت القبلة إذا كان في ربع كان ذلك الربع كله قبلة وربما تبعهم بعض الفقهاء المستعربين منهم ولا يصح ذلك إلا في بلد يكون السميت فيه حساً وأربعين درجة وليس في بلاد المغرب المدفوعة سمت القبلة خمس وأربعون درجة ومحاريب القرى بالديار المصرية مختلفة جداً مطعون عليها وليس فيها بلد يقدح محاريبها مشهورة لا مصر والاسكندرية وبعض دمياط . وأما الحلة ومنية ابن خصيب والبيوت من حوامم في غاية الفساد فإنها مستقلة ببلاد السودان وليس فيها ربع جهة الكعبة مدسبة . وللدرجة جزء من ثلاثين جزءاً لأنهم قسموا كل درجة من الروج لاثني عشر ثلاثين قسماً وسموا كل قسم درجة وقسموا كل درجة ستين قسماً وسموا كل قسم دقيقة . وقسموا كل دقيقة ستين قسماً وسموا كل قسم ثلثين . وقسموا كل ثلثين ستين قسماً وسموا كل قسم ثالثة وهكذا وافق ، قال ابن البناء جهة القبلة في كل بلد تسعون درجة نصفها عن يمين السميت ونصفها عن يساره . كل من مل عن نقطة السميت بازيد أخطأ قبلة السلف يعي . في الوقت من نعمة أعاد ودرج لوقت . وجهة الجنوب تسعون درجة وكذا سائر الجهات فوسط جهة الجنوب في خط الزوال ونصف التسعين إلى جهة المشرق وهو خمس وأربعون درجة ونصف إلى جهة المغرب فالبلد الذي يكون سمت قبلة على خط الزوال تكون جهة الجنوب كلها جهة قبلة لأهلها كاهل مدينة رسول الله ﷺ بعضها من الربع الغربي الجنوبي وذلك خمس وأربعون درجة وبعضها من الربع الشرقي الجنوبي وهو خمس وأربعون درجة . فذلك تسعون درجة وهي مقدار جهة القبلة في كل بلد . خالف السموت من المحاريب وإنما الذي لا ينقض منها وصار كحكم الحاكم

الموافق وحها هو الذي وافق جهة القبلة ، واختلف في سموته وأراد بالجهة
 ربع دائرة الافق التي توسطته نقطة السموت ولا عبرة هنا بالارباع فان انحرف
 المحراب عن نقطة السموت فقل من خمس ، أربعين درجة بميلاً أو شمالاً فهو
 مستقبل للجهة وكان حرياً على الخلاف في الواجب على اتخاذه هل الجهة أو
 السموت واعلم أن السموت الجهة المقصودة بدانها لاهي وما يقاربها سمت مكة
 هي الجهة التي إذا استقبلها الانسان بمصره كان كانه ظر الى غاية الهواء المدبراً كعبه
 وكان شعاع نوره الخارجاً على ذلك الهواء في سطح لدائرة العظيمة لمرة
 بهواء رأس الناظر وبالنقطة المساوية للكعبة ، من شئت فعبّر بلعلم بدن الهواء
 وان شئت فقل السموت الجهة التي أصابها العين مثلاً حتى أنه لو قدر اخراج
 خيط بين عينيه لأصاب الكعبة في امتداده وتعرف جهة السموت بطول الموضع
 المطلوب فيه السموت وطول مكة وعرضهما إذا استوى الطولان أو لم يستويا
 وأكثر العرضين شمالي ، وإذا استوى العرضان أو لم يستويا فأكثر الطولين
 شرقي أبداً ، وإن كان عرض بلدك أكثر من عرض مكة وطول مكة
 أكثر فاستشرقي جنوب أو أقل فاستم غرباً جنوب ، وإن كان
 عرض بلدك أقل من عرض مكة وطول مكة أكثر فاستم شرقي شمالي أو
 أقل فاستم غربي شمالي ، وذكر بعضهم: أنه ان استوى الطولان فخط السموت
 خط نصف النهار ، وإن كان عرض بلدك أكثر في الشمال من عرض الكعبة
 فاستم وسط الجنوب أو أقل فوسط الشمال ، وتقدم ان عرض البلد هو قدر
 بعده عن خط الاستواء لمسمى بخط لمشرق والمغرب به بينهما من الدرجات
 فعرض مكة إحدى وعشرون درجة وثلاث درجات وعرض المدينة أربع
 وعشرون وعرض مصر ثلاثون وعرض قسطنطينية الترك لالتي في حدود
 أعمال تونس إحدى وأربعون درجة وعرض طرابلس ثلاث وثلاثون ونصف
 وعرض جربة أربع وثلاثون وعرض تونس ست وثلاثون وعرض هذه

البلاد ثمان وثلاثون وكذا من وطول مكة سبع وستون درجة ، وطول
 المدينة خمس وستون وثلاث و طون مصر ست وخمسون محمورة بخمس دقائق
 وطول قسطنطينية خمسون وصور طرابلس ثمان وثلاثون ونصف وطون حربية
 ست وثلاثون وصول نه من احدى وثلاثون و ل طون قدر بعد البلد عن
 ساحل البحر العربي المسمى بالمحيط الى حقه المشرق بعد بينهما من لدرجات
 وأكثر ما ينهي اليه عرض المعمور من الارض ست وستون ، اذا أردت
 معرفة عرض بلد فخذ ارتفاع روال يومك فانقص منه الميل ان كان الميل شماليا
 وان كان جنوبيا فزده على الارتفاع فما كان بعد الزيادة والنقصان فهو ارتفاع
 دائرة الاعتدال دائرة الحمل والميزان ونقصه من التسمين التي هي ارتفاع سمت
 الرأس أبدأ فيبقى عرض البلد ، وان أحدث الارتفاع يوم كانت الشمس في
 أول درجة من الحمل والميزان ونقص الارتفاع من التسمين يبقى عرض البلد
 ولا ميل حينئذ أعني أن الشمس لا تعيل وقت الاعتدال عن وسط الفلك
 ويسمى ارتفاع روال دية وهو انتهاء ارتفاعه الذي يعقبه انحطاطه الى جهة
 المغرب ، واذا أحدث الارتفاع مستقبل المشرق من كانت الشمس عن يمين
 وامية جنوبية ، وان كانت عن شمالك ولامية شمالية ، وان كانت على رأسك
 ولامية قسواء ، وان شئت وجمع الميل الشمالي الى عدم لارتفاع يحصل عرض
 البلد ، وان كان الميل جنوبيا فاسقط الأقل من الميل ونعام الارتفاع من الاكثر
 يحصل عرض البلد ، ميل بُعد الشمس عن دائرة معدل النهار وهي
 دائرة رأس الحمل والميزان أعني أولها ، الميل اما شمالي واما جنوبى وكلاهما
 عربي ، شرقي وشمالي شرقي من رأس الحمل الى آخر الجوزاء ، والشمالي
 العربي من رأس الحمل الى آخر السنبلة ، والجنوبي الغربي من رأس
 الميزان الى آخر القوس ، ، جنوبي الشرقي من أول الجدي الى آخر
 الحوت ، لله أعلى

وتقابل مدينتيه رسول الله ﷺ وما يليها من الشام وبليت انفس
الجزاب ، ويقابل انفسهم ومصر وديارها والاندلس ركن الغربي ، وتبي
دمشق وحصن وحلب وميفرقين ، وما يلي ذلك من الشام ما بين الجزاب وركن
الشامي ، وتقابل الركن الشامي بلاد الروم وما وراءها وما يلي ذلك من جزيرة
الاندلس ويقابل القيروان وما يليها الجزاب ، وهذه البلاد التي نحن وسما على
تقابلها ما يلي الجزاب الى الركن العربي أدخل الى العربي من مصر ،
وروى ابن القاسم صاحب مآلك أن حرييل عليه السلام أقام نسي في قنطرة
مسجده . وسمع أشهر : قنطرة امير ، وذكر بعض : أن محراب خاندلس
والقيروان الى سبعة وحريرة الاندلس وموراء ذلك : ركن العربي ، ومحراب
مصر ولاسكندرية وميوراء يلي ذلك الى برقة بين ركن عربي والجزاب ،
ومحراب سلجوسية هي المسماة الآن تقيالنت . وكوكو والنوبة
ذلك الركن اليمني . والله أعلم

الباب الخامس

في موضع الصلاة

تكره الصلاة في محل الخسف وفي الكنيسة . سبعة في موضع الطهر ولم يكن
مفسد ، وفي موضع فيه نجس يفسد ولا يزيل أثره ولا ينقص وأعي بالآثرها
المون إلا أن غير بمحله لونا وكذا إذا نجس موضع سول حذر مثلاً أو بغيره
فحست عليه مدة يطهر فيها . وفي المون ، وكذا تكره في لموضع الصغر من الحريرة
والمريلة والحمام والطريق ، وقبل تعمد لقوله ﷺ « لا تصلوا في مغبره ولا
في بحريرة ولا في مريلة ولا في حمام ولا في معص . . . » ولا في قارعه الطريق
ولا فوق الكعبة ، بناء على أن النهي يدل على فساد ما قبل فيه مانه عنه ،

ومن قال بالكراهة في تلك المواضع فالنهي عنها في الحديث عنده للتنزيه . ويرده
 أن الصلاة على القبر وإلى القبر وعلى الكعبة محرمة فيلزم استعمال صيغة النهي
 بلفظ واحد في التحريم والكراهة فيلزم الجمع بين الحقيقة والجواز ، وكذا
 الصلاة في المعطن محرمة قبل طهارته ومكروهة بعده فان حمل في الحديث
 على ما قبل الطهارة ونهى عنه تحريم أو على ما بعدها ونهى عنه كراهة وتنزيه .
 وقد يجب أن لم يرد في الحديث مطلق الرجز بقطع النظر عن تحريم أو تنزيه
 وأنه قد روي ذلك الحديث مفرقاً في أسيد وجمعت مفرداته في ذلك
 الحديث روي به ما مضى ونعنه روي مجموعاً ورواه الربيع من طريق ابن عباس
 « لا صلاة في مقبرة ولا في المحزرة ولا في معطن الابل وقارة الطريق »
 أي من صلى فيها « لا صلاة » أو المعنى لا يصلوا فيها ، وروي جابر بن زيد
 مرسل « لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » والذي في الديوان عنه
 « لا تحجور الصلاة على منزلة ولا محزرة ولا مقبرة ولا في معطن الابل
 ولا ظهر الكعبة » انتهى الحديث وهو نص في فساد الصلاة في هذه المواضع ،
 واختلف أيضاً في صلاة من صلى على قبر أم إليه قبيل فسدت وقيل لا ، وليس
 تخريج النهي على التحريم مميئاً للفساد لأن التحريم يتوجه على إيقاع الصلاة
 وهذا أوقعت صح أن يختلف هل صححت ولو قلوا أنه للتحريم ، وقيل النهي في
 ذلك للمحريم وفساد الصلاة تخريباً للحديث على أن المراد المواضع النجسة من
 تلك الستة الأولى . راد السادس بما اذا كان الطريق معموراً بالمشين بحيث
 يقطعون صلاته ، وأما ظهر الكعبة فلا نه لا قسلة له وعلى الكراهة في الستة
 فهل القبر لحمة الحي فالصلاة عليه اهانة بصاحبه كمن يقف على حي ويقعد
 عليه ولأنه ميتة والصلاة اليه شبيهة بعدته ومصلي كالمصلي إلى جهة صنم ،
 وأيضاً صلاة إلى ميتة والحمة الباقية غير ظهر الكعبة إنما هي مواضع لا حرمة
 لها بل مستنحة وأحقر الطريق وزهت الصلاة عنها ، أو كراهتها لخفاة نجاسة

الموضع المظنونة طهرته منها المرادة الصلاة فيه احتمالات حائرة عندي ، أو الكراهة لكل ذلك ولا مانع وهو أفيد . ولا يصلي في مرض الغنم ولبقر والحيل ونحوها إلا بعد زوال العين ، وقيل تجوز في كل محل إلا ما صح نجسه أو غلب عليه أريب ، وقيل يصلي في مراض الغنم إلا موضعاً تبين فيه البول ولا يصلي في معطن الابل ، روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ « توضع من لحوم الابل ولا توضع من لحوم الغنم وتوضع من ألبان الابل ولا توضع من ألبان الغنم وصلوا في مراح الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل » ، المراد بالوضوء غسل اليدين والغنم من الدسم ، وقيل وضوء الصلاة وبسخ والله أعلم .

والظاهر أن المراد بالمعطن مأوى الابل مطف ، وقيل موضع اقمتها عند الماء ، وقيل محتمها عند الصدور عن المهل ، والمرضى مكان الغنم ، واختلاف في علة النهي عن الصلاة في المعطن دون المرض قيل نجاستها ، وقيل نفورها ، وقيل رفورتها ، وقيل كونها يستتر بها عند قصه الحاجة ، وقيل خلق من حن وكان عليه السلام يحب الصلاة حيث أدركته ولا يحب أن يفرها للموضع آخر ووقت آخر ولو أدركته في مرض غنم ، ولو نسي المسجد كان لا يختار لصلاة الا فيه ، واحتج على من قال بنجاسته بأن الغنم مثله ومثل الشاة في الحديث الصلاة في مرضه ، وبحيب من مريضه ونوكل لا يخو من بوله . علماً لكن الأصل الطهارة وإذا تعرض الأصل والعاب قدم الغالب فجرت فيه إلا في موضع تبين نجاسته وظهرت ، وأما مريض البقر فتجوز الصلاة فيه في موضع لم يتبين فيه البول ولم أر في شيء من طرق الحديث في مدهنت ولا مذهب قومنا الكلام على الصلاة في مرض البقر

وإسناده في صحيح الترمذي وصحيح ابن ماجة عن ابن عمر : أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في سبعة مواضع : « المجزرة والمزبلة

الجماء في الموضع لطاهر وليس كذاك بل تفسد على الصحيح بين القبور وعلى
القبر وإلى القبر بلا علة نجاسة، وقد ذكرنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كره دخول الكنائس والصلاة فيها أي لنجاستها والصورة التي فيها ولأن دخولها
تعظيم لها، ولا يكره لفرورة تلح أو مطر أو برد أو نحوها

ولا تفسد الصلاة على صورة غير حيوان أو حيوان لا رأس أو البها
أو بها مرقومة في ثوب أو خاتم أو غيرهما أو محمولة لتوله بيته «الصورة لرأس»
وقوله بسيرة «يقال لهم احيوا ما حقنتم» ونحو حيصه عليه السلام فيما كان رقيا في ثوب
كما في مسند الربيع رحمه الله وقيل لأناس بالصورة في الوسادة والفرش ونحوها
مما هو ممتنع وتركه أولى، والصحيح نحره استعمال ذلك لأنه ليست العلة لكبر
بل التشبيه بالخالق لا لأن خيصوص المذكور عن الربيع، وقد ذكرنا أن لأناس،
ليس حيواناً وإن كان حيواناً له صورة، لا يخل حرمه اجتماعاً، وما لا يخل به وكان
غير ممتنع مكرهه وما كان ممتنعاً وتركه أولى، وأما الشيخ حميد القيم على
بساط فيه تصاوير ذوات الأرواح لا سجوداً عليها، والله أعلم

ولا يصلي على رماد لأنه في حكم النار لا في حكم الأرض، وقيل بالحوار
لأن أصله حطب، وقيل ولو لم يكن من حطب وحطب في الحص لا حرقه
وحظ الرماد به وفيما يعبر الثوب والبدن في موضع يمد فيه الحجر ويحرر حتى
يصير أرضاً قولاً، ولختار الحور ولا وجه للسمع أن أمن الماء، وحارت
بالسحل أن تشب، وحارت في ثوب مبلول أن كان لا يتنصق ولا يفوص
فيه القدم، وأجرب، ولو امتصق وعصت وحارت على طح تراباً للدهب
نحوه ونحو نجس أصلاً ولا يجوز على تراب يسحق ونحوه فيه أخيه
لأنه أن أنخفض اضطرب السجود، وإن من السجود حارت، ولا على
نحو حصير يرتفع ويتنضم عند السجود قدر عرض أصبعين في أكثر حارت
دون ذلك، وقيل أن تمكن حازت ولو أكثر، وإن رقع موضع السجود
شيراً أو أقل حارت، ثم حارته ثوباً بشر وحده حميد بشر في درع، و...

ينبغي التسوية ، واحتلف في الكيف يزور أمام المصلي أو فوقه أو تحته ،
فقبل لا يجوز إلا أن كانت سترتان طهرتان بينهما فرجة ، أو فسحة خمسة عشر
دراغماً ، وقيل سبعة ، وقيل خمسة ، وقيل ثلاثة ، وقيل يجوز ما لم يمس النجس
وإن لمس جداره وقد نجس مما يلي الكيف فقولان ، وقيل تكفي سترة
واحدة من طهر جداره كفى ، وقيل أي تشترط هذه المسافة أو السترة أو
السترتان أن كان أمامه أو تحته لا فوقه ، وقيل إن كان تحته وبينهما هواء ولو
قليلاً حرت ، وإن كان فوقه ومسته رأسه - يسحس ما يمس منه فقولان ، وإن كان
أعلى أو أسفل لسكن أمامه من علا أو سفلى ثلاثة شبار ، وقيل ثلاثة أذرع
حرت وإن أخرج ما فيه ودون حتى ارتفع أو غسل جيداً جارت فيه وكذا
إن دون ما يراه ورجمت عذرة بمحل فككيف ، وقيل حكمه حكم النجس
حتى يمس كفيفاً ويجمع بينه الكيف مثله ، وقيل كالنجس والماء الذي فيه
بوره عذرة كالكفيف ، وقيل لا إن لم يمس بالكيف ، وجازت على نحو
حصير فوق نجس يمس يمس ولا يعتمد ذلك إلا لضرورة ، وقيل حار تعمده
مطلقاً ، وقيل لا مطلقاً إلا أن لم يكن تير دك ، وقيل حار ولو رطبة
تتلطخ إن كان ما يليه من الحصير غير نجس ، ومن لم يجد إلا موضعاً نجساً فهي
الأثر أنه يصلي قائماً مومياً ، وقيل يركع ويسجد حتى يكاد يمس النجس ، وقيل
يركع ويسجد وهو الصحيح عندي ، وإنما يصلي قائماً إن كان النجس رطباً
يتلطخ فيه وأعضائه بالسجود عندي ، وأجاز بعضهم الصلاة في سبخة بلا
ضرورة لدخولها في عموم قوله ^{سجدة} « جئت لي الأرض مسجداً » وحارت
على طحلب إن تبس ونكس بالأرض ، ومن بشر أحد أعضائه سجوده
طاهراً لا يصلي عليه بعد ولو في بعض صلاته فقط ، وقيل إن فعل في أكثر
من نصف صلاته ، وقيل لسجدة وقيل لسجدين ، وقيل يجوز القيام على ما لا
يسجد عليه ، وقيل بكراهة ، والصحيح عندي أن أعضاء السجود كلها سواء
في ذلك وهي سمه ، ومنع بعضهم السجود عليه بالوجه فقط ، وإذا وصل من

[illegible]

الباب السادس

في لباس الصلاة

لا تصح صلاة الا بستر مودود ، ورد بعضهم ستر الصدر والظهر
وامسك وهو الصحيح من طرف ذلك شبه النبي ﷺ ان يصلي
ثوب ليس على الارق منه شيء ، حتى هذا القول لا يصح الصلاة بحده أو قيص
دا كان يطمح منه الصدر ، فذكره في أنه عليه السلام صلى في حبة صيفة الكمين أي
مخرج الرأس ومخرج اليدين ، وهو دليل على أن افكشاف العورة للأرض في
الصلاة من تحت فلا تعتمد من لأرض به ، لا يفسده لا كما قل بعض
امشارقة ، فذكره ، على ان الصلاة تثبت لمشرئين حائرة لان تلك الحجة
شامية وشبه ادرك ذلك ، كغيره كانت من ثياب ارم ، صلى بها ولم يغسلها
وادعه ، صلى به بعد سلم ، خلاف المتبادر ، لا ان يدل عليه قوله تعالى
« انما اشركون نجس » غير أنه يحتمل ان يراد بالنجس الرجس بالشرك
وكره أبو حنيفة الصلاة في ثياب المشركين قبل الغسل ، وقال مالك : يعيد
في الوقت ومذهب بعض اصحابنا الاعادة مطلقا ولو خرج الوقت ، وقال بعض
كأبي حنيفة وبعض مالك ، بعض بالاعادة أبدا في المكتبي المحارب وغير
المكتبي وعدم الاعادة في المكتبي سائر المحارب مكرهه وبعض بدونها
وكذا من صلى ثوب نجس أو في موضع نجس أو بلا وضوء سيان أو وهما
قبل يعيد أبدا وهو الصحيح ، وقيل يعيد في الوقت ، وذكر بعض : أنه لا
يعيد ان لا يعيد في الوقت ولا بعد لظاهر « على عن أمي الخطأ والسبيل »

وكذا ما لا يصلي به كتب دي قصور من ذوات الارواح . . . شع . . . لو
نصع . . . سج . . . في شرحي على النيل خلاف آخر في ذلك وفي حديث الثوري
لمذكور في مسند الربيع بن حبيب دليل على أن لو عيّد في صورته ما . . . سج
لأن في آخر الحديث « فيقال لم احب ما حفره » . . . هو حديث عائشة ، وروى
بنها . . . انها قالت . . . حرج رسول الله ﷺ ذات سنة . . . عليه مرط مرحل من شعر
أسود . . . المرط كساء صوف أو حرير أو شعر أو غيره . . . والمرحل ما حفره لمهمة
الذي صورت فيه صور رجال الابل ، وقيل لا تفسد بنسيان أو جمل ، وحازت
ان عيرت وان كانت امام مصلي أو ارتفعت ثلاثة أشبار . . . ملائس عند بعض
وقيل ثلاثة أذرع . . . وان صلى بثوب نحس طرقة اسحر على الارض . . . لا يسه
في الصلاة لم نصح ، وقيل صححت ، . . . الصحيح الاول ، . . . الثاني مبروك لا يعمل
به ، . . . الصلاة بالصليب كالصلاة بالصورة . . . مختلف فيها . . . و . . . كان حسمين على
حدة وان كان فدام المعلى وكالكاب والخاص . . . والصليب أشد من صورة
ذات الارواح . . . في قيل . . . ولذلك الحديث المذكور من النهي عن الصلاة بثوب
ليس على العائق منه شيء ، . . . وان لم يصوم من ثوب ثوب صبيح أو صلى بسر أو بل
دب له أن يطرح على عاتقه . . . لو حلال . . . هذا بعض طهات سر
العائق ولو . . . حده مع السرة . . . ركة وما بينهما . . . ليس كذات بل سر اله تن
وما دونه . . . فان صلى مكشوف العائق والصبر . . . ما دونه إلى سره أو لغيره . . .
مقابل السرة أو كشف بعض ذلك فقد اختلف من قبل . . . حوت سر ذلك . . .
فقل فسدت ، وقيل لا ، ومن قال الواجب سر السرة . . . ركة . . . ما بينهما لم
يقبل بفساده لأن ذلك ليس عورة بالاجماع ويرى أن سره بدب . . . الهي
عن كشفه تنزيه لكم نه غير عورة ويدل لهذا عندي قوله ﷺ « لا يصح
أحدكم بالثوب انواسم ليس على منكبه منه شيء » . . . به يعبر منه أن له أن
يصلي بالثوب الصبيح الذي لا يكره على عاتقه منه شيء . . . مع . . . حود الوسخ وإذا

كان هكذا فلو صلى بوسع ولم يجعل على العائق شيئاً لم تفسد كما يدل له صحته
 يصيق لا يكون منه شيء على العائق مع وجود الواسع والمراد في الحديث
 بالعائق ما يشمل المنكبين كما صرح به في الحديث المذكور أيضاً، ومن صلى
 محلول لا رار صحت صلاته لما روي عنه عليه السلام صلى محلوله، ومن قل بمساده
 فإنه يصله هذا الحديث أو قال أنه لا يصح عنه عليه السلام مع أن حله من حصول
 قوم لوط كما أفدها جمهور من بخروج وسط الرأس من العمامة أو نحوه
 وبخروج الشقبة منها أو من نحوه، بعدم لتلحي لما كان ذلك من فعل قوم
 لوط ومع أن حله إما كاشف لمورد، إما مشغل للبال بخوف الانكشاف، وإذا
 اتسع الكم بحيث تدن المودة من امام أو جانب عند الركوع أو السجود
 فسدت عندي ولو لم يرها أحد ولا يكفي عندي سترها بالسحبة أو الدقن إذا
 لا فرق بين انكشاف، لا حدهم، انكشافها لغيرهما فهو صلى قائماً بإيماء لصورة
 لم تفسد صلاته ثم ربت لبعض قوماً وهو أبو محمد صالح أن سترها بالسحبة
 الكشيفة يكفي، وذكر أبو سعيد من صحابنا المشرقة الترحيص إذا قل:
 يؤمر المصلي أن يرد حجب قبضه أن يصق أو ترك فبعضه شدة وفي صلاته
 خلاف، وهذا إذا لم يشد على نفسه من موضع راره، وأحد بعض امامة من لبس
 سراويل فقط، ومنعه بعض حات بمثله، وحارت امامة من لبس حبة أو
 قميصاً فقط على الصحيح عندي لما روي أنه عليه السلام صلى ناصحانه في حبة بلا رار
 ولا سراويل، وليس كما قال بعضهم: لا تصح إلا مع أحدهما. ومن مسه جنب
 أو من نومه صحت صلاته لطهارتهما، وقيل فسدت كما تفسد بمروره امامه،
 وقيل تفسد مده لا ثوبه، وأحاديث والذهب كدنت في الخلاف وهما أشد وإن
 كان في الثوب حرق أقل من ظفر على السرة أو الركبة أو بينهما فسدت
 عندي، وقيل تفسد نظره أكثر، وقيل يربع الفخذ أو مقداره من غيره،
 وقيل ثاكثر الفخذ أو بمقدار أكثره من غيره، وقيل به كله أو مقداره من
 غيره وإن كان الخرق مقابل الدر أو خرج منه رأس الذكور فسدت ولا بأس في

ذلك انه سر بثوب آخر، وورد في أحاديث من طرق أن العهد عورة ورغم
 بعض قومنا: أن العورة الذكر والدبر وأنه لا تفسد ما كشف غيرهما، وقيل
 ان صلى في بيته لا يراه أحد لم تفسد ما كشفهما وهو قول لبعض قوم، قال
 البعض لا حر منهم هذا في غاية الشدد لا يلتفت اليه اهـ. وكان يرى أن سر
 العورة من النظر لا للصلاة، وورده انه لم يلبس عنه عليه السلام ولا عن أحد من
 أصحابه فعل ذلك ولا أحاره بل يأمر من يلبس الثوب للصلاة ويقولون ان
 الواحد لا بد منه والآن فصاعداً خير، وورده ان الصلاة مقام شريف
 لا يباح فيه كشف العورة وان الملائكة والجن يحصر الصلاة وان انكشفها يؤدي
 الى مسها فينتقض وصوؤه وتفسد صلاته والى نظرها في صوء فتشغل وربما
 انتهى بمرء فقص النظر اليها شهوة فيكفر وينتقض وصوؤه وصلاته، وذلك
 اقول في امر حيض نظير قول بعضهم في الشدة يحب عليه سر حميم الجسد
 يعني غير الوجه وما تحت الكعب، له اذ حميم ما برع في سره وهو
 انكشف ولو كان وما بينهما لانه عليه السلام والصحة قد صلب مكشفاً أعناقهم
 وسرهم وقل ان ليس مؤمن في نصف ساقه ولا أنس الى الكعب،
 والذي سدد ان العورة ماديون السرة وفوق الركبة، وقل لبعضهم اهـ،
 بينهم والاول مشهور لما كية أيضاً، ويدل لما ولهم انه عليه السلام كشف سره
 الكرية، والنظر الذي يظهر لي أن العورة الذكر والدبر وما يليهما فوق وتحت
 حريمهما والعورة ما يستحي من كشفه ويرغب في حفظه وسره وما قارب
 يعطى حكمه، وقل لبعض بدحول السرة لا الركبة والركبة أشد منها عند
 لا تدبر، قل أبو حنيفة ان انكشف عنه من المعطفة قدر الدرهم فافى
 تطل صلاته، وان انكشف كثر بطلت وأما المخفة فلا يبطل الصلاة عنه لا
 بما تفاحش الكشف ناقض ولو لحطة على التحقيق، وقال بعضهم من هذا
 من نخده ونحوه قد فلا قص حتى تتم صلاته على ذلك، وقيل النصف

وقيل العمل ، وان كان يكشف تارة ويستتر أخرى فلا تنقض حتى يبقى على
الانكشاف في مرة واحدة مقدار النصف ، وقيل مقدار العمل وان صمرت
الحرق اعتبرت هل يكون منها لو اجتمعت مقدار الدرهم أو الظفر ، وقد قيل
ان ستر نوحه فيها أشد من اظهار السرة وكذا ستر بعضه كالانتقاب وسواء
في ذلك كله ارجح وأدبره إلا ان ستره لغيره ، وقيل لا تقصد بالانتقاب ولكن
يكفه ، وقيل لا يكفه المرأة ، وقيل لا تقصد بستره ان بقي من الجبهة نصفها
يصل الارض ، وقيل صحت ان بقي منها ثلث أو ربع يصل الارض ومن
نحس ثوبه وظهرت عمامته ، لم يحد ظهرا ، لا عسلا صلى بها وحدها راكعا
ساجدا يستتر بها عودته ، وقيل يتسمم للثوب ويصلى بها ، يكون فوقها
والصحيح الأول ، وان وحد ما يستر بعض عودته ستر وصل ثوبه المحس
ساتوا به ما بقي ، ومن سقط ثوبه وخاف الانكشاف رده وان حمله اريح مثلا الى
ما يناله بمشي اكتمى بالمافي عليه فبتقن لبسه ان خاف انحلالا وله ان يمك
تمه ان يحل في الركوع أو السجود حتى يستوي قائما أو حالسا للتحجيات أو
بين السجدين فيصنعه وان جعل أو جعلت يده أو يدها تحت الثوب فلا تقى
يده أو لاقت يدها صحت ان لم يمسه تحت السرة وقيل السرة وما دونها ،
وقيل ما لم يمسا لعورين والله اعلم

• حنفوا في لبس الحرير في الصلاة وغيرها للرجل فالصحيح أنه محرم
على الرجل ، ان صلى به ففي صلاته قولان منه أو لم يمسه ، وقيل ان لبسه
ولبس فوقه غيره مما يستره صحت وان لم يلبسه وان لم يكن عليه ما يستره أعاد
أما وروي عنه عليه السلام جواز الحرير من اصبعين الى أربع ، وعن مالك لا
تأس ان يحيط الثوب بحرير وكذا عندنا اذا لم يكن ما خاط به من الحرير
أكثر من درهمين وأربع اصابع أو اوقية ، وعن مالك : رأيت ربيعة يلبس
الفلسوة ويطنتها وظهرتها حزو كان امامه واحتلف فيما سده حرير ولحنته غير

حرير قليل مباح، وقيل غير جائز وفيه اثم، وقيل مكروه، وقيل ان كانت
لحمته وبرا جاز، وان كانت غيره لم يجز، قيل لأنه كانت لا، ثم يلبس
ما لحمته وبر ويسمونه خزا وهو رخصة ولا يقاس على الرخصة من هذا الوجه
بالوبر غيره، وبه قال ابن حبيب المالكي. ويرده أن... غيره...
... العلة التي رخصت ذلك هي أنه ليس حريرا محضا، هي من مادة
فما لحمته صوف، قص أم غيرها والله يأت أثر في البر حبس في
أثر فيختلف في قياس غيره، قد... عن... احتفظ فيه...
غيره... رأ أو غيره... وقطع... كرهه... عن مطوف...
على^(١) أنس كسه... كسه... الرشيده... كرهه في فتواه قل
بعضهم بلغني عن حمزة عشة من تصحبه لسه... وسعيد بن...
... عن عباس... عشر تابعيا وكان ابن عمر يكو بنيه الخنز، وليس عمر بن
عبد العزيز... ح... ليس بين ما قيمه حرير وطعمه
قطن أو كتان أو صوف أو وبر فرق، وفي مسند الربيع بن حبيب...
... بحر يم الخريز... على الرجال وتحليلهما للنساء وكذا في مسند
المحاري وغيره... ورد فيه النهي... قليل...
وقيل بالحيلة... قليل... على موحده...
فلا ترجع للأولى ولا بعصا لبعض... كانت...
وضعف قول الشافعي: أي لا أ...
حيث أنه يعيد حوار لسه... للرجال... في حديث لمن
يتشبه من الرجال بالنساء في اللباس المحضوه بين أم غيره... لا...

١...
...
...
... لا...

واستدل بعضهم على حوارد الطوق واللمعة من الحرير بذلك الاستثناء ، قال
 عبد الملك مولى اسماء : ارسلني اسماء الى ابن عمر فقالت : إنه يحرم ثلاثة
 أشياء : احدها العلم في الثوب وذكركم ما سواه فحاجبها سمعت النبي يقول
 سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنما يلبس الحرير من لا حلاق له » سمعت أن
 يكون لعلم منه واحد عبد الملك اسماء بما احبب فقالت : هذه جنبه النبي ﷺ
 وحررت حبة طيلاسبية كسروانية لها لبنة ديماس ووحدها مكفوفة سديساج
 فقلت هذه كانت عند عائشة رضي الله عنهما حتى قصت وما قصت قصتها
 وكان النبي ﷺ يلبسها ونحن نفعلها للفرص يستشفي بها ، وقد حطب عمر
 فقال نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير لا موضع اصبعين أو ثلاث أو
 أربع واحتلف لمنزل هذه ، فقيل عرض اصبعين أو ثلاث أو أربع وصول ذلك
 فقط ، وقيل المراد جواز الاعلام ولو كثيرة من طرف الثوب للطرف عرضها
 عرض ذلك لا حديث أنه ﷺ لبس ما فيه علم الحرير ، وقد روى ربيع بسنده
 عن عائشة : ان ابن جهم اهدى الى رسول الله ﷺ خبيصة شامة فيها
 الصلاة وما انصرف قال « ردي الى ابني جهم هذه الخبيصة فانى نظرت الى
 علمي في الصلاة وكاد يقتلني » وقد فسر الربيع الخبيصة بالشملة المعبطة من
 صوف او قطن فيها علم من حرير فتراه ﷺ صلى ثوب فيه علم حرير ورده
 الى مهيدي الكون علمه اتعده كما هو نص في الحديث لا لكون علمه من حرير غير
 اني كنت ابحت بان الخبيصة لا يلزم ان يكون علمها حريرا بل قد يكون غير
 حرير كأن يكون من صوف او قطن او كتان مصبوع ، وكأن تكون من
 صوف ويكون علمها من قطن او كتان أو نحو ذلك ، وقد فسرها غير
 الربيع بانها كساء مرنم له عمل اللهم إلا ان يقال مرد الربيع رحمه
 الله يلبس الخبيصة التي لبسها رسول الله ﷺ مصبوبة وصح بسنده
 ان علم حرير ما حبر أو بمشهدتها ، ونحو الصلاة بالثياب مصبوغة
 بزعفران أو عصفر أو حمرة أو سواد ، بل قيل السواد أكثر أحرأ

كما في بعض آثار أصحابنا ، ويعرضه حديث مسند الربيع : ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل نبيكم ، الا قيل حي أفضل في سائر الأوقات كما قل
 : نسوها أحياءكم وكفوا في موتكم ، وقال : عليكم بها ، كل ذلك في مسند
 الربيع ، وأما في حار الصلاة فلا سود أفضل ولكن لا دليل لهذا التخصيص بل
 قوله : كفوا في موتكم ، ينافي من الميت كما صلى ، ورغم معصية أنه
 لا يصلي ثوب مصروع في صفة كرهه من وعصفه ، وهي ^{تحت} عن الصلاة
 بالقردير ، المحس وقسوا عليها غيرها ، وختلف فيما صلى بهما ، ونحوها
 كالذهب للرجل فليل يصحب ، وقيل بفسادها ، وقيل بالكراهة ، وقيل بالفساد
 ان من يلبس ، وأما قول بعضهم لا خلاف في فسادها بالذهب ان كان يلبس
 بدل الرجل ثم رآه اجمع من قبل من مفسد وقيل سفي الخلاف وجود الخلاف
 بين القائلين بان مفسد في غير مفسد خطأ له ، لان القائلين بهذا اختلفوا في
 ان ليس في يده دلوحة من ذهب أو في أدبه قرص ذهب في السفر مثلاً خطأ
 له ان يلبس ، فقال بعض مفسد ، وبعض لا يفسد ، ثم ما حرم لئله كالذهب
 والحرير للرجل ان يلبس ، صلى ، فهي فسادها خلاف من حارب النبي ، وخلاف
 من حبه ، معصية في الصلاة هل تفسد الصلاة أم لا ، كالصلاة بمقصود أو في
 معصية دخله عاصه فلا ، صلى فيه حيث لا بد من الا مانع ، وكصلاة
 الداخل مصف لا ، حيث يحب من مكته ومشيه في ذلك حرام وكصلاة من
 كيف معصية ، عنقه باختياره ، حرمة لا يسوسة ان لم تكن شركاء ، قد
 اختلف قوم أيضاً ، قال سحر : تنطل صلاة من عصي الله في صلاته بوجه
 من وجوه العصيان ، وقال أنه سحر التولسي : لا حض ، قد قيل ان
 احد ذلك من قول سحر : من صلى صلاة من نصر سورة أمه فهو وهو محتمل
 لان يكون حرام فساد حيل صلاة امامه أو لبعض وصوته بان يراه عبداً
 والله اعلم

الباب السابع

في التوجيه والاحرام

من ترك توجيه سيدنا محمد ﷺ وقرأ توجيه سيدنا ابراهيم عليه السلام بحره
 يكون حكمه حكم من لم يوجه أصلاً فإن من لم يوجه توجيه سيدنا محمد ﷺ
 فسدت صلاته عند بعض ، وصحت عند بعض ، فسدت عند بعض بالعمد لا
 بالنسيان واختاره بعض ، والصحيح عندي به وحب لقول عمر بن الخطاب
 مسعود : إن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال « سبحانك اللهم وبحمدك
 تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، قوله كان داوم ولصيه
 استمرار فدل ذلك على لو حوب ، ويدل على التأكيد فقط لو صح أنه ترك
 ترك ذلك أو صح عنه أنه قال غير ، حب فليس كما قيل أنه يدل على تركه
 فقط ، ويدل على لو حوب قوله تعالى « فسيح بحمد ربك حين تقوم » وسبح
 امر والأمر لو حوب ، فكل قوله في الصلاة « سبحانك اللهم » إلخ يبدأ بالتسبيح
 للأمور به ، ويدل على لو حوب أيضاً قوله « صلوا كما رأيتموه في أصي » فقد
 رأوه يصلي بهذا التوجيه فيجب عليه أن يصلي به إذا لم ير دليلاً يخرج عنه عن
 لو حوب ، أما قوله ﷺ « خذوا الصلاة التكميل بحميم التسليم » فمما يدل
 على أولها وآخرها لا على أن كل ما قبلها غير واجب من السنة ، الثمر بها
 واجبات وما قبلها ، ولا على أن كل ما بعدها غير واجب من السنة ، الثمر بها
 لكن لا حمله له أنه تعالى « ودعوت وصي » الآية ، لأنه داوم وهو
 يدع كل من بعض غير شدة وهو يلتقط فيكون لا ثواب له ، وظل الثواب
 واجب ولا سيما بالصلاة ، ترك الدعاء بعده بطل ثوابه ، والصواب لعمل حرام
 وذلك أيضاً تصحيح الثمر واستراف وهو حرام ، أما قوله ﷺ
 للأعرابي « إذا فتحت الصلاة وقرأت فيها ما فتح الله لك فكبر واركع

حق تطمئن را كه انتم ارفع حق تطمئن قائم انتم اهو الى السجود حتى تطمئن
 ساحدا انتم ارفع رأسك « اخ وهو في لا يصاح قائما هو تعليم للاعرابي ما في
 داخل الصلاة لا بيان بأن ما ذكره واجب وما عداه غير واجب ، وانما سكت
 عما قبل التكبيرة لكونه قد علم من لاعرابي انه عالم به كما - يسأل له القراءة
 والتعظيم والتسبيح والتحيات وما يقرب عند الرفع من التعظيم لكونه قد علم
 ذلك ، وكأنه اقتصر على ما ذكره له لكونه رآه أو سمع عنه أو طمئنه لا يتم
 الركوع والسجود ، الفقيه لم يصح لعصوم استدلاله على عدم الوجوب بهذا
 الحديث وحديث « تحريم التكبير » قل عرابي : من خاف ان تسبقه الجماعة
 قبل ر يتم التوجيه فعل : سبحانك اللهم . قل الى آخره ثم أحرم وركع معهم
 أحراه ، قلت : يرد عليه ان قولك الى آخر الشيء ليس قائما مقام ما بقي من
 فعل أو قول ولم يبلغ ثمراته بحري . ان يشرع في فعل أو قول . يعبر عن
 باقيه بقولك الى آخره ولو قل مثلا « الله أكبر » أربع مرات لم يحرم قوله
 أربع مرات عن أربع تكبيرات في صلاة التكبير ، صلاة العيد مثلا . قولك
 الى آخره أو أربع مرات أو نحو ذلك كلام مفسد ، فن قل « سبحانك اللهم »
 أو « الى آخره » أو قل « سبحانك اللهم » وأتم لتوجيه وان اكتفى بذلك
 فلا حرج - نه الا السوء على قول من ثبت صحة الصلاة بلا توجيه عمدا بل يتم
 التوجيه . يفعل مع الامام ما أدرك ويستدرك ما فاتته ، ومن انصرف من نفل
 أي فرض وقد وجّه أولا أحراه ان لم يتكلم عند بعض ، وقيل ولو تكلم ، وكذا
 من مل بعد أه فرض لنفل أو من سنة كوتر لفرض أو من فرض لوتر أو
 غيره من السنن أو من فرض لفرض ، والذي عندي أنه لا يجزي توجيه صلاة
 عن توجيه للآخرى من كبرية ، ومن وجّه جالبا بلا علة فقام فأحرم فصلي
 تمت صلاته ، وكذا رخصت كل فعل لأحرام كالأدوية ، أخرى النية في حوس
 لا امتثال ، وأهل عمان يقدمون توجيه محمد بن يحيى إبراهيم صلى الله عليهما وسلم ،
 وأهل مصر كأهل نفوسة يعكسون ذلك . من أتى من مشرق مصلى الامام مسجدا

أو غيره وخاف السق وحه ماشيا مستقبلا ان كان في مشبه من المشرق على سمت جهة القبلة كما اذا أتى من جهة حلف الصغوف ، وان أتى من حيث لا يكون في مشبه على سمتها صرف وجهه نحو القبلة ووجهه ، ومن أمسك عن التوجيه ساعه بعد لاقمة أو عن الاحرام بعد التوجيه بلا ضرورة وبلا اشتغال بالية أو تكريرها اعادة ان تطول ، وقيل لا ، وقيل ان أمسك مقدار تلك الصلاة أعاد ، ومن أحرم قبل التوجيه جاهلا أو ناسيا على الصحيح لأن السه التوجيه قبله كما مر عن عمر وعائشة وابن مسعود ، لقوله تعالى « فسبح بحمد ربك حين تقوم » والمر به في حين القيام ، لانه ليس متلو في القرآن ، ولا يقرأ شيء مما ليس فيه دخول الصلاة الا ان لم يدل عليه ، وقيل لا يعيد منزلا لانه منزلة المهي في حظه فيها ، ورغم بعض قوم : ان لتوجيه بعد الاحرام ، ومعمول به انه قبل الاحرام ، ان فعل ما قبل لاحرام قبل دخول وقت كالاقمة والتوجيه واحرم بعده أحرم ذلك فيها فله بعض ، وكذا ان فعل ذلك ليس قبل وقت حوز الصلاة وحرم بعد حوزها ، والصحيح ان ذلك لا يحريه ولو قد به كل ما قبل الاحرام غير الية ليس مواجب لأنه ان كان سنة غير واحدة ومنها سنة موقفة لا يصدق على فعلها قبل الوقت انه مؤديها ، وان كان واحدا فلا يصح أداء الفرض قبل وقته وان اكنى ذلك ونما بحرحه الباء على عدم الوحوب ان لم يعتقده الا ليه فانها تحري عدي قبل الوقت اذا قدمها على لاقمة والتوجيه وحه بذلك كله متصلا ودخل الوقت على عمه بلا فصل وحرم ولا يفصل بين الاستمادة واستعداد بعد الاحرام وبين الاحرام ولا بين الاحرام والقراءة اذا استعذ قبل شيء بتسبيح أو توجيه أو دعاء خلافاً للشافعي ، وان فعل أعد عندما أتى وكره ذلك عند الملكية ، ويدل لنا ولهم ما روي أنه عليه السلام كان يفتتح الصلاة بـ « الحمد لله رب العالمين » وكذا أبو بكر وعمر وهو حديث متفق عليه ، قل البحري : حدثنا حمص بن عمر قال حدثنا شعبه عن قتادة عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي

الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بـ « الحمد لله رب العالمين » ، ولا يشك على ذلك قول أبي زرعة حدثنا أبو هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة أسكاته ، قال : أحسبه قال : هنية فقلت يا بني وأمي يا رسول الله أسكاته بين التكبير وبين القراءة ما تقول ؟ قال : « أقول اللهم أعذني وبين خطيائي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم أعني من الخطايا كما ينفي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسل خطيائي بالماء ، النديج والبرد » لأن هذا قيل ، وكان قبل تحريمه الكلام في الصلاة ، لذا يرى أبا بكر وعمر وغيرهما يفتتحون الصلاة بـ (الحمد لله) كما هو فعل النبي ﷺ في الغالب كما أنه إذا مر بآية عذاب استعاض أو آية رحمة رعب أو بآية تنزيه قدم بفعل ذلك بالكلام قبل تحريمه في الصلاة أو بالقرآن أو كان بالكلام ولم يسح كان بالقرآن وكدهك يقال فيما قيل عن النبي ﷺ : « إذا كبر قال : وحيت ، حيي لذي فطر السموات - إلى - ، بذلك أمرت - وقال - وأنا من المسلمين ، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عندك ظعت نفسي ، اعترفت بذنبي وغفر لي ذنوبي جميعاً به لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، وصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك وخيرك في يديك ، شر ليس إليك أنت واليك تباركت وتعاليت أستعفيك وأتوب إليك » وعن عائشة : كان ﷺ إذا افتتح الصلاة قال : « سبحك اللهم - إلى - لا إله غيرك » ويحتمل أن المراد إذا أراد افتتاحها ، عن حبيب بن مطعم : رأى رسول الله ﷺ يصلي صلاة قال : « الله أكبر كبيراً ، حمدته كرهة وأصلاً وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم من سمعه ومنه ، ههه » المبح الكبر : المبح السبح ، اللهمز المؤنة أي نوع من الحسب أو أمانة القلب ، والجواب في ذلك واحد ، وقد يقال ذلك كله في النفس ، يدل قول محمد بن مسعود : « ﷺ إذا صلى تطوعاً قال : الله أكبر ، وحيت - أي - وما أن من مشركين - ثم - وأنا من المسلمين يدل أول

المسلمين ، اللهم أنت ملك لا إله الا أنت سبحانك محمدت ، ثم يقرأ : والله أعلم ،
وذا نوى قدر التوجيه ، فقبل لا بد من تحديدها بعده مقارنة للاحرام ،
وقيل لا يلزم تحديدها بعده ، وكذا كنت أقول حتى اطلعت عليه قولاً
لغيري وإنما يرمه عندي عند ارادة الاحرام نية دخول في الصلاة ، يجوز
تأخير النية عن التوجيه وإنما أحرب عدم التحديد مع أن النية ترم مقدرتها
لفعل ، لتوجيه ليس من الصلاة لقلة الفصل اللهم الا أن سرت بنية حتى أحرم
ووجهه موجب التحديد أن تكون النية مقارنة للعمل كما هو الأصل في الواجب
غير الصوم والقولان في المذهب ، ومذهب الشافعي وعبد الوهاب المالكي
وأبي ريد وبعض مقارنه المالكية أنه لا يجوز تقدم النية على الاحرام مع فصل
بقليل ولا كثير فإن قدمت أعيدت عنده ، ومذهب مالك وأبي حنيفة حواء
الفصل يسير وكذا قال في الوصوه ، انفصال ، وعن مالك لا يضر عروب
النية بعد قصد المسجد للصلاة ما يصرفه لغير ذلك ، قل بعض المالكية من
تأمل عمل السلف ومقتضى اطلاقات متقدمي أصحاب يرى حواء التقدم يسير
هو الطاهر إذ لم ينقل له عنهم أنه لا بد من المقارنة وإن شرط المقارنة طريق
إلى الوسوسة المدمومة شرعاً ، طبعاً ، وإمراد بالمقارنة اتصال النية بالاحرام فلا
فصل بكلام كالتوجيه ولا فعل ولا فصل بسكوت لا كما راع بعض عن
البررلى أنه أشار إلى أن المراد عدم الفصل بكلام أو فعل وأنه يجوز بسكوت
واعلم أن النية اعتقاد القلب وعزمه فليس اللفظ التي تدل على ذلك الاعتقاد
من النية في شيء ولا هي لازمة بل اللازم النية قارنها لفظ أو لم بقارنها ، وإراها
أعني تلك اللفظ تدعه حسنة لأنها نية قوة وضبطاً ، يدفع الوسوسة ولم أر
في صحيح الزبيدي حبيب رحمه الله ، لا في صحيح البخاري وصحيح مسلم ونحو
ذلك من كتب الحديث حديثاً في التلفظ بما يسوي ، وذكر ابن العربي المالكي
الاندلسي تلميذ الغزالي في رحلته إلى المشرق في كتابه سمع النفس ما
نصه : قال الشافعي يستحب له أن يتكلم بلسانه بيته فيقول أؤدي طهر الوقت

ثم يكبر وهي بدعة ما رويت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من السلف الا أنه يستحب للموسوس الخاطر انوسوس الفكر اذا حشي أن لا يرتبط له في قلبه عقد النية أن يعضده بالقول حتى يذهب عنه اللبس اهـ قال بعضهم روى ونطق فقد أتى بأخري وهو النية وبالكمال وهو نطق اللسان ونطقه عبادة في النية كما أنها عبادة في القلب فشارك اجازحة القلب فيها وذلك مستحب لأنه عور على الاستحصار وكذا قال السبكي والد مؤلف جمع الجوامع الاصولي وابن كثير. وقال ابن القيم: كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة قال « شأ أكبر » ولم يقل شيئاً قلبها ولا تلفظ بالنية ولا قال أصلي صلاة كذا مستقل الصلاة أربع ركعات إماماً أو مأموماً أو فداً ولا أداء ولا قضاء ولا فرض الوقت ، وهذه عشر بدع لم ينقل أحد قط باسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل لفظة واحدة البتة ولا عن أحد من الصحابة ولا استنجد أحد من التابعين ولا الائمة الاربعة ، وقال لذي يعمد الصلاة « اذا قمت الى الصلاة فكبر » فلم يأمره بالتلفظ بشيء قبل التكبير ولا يستحب ذلك التلفظ ، وأما قول الشافعي : الصلاة ليست كالصيام لا يدخل أحد فيها الا يذكر فمراده بالذكر تمكيرة لاحرام دليل قوله : من روى الاحرام فقدمه ولم يلب اجراه . وليس كالصلاة ر في أوله بطقاً واحداً يعني التكبير انتهى كلام ابن القيم وهو مخالف لنقل ابن العربي عن الشافعي . واستحبت الشافعية لمطابق قوله بعض على حديث أنس انه سمع النبي ﷺ يلي باحج والعمرة يقول « لبك حجة وعمرة » وحديث عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بوادي العقيق « أني ليلة أت من ربي فقل صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجه » والحكم كما يشئت بالص يثبت بالقياس واعتراض بأنه قل ذلك في تنده احرامه تعاملاً للصحابة يجهلون به وامتناعاً للامر الذي جاء من الله تعالى في ذلك الوادي ، قل . لقد صلى عليه الصلاة والسلام أكثر من ثلاثين الف صلاة فلم ينقل عنه انه قال نويت أصلي

صلاة كذا وكذا، والعرق بين الصلاة والحج أظهر من أن يقس أحدهما على الآخر، والله أعلم. وتكبيرة الاحرام ركن عند الجمهور، وقيل شرط وهو مذهب الحنفية ووجه عند الشافعية، وقيل سنة، قال ابن المنذر: لم يقل به أحد غير الرهري وأما سائر التكبير فقيل كل واحدة فرض، وقيل كل واحدة سنة، وقيل كل فرض واحد، وقيل كل سنة واحدة وعليه فلا سجود على ترك تكبيرة واحدة ولا يجب لاعددة على تركه كله، ومن قال كل تكبيرة سنة سجد بترك الواحدة لاثنين وأحد من ترك الثلاثة سهواً ولم يسجد حتى طل والله أعلم

ولا قتلا برفع اليدين مع معشر المعاصرة الأباضية عند الاحرام فمن رفعهما أو أحدهما قبل الشروع فيها تحت صلاته أو قبل الفراغ فسدت به على أن الاحرام منها وصحت به على أنه ليس منها أو بعد الفراغ فسدت. وقل الشيخ خميس من مشاركة أصحابنا رحمه الله ويكره الاحرام قبل التوجه عند ورفع اليدين عند وضعهما على السرة ولا سرة بالأصبع، التورك على اليسرى ولا بأس قيل على من فعل ذلك وعبره يرد عنه انتهى وأشر بوضعهما على السرة إلى النكث الذي هو الأحاديث على اليسرى قل أبو داود من قوم ما كان يضع يده اليمنى على اليسرى ومذهب الشافعي أن المصلي داو وضع يديه من الرفع حطهما تحت صدره فوق سرقته ونسب لأكثرين وقل أبو حنيفة ونسب أصحاب الشافعي تحت سرقته. وكيفية رفعهما أن ترفع حدو الأدين أو دونهما مع الاحرام أو قبله متصلاً به أو بعده كذلك. وترفع امرأه كالرجل وقيل لا ترفع فإن بعض قومها المشهور أن هذا الرفع فضيلة، وقيل منه وبه قال ابن رشد، وقيل محير فيه، وقيل مكروه، وقيل ممنوع ذكره اللحى. والرفع إلى الأدين قول ابن حبيب، وقل المدرري وساحي المشهور عن مالك إلى المسكين، وكذا قال ابن رشد واختاره العراقيون في الموطأ عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان

إذا فتحت لصلاة رفع يديه حده منكبيه وسمع أنهب إلى الصدر ومال إليه
 سخون لما في صحيح أبي داود عن وائل بن حجر أنه رأى أصحاب النبي ﷺ
 يرفعون أيديهم إلى الصدور في افتتاح الصلاة وعليهم برايس أكسية، قيل
 مذهب العراقيين أن يحددي بكفيه منكبيه وذممه ذبه، وروى وهريرة
 فيما عموماً الذي سخر كان إذا كبر مد أصابعه مداً ورمعوا عن وائل بن
 حجر أنه قال: صليت جنب النبي ﷺ فما افتتاح الصلاة كبر ورفع يديه حتى
 حاديا أدنيه وفي البحري: مسلم بسندهما الذي ادعياه عن ابن عمر عن أبيه أن
 رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حدوداً منكبيه إذا فتحت صلاته. ويجمع بين
 ذلك جعلها مقدلة أعلى صدره وكساه حدوداً منكبيه، أطراف أصابعهما مع أدنيه
 وتكون حال الرفع قائمتين كما يعلم من حديث أبي هريرة ملة للأصابع ومن
 الجمل المذكور آنفاً، قيل وذلك على صفة التابذ، قال سخون: مدهوطين
 بطونهم إلى الأرض حتى صفة الراهب من شوق المتقى له، وقيل قائمتين مع
 عطف الأصابع، وقيل مدهوطين بطونهم إلى السماء كالراغب، والمشهور
 الرفع عند الإحرام فقط، وروى ابن عبد الحكم عنه وعند لرفع من الركوع
 قال ابن وهب: وعند الركوع وعند القيام من التبت، قال ابن حوير ممداد
 وعند كل خفض ورفع وهو وهم سرى إليه من حديث «أبه يكر في كل
 خفض ورفع» وفي البحري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله
 ﷺ كان يرفع يديه حدوداً منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا
 رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال «سمع الله لمن حمده ربنا ولك
 الحمد» وكان لا يفعل ذلك في السجود وفي البحري أيضاً عن ابن عمر
 رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى تكونا حدوداً منكبيه
 وكان يفعل ذلك حين يكر للركوع ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع
 ويقول سمع الله لمن حمده ولا يفعل ذلك في السجود، روى أبو قلانة مالك ابن

الخوثر اذا صلى كبر ورفع يديه واد اراد ان يركع رفع يديه ود رفع رأسه
من الركوع رفع يديه وحدث ان رسول الله ﷺ صنع شكرا وقد عن
رفع رأسه عند ادخل في الصلاة كبره رفع يديه واد اركع رفع يديه واد
قال «سمع الله من حمده» رفع يديه واد قدم من الركعتين رفع يديه ورفع
ذلك بن عمر الى النبي ﷺ . ورواه حماد بن سلمة عن يوب عن رفع عن
ابن عمر عن النبي ﷺ ، وهذه لأحد حديث ونحوها كلها لم يصح مسندها
عندنا اي رسول الله ﷺ . وهذا خبر من زيد بن جهمته عن ابي عن سمع من
الصحابه واكثر الاخذ عنهم منهم أبو هريرة وابن مسعود وسمر واثم
وسير عن كان حسن ما قل حوت ما عندكم من العلم لا البحر الراحم ان
عاش وفي لم أره جميع معنده . ولم يثبت رفع اليدين عند في الاحرام ولا
في خفض ولا في رفع ، ولو صح عند النبي ﷺ او عنده او آثم يفتونه واد
ابن زيد ثقة عند قومنا كما هو عندنا واذا كان الأمر هكذا ولم يصح السند
في رفع اليدين كان رفعهما الى المنع أقرب لأنه يابى من في الصلاة ومصدق
للسكون في الصلاة بل وى جاز الله كونه في الصلاة ورفع يديه يابى
من تعدي رفع يديه في الصلاة كأنها أدب حيل تمنع وهذا منه تشيع
على من يرفع يديه ورفع يديه شمل الرفع بصل والرفع الزائل بلا طول فدخل الرفع
في السكبر أو بعد الرفع في خفض أو رفع في ذلك التقسيم . وروى الامام
أفصح مرفوعا عنه أصحابنا أنه «إذا دخل المسجد فركب قوماً فرفع أيديهم
في الصلاة فقد ما بال قدمه رفع أيديهم في الصلاة كأنهم أدب حيل
شمس اسكنوا في صلاتكم واعلموا أن الله أقرب اليكم من حبل الوريد
فشار الى أن في رفع اليدين عند السكون في الصلاة . خبر عن ذلك وسند
السكون موقوف ولو في رفع عند التكبير أو الخفض أو رفع من الرفع عند
ذلك كله أشد في عدم السكون من رفعهم في حال القيام لأن رفعه مسند

هو قرب الى السكون بخلاف الرفع عند الاحرام وعند كل خفض ورفع
فانه رفع ووضع متكرر فهو ظهر تحركا، والرفع عند الاحرام أو عنده وعند
الرفع والخفض يقصد برفعه القربة الى الله والراحة عنده وذلك في الحقيقة دعاء
والله حل وعلا قرب من حل الوريد فيطلب المصلي وصول ذلك بلا رفع
يد كما أشار اليه في الحديث، وحديثان ولو وردا في رفع يده حال القيام يدعو
لكر عفته تشمل ما ذكره، كما روى الامام رضي الله عنه عنه الى
حار بن سمرة خرج عليه رسول الله ﷺ ونحر رافعون أيديهم في الصلاة فقال
« ما لكم رافعين أيديكم في الصلاة كأنها أدب حبل شمس أسكب » في صلاتكم
واسنده في الحديث الأول الى مجاهد الى ابن عمر أنه رأى ناساً في المسجد
مستمطين القملة بوجوههم رافعين أيديهم الى السماء يدعون فضاق ضيقاً
شديداً وعصب وقال : لا تفعلوا مثل هذا فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول
« لا ترفعوا ايديكم الى السماء كرفعكم » ولو كان رفع اليد عند
التكبير مثلاً أمراً ثباتاً لعله أبو بكر وعمر والصحابة والتابعون ولو كان أمراً
مشهوراً لا يسكر أحد، وقد علمت أن بعض قومنا كرهه وبعضاً حرمه ولعله
فعله مرة في تكبير أو فيه وفي الخفض والرفع ليفعله من خلفه فان فعله المنافقون
الذين جمعوا السلاح تحت آباطهم للشر وقع فينكشعوا وان لم يفعلوا ظهر أنهم
خافوا فيكشف عن حمله ولعله فعل ذلك في صلوات ائمة العلة فتوهم من توهم
أنه استمر عليه وليس كدعائه بل ان فعله فلهذه العلة ونحوها وذراعت لم يحرك
الرفع والله أعلم

قيل أول من دل « الله أكبر » ابراهيم صلى الله وسلم على بيث عليه
حين أراد ذبح ولده فأمره « دائماً » في احرامه في الصلاة ليعطي فصيلة
ذلك . ولا احرام الا بالعربية من لم يطعم لعممة في لسانه قال بالعربية « لا
إله إلا الله » أو « الله أحل » أو « الله أعظم » ونحو ذلك وان لم يطلق فشيء

من القرآن فيه تعظيم الله بالعربية هذا مشهور اذهب ، وقيل لا يجري . الا
 « الله أكبر » ولا يصح غيره الا لمن لم يطقه وهو الصحيح ، وقال الأبهري
 في العاشر بليله باللغة : تكفيه النية ، وهو من المالكية . قل المارري منهم .
 هو صحيح على أصلنا لأن لفظ التكبير متعين وقد عجز عنه وليس نطق آخر
 سواء . واستعمال القياس فيه بالاندال لا يصح إذ لم يأت الشرع بأحد يدل منه
 عند المعجزة . وقل أبو الفرج : يدخل الصلاة بالحرف الذي دخل الاسلام
 وقال عند ابوها المالكي عن بعض أشياخه يدخل الصلاة ، يراد الله
 أكبر في لفظه ، و . عم بعض أن الاحرام بالمعصية يجري على الكراهة . ومن
 نسي التكبير أعاد ابتداء ، وقيل في الوقت ، وقيل لا يعيد ، والصحيح الأول .
 اد لا يدخل الصلاة الا بها . ومن شك في الاحرام بعد سجدة الى حد ثالث
 فلا يرجع . وقيل يرجع ما لم يسه ليكون على يقين من الدخول في الصلاة ،
 وقيل ان شك بعد الشروع في الاستسدة فلا رجوع ، وقال ابن محبوب
 ان رجوع بعد قرب موضعه وان مضى تمت صلاته ، ومن اراد الدخول على
 الامام في الركوع فكبر مرئياً بها الاحرام وركع بها فسدت صلاته عندي لأن
 محل الاحرام القيام . رجح بها ناسياً وبها للاحرام صحت صلاته ، واستدرك
 تكبيرة الركوع بعد تسليم الامام . وقل الشيخ حميد تمت صلاته ولو تعدد
 الركوع بها باوياً بها الاحرام الا ان لم يستدرك تكبير الركوع فتفسد الا على قول
 من قال لا تفسد ترك سنة الا ان ترك نصف السن فلا تفسد ولو لم يستدركها
 وقيل من ترك تكبيرة من صلاته ولو سبباً أضاف الصلاة ، فعلى هذا ان موى
 تركها للركوع مكنتياً بالهوى اليه بالاحرام فسدت وان اراد بها الاحرام
 والركوع معاً لم تصح لو احدى منهما وان اراد بها الركوع فسدت عندنا لأنه
 لا يكون الا بعد الاحرام ، ومن احرم قبل الامام ولم يعده فلا صلاة له ولو
 شرع الامام في الاحرام قبل تمامه أو لم يتمه هو الا بعد فراغ لأمه ، وكذا

يستقم حاله ، ورغم بعض الشافعية الاجماع على حور التسميع ، واحق مادها
اليه نحن وبعض الملكية من معه مطلقاً ، وأما تسميع أبي بكر عنه ^{بجاء}
فرحصة ولرحصة لا تعدى مكانها ، ووجه كونه حصة أنه كالصلاة
بامامين أو كالاقتداء بغير امام ، وأنه ياتى في الصلاة فيدعي أن يقصر في محله
وهو أن يكون الامام امام عدل لا امام صلاة فقط ، وأن يكون صعباً ،
لمرض وأن يكون من يسمع منه في أيام صحته لا يسمع منه أيام ضعفه ، وأيضاً أن
الامام العدل يرغب في صلاته فرحص أن يصلي ، راء ذلك ، لا سيما التي
يحب ، وأيضاً أن الامام العدل لا يدل له ، وامام الصلاة له يدل ، لم يكفهم
صلى غيره أيضاً ، أم في غير ذلك المحل ، أن وقيل أن حكمة تسميع أن
وافراره ^{بجاء} له على ذلك أن يعلم أنه أولى بالامامة لعظم رتبته في التسمية
مطرداً لكان حسناً ، وروى عن أبي بكر وعمر ، عن علي أنهم اتفقه
مستمعاً والله أعلم

ومن جهل التكبير أو القراءة فصلى بدون ذلك في شهر أو أصحابه المدة
العدل والسكامة المغلطة ، وقيل المرسل ، وقيل المبرك في أنه بشيء مع يدل
في ذلك كله ، وقيل العدل فقط وهو أوفق ، وقيل لا بد ولا كفارة ، هو صعب
لا يؤخذ به ، والأقوال الثلاثة الأولى أحوط ، رحرر الله أعلم ، يستعيد في
أول ركعة الأولى بعد الاحرام قبل القراءة لأنها لقراءة القرآن بعد مذهب
الأكثرين ، وقيل بخودها قبله ، ومن حارب بعده عمداً لا لوقفت
يعتريه فني فساد صلاته قولاً ، وقيل يستعيد في كل ركعة قبل القراءة ،
وبعض لا يراعى على المأموم وهو صعب لأنها لقراءة وهو يقرأ الفتحه فلا تكون
استعادة الامام له استعادة الا أن أحد قول من قبل لا يقرأ المأموم الفتحه
ولا السورة ، ومن نسي الاستعادة والتكبير خفض أو رفع ، وسمع الله
من حمده ، وغير ذلك أعادهن على الترتيب والله أعلم

الباب الثامن

في القراءة

قد قرأ رسول الله ﷺ البسملة في أول الفاتحة ، وأول كل سورة غير سورة التوبة ، وكذا أبو بكر وعمر بعده رضي الله عنهما ونسبت ذلك في هيمان .
اراد الى دار اعماد فمن تعمد تركها من الفاتحة فسدت صلاته على الصحيح ، وان نسبها حتى حتم الفاتحة فقبل فسدت ، وقيل ان تذكر ورحم ليها قبل أن يشرع في بسملة السورة فلا فساد عليه لحوار الله من وسط السورة ، آخرها كما حذر من أولها ، وحفظت قولاً أنها تفسد ، ، حينئذ البسملة عند قائله مفتاح للسورة لا يصح دخولها بدون البسملة كما لا يصح دخول الصلاة بلا احرام فلا يجزي عنه الا أن يقرأ البسملة ، الآية المتصلة بها من أول السورة ومن شاء انتقل بعد الى وسطها أو آخرها ، وان شاء تردد البسملة ، الآية بعدها فصعدا وقرأ حيث شاء من السورة ، وقيل له أن يقرأ البسملة على أنها بسملة أول السورة وينقل الى أوسطها أو آخرها ، وفي الأثر من قرأ آية الكرسي في الصلاة وقرأ عليها البسملة حبب عليه النص ، وان نسي أو طهر جائزة فيها فقد قل حميس : لا تقدم على فدها ولا يتعمد فعلها اهـ وغير آية الكرسي من آيات الوسط والآخر مثل آية الكرسي في ذلك ويجري الأصم تحريك اللسان في قراءة السر والخبر كذا قيل ، قلت : ومن قل السر اسماع الأذن قل يقرأ كما لو كان يسمع لمسمعت أذناه ، وأما في الجهر فيقرأ كما يسمع من يتصل به فصعدا . ومن قل أقل الجهر اسماع الأذن قل يقرأ كما يسمع لو كان يسمع وأكثر ، وإنما

يكلف ما يتوصل الى تملكه . ولا يجوز تكرير التحيات و « سَمِعَ اللهُ لِيْ
 حَمْدَهُ » و « رِئَاكَ الْحَمْد » والتكبير والافتحة في محلين عمداً ، ومن فعل أحد
 الصلاة لأنه خلاف السنة وزيادة ، وقيل لا يعيد ، وهو قول من قبل . زيادة
 ما في القرآن وما يشبه ما في القرآن لا تعد لصلاة بها ، لو رده في غير محله
 كان تلك لا شبهة أو غيرها بزيادة في محله أقرب والتسبيح أقرب من المنع ،
 وقيل زيادة القرآن مطلقاً في غير محله وتكرير الفتحة في محله لا يعد في الصلاة
 وتكرير التسبيح في غير محله وزيادته في غير محله مثل زيادة التحيات وما
 ذكر ، ولا ينقص شكر القرآن في محله غير الفتحة ولا في القراءة سورة واحدة
 في الركعت كلها كما روي . أن أمير سرية أو جيش يمر بسورة الاحلاس
 مع الفتحة حتى رجع الى رسول الله ﷺ ، وهو في مسند الربيع أو في لا صح
 أو عهد ، الفرق أن الفتحة لا تجزئ لا يسوب غيرها عنهم إلا عن ضرورة
 ولا حجة ، زيادة بعض مخالف السورة ، من ترك قراءة الفتحة خلف
 الامم ليستمع ، فستمع من السورة ما تيسر ثم بدا له بعد الى الفتحة ، وهذا
 كره له ذلك فلا مسد . قال أبو مؤثر : ولو سئله الامم بركعة أو أكثر ،
 ور فضع ما موم الفتحة ليستمع فراءه ماقيم من الامام أو فرغ الامم منها
 قبله فنظم . يستمع من الامام قراءة السورة فسدت صلاته الحديث الربيع
 « لا نعموا لا نام القرآن فانه لا صلاة لا بها » أي لا تقرأ أو خلف الامم سير
 الفتحة ، وقال غيري صحت صلاته كما قال ابن محمد . لا ينقص عن من لم
 يقرأ الفتحة خلف الامم ، قبل عنه . ركع في الأول من الظهر والعصر
 خلف أو حيث يجهر الامام عمداً فسدت صلاته وأنه يركع مع الامم ولو
 لم يفرغ منها ولا يستدرك باقيها ، ومن قال من أدرك الركوع فقد درك
 الصلاة مع الامام ولا يستدرك القراءة فانه يشتغل بسبق الفتحة . كان يركع
 في الركوع قبل رفع ، وقيل ان كان يركع قبل ان يستوي قائماً من الركوع ، وقيل

من فاتته الامام فكبر فركع الامام قبل أن ينزع عن العنقة أو كبر ولا امام هو
لا كبره في ركوع فركع بلا فراه ولا يستدرك العنقة اد حقه في
ركوع ، قيل أو في الرفع قبل الاستواء وقيل من لم يدرك آية تامة في
الحركة أو القراءة بعد تسليمه لا فسدت صلاته ومن سمع قراءة لا يعرف
الآيات فلا نقص حتى يدر ما سمع قل من آية ، وقال أبو رباب لا نقص
على من لم يدركه ، لم تعد الركعة ولا على من سجد بعد العنقة ومن دخل على
الامام في السجدة اشتغل عندي بالعنقة حدث أبو سعيد « لا تعدوا الامام
انقر » اي كبر يستدركه عندي مطلقا اذا فاتته ويستدرك بعضها مطلقا
اد « حديثه » وقيل يسمع ان اشتغل بها فسدت صلاته وان كان يراها
ثم ترك سجدته من لا امام فسدت ، وقيل لا وان أسر الامام حيث الجهر حتى
لا يسمع اد « أو حتى لا يسمع من لمه لو تلاه أحد بجنبه ففي فساد صلاته قولان
وقيل « سمعه من جنبه فقد أسر » لو سمعت أدبه أو من بجنبه لو كان بجنبه أحد
ويأتي من يسمع من يسمعه من لصف الأول والأول سجد الصفوف كلها
بقدر طوفه دون تكلم مفرد لا نقص من جهر أكثر مما سمعه من إحدى
لصلاته لا يعمل ذلك لعدم حجة الله إلا الجهر من له قيل « يجوز فيه
أكثر مما يسمع من يصلي لصلاته » ومن أدى الجهر حتى دخل في سجدة الثاني
أد عند بعض من تذكر قبل دخوله رجع إليها ، وقيل يرجع وأصح ، وقيل
ما لم يدخل في الثالث وقيل ما لم تمة الثالث ، وقيل ما سجد ، وقيل ما لم
يسجد السجود الأول ، وقيل ما لم تتم الركعة أو مقدارها ، وقيل ما يسمه
وقيل ما لم يدركه ، وقيل لو سلم ما يحدث بعض بصلاته اد « جمع فهل يعيد
ما قبل وما فعل الصحيح به لا يعيدها ، ومن يتشكك حقه ولا يصح قراءته
كعادته قد أن يفتح اي يفتح كذا في الأثر ولو اصح به لا تنصح لا
ان صرد في حسمه عدم التنصح أو كان لا يمكنه القدر المحزى الا بالتنصح

أو كان أمملاً لا يسمع من يصلي فصلاته لأنه خبيث في حصصه للصلاة
ولو كان أقرب إلى الكلام، وقد يقال هو إلى النفس أقرب ويجوز
تشبكه ولو أمكنته القراءة بدونه، وذكر أبو سعيد، غير أنه يكره فصل
أن يقرأ ويتنفس بلا وقوف ولا تقص به، وأنه - إن لم يجز له - لا يقرأ بالسورة
فمثل فقل فرأت في نفسي لصمعي عن الخبر فسد عليهم وهذا كله على
السر في موضع الخبر ناقص على أن جهر لا يسمع السمع من جهة، ومن قول لا يسمع
السر في موضع الخبر أو قول جهره كغيره اسم السمع لأن أو السمع من يكون بحسه
لو كان به أحد فلا يفسده، كان ذلك، وقيل لا تقص جهر في سر، السر
في جهر حتى يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويجزى الإمام لأحد سجد بعضهم
بآية، السنة في التحجب مطلق السر، وفي فساد صلاة من جهر به خلاف،
ومن أسر أصروا أو جهر صرروا، أو أثبت يغيره لم يفسد صلاته، وفدت
صلاة من قرأ « نعت عليهم » نصر الله أو كسر هـ أو قرأ « اياك نعبد
وياك نستعين » بكسر الكاف أو أحدهما سجد، وقيل لا، حتى ومن
كسر لام العندين أو راداه بعد أن في « وإن علمكم خفصين » لا فسد
بكسر نون نعت ونون نستعين عندي لأنه لفة إلا من حيث أنه خروج في
القراءة الشاذة فتضعف صلاته، فيفسد مسدده لذلك معه مشهور بينهم، وهو
حسن، ويجوز الفعل بالفتح، حده، فبب على نحو الجهر، « « « ثلاث
ركعات، تحجبتين قياساً على المغرب تسليم، حده، وبالركعة له حدة فبب على
نوتر، « « « بحور، ركعة، سورة مع الفاتحة وركعة بعده بالفاتحة، حده،
ويجوز ركعتين بالفاتحة والسورة، ركعة ثالثة بالفاتحة، « « « لا يلبس بالفاتحة
والسورة ولا حريين بالفاتحة، « « « حار ماربع قديماً على نحو العشاء، « « «
سحيتين وتسليم واحد وأحجز بخمس، ست وأكثر ولو بتسليم واحد، ويقرأ
في كل ركعتين تحمة وأحجز بتسبيح وذكر لا يقرأه بالفاتحة أم غيره،

والصحيح لمع لانه لا صلاة الا بالفتح كما في الاحاديث ، وبحرى
« مد هاتين » مع الفتح في الغرض ، وغيره ، وقيل لا بحرى الا في بدل
الغرض وفي النفل

ومن ر كع قبل تمام القراءة وانما في هويه لا كوع او انه التعظيم في رفعه
او نحو « سمع الله من حمده » في هويه للسجود او لتسبيح في رفعه للسجدة او
للتحيات او للقيام او اتم التحيات في رفعه للقيام فسدت صلاته ، ورحص ،
والبحر كغيره في القدر المحزى ولو كانت السنة الاطالة ، وقيل لا يحزى فيه
اقل من عشر اجبت في كل ركعة وقد قرأ فيها عمر « قل يا ايها الكافرون »
في ركعة لكن في السفر ، ومن السنة تحميم القراءة في البحر ، وغيره اذا كان
تعمدة لمعارض « روي عنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى سورة مريم وفي
الثانية ب « قل هو الله احد » فلما انصرف قال « سمعت صبياً يصبح فطمت
ان امه خلفي فرحتهما »

يطيل القراءة في العشاء اقل من البحر ، ويحذف في المغرب ويجوز التحميم في
العتمة . لاصله في الوسط . حرب . قل الغراء من حرب : صليت مع رسول
الله ﷺ العتمة قرأ « التين والزيتون » رواه الربيع بسنده رضى الله عنهم
ورواه البخاري بسنده الى عدي بن ثابت انه سمع الغراء قل سمعت النبي
ﷺ يقول يا ايها الذين آمنوا في العشاء وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه
أو قرأه . سمعت ابن عباس أمه يقرأه والمرسلات عره « فقلت : يا بني لقد
ذكرتني بقراءة تلك هذه السورة انه لا آخر ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بها في
المغرب ، قال زيد بن ثابت لمروان بن الحكم مالك تقرأ في المغرب بقصار
السور وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بطول الصوليين يعنى قصار المفصل
وطولاه ، وذكر السوى انه ﷺ قرأ في المغرب بالطور والمرسلات والبخاري
انه قرأ بالاعراف ، وقال أبو داود . قل مروان لزيد بن ثابت حين قل له
ذلك ما طولى الطويلين قل . الاعراف ، وعن عائشة : فرقها ﷺ في ركعتين

من المغرب ، وعمر ابن عمر . كان ^{يُتَّبَعُ} قد قرأ في صلاة المغرب بالكاهن
والاحلاص ، قال الدارقطني : خطأ بعض رواته . كذا روى عن حماد
ابن سمرة الكوفي سمعه سعد بن سنان وهو متروك عندهم ، لم يوطأ أنه
قرأ بهما في ركعتين بعد المغرب ، وعن أبي هريرة : ما أت أحدنا أشبه
صلاة رسول الله ^ﷺ من فلان ، قال سليمان بن يسار الرازي عن أبي هريرة :
فكان ذلك المذكور يقرأ في الصبح بطون الفصل وفي المغرب بقصره ،
وحديث رافع : كانوا ينفلون بعد صلاة المغرب يدل على تحميم الصلاة ،
ويتحصل أن الأصل في المغرب التحميم ، وفي حال ليس حوزاً له
بعدم المشقة على المأمومين ، وأنه قل . يدبره ان ذلك لتمام التطويل في
المغرب أحياناً ولا يتركه أصلاً ، وإنما قرأ في المغرب في آخر مراحله تحميم
العرض وهو الذي مات فيه لالنسخ التطويل كما يكون أنه داه داه . قرأ في
المغرب بالمركبات ، ولا يتصور التطويل عند في الظهر والعصر ، حرة
المغرب . آخر في العشاء ادلاقاً فراه وفيه لا يصحح الكتب ثم تتعدت
قراءتها وفيه بالبريل الكثير ، البريل الذي داه داه تحميم في العشاء مع
اعطاء الحروف حقها وكذا سائر قراءتهم قراءة التحيمات والتسبيح والتكبير
و «سمع الله لمن حمده» ، يتصور التعديت أيضاً بكثرة التسبيح كالتسبيح في
كل ركوع ، سجود عشر أو قلته وتوسطه ، وأما على مذهب من يقرأ في
ذلك والمغرب عظم تطويلاً وظهر والعشاء والمغرب والعصر ، وقيل العصر والمغرب ،
وقيل هما سواء ، وقيل الحمد والظهر سواء ، ويستحب أن تكون الآية فيهما
أطول من الثانية وكذا في غير الظهر والعصر ، روى أنه كان ^{يُتَّبَعُ} يطيل
القراءة في أول ركعة من الظهر وأول ركعة من العشاء ، وروى عبد الله بن
أبي قتادة عن أبيه . أن النبي ^ﷺ كان يطول في أول ركعة الأولى من صلاة
الظهر ويقصر في الثانية ، يفعل ذلك في صلاة الصبح ، وبالسند المذكور أنه

^{بطل} كان يقرأ ماء البراءة في لاء ايمن من الظهر والعصر ويسمعا الآية
 أحسن وكند حذر من سحره لا اسمع الآية، قال لسكي والد مؤلف جمع
 الجوامع الاصول. يطيل لاولى للشط فيها ويخفف الثانية حذرا من الملل،
 وقال عبد الرزاق عن معمر عن يحيى: ظننا انه ^{بطل} يريد أن يدرك الناس
 الركعة لاولى قال أبو سعيد الحدي: حذرنا قيامه ^{بطل} في الاوليين من
 الظهر قدر ^{بطل} ان نزول السجدة، وفي رواية قدر ثلاثين آية في كل واحدة منها
 وقيامه في الآخرين على امصف وفي اولى العصر على نصف أحري الظهر
 وأحريا العصر نصف أولياه، وعن جابر بن سمرة: كان ^{بطل} يقرأ في الظهر
 بالليل اذا بقى، وفي رواية: «سبح اسم ربك الاعلى» وفي العصر نحو
 ذلك، وعنه كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق
 ومن ^{بطل} سمع منه ^{بطل} الآية بعد الآيات من لقن، الذاريات في صلاة
 الظهر، ومن أس: كان ^{بطل} قد قرأ في الظهر: «سبح اسم ربك الاعلى»
 و«هو الله» حدث العاصي: «عن أبي سعيد: تقام الصلاة للظهر فتذهب
 للبقية، تقضى حجتك وتأتي أهلك فتتوضأ فتدرك النبي ^{بطل} في الركعة
 الاولى، وروى ^{بطل} عن مديونة بن اس عمر يطيل القراءة في الظهر قدر سورة
 الكهف وما أشبه، وإطالة لاولى اكثر من الثانية مستحب أن يكون
 التهوية يسير. لا صير بالاستواء ولا تمد إطالة الثانية عن لاولى ولا
 بأس بالإقلال في الثانية عن لاولى حدا مصفا ولا سما حدث كما مر عنه ^{بطل}
 انه قرأ في لاء بسورة مريم وفي الثانية: «قل هو الله أحد» قال اس
 وهب: تحوز صلاة الفجر «قل هو الله أحد» لم لمعي عن عبد الله بن
 عمر بن العاص. ممن انقرآن شيء الا وصحمت اليه يوم به الناس،
 وقد، في الصبحي انه سمع أبا بكر يقرأ في ثلثة المغرب بعد العاتمة
 «رب لا ترغ قلوبنا بعد دهديت وهلك من لدنك رحمة بك أنت
 الوهاب» قد على حوار القراءة في آخر المغرب ومثلها الظهر والعصر،

وآخرت العشاء ولعل ذلك تدبير من ربه ربيع عن أبي عبيدة عن جابر
ابن زيد : بينما أنس قاعد ذات يوم حتى ذكر تعجيل الصلاة وتأخيرها فقال
سمعت رسول الله ﷺ يقول « تلك صلاة منافقين يحسن أحدهم حتى إذا
أصغرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان ثم قام فقبر أربعاً لا يدرك الله فيها
الاقبلا » - يدل على أن صلاة العصر فيها عذر لمحمد لأن من فوق يقتصر على
الحكمة مستمحلًا فقرأوا بها لأنهم لا يشعرون أن يقرأوا بقوله « لا يدرك الله فيها
الاقبلا » به لا يدركه في نفسه لا قليلاً والكثير عفته عما يدور بقلبه أو
أراد لا رما قليلاً بل يقرأ هدره لا يرتد ولا يتركه من التبريل ولا يترك
أن يرمي الذي تقرأ فيه اقراءه هكذا أقل من من يترك فيه تلك
القراءة بتبريل أو ما يقرب من التبريل، أو أراد بذلك الله قليلاً لا قصراً على
تسبيحة أو تسبيحتين في ركوعه وسجوده مع هدره من فسر في جعل
بتلك الأحاديث التي أثبتت السورة في نحو الظهر قلت أحدث أحد من أصحاب
سندنا عن أصحابنا فعملوا ما قيل من هوانه ^{بشيء} يس في نحو الله وهو حديثه
يظهر في دواب السورة فعمل أنه لما يحكمه يمكن يقرأ السورة وهو حديثنا أهل
يفهم القياس على الواحد فقولهم أي استمعوا الآية في نحو الظهر من سورة
شاذ عن الأعمش عن حمارة بن عمير عن أبي معمر قلند حديث أن كان رسول الله
ﷺ يقرأ في الظهر والعصر قل بعد قلب من أين سلمت دل واضطراب لحيته
بعثة بحته فهو فيه وفي رواية حبيه تحتين وكذلك من طريق سفيان عن
الأعمش وإيضاً قال أبو هريرة في كل صلاة تنزل فأنسج رسول الله ﷺ سمعكم
وما أحق من أحصيا عنكم وإن لم ترد على القرآن أخرت من ردت فحير
فتراه قل تجزى الفاتحة يعني في نحو الظهر فاخذنا بالجزء من سلفه وإن شئت
أن تكون القراءة في الصبح لسورة من سور المتصل وأول الفصل الحائبة،
وقيل انقلب ، وقيل شوي ، وقيل نفتح ، وقيل احجرات ، وقيل وف
وقيل النجم ، وقيل الرحمن وآخره « قل أعوذ برب الناس » وهي مفصلا

لكثرة الفصل فيه « بسم الله الرحمن الرحيم » وقيل لقلة المدح منه ولهذا
 يسمى بالمحكم أيضاً قال سعيد بن جبير « الذي تدعوه المفصل هو المحكم
 وهكذا هو في مسند البخاري ويدل على أن أول المفصل قف قول أبو النقي
 مائلاً أصعب رسول الله ﷺ كيف تحرون القرآن قلوا : ثلاث سور وحسبنا
 وسبعاً وتسعاً واحد عشر وثلاث عشرة ، وحرب المفصل من قاف حتى
 يحتم ، وهكذا في مسند أحمد ومسند أبي داود ، ومن قال أن أوله الحركات
 النونية ، والمشهور عندي أن أوله لا يقتل وعمره الموردي للأكثري ، « حكى
 القول بأن أوله أن فتحت الكمال لدميري في شرح التنبيه ، « حكى القول بأن
 أوله الجاثية عياض ، « حكى القول بأن أوله الرحمن ابن السيد في أماليه على
 الموطأ ، « قيل أوله الصادق ، « وقيل الصف ، « وقيل « تبارك الذي بيده
 الملك » حكى الثلاثة ابن أبي الصيف ليبي في بكتة على التنبيه ، « وقد المراد في
 أوله « هل أتى على الناس » حكاه ابن الصلاح في تنقيحه ، « قيل أوله الصبح
 حكاه الخطابي ، « وحده بأن القري . بمفصل من هذه السور بالتكبير ، « وقال
 الراغب في مفرداته : المفصل من القرآن السبع الأخير ولمفصل طوال آخرها
 عم وأبسط آخرها الصبح وقصار آخرها « قل أعوذ برب الناس » . وعن
 نافع ذكر المفصل عند بن عمر فقال : وأي القرآن ليس بمفصل . لكن قولوا
 قصار السور ، صغار السور ، فيه دليل على حوار أن يقال سورة صغيرة أو قصيرة ، وقد
 كره ذلك جماعة منهم أبو العالية ورحص فيه آخرون ، قال ابن سيرين وأبو العالية
 لا تقل سورة خفيفة فإن الله تعالى يقول « أنا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً » ولكن سورة
 يسيرة وهذا كما كره ابن سيرين أن يقال فانت الصلاة أو فات بعضها وقال : قل لم
 ندرك وهو ما رخص بقول عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عنه ﷺ « إذا أتيت
 الصلاة فليكن بالسكينة فما أدرأكم فصلوا وما فاتكم فأتوا » ، « ورواه أبي
 هريرة عنه ﷺ « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة ، عليكم بالسكينة والوقار
 ولا تسرعوا فما أدرأكم فصلوا وما فاتكم فأتوا » والله أعلم

والسنة أمام السورة وقد يفرق بَيْنَهُمَا الطويلة في ركعتين كما روى زيد
ابن ثابت أنه صَلَّى قرأ الاعراف نصفاً في أولى المغرب ونصفاً في ثابته وقرأ أبو
بكر نصف البقرة في أولى الفجر ونصفاً في آخره، وأما الركوع قبل الآية
بعد قراءة القدر المحري فلا ضرورة فيه ذكره، وكذلك الاقتصار على بعض
السورة فلا ضرورة، وعن عبد الله بن النائب صلى رسول الله صَلَّى الصبح
بمكة فقرأ قد أفلح حتى جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى شك الراوي، و
اختلف عليه أحدث النبي صَلَّى سعة فركع وكل من موسى وهارون وعيسى
في وسط الآية لكن لا ضرورة كما رأيت فلا دليل فيه من قول لا يكره الركوع
قبل تمام الآية ولو فلا ضرورة ويرد على مالك ما ذكر من تفريق الاعراف
وتفريق البقرة وأرهن الملكية قراءة السجدة في الصلاة فبيل لكونها توجب
زيادة سجود في الفرض ويرد قراءته بَيْنَهُمَا الم تنزيل في أولى صبح الجمعة
فسجد، وقيل ثلاثاً يخلط على المصلين ففرق بعض بين الجهرية والسريرة ورد
عن ابن عمر أنه صَلَّى قرأ سورة فيها سجدة في الظهر فسجد بهم، وقيل ثلاثاً
تعتقد العوام أن في ذلك الحبل من الصلاة سجدة أبداً

الباب التاسع

في الركوع والرفع منه

حد الركوع من انحنائه إلى تمام تعظيمه قيل هو الصحيح، وقيل إلى
استوائه تماماً من التعظيم، وقيل هو استوائه في ركعتيه إلى تمام تعظيمه
ويدل له عندي قول لبيد:

ليس وراءه أن تراحت ميني لروء العصى تحي عليها الأصابع
أخر أخضر القرون التي مصت أدت كاتي كلما قمت راكع

صلاة رسول الله ﷺ من هذا العلامة . مشيراً إلى عمر بن عبد العزيز . قال
 عمر بن عبد العزيز يسبح عشراً في الركوع . وعشراً في السجود وليس نص في
 أن رسول الله ﷺ يسبح عشراً لا احتمال أن يريد الله في عبثه الصلاة ، أيضاً
 لم يسمعوا عمر بن عبد العزيز يسبح عشراً بل حرروه كما جاء في رواية سعيد بن
 حنبل حرروه ركوعه عشر تسبيحات وسجوده عشر تسبيحات فعليه كل يسبح
 ثلاثاً أو أربعاً أو أكثر ويرتفع مقدار العشر ولعله كان يسبح أكثر من عشر
 تمجيداً لحرره وعشراً من قبل ، والواضح عندي أنه لا حد في ذلك فليطو
 ماشاء . صلى وحده أو صلى مع نادين للطول مخصوصين ، وعن حنبل أنه
 ﷺ قال في ركوعه « سبحان الله العظيم وبحمده » ، عن مسروق عن عائشة
 أنه ﷺ كان يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم
 اغفر لي » . أكثر أن يقول ذلك يتأول القرآن يعني قوله تعالى « فسبح بحمد
 ربك واستعصره أنه كان توأماً » . فدل تنوعه في ذلك أنه لا يلزم انصاف
 « سبحان ربّي العظيم » « سبحان ربّي الأعلى » بل يجوز كل ذكر ولو كان
 الفصل ذلك ، ولو قال في الركوع والسجود سبحان ربّي العظيم وسبحان
 ربّي الأعلى ، أو قال في الركوع سبحان ربّي الأعلى وفي السجود سبحان
 ربّي العظيم لم يضر عند بعض ، على أن الأمر في قوله « اجعلوه » للمدح
 بدليل أنه قد لا يقول ذلك كما عرفت ، وقيل لا يجوز إلا سبحان ربّي العظيم
 في الركوع وسبحان ربّي الأعلى في السجود ووجه الخطأ ما ورد من
 ذكره ﷺ غير ذلك فهم ، وإن معنى « سبحان ربّي العظيم »
 زه إلهك الذي عو عظيم الشأن والقدرة ، ومعنى « سبحان ربّي الأعلى » :
 مره إلهك الذي هو أعلى تنافراً ، والتميز به يتحصل بغير هذه الألفاظ كما
 يتحصل بها فعلى اجعلوه في ركوعكم واجعلوها في سجودكم اجعلوها معنى ذلك
 وبها ساء ، تلك الألفاظ أو غيرها وكل الألفاظ التي لا توافق لفظ

الآية . قد روي من عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده « سوح
 قدوس رب الملائكة والروح » برفع سوح و قدوس منونين ورفع رب غير
 منون أي أنت سوح قدوس رب الملائكة والروح أو لصاحبها غير منونين
 على الله . « اصب رب رباً له محل أو على يده مستقل أو رفعهما منونين ونصب
 رب لله أي أنت سوح قدوس يا رب الملائكة والروح » والذي
 أحسنه في ذلك كله أن يكرر الكلام ثلاثاً ويجوز أكثر وأقل غير أنه روي
 ما يدل على أن هذه امرتين لا يجزئ . روي الترمذي في مسنده عن ابن
 مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ « دارك أحدهم » في ركوعه : سبحان ربّي العظيم
 ثلاث مرات فذكر ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده : سبحان
 ربّي ثلاث مرات فذكر سجوده وذلك أدناه . واستحب ابن المبارك
 للإمام أبي إسحق خمس تسميحات ليدرك من خلفه ثلاثاً . ومن ركع أو سجد
 ولم يذكر لله في ركوعه أو سجوده فسدت صلاته عندهما لحديث ابن مسعود
 ولتوله « اجعلوها في ركوعكم » وقوله « اجعلوها في سجودكم » والأمر
 لأحوط . وحلفت أم سلمة فقيل بعيداً كما تقول وهو قول الشافعي
 « قبل لا » وقيل بعيد في الوقت ، وزعموا عن مالك أنه لا يرى الأعادة .
 والصحيح عنه أنه لا يرى التحديد فيحير مرة فصاعداً ويوحس الذكر في لائز
 أقل التسميح ثلاثاً وأكثره تسعة وأوسطه سبع وفي إعادة تاركه لوعداً قولان ،
 ولعمريه قيل رتعد لا أن يسه أن لم يكن في أكثره والله أعلم
 ويرد ركبتيه إلى خلفه عندهما كحال القيام وأكثر وقال بعض قومنا
 ينهيهما أمامه والصحيح الأول لأنه كان قائماً وركبته مثنان إلى وائه
 وأمر بالركوع فلا يحدث إلا الركوع ويبقى ركبتيه كما كانتا استصحاباً للأصل
 « فيهما » قدماه زيادة عمل فلا دليل يوحس . أن قلت ينهيهما قدماه ليضع يديه
 عليهما قلت قد أمكنه . ضم يديه عليهما . مثنين إلى خلف . وإن قلت هل

تعرف لثلاث المرات عنه قلت قد ذكر في صحيح الدارقطني من حديث
ابراهيم بن الفضل المدي أنه عنه قال « إذا ركع أحدكم فليسبح ثلاث مرات
فانه يسبح لله تعالى في جسده ثلاثة وثلاثون وثلاث مائة سوط وثلاث مائة
عروة إلا أن عند حق قل في احكامه ان ابراهيم بن اعين صيف عدم
وهو أيضا دليل على وجوب الثلاث والله أعلم

وان أتم القراءة امام أو مأموه أو قد هوى تكبير أو تسوي تكبير
مسجود منه أو أنه أحد فليدبره ولا تكبير ثم يركع ولا ركوع بتكبير لأن
ما فعله أولا لا يفعله بنية الركوع وذلك متعين عندي ، وول أنه مؤثر من أفعالنا
المشاركة ان ذلك أحسن وان له أن يقوم لركوعه ، يصح كعبه على ركبتيه
وليسبح والله أعلم

الطمأنينة فرض كالاستدلال في كل ركعة الركوع وسيرة قدر الطمأنينة في
جميعه ، قيل أقل ما يكفي منها مقدار سبع أقل ذكره رد في ذلك الركعة
وأقل ذكره ورد في الركوع والسجود (سجد ربي العظيم - مسبحا - في
الأعلى) وقيل يكفي أقل ما يسمى طمأنينة ، قيل لا نعم ، والصحيح
الأول ، وفسرها بعض بأنها ليست بسيرة بعد الاعتدال ، فسرهم ان تشير
بأنها مسكون ماء ، وفسرها بعض بأنها استبرأ كل عضو في محله وعلى غير الاعتدال
فانه هو انتصاب الجسم مثلا في القيام واستوائه في الركوع وسكته فديكون
ذلك مع تحريك في المفاصل ولا يكون مطمئنا ، يدل على وجوب الاعتدال
ولاطمئنا حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل
فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام فقال رحمه فصل
فصل لم فصل فصل ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال رحمه فصل فصل ثم
تصل ، ثلاث فقر ، والذي بعثك بالحق ما أحسن عيره فعسى ، فقد إذا
قمت في صلاة فذكرت ثم قرأت تيسر معك من القرآن ثم كبر حتى تصلي

را كما ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى
 تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » وقول
 حذيفة راحل رآه لا يتم الركوع والسجود ما صليت ولو مت مت على غير
 العطرة التي فطر الله محمداً ﷺ عليها ، وحديث السمان بن مرة : ان رسول
 الله ﷺ قال « ما تروون في الشارب ، السرق والربى » وذلك قبل أن يفزل
 فيهم القرآن قالوا : الله ورسوله أعلم . قال فمن عواش وفيهم عقوبة
 « اسوؤا السرقة الذي يسرق صلاته » قالوا يا رسول الله كيف يسرق صلاته
 قال « لا يتم ركوعها ولا سجودها » وحديث ابو مسعود البصري عن
 رسول الله ﷺ « لا تحرك اليد لا يقيم السجدة لا يقيم السجدة لا يقيم السجدة
 ولا سجدة » وحديث انس « اقيموا الركوع والسجود » وكل ذلك
 يدل على أن من اعتدل قبل صلاته ، عم بعض أنها لا تصدق
 ولو نصب رأسه أو فعل ما فعل اذا أتى بالركوع اللغوي وكذا
 لسجد ، ع مره ، ورد بان السنة ليست الواجب وأنه ﷺ يسوى ظهره
 بركم حتى لا يتحرك منه أي جهة لو وضع فيه ، لا يصب منه الماء لو صب
 فيه ، د أتم المصلي ، مع أنه قائل « سمع الله من حمده أو بك الحمد »
 ولو قنأ ولا يلبث ولا يسبق منه ركع منوم لقيه ﷺ « ما يخفى أحدكم
 د رفع رأسه قبل لام أن يحمل لله رأسه رأساً أو يحمل صورته صورة
 ح « ربه أبو هريرة » رأيت عن أبي هريرة موقوف عليه غير مرفوع الى
 مني ﷺ « لدي برفه رأسه قبل الامام أعانصيته بيد شيطان ، ولا يلبث بين
 ركعتين وآخر لا بين الاحرام والقراءة أنه يسكت مقدراً منعاً يوق أو النفس
 ولا تنس نراك ذلك » وكذا يسكت بين القراءة والركوع وهي أو كده ان
 لم يسكت لكان بركم بالقراءة فلا بأس ، وكذلك بين القيام والقراءة ،
 حذيفة بعض لا بد من سكته ، بينهما ، وراد أبو هريرة وسيرة بن حذيفة

أنه ^{سنة} يسكت بين السجدة والسجدة لقراءة التأموم الفاتحة قيل فيسبي
تصويله بقدره ، وأقول . ينبغي عسدي سكتة قصيرة جداً بين كل ركعة و آخر
في جميع الصلاة ثلاثاً يحلظ الاركان ولا تسير كها . لم يخط ، ، روى ابراء
ابن عدي . كل ركوع النبي ^{صلى الله عليه وسلم} وسجوده بين السجدين و دارف رأسه
من الركوع ما حلا القيم والمعود قريباً من السوء ، قيل كان العباد اذا
أطال القراءة أطال الركوع والسجود واذا خففها خففها ، وقال ثبات . كان
أنس يبعث لما صلاة النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فكان يصلي ما دارف رأسه من الركوع قائم
حتى يقول سي ، فـ ثبات . قال أنس كان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} دارف رأسه
من الركوع قائم حتى يقول القائل قد سي وبين السجدين حتى يقول القائل
قد سي ، قل أبو قحافة كان مالك بن حويرة . كيف كانت صلاة النبي
^{صلى الله عليه وسلم} وذلك في غير وقت الصلاة فقام فأمكن القيم ثم ركب فمكن الركوع ثم
رفع رأسه فأنصت همة ، ويقول هذه الأحاديث الثلاثة ليست معانيها مطردة
في مده ^{صلى الله عليه وسلم} . لا مده ومدة بل كانت في بعض المرات فقط كبر من قوته
ولم يرك القموت تركها ، أو كانت في العمل من العمل قد برخص فيه لي . لم يحج
عما اعتيد أو كان ذلك ثم أصبح كما ترك القموت وهو كان ذلك على غيره . لعله
أبو بكر وعمر وغيرهما من الأئمة والصحابة والتابعين . ما جعل في لأمة حتى
يحتاج الى أن ينبيه عنه البراءة أو أنس أو مالك بن حويرة . نسيها مع قرب
العهد واتصاله ويدل على أن ذلك على الندور أو متروك . أنه ^{صلى الله عليه وسلم} . أمر
الناس بتلك البشائر بين الاركان وقد علم رجلا الصلاة فقال . قد انتفعت
الصلاة وقرأت فيها ما فتح الله لك فكبر ، اركب . حتى تطمئن . كما ثم ارفع
حتى تطمئن قائماً ثم أهو الى السجود حديث . فلم يأت . ثالث بل بالاضممين وهو
يحصل سبي التحقيق بأدنى سكتة قصيرة ترجع فيها المصلي في محله مهلة
ثم انما ترجع الى ما بين أول الحصول في الركبتين وأول الرفع مهلة ثم ثمانية

إنما ترجع إلى ما بين أول الرفع والخصوص في الوقوف ، وكذا سمعت المالكية تلك
 اللغات مثله والله أعلم ، ومن حادثة خشوة حين أراد أن يركع أو يسجد خاف
 أن نجش فيهما أن يصعد شيء من حوفه إلى فيه ون نجش قائماً أو قاعداً فلا
 يصعد وقد دخل في أحدهما والذي عدي أن له أن يقوم من الركوع ثم يرجع
 إليه وأن يقعد من السجود ثم يرجع لأن ذلك إصلاح لصلاته ، وقول الشيخ
 حميس أحرف فدها أن فعل ذلك بل يعصي على صلاته ونمت أن سه من
 وصول الشيء إلى فيه ، إلا أعادها والله أعلم

ولا يصح التكبير بل سمع الله لمن حمده وفسدت بركته ، وقبل لا ،
 ومن أعاد عمداً سمع الله من حمده أو نحوه مما لم يتكرر في الصلاة فسدت قيل لا
 وفسدت صلاة مأمووم لم يقل سمع الله لمن حمده أو مثله من الذاكرة على الصحيح
 وقبل لا ، وقيل أن قول الإمام صححت وهو تفصيل صحيح ، ومن ركع قراءة
 أو رفع سمع الله من حمده سمع الله لمن حمده ، أو قام من السجود تسبيح
 أو من التحيت بآخيه أو قرأ قبل الاستواء قائماً أو قرأ التحيت قبل
 الاستواء في سجدة ، كبر تكبير الركوع أو السجود قائماً أو تكبير القيام
 في السجود أو السجود أم قل « سمع الله لمن حمده » وهو في الركوع ولم يترك
 شيئاً فسد ، قيل صححت وأساء ، ومن نسي ما يجهر به قاله جهراً إذا تذكر
 وإن كان اماماً قاله مرأاً إذا تذكر بعد ما جاوز موضع الجهر به ، ولا بأس أن
 جهر علطاً به ، وإن نسي « سمع الله لمن حمده » أو التكبير لغیر الاحرام مأم
 حتى سمع سجدة لسهو ، وقيل بقولها ولا يسجد عليه ، وقيل فسدت ولا فرق
 بينه وبين الفقد وإماموم في ذلك والله أعلم . والمشهور أن الإمام والعبد يقولان
 « سمع الله لمن حمده » وإماموم « ربنا ولك الحمد » بالواو في أكثر الروايات
 وهي أصح فالظر شرحي على النبل أو يزيد « حمداً كثيراً طيباً مباركاً
 فيه » وأحيز لكل واحد من هؤلاء أن يقول ما يقول لا آخر وأن يجمع ذلك

وأن يتفق الإمام والمأموم على شيء واحد وأن يقول كل من هؤلاء ما سمعه من
الادكار، وذكر في الإيضاح: أنه روي عنه عليه السلام كل إذا رفع رأسه من
الركوع قال «سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد» قال الشيخ طائفة
يستحب لكل مص الإمام أو مأموم أو فرد أن يجمع بين «سمع الله لمن حمده
ربنا ولك الحمد» لأنه عليه السلام جمعها، ول «صلوا كما رأيتموني أصلي» وفي
صاحب مسند العم من أصحابنا مشروقه في القد إذا فرغ من الركوع قام «قل
«سمع الله لمن حمده» واستدعى قائماً حتى يرفع كل عضو إلى موضعه ثم قال
«ربنا ولك الحمد» وهو سنة فيها، ومن تركها متعمداً إذ صلى وحده
فسدت صلاته اهـ. ومثله الإمام بها يفهم من كلامه ومراعاة أن القد تركها
جميعاً، وأما أن ترك أحدها - وول لا آخر فلا بأس - وفهمه أبو عبد الله
محمد بن عمرو أن سنة على أنه شدد في أفراد القد أحدها والظاهر ما فهمت
عنه قال صاحب مسند العم: واختلفوا خلف الإمام. فقال قوم يقول «سمع
الله لمن حمده» وآخرون لا يقولون «ربنا ولك الحمد» أو «حمد
الله لا شريك له» ممن أجاز للمأموم الجمع بين «سمع الله لمن حمده» و«رب
نا ولك الحمد» قيل ولم يصح في ذلك حديث بل في حارث بن زيد عن أبي
هريرة أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا قال الإمام سمع الله لمن
حمده قل من حمده ربنا ولك الحمد» ومن «فق قوله قول الملائكة عظم
له تقدم من دونه»، وروى أبو صالح عن أبي هريرة أن رسول الله
ﷺ قال «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد» إلى آخر
الحديث بالفاظه في رواية حارث بن باقي الحديث، وروى سعيد المقبري عن أبي
هريرة كان النبي ﷺ إذا قال «سمع الله لمن حمده» قال من حمده اللهم
ربنا ولك الحمد باثبات الواو وتركها مع ثبوت اللهم كما جاء الوحدون مع عدم
ذكر اسم، فليس كما قال ابن القيم من الحذالة ليس مع ثبوت اللهم إلا ترك

يقول أكثر من ذلك . ثم يقوله فيما بين ابتداء الرفع واستوائه قائماً ولو بمهلة
في الرفع لستم لذلك بدليل أن المصلي المأموم قد أمر أن يقول ما يقول
في مقابلة قول الإمام . ومع الإمام من قوله . لا منه يقوله في الرفع لا بعد
الاستواء فكذلك المأموم ولقد والله صلى الله عليه وسلم « ثم رفع رأسك حتى تطمئن
قائماً ثم اهبط إلى السجود » وكلام سميع السمع لص في أنه يقول الفد في حين
الرفع « سميع الله بن حمدة » وفي حال استوائه قائماً يقول « ربنا لك الحمد »
وكذا روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه يفعل ذلك . يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يفعله وما تركه حتى مات صلى الله عليه وسلم ، قال النووي : يقول في رفعه « سميع الله بن
حمدة » وإذا استوى قائماً قال « ربنا لك الحمد » إلى آخر ما يقول . وفيه
بعض ميل إلى ظاهر أحاديث البراءة ونسب من حواري السلف في ما أتت
في إقحام بعد الرفع من الركوع ، . ما قول حمزة . أنه بعد المصلي قد
تسبيحة ثم يخبر للسجدة الثانية ، وفي السجدة الثانية كان صلى الله عليه وسلم يجلس
للاسترخاء جلسة لطيفة بحيث تسكن حوارجه سكواً . بعد ثم يقوم في الركعة
الثانية واستحسنته الشعبية من كل ركعة بموضعها لا في سجود الصلاة
في الصلاة ولم يثبت عند ذلك ، يأتي المحدث فيه ، وكان صلى الله عليه وسلم يقول من
السجدين « لله اعمر لي ، ارحمني واهدي وعافني وددني » روى صلى الله عليه وسلم وروى
والدرمي من حديث ابن عباس ، والمراد بانوفاة في قوله . ومن وافقه ، أنه
قول الملائكة الخ موافقه في مجرد التكبير بقوله « ربنا لك الحمد » . لو
تقدم عن الملائكة أو تأخر أو ابتداء معهم وختم قبلهم ، . حتموا قبله فيكون
ذلك سبباً لفقران صفائره ان اجتناب الكبائر ، وقيل لموافقه في خشوع
والاحلاص ، وقيل في الرمان ، . حكته أن يذكر المأموم على يقظة الاتيان
بالوظيفة في محلها لأن الملائكة لا تعمل عندهم من . منهم كل متيقظاً ، وظهر

موقعة جميع من حصر لك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في السماء ،
 وقيل : مصصة ، قيل الذين يتعاقبون بناء على أنهم غير الحفظ
 « أن من قل » ربت ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه «
 روعة من رافع قوله خلف رسول الله ﷺ فرب فرغ ﷺ من الصلاة
 قل « من المتكلم آتفاً وهو يقول ربنا » الخ كما في صحيح
 الربيع ، « قل المعاري قل « من المتكلم » قل أنا أي قل الرجل الذي قال
 وراءه رافع أو قال روعة بن يحيى قل « من المتكلم في الصلاة » فلم يتكلم
 أحد ثم قل النبي في تكلم أحد ثم قل الثالثة فقال رفاع بن رافع أنا قال
 « كيف قلت » قل قلت : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً
 عليه كما يحب ربنا ويرضى ، قال « والذي نفسي بيده » الخ والظاهر أن المراد
 بالبركة الثانية : كيد الأولى ، وقيل الأولى بمعنى الزيادة والثانية بمعنى البقاء
 ويحتمل محسوس يحصل أن يكون أحدهما بمعنى الزيادة أو البقاء والآخر بمعنى
 العصاة ، « ستر بمص على ن لأول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء بقوله
 تعالى « ما لك فها » فهذا يناسب الأرض لأن المقصود النماء والزيادة لا البقاء
 لأنه صدد التعبير « فونه تعالى » وباركنا عليه وعلى اسحاق « فهذا يناسب
 الأنبياء لأن البركة بأفقه لهم « لك الحمد باسمه المسموع ولا يخفى ما فيه
 لأن لا إله إلا الله في الآية الثانية بمعنى النماء بل بمعنى النماء والزيادة ، وعن
 أبي سعيد خدي كان ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال « اللهم ربنا
 لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء
 وبعد أحق ما قال العبد وكذا لك عند الامام لما أعطيت ولا معطى لما سمعت
 ولا ينفذ ذلك ملك الحمد « أي لو كان الحمد أحصاها لمئات ذلك وفي ذلك
 تلويح بالاحسان والعطاء ما يلا ذلك ثوابه وأهل تقديره يا أهل ، والجد الاجتهاد
 والغنى أي لا يسمع صاحب الاجتهاد اجتهاده بل رحمتك أو لا يسمع غناه بل

الايان والطاعة، وكان ابن أبي أوفى يقول بعد قوله « من شيء بعد » اللهم
 صبري بالثلج والبرد والمساء البارد، وفي الآثار من لم يسمع منه من حمده
 فانه حيث ذكره الا في السجود، وقيل في محله رقيبت ركعة، وقيل لا يبرمه
 ان حذر، وقيل ان قوله قدت عليه، وقيل يقول له اذا قضى التحبات،
 ولا يقرأ القرآن في الركوع أو السجود أو الخفص فيهما أو لرفع منهما، قال
 ابن عباس نهى رسول الله ﷺ عن قراءة القرآن في الركوع والسجود،
 وفي رواية عنه قال رسول الله ﷺ نهيت عن قراءة القرآن في
 الركوع والسجود وأجارها بعض، ففي بعض الآثار يقول سجد
 سجود التلاوة سبحان ربنا ان كان وعدنا بفعلنا ولعله حص
 انتهى بسجود الصلاة، وعمل بعضهم المني بحرمه القرآن لانه كلام لله
 سبحانه وتعالى وسائر الادكار من كلام الخلق وتركيبهم، وكان فيه
 ذكر اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى فلا يرد ما ليس فيه ذكر اسم من
 أسماء الله تعالى من القرآن لانه أيضا من كلام الله تعالى وعن ابن عباس
 رضى الله عنه: كشف رسول الله ﷺ السجدة اليسرى صفوف خلف أبي
 بكر فقال « أنها انفس انه لم يبق من بشارات النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها
 المسلم أو ترى له الا واني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا فأما الركوع
 فعظموا فيه الرب وأما السجود فاحتمدوا في الدعاء فيه فقم أن يستحب
 لكم » وفي رواية عن ابن عباس رضى الله عنه كشف رسول الله ﷺ
 الستور رأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه فقال « اللهم هل بلغت ثلاث
 مرات - انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا يراها العبد الصالح أو ترى
 له » ثم ذكر مثل الحديث المذكور، والذي تحصل لي انه يجوز كل ذكر في
 الركوع غير القرآن لكثرة ورود لاحديث في ذلك ولو كان الاكثر
 « سبحان ربي العظيم » ويجوز من القرآن ما دون الآية لرواية علي بن أبي

طالب : يا سوب الله ^{سبحه} كان داركم قل « اللهم لك ركعت و لك أمنت
 ولك أسلمت خشع لك سمعي ونصري وحلي وعظمي وعصبي » و اذا سجد
 قل « اللهم لك سجدت ولك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي لذي خلقه
 « صور » فأحسن صورته « شق سمعه ونصره فبارك الله أحسن الخالقين » ولم
 يدركني ربه عن علي « فأحسن صورته » وفي حديث جابر بن عبد الله
 « خشع لك سمعي ونصري ودمعي وحلي وعظمي وعصبي وما استعمرت فيه
 ودمي لله رب العالمين » ففي ذلك ركوع وسجود يغير قولك « سبحان ربي
 العظيم » وقولك « سبحان ربي الأعلى » ولت عائشة رضي الله عنها ما رأيت
 رسول الله ^ﷺ منذ نزل عليه « اذا جاء نصر الله وفتح » يصلي صلاة
 الاداء ول فيها « سبحانك ربي وبحمدك اللهم رب اغفر لي » قال ابن جريج
 لعطاء بن رباح يقول في الركوع قل أما « سبحانك وبحمدك لا اله الا أنت »
 فحبرني ابن أبي مالك عن عائشة رضي الله عنها قالت : افتقدت النبي ^ﷺ
 وما دلت ليلة فظلمت به ذهب الى بعض نسائه فتعسست ثم رجعت فاذا
 هو ركة وسجد تقول « سبحانك وبحمدك لا اله الا أنت » فقلت
 أي أنت ومني يا رسول الله أي في شأنك أنت لبي شأن آخره والله اعلم

الباب العاشر

في السجود

تقدم الكلام فيما يقال فيه وانه لا يتعين أن يقال فيه « سبحان ربي
 الأعلى » وروى جابر بن زيد عن ابن عباس عن عائشة فقالت رسول الله
^ﷺ ذات ليلة فوجدته يصلي فظلمته فوقعت يدي على أحمص رجليه وها

مصو نشان وهو يقول « أعوذ بعفوك من عتاك وبرصك من سحطك »
ذكره الربيع بن حبيب رحمه الله في صحيحه متصلا صحيحا على شرطه ، ولقد
في صحيح مسلم قلت فقدت رسول الله ﷺ لينه من العرش فمسته فوضعت
يدي على نطن قدمه وهو في المسجد ، فما مصو نشان . وهو يقول « اللهم أي
أعوذ برصك من سحطك ، فعادتك من عفتك وأعوذ بك منك لا حصي
ثناء عليك أنت كما أثبتت على نفسك » أي لا طيقه ، لا آي عليه ، قيل
لا احط به ، وأقول المعنى في لا أقدر على الايثار بحسينه ثناء عليك كما
أنت أهل له ولا تفاصيله وأنواعه وعرفه بالمعجز و لكل الامر بيه فقل
« أنت كما أثبتت على نفسك » وقال أبو هريرة ، ان رسول الله ﷺ كان
يقول في سجوده « اللهم رب اعمرني دمي كله دقة حله وأوبه ، آخره وعلا بيه
وسره » والدق القليل ، الحل الكثير بكسر أوله ، وقال عنه ﷺ « أقرب
ما يكون العبد من ربه ، هو ساجدا كثر والدعاء » وقال ابن مسعود ان
رسول الله ﷺ كان اذا سجد قال « اللهم لك سجد سوادي وخيالي وبك
آمن فؤادي وأبوء بنعمتك علي وهذا ما حيت به على نفسي يا عظيم يا عظيم
اعمر لي به لا يضر الدنس العظيم الا الرب العظيم » و رثاء قل « سبحانك
ربي طمئت نفسي وعملت سوءا وغفر لي » قال أبو بكر للنبي ﷺ : علمني
دعاء أدعوه في الصلاة فقال « اني ظلمت نفسي ظلم كبير ا ولا يعمر لذنوب
الا أنت وغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك الغفور الرحيم » وعن ابن
عمر ان النبي ﷺ كان يقول بين السجدين « اللهم اعمر لي وارحمي
واهدني وارزقي واجبرني وعافني » وعن عمر بن الخطاب
ان رسول الله ﷺ قال « أما أهل السماء الدنيا فيقولون سبحان ذي الملك
والملكوت وأما أهل السماء الثانية فيقولون سبحان ذي العز والجبروت
وأما أهل السماء الثالثة فيقولون سبحان الحي الذي لا يموت »

الله، وجاء ربه، ونحو ذلك على ظاهره ولم يمنع إيهام اللفظ خلاف المراد
 التعبير بذلك اللفظ لقيام القرائن فليس مراد أبي عمار بقوله الراعي السجود
 التعبير على إسقاط من بل أراد الإشارة إلى أمر الراعي، والسجود الذات
 فالراعي والساجد اسم للذات المنتصف لا بصفه فتوصلت من تقديره
 إلى إرادة الذات إما بتقدير المصدر للوصف، إما بتقدير مضاف أي أي
 رضى هو أنت من ذي سخط هو أنت أي من عذابه مثلا أو يحمل من باب التحريك
 أيضا مع المصدر فلا تكون الإضافة بغيره أي رضى رضى خبيث لا نعمد
 العبارة قليلا ولا حد ولا تسلم لمعية، ومذهب أبي عمر: أن الراعي
 والسجود صفت ذات كسائر الصفات، وقول: فعل يومه صفت فعل، تقدم
 الكلام على الاستواء في الركوع والسجود، ومذهب الصلاة بحمل يدين
 صفتين على الرأس وتأخيرهما عن الركبتين والأولى بعد ذلك حملهما بين
 الركبتين والرأس حديث أبي حمزة الساعدي: أنا كنت أحملهما لصلاة رسول
 الله ﷺ رأيت أنه إذا سجد جعل يده حده مسكبه غير مفرش، لا قالصهما
 واستقبل بأطراف أصابع رجليه المملة وإذا جلس في الركعتين جلس من رجليه
 اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم حده اليسرى ونصب
 الأخرى، وقد على منعه ولدي في البحري: إذا كبر جعل يديه حده
 مسكبه، وروى عنه يونس أنه يفرش رجليه اليمنى في التحيمات كما في السجود
 وفرش اليسرى ويقعد عليها، وذلك في جميع صلاته ويعود بعكس، وعن مس
 ابن مالك أنه عليه السلام قال: «اعتدلوا في سجودكم، لا يمتدح أحدكم ذراعيه انقسط
 السكب» وروى: «لا يفرش أحدكم فرش السكب»، وروى براء بن
 عازب: «إذا سجد وضع يديك، رافع مرفقيك» ونهى عن التربع في الصلاة
 وبين السجدةتين قال عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله: أنه أخبره
 أنه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس قال ففعلته وأنا يومئذ

حديث من فنهني عند الله عز وجل قال : انما سنة الصلاة ان تنصب رجليك اليمنى
 وشمالك اليسرى ففعلت ذلك فقال ان رجلي لا يحملاني ، وحدث محمد بن مسعدة
 ان يضع يديه عند ركبتيه ، ويد على عنقه فساد صلاة من جعل يديه عند ركبتيه
 . حدة ماد كده مسلم بن يحيى سجد بين كفيه ، وكان ابن عمر اذا
 سجد وضع يديه قبل ركبتيه ففعل به علي بن ابي طالب ، قال ابو هريرة قال رسول الله
 ﷺ « اذا سجد احكم فلا يركعك يركعك العير ، يضع يديه قبل ركبتيه »
 . وهذا قريب من حديث علي بن ابي طالب لا يركعك يركعك العير . واليه
 من سجد بين رجليه من الكتب اهل لانه اقرب للخشوع ، وقيل يضعهما
 بعد ركبتيه ، ومن يرفعهما قبل الركبتين كما روى انه صلى الله عليه وسلم يفعل ، واما
 الرواية من حديث علي بن ابي طالب لا يركعك يركعك العير لان ردها زيادة عمل الا
 ان كان من ردها لمحو ضعف هـ مذهب ، وقال ابو اسحاق التويسي
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 التهمة ان لا يركعك ، وقال علي بن ابي طالب لا يركعك يركعك العير ، اقرب الى السكينة
 وفيه الاشبه لا اقيم من غير وضعهما ، يحرف عن الارض وليس من الخشوع
 انه كلام التويسي ، . . . ان ذلك زيادة عمل ومن اراد تقديم اليدين في
 السجود فله بفضلهما . من خلفه حين ينحط ومن اراد تقديم الركبتين ترك
 يديه في خديه حتى تصل ركبته الارض ويقرب منها بجمته فليطلقها من خديه
 حيث يشاء ، في ذلك بعد ولائم واما موم ، يسعد الساجد دراعيه وعصديه
 ويرفعهما قبل عند الله عز وجل ، لك من بحمته : ان رسول الله ﷺ كان اذا صلى
 فرج بين يديه حتى يمس يده بطيه ، وروى عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير
 اذا سجد يرفع يديه حتى يرى وضعا بطيه ، وقالت ميمونة بنت الحارث
 كان رسول الله ﷺ اذا سجد جاف حتى يرى من خلفه وضعا بطيه يعني
 بياصهما وروى : اذا سجد جاف بين يديه حتى لو شامت بهمة ان تمر بين

يديه مرت ، وروى الشيخ حميس مرفوعاً : **كُلُّ سَجْدَةٍ إِذَا سَجَدَ حَتَّى يَمُرَّ بِهِ**
وَكُفِّهِ حَتَّى لَوْ مَرَّتْ هَرَّةٌ نَحْتِ دِرَاعَيْهِ لَنَفَدَتْ ، وَيَكْرِهُ لِلرَّحْلِ لَا لِمَرَأَةٍ
أَنْ يَلْصُقَ بِظَهْرِ بَعْدِيهِ وَلَا نَأْسٌ عِنْدَ مَحْبُوبٍ بِحَمْلِ مَرْفُوقِهِ عَلَيْهِمَا عَلَى رَكْبَتَيْهِ
وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا مَنَهِي عَنْهُ . وَيَضُمُّ الْأَصَابِعُ فِي السَّجْدَةِ ، وَقِيلَ يَفْرَقُهَا وَلَا
فَسَادَ تَفْرِيقُهَا فِي السَّجْدَةِ وَيَفْرَقُهَا فِي التَّحِيَّاتِ وَالرُّكُوعِ ، وَقِيلَ يَضُمُّهَا فِي
الرُّكُوعِ وَلَا فُسَادَ تَالِصَمٍ حَيْثُ يَفْرَقُ وَلَا تَالْتَفِيقٍ حَيْثُ يَضُمُّ ، وَنُضِمَ الْمُدَّةُ
حَسَدُهَا فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا وَيَجْعَلُ الْمُصَلِّي كُفَّهُ فِي مَعْنَاهُ بِحَيْثُ تَقْلُ أُنْ يَكْتَبُهُ
وَتَأْخُذُ مِنْ رَكْبَتَيْهِ وَذَلِكَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّحِيَّاتِ هَذَا مَعْنَى مَا رَوَى
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَضَعُ كُفَّهُ الْيَمَانِي عَلَى رَكْبَتِهِ الْيُمْنِي وَكُفَّهُ الْيُسْرِي عَلَى رَكْبَتِهِ الْيُسْرِي
فَإِنَّ الْكُفَّ اسْمٌ لِلرَّاحَةِ وَالْأَصَابِعُ وَذَلِكَ حَمْلُ أَصَابِعِهِ تَحْتَهُ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ
صَحَّ أَنْ يَقْلُ حَمْلُ كُفِّهِ عَلَيْهِمَا كَمَا تَقُولُ مَسْكَتُهُ بِيَدَيْهِ وَأَنْتَ مَسْكَتُهُ بِأَصَابِعِهِ
أَوْ ثَلَاثَ أَوْ أَكْثَرَ وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِعْتِدَالِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي السَّجْدَةِ
قُلُوْ وَضَمُّ رَاحَتَيْهِ عَلَى رَكْبَتَيْهِ كَانَ غَيْرَ مُعْتَدَلٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دِرَاسَةً وَعَمْدَةً
طَوَّالًا بِحَيْثُ تَقْلُ رَاحَتُهُ رَكْبَتَهُ فِي إِعْتِدَالٍ وَهَكَذَا حَكْمٌ مَنْ يَكُونُ رَكْبَتَهُ
وَلَا فُسَادَ بِحَمْلِ الْيَدَيْنِ فِي وَسْطِ الْفَخْذَيْنِ أَوْ فِي أَلْفِئَةٍ مِنْ آخِرِهَا فَتَدُلُّ
عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَتَفْسُدُ بِجَمْعِهِمَا عَلَى الْإِحْصَاةِ ، لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ
الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ أَيَّ عَنْ جَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي إِحْصَاةٍ فِي يَمِينِهِ أَوْ فِي شِمَالِهِ
أَوْ غَيْرِهَا ، وَكَذَا رَوَى « لَا يَصِلُ أَحَدُكُمْ وَهُوَ مُخْتَصِرٌ » وَغَيْرُ الْمَثَلِ عَنْ
الْأَنْفِ وَلَا عَكْسَ هَذَا هُوَ مَشْهُورٌ الْمَذْهَبُ وَمَشْهُورٌ الْمَذْهَبُ ، وَنَحْنُ نَقْصُ
الْعُلَمَاءِ الْعَكْسَ عَلَى كِرَاهَةِ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ لَا تَحْرِي أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ
لِحَدِيثِ الْإِسْصَاحِ « لَا تَنْتَمِ صَلَاةُ رَجُلٍ لَا تَمْسُ أَنْفَهُ الْأَرْضَ حِينَ تَمْسُ جَبْهَتَهُ »
وَالْمُرَادُ فَادَهُ لَا نَقْصَ ثَوَابِهَا بِدَلِيلِ حَدِيثِ الدَّارِ قُطَيْبٍ « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَصِبْ
أَنْفَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَا يَصِيبُ الْجَبْهَةَ » وَلَقَدْ عَمِدَ الْحَقُّ فِي أَحْكَامِهِ : الدَّارِ قُطَيْبٍ

عن ابن عباس عن النبي ﷺ « لا صلاة لمن لم يمسح أذنيه على لأرض » وهو
 ابو حنيفة صحيح للدارقطني وروى عن ابن عمر « لا صلاة كاملة الثواب تحتاج
 الى دليل لأنها خلاف المتبادر بسبب ادعاء الحذف وأما حديث الايصاح عن
 ابن عباس أن النبي ﷺ قال « اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراء :
 احييه ، واكفر ، الركن ، ولقد علم » سواء كان قوله احييه الخ من كلام ابن
 عباس أو من الحديث كما يفسر عليه كلام الايصاح بعد ذلك ادعاء من
 الحديث فلا دليل فيه على حوا ترك الانف ، بل من تركها عمداً أعاد أبدأ ،
 وقيل في وقت ، وروى ابن عباس الجبهة والانف فحذف العاطف
 ، العطف والجبهة والانف عضو واحد تنزيلاً ، ويدل لهذا حديث الايصاح
 هكذا ، وفي النوحه والركن الخ فغير ما نوحه والذي يمكن السجود به منه
 الجبهة ، لان معاً ان السجود ، الجبهة يستلزم السجود بالانف ان لم يتكلم
 تركها ، ذلك انه يسجد عن كل ما يمكن من جهته ، لا يتصور ذلك الا لمس
 الانف الارض وانما لا لمس الانف الارض اذا رفع طرف جهته التالي لما
 بين حديثي ، هذا الرفع لا يجوز له ، وقد روى عبيد الله بن طاووس عن
 أبيه طاووس عن ابن عباس : « سبعة سجدة » أمرت أن اسجد على سبعة أعظم :
 الجبهة ، وأشار بيده الى الانف واليدين وارجلين وأطراف القدمين ، ولا
 أكتفت الثياب ولا الشعر ، وفي رواية لركنتين بدل الرجلين ، ثم رأيت
 اللحمي في الانف والجبهة في معنى شيء الواحد لانه منهم جميعاً لأنه سجود
 بالوجه وليس للحجم ، ولو كان في معنى العضمين لكانت الاعضاء ثمانية
 وهي في الحديث سبعة مع لاشره فيه للانف والله أعلم ، وكل من السجدة
 حد ، قبل مجموعتهما ، وفيه الخمس حد والرفع حد والابت في السجدة مع
 التسميح حد ، قل ابن بركة السجدة لا يلى فريضه من كل ركعة والثانية
 سنة واحدة ، ومن ذكر في التحبات الاحد يرد أنه لم يسجد لا مرة واحدة

سجدة فيه وابتدأ السجدة ، وفيه لا يبتدئها ، وإن ذكر بعد التسليم سجدها ما لم يحدث نقصا للوضوء أو لفصلاة كالتكلم والاستدبار والتحول ، واحترأ أبو الحسن أن لا يجعل كل سجدة على حدة عمداً وكذا أقول بل يسجد بحسب ما تفق له لكن يكره لتقدم في السجدة الثانية عن محل الأولى من الركعة الواحدة ولا ضير بالتأخر فلا قصد ولو بلغ موقف رجليه ، وقال الشيخ حميس : وله أن يقدم سجوده ويؤخره حتى هلوا لو كان موضع قدميه أو عكسه طار ، ومن عجز عن السجود على الجبهة أعجز سجد على الألف لأن المأمور به السجود بلوجه وهذا لا يطبق السجود على بعضه سجد على البعض الممكن هذا ما عندي والله أعلم ، وقال بعض أنه يومئذ لا يسجد على أنه لا يكفي في السجود ويرده أنه لا يكفي في السعة وأما في الضرورة فيمكن والله سبحانه قال « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » وعن أبي الحسن من كان على أنه فرح سجد على حقيقه غير الجبهة من يمين أو شمال ما لم يحذر حدة الحاجب أن أمكنه ولا أنه منى وإن أمكنه على مقدم رأسه سجد عليه وإلا أومى قلت من لم يستطع على الألف فليسجد على الجبهة إن أمكنه ولو رفع حسب الألف والقوم وما يلزمهم ولو لم يمكنه إلا أسبلى الجبهة أو طرفها وإن لم يمكنه ذلك أومى حتى يكاد يمس الأرض بحسب الطاقة ولا يرى السجود على الجبين لأنه ينحرف به المصلي من اتقية ويختلف قبلته في القيام وإن أومى ودر أن يسجد على أنه ، قبل أو حقيقه أعدد ولا كفارة عليه وكذا عندي إن أومى ودر على مقدم رأسه بعيد بلا كفارة لأن عضو السجود الخفية لا يلف لا مقدم الرأس وقد لم يطق فالإيماء وقال غيري لا بعيد ، ومن يكفيه فرح ولا يقدر أن يعتمد بهما في الأرض أو في الركبتين وأمكنه من الأرض بهما فلا تعمد فعل ، وإن لم يمكنه إلا بالذراع أو السرفق مثلاً أو تعمداً فعندي أنه يسجد ويجعل يديه حيث أمكن لقوله صلى الله عليه وسلم « دمرتمكم بيتي » وتوابعه ما استطعتم » وإن

امكنه ان يعتمد على ما يلي الكف فليعتمد عليه ان لم يبلغ ذلك الى الافتراض
وان لم يمكنه هذا وامكنه على الترفق فلا افتراض اعتمد عليه وان لم يمكنه
شيء من ذلك سجد بلا كف ولا ذراع ولا مرفق لأنه قد استطاع سائر
الاعضاء السبعة ، قال غبري يومئذ هكذا الصري الركنتين أو في القدمين
على حد ما مر في الركنتين كما في أمكنه أن يسجد بهما فكل بلا أذى والا
رفعها عن الأرض كالركعتين ، ولركعتان يمكنه الاعتماد عليهما ويرفع الركبتين أو
الركبتين أو جميعهن عن الأرض وبمكنه الاعتماد على اليدين والركبتين ويرفع
الركبتين لصدره وهكذا من قطعت حلاه أو يده أو رجل أو يد أو رجل
ويده أو حلاه ويده فلا يوم بل يسجد كما أمكنه كما بسطته في شرح السيل ،
وقيل يومئذ ، ومن سجد بلا صرة عمداً بركة واحدة أو يد واحدة أو قدم
واحدة فسدت صلاته على الصحيح الحديث «أمرت أن اسجد على سبعة
آراف ، ورحص بعض أن لا يفسد ولو ترك القدمين معاً أو القدمين مع يده
أو مع يدين أو مع ركة أو يدين مع ركة ، ورحص إن سجد
على أكثر السبعة ، بردها الحديث ، ولا رخصة في ترك الجبهة والأنف معاً ،
وان قلت كيف ساعدت ارحصت والحديث قتم ، قلت كأن قتلها برى أن
العدد فيه كل لا كنية حكم على المجموع لا الجميع بمنزلة قولك أوقع السجود على
السبعة لا على غيرها ، والمراد بمي غيرها . من أوقعه على بعضها فقد صح أنه
لم يوقعه على سائرها وذلك تكافؤ بعيد ، وفي الاثر : لا يرفع قدميه من الأرض
بعد أن يسجد أو قبل أن يضع جسمه عليها لا لعذر من فعله في أكثر سجوده
أساءة ، من النقص به قولاً ، وقوله بعد أن يسجد شامل لحال الرفع من السجود
وحال من برعها ويرده قبل تمام السجود ولمن لا يردّها حتى قتم ، وبعض
السنن اذا أراد الرفع منه أو شرع في الرفع رفع قدمه اليمنى ليضعها على اليسرى
فقد حكم عليه ذلك الاثر بالاساءة وذكر في نقض صلاته قولين وهكذا الحكم اذا

أراد السجدة الثانية ورفع يده إلى الأرض وفي النقص القولان ، ، أنه ينبغي
 أن يحرك رجله حذاء حتى تصل الأخرى ويضعها عليها ، يحرك في الأرض من
 فوق الأخرى إلى أن يقبضها حيث شاء ، وفي الأثر من ثم من له ما لا يسجد
 عليه وأمكنه سحب رأسه ولا حس أن يسجد ، ، في الأثر أيضاً : ، من رفع
 قدميه عند السجود تمت له أن يسجد أو جعل ، ، أن أعيد خلاف السجدة الحرة
 له أيضاً ، وهذا شامل من رفعهما ، ، وهما في السجدة واحدة ومن لم يرد في حين
 تمت سجدة ، ، ووجه النقص أن الرفع زيادة عمل ، ، في الأثر ما نصه : ، من
 التكبير وجزمه قولان ، ويدب قطعه مع السجود ، وقيل قبل بيل الجبهة لأرض
 وقال هشام بعد وضعها ، ، وكبير القيام عند رفع يديه منها ، جعلها السجدة
 حذاء أذنيه انتهى . قلت قد ينصور حرم أمكنه أن يوله في ، ، ثم
 انحطاطه أو وسطه أو عند قدميه من الأرض ، وهذا مردد لثبوت الحرام فيه بطلانه
 حينئذ ويستعجب عنده تركه إلى حيث يوجه فيصل الأرض بحرية حتى يسعه
 بلا مد ويتصور أيضاً بأسراع الانحطاط ، ، ليس مردداً ، ، ذلك الموال
 ضعيف جداً بل يبتدىء مع أول انحطاطه مادام له حركته حتى يستحيل حركته
 الأرض أو كادت لأن ذلك كله محل ذكر بعينه ، ، كالقيام محل تقرأة أو
 عمارته به أو كد وصلاً من القيام في وصل القرآن فيه حيث بدت مكانته فليها
 ونعدها ، كذا تكبير الرفع للقيام والسجدة الثانية في جميع أحكام مد تكبير
 السجود ، قيل بمد ، ، قيل بجزء ، وقيل بمد حل القيام ، يحرم حل
 الانحطاط أن كل أماما ، وقيل مطلقا ، ، في الأثر : الأحسن أن تكون راحة
 الأنف بين الجبهة والركبتين وليكن أكثر اعتماده على كفيه ، يرفق بحمته
 وأنفه ويحرك ياه ربي فانظر شرحي على النيل

وأول من قال سبحان ربي الأعلى ميكائيل وقيل ملك له سبعون ألف جناح
 وكان فوق السابعة فنظر يوماً إلى العرش فاستأذن الله في الصعود إلى العرش فقال
 لا تطيق فقال يا رب أئذن لي فأعطاه بكل جناح ألف جناح فأذن له فطار سبعين

الف سه قطر الى العرش و آة كانوا مرة مرة و رآه بجاهه فكسر رأسه وقال .
 سبحان ربي الأعلى ، في الأثر ان كانت الجهة تثبت على الأرض و على
 مفرش على الأرض فلا ملحقة حارة . كانت لا تلتصق بالجهة فلا يصح أو ما فرش عليها
 إلا بمرحله لم تحرك . كان يلتصق ما فرش على الأرض فلا أرض اذا سجد ، اذا
 رفع رفع فليتحول الى غيره يجب أو شيئا ان أمكن ، وقيل لا ولكن ان كان
 يلتصق فلا ملحقة تمت ، وقيل ان ارتفع عرض اصبعين فسدت ، ومن سجد مع
 امام سمعه الرحام سجد له على ظهر رجليه ، وقيل بمنظر رفع القوم وهو أقرب
 عندي و . قال ان كان دخل الصلاة من أول الامر علما بأن حاله يصير
 الى همد لم يفته الا بدعي ، والعصبي نأخير عمامته عن مسجده بيده
 و برأسه و لم يثبت حديث حسن ، لا صحيح أنه ^{سجد} سجد على كور عمامته
 و . في عمدة ، و عن أبي هريرة أنه كان ^{يسجد} يسجد على كور عمامته . ان كان
 من . بسجد الله من سجدة ، وهو عمامته و . والله أعلم

الباب الحادي عشر

في التحيات والتسليم

احسنه في السجود هو حب في الصلاة ، فقيل الجلوس بين السجدين ،
 وقيل حب من التحيات لآلى ، وقيل جلوس الثانية ، وقيل جلوسهما جميعا ،
 وقيل جلوسهما و خفصة بين السجدين ، في المقدار الواجب ، فقيل مقدار
 ما يقول التحيات ، وقيل منه ر ما يقول التحيات المباركات حتى يقول الطيبات ،
 وقيل الصحيح ، وقيل حتى يقول « أشهد ان لا إله إلا الله » ، وقيل حتى يقول
 ورسوله وفي الواجب من قرائتها ، فقيل قراءة الاولى ، وقيل الثانية ، وقيل
 كليهما ، وقيل لا تجب احدهما ، وانما الواجب القعود ، واختلف في القدر الواجب و

ف قيل ان يصل الطيمات ، بقوله ، وقيل الصالحين ، بقوله ، وقيل تشهد ب
لا اله الا الله ، وقوله ، وقيل ورسوله ، بقوله ، وقيل ورسوله في تحية التسليم ولا
شريك له ، وقيل ادا وصل ورسوله فحدث تمت له اجماع وليس
كذلك ، بل قيل يصح ما لم يسلم وتلك الاقوال عند الضرورة او المصلحة او
الحول ، وقيل عند ذلك وعند العلم والعمد ، ويدل لذلك الاولى لا يجب حوسبها
ولا قراءتها كونه ^{بشيء} قدم من اركانها ولم يرجع ^{في} قول عند الرحمن بل هو من
قال عبد الله بن بكير وهو من اشد شيوخه ، وهو حليف لي عند موت وكان من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله الذي صلى الله عليه وآله في اركانها لا يلبس
ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذ قضى الصلاة ، ينظر الناس تسليمه كبر
وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم ثم سلم ، ومن الاعارج عن عبد الله بن
مالك بن بكير صلى الله عليه وآله وسلم ان ^{العلماء} منهم عليه حوسبها كان في آخر
صلاته سجد سجدتين وهو جالس ، وفي ^{من} عن الاعارج ، وسجد سجدتين
معه مكان ما نسي من السجود ، ^د ^د ^د عن الاعارج عن عبد ابن حريمة
انه ^{صلى الله عليه وآله} قام ، لم يجلس فسجد به قضى حتى فرغ من صلاته فلم يرجع بتسليمهم
الى التحيات ، حتى ان الشافعي قال لو تعمد ان يركع الركوع بعد تنسيه ما كان
يظن صلاته عند الشافعي ، بل بعض ^د ^د ^د من لارض فلا يرجع بها
وقيل يرجع ما لم يعتدل وقف ، وقيل ينظر الى ما هو اقرب اليه ثم يسجد
لا تقصد الصلاة بركها من غير عمد ، وما ياسب ذلك حديث لا يصح .
انه ^{صلى الله عليه وآله} كان اذا جلس الجلسة الاولى للشهد كانه جلس على رصيف ، هي
الحجارة المحيطة وذلك للتخفيف فيها ، وأما كون فاتحة السجدة في الصلاة
كفلكة لغزل فليس من الحديث بل الاحاديث نص في انها ثوبل الكتاب
العزيز أص ، ومذهب الشافعي ان التشهد الاول سنة والثاني واجب ، جمهور
المحدثين اتها واجبان ، وقال احمد : الاول واجب يجزئ تركه بالحدود ،
والثاني ركن تبطل الصلاة بتركه . وقال أبو حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء .

هما مستر ، عن ثالث رواية نوحوب الأجير ، والله أعلم ، ومن تعدد الدعاء في التحيات لأولى تعد الصلاة على الصحيح ولو بما في القرآن وان دعا بما في القرآن سهوا فلا علة ، وسكرر شيئا من التحيات أو من غيرها أعاد إلا ان كره لعدم كسبه وكثرة يد وكثرة دعاءه ونحن ولو كان لحنا لا يفسدها فإنه لا بأس في اعتدته وكثرة دعائه ولا تجوز يد فيعيدة محوذا وكثرة دعائه مستصحبها له تفسيره في قوله بعد معناه أنه موفعه على غير ما وقع ، وقيل لا تفسد بالتكرير بلا عذر عند الأول كره ثلاثا ، ولا فساد تكرير القرآن في محله غير الفاتحة وفي تكرير الفاتحة خلاف

، لا تحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة عندنا وعند جمهور المالكية والحنابلة والشافعية فيحور أن سوي بالصلاة الطيبات الصلوات الخمس لله ، أو الصلوات كلها ، أو العباد ، ويجوز أن تسوي الصلوات عليه صلى الله عليه وسلم ، وقالت الشافعية : وجوبها في الصلاة ، فقال بعضهم هي التي في قول المصلي الصلوات الطيبات في أنواع لأدعية أو الرحات له بخطه وأنه لا يجوز أن ينوي بها إلا ذلك وإن اعتد ذلك ، لم يحصر بيانه عند التلفظ بذلك ولم ينو غير ذلك صححت ، وإن لم يعتد أو نوى غير ذلك فهو غير مصل عليه صلى الله عليه وسلم فتعبد صلاته ، وقال بعضهم يصلي عليه عقب قوله ورسوله ، وعليه فيجوز له أن ينوي بالصلوات الطيبات ما شاء من ذكر كره ، وإن لم يصلي عليه عقب قوله ورسوله أعاد صلاته ولو نوى الصلاة عليه بقوله الصلوات الطيبات إلا أن استدركها قبل التسليم فلا تفسد صلاته ، ولو فصل بين قوله ورسوله والتسليم بالدعاء أو بقوله وأن ماجاء به حق ، أو قوله أشهد أن الموب حق البع أو غير ذلك ، وقالت المالكية الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عقب قوله ورسوله سنة غير واجبة ، وقلنا نحن أنه نفل مستحب ، ومن ذكر خلاف في وجوبها من المالكية ابن الحارث ، ذكر أن المالكية أحلفوا قبله أنه في الصلاة على الصحيح ، فأنشأ بقوله على الصحيح أن في

وحوبها في الصلاة قولين في المذهب كما في شرحنا من عند لسانه من أن كعبه
 قل والوجوب ظاهر كلام ابن الموارء هو منهم، وصرح عنه بالوجوب من
 التقصار وعند الوهاب كما في الشرح بلفظه يرضى في الصلاة كقول
 الشافعي، وقال ابن حجر لعل ابن الموارء إذا لم يرض من ذلك لافي حقه من
 الصلاة، قال ابن رشد ستة غير واحدة عند مالك، حكى أبو يعلى العمري
 المالكي عن لمذهب - مذهب السنية - ثلاثة أقوال في الصلاة الوجوب، السنة
 والبدن، وذكر أبو بكر بن العربي في سراج المريدين، قصة، قال ابن الم
 والشافعي الصلاة على النبي ^{صلى الله عليه وسلم} من فرائض الصلاة وهو الصحيح اهـ فمن
 قال وجوبها في الصلاة من المالكية بن العربي، وقيل إن أحقية والحسنية
 مختلفون في الوجوب فيها أيضاً، قال بعضهم المشهور عن أحمد بن حنبل
 بتركها عمداً أو سهواً وإن أكثر أصحابه على هدا، وأوجز بعض ثمة أحد ثلة
 أن يقال في الصلاة عليه ^{صلى الله عليه وسلم} كما علمهم أن يقولوا لما سألوه، ونحوه استحقاق
 بن راهويه والخبر في الإعادة تركها عمداً لا سهواً، وعين ذكر الوجوب في ذلك
 عن أحمد أو رقة الدمشقي فيما ذكر ابن كثير وعمل به أحراراً، وروى عنه
 عنه عدم الوجوب روى الترمذي، ابن حريز، الحاكم عن أبي مسعود بندي
 أنهم قالوا يا رسول الله كيف تصلي عليك إذا نحن صلي في صلاتنا أقبل قوله:
 « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » الحديث، ليس قوله في صلاتنا في ترتيب
 أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم حرام الله عن الحسن لابن أبي لؤهي وأعله خير،
 ومعنى قولهم - أما السلام عليك فقد عرفناه أنه هو الذي في التشهد الذي يعلمهم
 بياض كما يعلمهم السورة، وهو السلام على النبي ورحمة الله وبركته، أو السلام عليك
 أمها النبي ورحمة الله وبركته، أو يقال في حياته عليك أمها النبي ورحمة الله على النبي،
 وروى الشافعي الثاني في مسنده عن أبي هريرة بثله، واحتج جماعه من
 الشافعية منهم ابن حريز ولبهقي لا يجب الصلاة عليه ^{صلى الله عليه وسلم} في التشهد بعد

الشهد وقبل لسلام ، قال الكوفي أوجب الله تعالى الصلاة على رسوله
صلى الله عليه وآله : « ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما » ولم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة
ووجدنا لادلة عن النبي صلى الله عليه وآله ذلك ، أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثنا صفوان
ابن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال : يا رسول الله
كيف صلى عليك يعني في الصلاة - قال « تقولون اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد كما صليت على إبراهيم » الحديث ، أخبرنا إبراهيم بن محمد ، حدثني سعد
بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن
عجرة عن أبي أيوب أنه قال يقول في الصلاة « اللهم صل على محمد وآل محمد
كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » الحديث ، قال الشافعي : فلما روي أن
النبي صلى الله عليه وآله كان يدعو بالشهادتين في الصلاة ، روي أنه عليهم كيف يصلون عليه
في الصلاة بخلاف قول الشاهد في الصلاة واحب والصلاة عليه في غير واجبة ،
فقد من حقه مدعي لا دليل للشافعي في ذلك ، أما قولهم كيف صلى عليك
أمر نحن صليبه عليك في الصلاة ، وقوله محييا لهم « قولوا اللهم » إلخ فلا دليل
فيه على وجوب تعدد الشهادتين لانه « يدل قولوا تعدد الشهادتين ولا على الوجوب
في الصلاة أصلا لأنهم سألوه ما كيفية الصلاة التي يفعل إذا أردوا فعلها فأجابهم
ما يقولوا إذا أرادوها « اللهم » إلخ بل سألوه بالارادة وجابهم عليها من معنى
قولهم إذا نحن صليبه إذا نحن أردنا الصلاة ولم يسألوه عن الوجوب ويحبهم
بالوجوب ، وما رويته عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى فقد قال بعض المالكية :
« ضعيف ولئن سلمنا صحة خبره لقولنا انه لم يصرح بالمتكلم بالقبضة يعني
المد كودة في حجره فهو إبراهيم المد كود أم صفوان أم أبو سلمة ، والظاهر أنه
أبو سلمة ، وأما ضمير يعني فلا يحرر ولا دليل على هذه العناية ولعله لم يعن
ذلك ، وأما خبر كعب بن عجرة عنه صلى الله عليه وآله انه كان يقول في الصلاة « اللهم »

أخ فلا دليل فيه على أنه يقول بعد التشهد بل يقتل أن يريد بالصلاة
 الصلاة على رسول الله ﷺ أي كان يقول في صفة الصلاة عليه « اللهم صل على
 وكنز الطرق عن كتب يدل على أن السؤال عن صفة الصلاة لا من محلها
 وقد ثبت بشعبي دليل على وجوب الصلاة عليه في الصلاة بعد التشهد فصلا
 عن أن يجب بوجوب التشهد ، وذكر شارح من شراح رسالة ابن أبي عمير ، م
 مالكيون: أن الشافعي انفرد بأدعاء وجوب الصلاة عليه في الصلاة ، وكذا حماد
 من المالكية كأبي جعفر الطبري ^(١) والطحاوي وابن رشد ، والشافعي ، وليس من
 المنذر شافعيًا كما قيل بل مالكي ، ونقل ابن كثير وابن أبي عمير عن حماد بن
 النقاش ، وهم شافعيون ، الوجوب عن حماد عن حماد بن مسعود ، أبو
 مسعود البدرى وجابر بن عبد الله ، ونقله أصحابنا ، الشافعي عن عمر بن
 الخطاب وأنه عبد الله والشعبي وأبي جعفر الباقر وماس ، ويحكى من جهة
 مذهبنا ما من أطلق في حمزه الوجوب في الصلاة حمدا حمزة على
 أن مراده بالصلاة قول نفسي الصلوات الطيبات فلا يتركه بل يذكره
 ويعني « الصلاة عليه » ، وأما نحطي من يوجب أن يقرأ « الصلوات
 الطيبات لصلاة عليه » ، وأخرج الحاكم عن ابن مسعود ، يشهد برحى
 ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه ، ويحكى من جهة مدعي أنه لا يدل
 على الوجوب من دليل خارج ، وإنما ألحق التشهد ، أما الصلاة عليه ، الدعاء
 فلا يحسن ، وذكر ابن حجر أن هذا أقوى شيء يحتاج به لشافعي ، ومن ابن
 مسعود ، ذكر أن النبي ﷺ عليهم التشهد في الصلاة ، وأنه قول « ثم ليتخير
 من الدعاء ما شاء » ، فلما ثبت منه ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء

(١) قوله ، والطحاوي ، في الكلام ليس بصوابا على ما ذكره في المتن من
 الخصم ، أن ليس بالشافعي في الدعاء ، بل يصفه من يروي عن حماد بن مسعود
 الحائلة وقد سبق للعصف وجه أنه عدمه ، انتهى ، وصححه ، وهو ما ذكره في المتن أن
 القيم يوما شافعيًا ، والله اعلم

دل على انه اطلع على رواية ذلك بين التشهد والدعاء اه قلنا لا دليل فيه وانما ذلك احتمال وظن عيته ان ابن مسعود ذكر الصلاة بعد التشهد ولم يذكر انه واحب ولا ذكر انه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والتحية المذكورة عنه صلى الله عليه وسلم ليس فيها ذلك قال ابن مسعود راد استحسان كندعاء انه لم يحب قبل السلام ،
وأما ما أخرجه المعمرى في كتابه الذي سماه ، عمل يوم ليلة ، عن ابن عمر
« لا يسكون صلاة لا بقراءة وتشهد وصلاة على » فيحتمل ان الصلاة عليه هي التي في قول المصلي « الصلوات الطيبات » وعطف قوله صلاة على بعد قوله تشهد لا يوجب أن تكون بعد التشهد لار الوار لمطلق الجمع ، وأما ما أخرجه البيهقي في الخلافات عن الشعبي : كما تعلم التشهد وداقل « وأشهد ان محمدا عبده ورسوله » بحمد ربه ويثني عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأله ححته فلا دليل فيه على الوجوب بل قرنه بطلب الحاجة والثناء على الله سبحانه وتعالى متوسطا بينهما يناسبه عدم الوجوب فان الثناء والدعاء بين التشهد والسلام خصوصاً ايما واجبين ، وأما ما رواه أبو جعفر عن ابن مسعود مرفوعاً « من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته لم تقبل منه » كذا رواه الدارقطني عن أبي مسعود الانصاري ، ما رواه الطبراني مرفوعاً عن سهل بن سعد « لا صلاة لمن لم يصل على نبيه » فلا دليل فيها على انها بعد التشهد فيحتمل انها قول المصلي : الصلوات الطيبات والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان ارجح صلاة فتحتمل الاثناء ، وكون انخير علينا وعلى عباد الله الصالحين فيدخل أهل بيته في عباد الله الصالحين وان امتنع ذلك بعدم التصريح بلفظ الأهل أو الآل وعدم ذكر ذلك على كيفية الصلاة اذ أمور بها عند سؤالهم عن كيميتها قلت سلم أن ذلك حديث بل هو من كلام أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين كما قال الطبراني ، وجماعه لو صليت صلاة لم اصل فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ولا

على أهل بيته رأيت أنها لا تتم ، لكن راويه عن أبي جعفر حار الجعفي ، قال
عباض في الشفاء حار الجعفي ضعيف والله أعلم ، ولزم من قل من الحمية
نوحوب الصلاة عليه كما سمعه من غيره أو من لسانه كالمطحي أن يقول
نوحوبها في التشهد إذا ذكره فيه كما سمعه أدن بفسه ، ونقله السمره في
شرح الهداية عن أصحاب المحيط والمقد والتحفة من كتبهم ، لكن لهم أن
يلتزموا ذلك ولا يجعلوه شرطاً في صحة الصلاة ولا يخالف الشافعي أحد من
أصحابه إلا الخطابي بل قل نعم علماء الشافعية نوحوب الصلاة على الآل كما
حكاه المنذري والدارمي ، ونقله امام الحرمين والغزالي قولاً عن الشافعي
وذلك لما ذكر فيه الآل من أدلتهم التي ذكرناها وأحب عنده ، وصحح ابن
كثير أن ذلك وجه للشافعي لا قول عنه ، والجمهور من الشافعية على خلاف
وجوب الصلاة على الآل في الصلاة ، والأمر للنوحوب لكن لا دليل فتم على
كون محل الصلاة عليه بعد التشهد ، وإذا قيل لا مانع من احتساب كونه مراداً
بعد التشهد ، قسنا لا دليل على ، فإنه بعد ، فم يصح له قول ما وجوب ، قال
الخطابي : لا أعلم لشافعي في ذلك قدوة أعين منه عن احتساب واحتساب ضعيف
لمعارضته اللفظ التحيات المأخوذة عنه ^{بإسناده} ومن الصحاح ، قل عباض في
الشفاء : الدليل على أنهم ليست من وروض الصلاة عمل السلف لصالح قبل
الشافعي واجماعهم عليه يعني أنهم يقرءون التحيات بلا صلاة عليه ^{بإسناده} بعد
التشهد ويعلمونها بلا صلاة عليه بعده ، فعلم أنها لا تحب ، ولم يرد أنهم يصلون
عليه ^{عليه السلام} بعده ويعتقدون عدم وجوبها فصلاً عما قبله القسطلاني صاحب
المواهب من أنه أن أراد بالعمل الاعتقاد احتج إلى نقل صريح عنهم بأن ذلك
ليس بواجب وأن يوجب ذلك انتهى كلام القسطلاني ، قل عباض وقد شمع
الناس على الشافعي هذه المسألة يعني إيجاب الصلاة عليه ^{عليه السلام} بعد التشهد اه
فإنه ولو كانت أمراً حسناً مأموراً به في الجملة مجعاً عليه في الجملة لم يخلف نصاً

ولا قياس ولا مصلحة لكن حصه في ايجها في محل هو الصلاة بعد التشهد
بلا سند عليه في حكمه بعد صلاة من لم يفعلها ، وفي مخالفته القاطع التحجيت
المروية ومخالفته من قبله ، ولا تشييع عليه اذ لم يوجب بل يشنع عيبا اذا حطانا
من صلى قبله بعد التشهد ولا يحضه بل يخطى او حجب لها بعد التشهد من حيث
ايجها ياء ، وأما ما خرجه أبو داود والترمذي وصححه وابن حريجه
وبن حبان ، احكم من حديث فضالة بن سعيد سمع النبي ﷺ رجلا يدعو في
صلاته لم يحمده لله يصل على النبي ﷺ « عجل هذا » ثم دعاه فقيل « دأصل
أحمد فبمده الحمد لله والشاه عليه ثم ليصل على النبي ﷺ ثم ليذبح » شاء فلا
دين فيه على الوجوب في الصلاة أصلا فضلا عن تعيين الوجوب بعد التشهد
وبو ادعى عيص ان المراد بعد التشهد فانه يحتمل ان الرجل بدأ الدعاء بعد
ما قعد له يقرأ التحجيت ، دعا بعد قوله امسرك الله قبل قوله والصوات
الطيمات الخ وان سلمنا ان المراد بعد التشهد فليس نصا في الوجوب بل ارشاد
لمصلحة لأر الدعاء بحسب بعد الشاه على الله والصلاة والسلام على رسوله
ﷺ بل قرنها بأحمد والدعاء متوسط بينهما دليل على عدم الوجوب لانهما
غير وجوب بين التشهد والتسليم خصوصا فكيف تحمل هي على الوجوب
من يهمل فلا دليل قائم ، بل قوله « ذا صليت » يدل على عدم الوجوب لأن
معه اذا ورعت من الصلاة على مدعاه ، لم يبق الا التسليم الذي هو تحليلها
وأما ما رواه النجاشي من حديث فضالة بن عبيد هكذا دخل رجل فقال
اللهم اغفر لي وارحمني فقد رسول الله ﷺ « عجبت أيها المصلي ، اذا
صليت فتعدت وحمد الله بما هو أهله وصل على ثم ادعاه » فقد يقال ظاهره
بعد التشهد لكن ليس نصا في الوجوب بل ارشاد أيضا الى الادب واحدا
الدعاء وتعليم الحال مستحمة يكثر بها الثواب والفور وليس الامر للوجوب
في ذلك كما رأيت في الحمد والدعاء بعد التشهد ، ولو كانت صلاته غير محرمة

كما قيل لقل له أعد صلاتك كما قال النبي صلى حلف الصف و حده لعدم معاقبته
 « أعد صلاتك فانه لأصلاة لك » و كما قال للنبي لا يحسن الركوع والسجود
 « قم صل » فصلي فقل « قم صل » فصلي فقل « قم صل » و أيضا يحتمل
 أن يكون المراد بقوله فقعدت بعد السلام وكان الرجل لم سلم مكث قليلا
 و قام بلا دعاء و دعاه في مثيه و دحوله بقوله اللهم اغفر لي و رحمني ، اقل له
 « عجلت » أي ادقت بلا دعاء اذا صليت فقعدت الخ و يدل لذلك قوله :
 صليت ، و طهره العراع من الصلاة كلها حتى التسليم كقوله تعالى « و اذا
 فرغت فاصب » و فهم فسروه بالعراع من الصلاة بالتسليم ثم يفتد بصب
 للدعاء ، و تأويل صليت بالكون في الصلاة خلاف الاصل كما يقول له حصم
 أن تقديكم اذا صليت و فرغت فقعدت أو اذا صليت و قعدت بعد تمام الصلاة
 خلاف الاصل أيضا بالحدف مع أن له أدلة على عدم الوجوب كعدم وجوب
 النداء هناك و الدعاء ، و كروايات التحيات ليس فيها صلاة بعد التشهد و كاجمع
 من قول الشافعي من العلماء ولو صح الوجوب عن الصحابة لما تركوه مع أنه لا يحتاج
 الى تقدير و لا بفسر صليت بانتم الصلاة بالتسليم فان تحليل التسليم و ذلك
 حقيقة لا محذور ولا حدف و لا يعود يعود بعد التسليم . ثم ، روى الترمذي عن
 فضالة قال : سمع النبي ﷺ رجلا يدعو في صلاته فلم يصل على النبي ﷺ فقال
 له النبي ﷺ « عجل هذا » ثم دعاه فقال له و اميره « دا صلى أحدكم فليبدأ
 بحمد الله و الثناء عليه ثم ليصل على النبي ﷺ ثم ليذرع بعد بما شاء » وهو قابل
 لبعض التأويلات المذكورات ، و اما ما قيل من أنها لو كانت فرضا لزم تأخير
 البيان عن وقت الحاجة لانه عليهم التشهد و قل « وليتخير من الدعاء ما شاء »
 و لم يذكر الصلاة عليه فيجاب عنه من جهة الشافعي بأنها فرصت بعد و كذا
 يقول اذ قلنا له انه ﷺ يعلمهم التحيات بلا صلاة بعد التشهد ، فيقول له :
 لم يرتجيات مرة ية منصوفا فيها على الصلاة بعد التشهد أو حديثا نصا في

وحوبها ، وأما أحاديث فيها « ثم لينحير » وليس فيها ذكر الصلاة فلا تدل
فيه ثم على أن المهمة بالفصل بالصلاة لكثرة ما وردت فيه من الأحاديث المهمة
بالنظر في أول العمل الذي انفصل بمدحها فيحتمل أن تكون بالنظر إلى أول
التحيات ، والله أعلم .

وعن الشعبي وإسحاق بن راهويه : نحب في التحيات حيث شاء ، وقال
أبو جعفر البقر : نحب في الصلاة حيث شاء ولا صلاة في التحيات الأولى
إلا أن عمامة المصلي تنوله « والصلوات الطيبات » ولا بعد تشهداتها ولا بعد
من قل : من سمع ذكر النبي ﷺ ولو من لسان نفسه لزمه أن يصلي عليه
بـ ٢٠ مرتين في التحيات لأنه ذكر مرتين والمشهور لزومها بسماعه من غيره
، اختلفت الشافعية في وجوبها في التشهد الأول على قولين ، طهرهما عدم المسموع
له ، المحيىب الأولى على التخفيف بل سنة ، وفي استحباب الصلاة على الأول
بعد التشهد الأول خلاف المذكور وفي وجوبها بعد الأخير روايتان أصحهما
المسموع عندهم بل هي سنة تأبى وفاتها « اللهم صل على محمد و صلى الله على محمد »
وفاتها سدي صلى الله عليه بالاحتمار لذكره في قولك و صل محمداً عبده ورسوله ،
واقفاً على الآل وآله ، وقول ، بعض الشافعية بإعادة على والله أعلم

وقول أبو بكر الرري من تخفية نحب في العمرة في الصلاة أو غيرها ،
وقيل في كل مجلس مرة ولو تكررت ذكره مراراً ، وقيل في كل دعاء ، وقيل
نحب في الحملة من غير حصر ، لكن أقل ما يحصل به الأجزاء مرة . قلت
وهذه نفس قول أبي بكر الرري ولعل الفرق بينهما أنها على الأخير واجبة
باعتبار النوى والنوى أداء الواجب بالمرة تأديها ، والنوى أداء بالمرتين
تأديهما والنوى أداء ثلاث تأديهن ، وهكذا كما قل بعض إن قراءة
القرآن بعد المنحة يتأدى وجوبها بقراءة ثلاث آيات أو أربع أو أكثر ،
وقيل يتأدى ثلاث . فإذا تمت ثلاث قلزائد نقل ، وقيل يجب إلا كثر منها

من غير تمييز بعدد قه الفصي أبو بكر بن بكير من المالكية قال افترض
الله تعالى على خلقه أن يصوموا على نبيه عليه السلام ، يسلموا قبلها ولم يحصل ذلك
وقت معلوم فالوحد أن يكثر لمره منه ولا يفعل منها ، وقال جماعة من
الحنفية منهم الطحاوي وجماعة من الشافعية منهم الحلبي ، وبعض الأصحاب
كالشيخ يحيى النفوسي على ما يؤخذ من كتبه في الصوم بوجوبها كما ذكر
أي نبي اسمه من أسمائه ولو صفة . قال ابن العربي من المالكية ولو محشري من
لمنزلة أنه الأحوط ، روى الشيخ يحيى المذكور أنه سئل رقي درجة فقال
« آمين » ثم رقي درجة فقال « آمين » ثم رقي أخرى قال « آمين » فقل
« آمين » سمعت حريز يقول من أدرك رمضان لم يدخل به الحجة أعمده الله فقلت
آمين وسمعت يقول من أدرك أحد والديه لم يدخل به الحجة أعمده الله فقلت
آمين وسمعت يقول من ذكرت عنده يا محمد ولم يصل عليك أعمده الله فقلت
آمين ولعل حفظي اختل في بعض هذه الحديث وذكره غيره من أصحابنا
أيضاً ، وروى ابن حبان من حديث أبي هريرة « من ذكرت عنده ولم
يصل عليك فأت فدخل النار فأبعده الله » وروى الترمذي من حديث أبي
هريرة : « رغم أنف من ذكرت عنده ولم يصل علي » وصححه الحاكم وأخرج
لطبراني من حديث جابر بن عبد الله : « شقي عند ذكرت عنده ولم يصل
علي » وهذه الأحاديث تدل على الوجوب كما ذكر يحيى بن ، وفيها من الوحيد
عن تركها ، وياسبه أنه قيل فائدة الأمر بها مكافأته على إحسانه وإحسانه
مستمر فيت كذا إذا ذكر ، واستدل بعض بقوله تعالى « لا تحموا دماءكم الرسوم
بينكم كدعاء بعضكم بعضاً » قال لو كان يجوز ترك الصلاة عليه إذا ذكر
كان كآحاد الناس قلت لا دليل في الآية على ذلك بالنسبة لأن المتصدر منها
المهي عن مجرد التسوية بين دعائه ، دعاء غيره لا بين توابع الدعاء أيضاً
، ضعف بعض ذلك القول بأنه لا يعرف له قائل من الصحابة أو التابعين قلت
١٥ - الشامل - ثار

وهذا التصغير ضعيف لأن مجرد كون القول غير مروي عن هؤلاء لا يدل على بطلانه ولا على صحته ، وضعفه بعض من لو كان كذلك على عمومه للزم المؤذن إذا أذن ، والداحل في الاسلام : الذي لا سمعه وكل من ذكره أن يصلي عليه وذلك مشقة تنافي سماعة ليس تمت ليس الأمر كذلك . فإن الأحاديث إنما تدل على الوجوب على من سمعه من غيره ، وأما حملها على مطلق ذكره في الحصة سواء كان الدار غيرت منها السمع أو كمت أنت الدار ولو لم يكن أحد معك أو كان معك متباعد لكن المشقة باقية ويظهر لي أن تلك الأحاديث فيمن ترك الصلاة عليه عليه السلام استحقاقاً بحقه . ولو عيّد على الاستحقاق والا فكيف تحب عليه ذكره ، ولا يجب الشك على الله سبحانه وتعالى في ذكره ورأيت عن بعضهم أن تلك الأحاديث خرجت بحرج أبيه في تأكيدها وطلبه وفي حق من اعتد ترك الصلاة عليه عليه السلام ديدماً ، وما قول فقهاء ري وغيره من الحموية أن يقول بوجوب الصلاة عليه كما ذكر مخالف للاجماع المتعقد قبل فقله ، لأنه لا يحيط عن أحد من الصحابة أنه حاطب النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ، ولأنه لو كان كذلك لخرج له عدة أخرى ، غلط لأنه راجعاً لأحاديث على ظاهرها لا يقدح بها شيء يسير تنسخ بها ما جعل عليكم في الدين من حرج ، من الآيات والحديث ولم يعلم به ، وإذا لم تنسخ به بحموا على خلافه ولم ينقذ الاجماع على خلافها ، ولا نسلم أنه لم يقل له أحد يا رسول الله صلى الله عليك وسلم بل اطلعت على عدد ولو ذلك ولكن لم يحصرها إلى الآن ولا نسلم أنه لو كان كذلك لخرج له عدة أخرى لأن الأحاديث تدل على الوجوب على من سمعه من غيره لا على من سمعه من نفسه ، نعم قال الشيخ حميد رحمه الله : روى « أبجل السحلاء » من ذكرني « ذكرت عنده فلم يصل علي » لكن لم يذكر راويه ولا سنده وعلى تسليم الوجوب على من سمعه من نفسه أيضاً ، فلا نسلم أن المراد بوجوب مطلق حتى إذا ذكره في الصلاة عليه

لسماعه من نفسه أو من غيره. لزمته أيضاً وهكذا فضلاً عن التسليم، بل إذا
لزمته فصرى عليه، ثم من ذكره إياه في الصلاة عليه، وقال ابن جرير الطبري:
أجمعوا على أن الصلاة عليه عليه السلام مستحبة ويردده خلاف من قبله كالكوفي،
وعدم بعضها فيها تجمعوا على مشروعيتها في الصلاة بما يصريق الوجوب
وإما بطريق التدب، وأنه لا يعرف مخالف لذلك إلا ما أخرجه من أبي شيبة
الطبري عن إبراهيم النخعي أنه كان يرى أن قول مصعب في التشهد
«السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» محريء من الصلاة، مع ذلك
أنما ادعى حرمة السلام من الصلاة، وأصح ما يستدل به عندي ما
رواه الحاكم عن ابن ماجة عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا تشهد أحدكم في
الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ورحم محمد وآل محمد كما صليت
وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم الملك حميد مجيد» ولم أر من
استدل به لكن عدم قول الصحابة ذلك في الصلاة وإجماع من قبل الشافعي
على عدم الوجوب دليل على أن الأمر بذلك للتدب، وأيضاً في سننه يجهي
من أبي الشافعي وهو محمول روى عن مجهول أيضاً مذكور بلفظ رجل، وفيه
حوار الترحم عليه عليه السلام، وسمعه ابن العربي من المالكية والصيدلاني من
الشافعية ومدهما حواراً وعليه الجمهور وصححه القرطبي في شرح مسلم، ولو
لأحد حديث به، وفي الدخيرة من كتب الحنفية أنه يرد ذلك لإيهام النص
لأن الرحمة عالمياً فكأن الفعل ما يلام عليه، وحرره ابن عبد البر من المالكية
عننه قال: لا يجوز لأحد إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمه الله لأنه عليه السلام
قال: «من صلى علي ولم يقل من رحمه علي ولا من داني ولا كان معي
الصلاة الرحمة لكن حص بهد للفظ تعظيماً له فلا يعدل سهى غيره اهـ. وبطل
للحوار ما ورد في التشهد «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» وعن أبي
هريرة مرفوعاً «من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم

وعلى آله ابراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما ركت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم ، وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم شهدت له يوم تقيامه « لسكنى في سنده سعيد بن سليمان مولى سعيد بن
 العاص الراوي له عن حنظلة بن علي عن أبي هريرة وهو مجهول ، وعن بريدة
 مرفوعاً « اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد كما
 جعلتها على ابراهيم وعلى آل ابراهيم » ، روى أبو داود والنسائي عن ابن
 مسعود « سئى محمد النبي الأمي » وأبو داود عن أبي هريرة : « اللهم صل على
 محمد سبي وأرواحه أمهات المؤمنين ودريته ، أهل بيته » قيل وينبغي أن يجمع
 من كل حديث ما تفرد به قلت : هذا يؤدي الى دعاء لم يأمر به النبي ﷺ
 حين سئل ما كيفية الصلاة عليك سوء جمع ذلك في التحيات فيقول أيضاً تحية
 لم تفرد عنه ، وزيادة عليها غير التي صورها أو جمع ذلك في غير التحيات وإنما
 الأولى أن تلتزم رواية الصحيحة وهذه آخرة وهذه أخرى والله أعلم

قال ابن عباس كان النبي ﷺ يقول : « يا أيها أصحابي » التحيات المباركات
 « الصواب الطيبات لله السلام سديت أيها النبي » رحمة الله وبركاته السلام علينا
 وعلى ععد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً عبده ورسوله «
 وحقاره الشفهي زيادة اسديت ، في رواية ثبوت لله بعد المباركات ، وتشهد
 عمر « التحيات لله الركيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله والسلام عليك وعلى ععد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
 محمداً عبده ورسوله » وحقاره حديث لأنه عنه بأس عن أسير ولم يصرعه أحد
 قلت : إن كنهه موقوف عليه غير أن أسلم الصحابة له دليل على أنه مروي عنه ﷺ
 وإن الأمر على التوسعة بما حده عنه ﷺ مع أنه متقارب لفظاً ومعنى تركه
 أو تنقص ، وقيل أحد مالك بن نسيه ابن عباس المدكوري ، وقال ابن مسعود
 كما يقول حلف رسول الله ﷺ السلام على الله السلام على خيريل وميكائيل

السلام على فلان وفلان، فقال له رسول الله ﷺ ذات يوم: «إن الله هو السلام هذا فقد أحكم في الصلاة فليقل: التحيت لله والصوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، وروى هو: «إذا قل: على عباد الله الصالحين أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض»، وفي رواية عنه: «التحيت المباركات لله»، وبثبته يهده الزيادة وهو تشهد بن عباس في الرواية الثانية عنه أخذنا لسكن تقول السلام على النبي وبه يمد هذه الزيادة أخذ جمهور الأمة واحمد وأبو حنيفة وأهل الحديث، لكوفيون لأنه أشد صحة، وقال عياض أخذ به الشافعي أيضاً، ومشهور عنه تشهد بن عباس، وحكى ابن القاسم عن أبيه عن عائشة روى النبي ﷺ أنها تقول: «التحيت الطيبات الصلوات الرقيات لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأن محمداً عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم»، وكذا حكى يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد لكن قل: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً عبده ورسوله»، وفي العيلانيات عن القاسم بن محمد: علمني عائشة قالت هذا تشهد رسول الله ﷺ: «التحيت لله والصلوات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً عبده ورسوله»، وعن أبي موسى الأشعري عنه ﷺ: «إذا كنت أحدهم عند القعدة فليكن من أول قوله التحيات الصلوات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً عبده ورسوله»، وروى عن ابن عباس في آخر تحياته المذكورة: «وأشهد أن محمداً رسول الله»، وفي حديث أبي موسى رد على بن عمر إذا كان يبدأ: «بسم الله»، قال نافع بن عبد الله بن عمر

يقول « بسم الله التحيت به الطيبات لله السلام على النبي ورحمة الله وبركاته
السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين شهدت أن لا إله إلا الله شهدت أن
محمدًا رسول الله » ثم يدعو بما بدا له ويتشهد بالشهاد الأخير كذلك إلا أنه
يقدم تشهد ثم يدعو ثم يقول « السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام
عليك وعلى عباد الله الصالحين » السلام عليك « عن أبيه ثم يرد على الإمام
فإن سأل عليه أحد عن يساره « د عليه » قل مالك لا أعرف العمل بسم الله
ولا بسم الله الرحمن الرحيم أو التحيت ون روى لم يافع عن ابن عمر
« بسم الله »

« كل من أكل نفوسه يزيدون بعد » وما جاء به حق « أشهد
أن لموت حق في تحيت النسلهم رحمهم الله ووافقهم بعض المالكية وزاد لكن
نقص ون السع حق وأن لحساب حق « قال ابن يونس : قل أو محمد « وما
فريد « شئت بعد تشهد عمر وأشهد أن الذي جاء به محمد حق وأن لحساب حق
وأن الحق أن الشاة آتية لأرب فيه « أن الله بعث من في اقصور اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كما صليت
ورحمت « باركت على محمد وآل محمد وعلى آل إبراهيم بك حمد محمد اللهم صل على
ملائكتك « مقربين وأتباعك « لمسلمين « وعلى آل طاعتك أجمعين اللهم
اعزني « تؤذي ولا تفتد « و « سمع « لا « سمع « معز « عر « ما « اللهم أني أسألك من
كل خير سألتك منه محمد بنك وأعوذ بك من كل شر استعاض منه محمد بنك
اللهم عر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أمرنا وما أعلنا وما أنت أعلم به مني
رب آتني في الدين حسنة في الآخرة حسنة وفي عذاب النار وأعوذ بك
من فتنة الحية والمات ومن فتنة القبر ومن فتنة المسيح الدجال ومن عذاب النار
وسوء البصير السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عينا وعلى
عباد الله الصالحين ولا نأس بذلك ونحوه لأنه تحقيق للاعتد وصلاة وسلام

على رسول الله ﷺ وقدم ودعاء وذلك مشروع في الأحاديث، وعن ابن مسعود بعد التشهد «ثم يتخير من المسألة ما شاء» وفي طريق «ثم ليتخير من المسألة ما شاء أو ما أحب» وفي طريق «ثم يتخير بعد من الدعاء» وفي رواية «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه» والله أعلم، وإن قلت فهل يقول النبي بياء ساكنة بعده همزة أو بياء مشددة، لا همزة بعدها؟ قلت: وجها لا سكاك معشر المقدرين تنطق إلا بالأول ولا يكتب إلا بالأول. لا تكاد المشاركة تعمل لا مائتي وكلاهما لغة فصيحة، وقد كان ﷺ يهين أن يقال يا بني الله بالهمزة فقال «لا تقولوا يا بني الله فاذم من قولوا يا بني الله بالهمزة» لأنه قد ورد في لغة العرب بمعنى الظلمة تخني ﷺ في الابتداء سبق هذا المعنى إلى بعض الأدهم فنهى عنه وقد في الإسلام، تواترت به القراءة بسج النهي عنه إرواه سننه والله أعلم

وخط «ﷺ في الصلاة بقوله «السلام عليك أيها النبي» من خصائصه ﷺ والأحط بالشر في الصلاة منهى عنه ووجه انخطب بعد موته تزييله منزلة لحي احصر معه ولا سيما أنه حي في قبره فعرض عليه ﷺ صلاته، أو يقال على طريق أهل المعرفة بالله أن يصلين لما استفتحوا باب الملائكة بالتحيات أذن لهم بالدخول في حرم لحي الذي لا يموت ففرت أعينهم بالمسحة فنهى أعي أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتهم والتفتوا ودا حبيب حاصر في حرم الحبيب فقموا عليه قائلين «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» وبحور الدعاء بعد التشهد بالقرآن وما يشبهه كما عمت من بعض الأحاديث المذكورة، وقبل لا يجوز إلا بالقرآن والتولال في المذهب، قال عروة بن الرير عن عائشة أنه عليه السلام يقول في الصلاة تعني بعد التشهد «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح لدحال وأعوذ بك من حمنة لمحيد وفتنة الميت اللهم إني أعوذ بك من الماتم والمفرم»، وقال له قائل

وهو عائشه : ما أكثر ما تستعبد من المعزم فقال : « ان الرجل اذا سره
 حدث فكذب ووعد فأخلف » وعن أبي هريرة عنه عليه السلام : « اذا تشهد
 أحدكم فليستعذ بالله من أربع : يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم
 ومن عذاب القبر ومن قسته المحب والممات ومن شرقة المسيح الدجال »
 وروي عن الصادق عليه السلام : أنه قال لا سمح الله أدعوت بها في صلاتك فقل لا ، فقال أنه
 صلاتك والصحيح أنه لا يحث دعاء بين التشهد والسلام ، وعن علي كان
 من آخر ما يقول عليه السلام : « اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت
 وما أعلنت وما أسرقت وما أنت أعيد بهمي أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا
 أنت » عن من مسعود : اذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم اني أسألك من
 خير كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سألك عبادك
 الصالحون وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه عبادك الصالحون « ربنا آتنا في
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » وما غفر لنا ذنوبنا وكفر
 عما سببنا وتوف مع الابرار في قوله الميعاد » وقال أبو بكر الصديق
 رسول الله صلى الله عليه وآله : عني دعاء أدعونه في الصلاة أي بعد التشهد فقال « قل
 اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يعمر الدنوب الا أنت فاعفر لي مغفرة
 من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم » والله أعلم ويدعو لانيوي
 قبل السلام ، وقيل لا يجوز قبله الا لاخروي

فصل

من سئل عن الامام أعاد ، قيل ولو ناسياً أو لغفراً ، والذي عندي أنه
 لا يعيد ان سئل قبله سبب ما لم يتكلم أو يستدر أو يفعل ناقصاً ، وفي الآخر .
 ان سئل الامام السلام فأنصرف وذكر في غير مصلاه لم يلزمه الرجوع ليسلم

ولا فساد ولم يخلعه ان يسلموا ويصبروا ، ومن سبها وسب الله ان يتم ما لم يدر
أو يوجه لتأفلة أو يحرم لها . والصحيح أن من خرج من لصلاة بلا سلام
أعاده ان تعمد لقوله سَلِّطَ « تحليلها التسليم » وقيل ان حمل صحت ، وان
نوى به الخروج أو الحفظ أو حاضرين أو ذلك كله مرة في عمره ، واعتقده
اعتقادا آخر ، وإن أحصره في كل تسليم فأحسن ، وقيل السلام سنة
مندوبة ، والصحيح أنه سنة ، أحسن ، منه قبل نحن ، الثماني ، واحد ومالك
والجمهور ، وقل بالأول أبو حنيفة والنوري والأوزاعي ، له حديث « مفتوح
الكبير » ونظر شرحي على الليل ، وعن : بيع : إذا أطرب لأمه التشهد حار
للأموم ان يسلم قبله ان احتاج . والظاهر عندي أنه لا تصح صلاته ان فعل
ولو لصرورة ، ولو بى على عدم وجوب السلام لانه عقد الصلاة مع الامام
فكيف والحق أنه واجب ، وفي الأثر ان سلم قبل الامم بعد ان وصل
الامام في ظنه محلا من التحيات بحرية صحت صلاته ، ولم يخلع الامم ان
يموي مفارقه ، ويصلي لعمه ان كان له عذر لما روى ان معدا أطرب القراءة
في الصلاة فاعرد عمه اعرابي فأنتم وحده ، وذكر ذلك رسول الله ﷺ فانكر
على معاذ اطالها ولم ينكر على الاعرابي مفارقه وتعمه وحده ، ومن كان في
الدعاء سواء من عادته ان يدعو قبل التسليم ، بعده ، أو قبله وشك في
التحيات ، فليل يرجع مطلقا ، وقيل لا مطلقا ، وقيل يرجع ما لم يسلم ، وقيل
ما لم ينحرف أو يأخذ في غير أمره ، وكذا اختلف ان شك في قراءة
شيء من أولها

وأما كيفية الجلوس فكانت أم الدرداء تجلس في صلاتها جلسة الرجل
وكانت فقيهة ، روى مسلم من قومنا عن عائشة : كان ﷺ إذا جلس للشهد
يهرس رجله اليسرى ، يصيب اليمنى كما يصيبها في السجود وهم حائز عندنا
اشبهت الحديث ، قل النووي مع : يجلس مفترقا ويحتج به أبو حنيفة ومن

واقفه من جلوس في الصلاة يكون بافتراس سواء فيه الجلوسات ، وويل مالك
يس تورك ، هو ان يخرج رجله اليسرى من تحته ويفضي بوركته الى الأرض ،
وعن الشافعي أن في الصلاة جلوسات أربعاً كلها بافتراس الا التي يعقبها السلام :
جلوس بين السجدين ، وحصة الاستراحة كل ركعة يعقبها قيام ، وحصة
التشهد الأول ، وحلته الأخير . والله لو كان على المصلي سجود فلا يصح ان
يجلس مقترش في تشهده ، قد سجد سجدتي السهو تورك ثم سجد ، واحتج
بحديث أبي حميد الـ عدي أنه اذا كانت الجلوسه الي وبها التسليم أخرج رجله
اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر ثم سجد قال ذلك في عشرة من أصحابه
حتى قدوا صدقت . وتقدم حديثه أنه يجلس في الأولى على شماله وينصب
يمنى ، في الآخرة يقدم . وينصب اليمنى ويقعد على متعديته فقد تورك في
الاحدة وقرس في الأولى ، وحمل الشافعي حديث عائشة الدال على الافتراش
في الصلاة مصنف في جلساته ليجمع بين حديثين ، وفي رواية اذا قعد في
الركعتين قعد على بطن قدمه اليسرى وينصب اليمنى ، واذا كان في الرابعة أفضى
به كماله اليسرى الى الارض وأخرج قدميه من ناحيته واحدة ، وبالله عده أن صفات
الجلوس كلها جائزة إلا مانعاً عنه [وأنه لا فرق بين التشهد الأول والثاني
، جلوس بين السجدين ، واختلف هل يجوز تنويع الجلوس في صلاة واحدة
ومنه ان يفضي يمينه الى الارض وينصب يمينه بشئ يسراه ، واستحب بعض
حمل اورك ، الأيسر على الارض ، أحر العكس وأحر ثي يمينه وينصب
يسراه . قال القاسم بن محمد أراي ابن عمر عن أبيه الجلوس فنصب يمينه
وثني يسراه وجلس على وركه الأيسر ولم يجلس على قدميه ، وقال عند الله
ابن الزبير : كان رسول الله ﷺ اذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين
تخديه ، وقرس قدمه اليمنى ، والمعمول به عندني مغرب قرش يسراه على
ظهره ، ابقاع يمينه يمينها أو نكته ويصل طرفه الاض ولا يصح عندنا
ما ذكره الشافعي من جلوس لاستراحة في ركعتي القيام ، ولم يصح أيضاً عند

المالكية فلا يرجع حالاً بل يقوم كما هو . قال اللحى هذا قول مالك . قد روي عن النبي ﷺ حوار ذلك الخلو ، ولذلك قيل من تيممه صحت وإن فعله سهواً سجد للسهو وعليه مالك . قال في البيان : لم يراع قول من قال أنه سنة لضعفه ، وروى ابن وهب عنه أن لا سجد إلا أن جلس قدر التشهد ولا سجد على من جلس ليظهر كيف يصنع غيره ، وكتب ابن العربي منهم الخلو حديث مالك بن أنس روى عنه روى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدته ويستند على الأرض ثم يقوم قلت : إنما لم يعمل بذلك لأن سنده مجهول عندنا . يفتي ذلك أصل واحد حديث آخر ولا قيس بل التيس يقتضي تركه لأنه ربيعة بن عبد الله بن محمد بن أبيه وإن صح ذلك لم يعمل بما فعله في مثل ولو كان فعله في فرض لتواتر عن الصحابة وعملت وبه التابعون والأئمة ، وإن فعله في فرض قد در دليل عدم العمل به وعدم شهرته بحتمل أن يكون لعله به . دفع الله عنه كل مكروه ، ديب ، أخرى . أو لعماء من طول العادة حتى لا يسهل به القضاء إلا بذلك كما . ثبت عند تحريك الأصبع في التحجيت وكذا في محقق المالكية ، وروى مسلم بن أنس عن أبيه ﷺ يعقد ثلاثاً وحمدين ويشير بالسنة يعني من البري يدعو بها أي بسنة كما روي أيضاً في رواية أخرى ، وروى أبو داود عن ثعل بن حجر مد مرقمة النبي على نخده يمين وقض ثنتين . يعني لبطن الكف . وهما احصص والنصر وحلق حلقة . يعني بالوسط . لا به . ثم رفع أصبعه . يعني السبابة . وذلك معنى الخمس والثلاثين فرأينه بحركتها ويدعو ، وروى عن ابن الزبير كان يشير بها ولا يحركها وذكروا أنه يستقبل بها القبلة في رفعها ، وقيل بحركتها . معناه مشرفاً وذكروا أنه يشير به مصلي سجد توحيداً ، وقيل في التحجيت مطلقاً ، ذكر بعض أنه محير في تحريكها ، لم يعمل بذلك لأن في سنده محال ولم نقوه أصل ولا حديث صحيح ولا قيس على أحد ما مر ، عللوا ذلك بالاشارة

اي الوحيد ، أو سمع الشيخ ، أو بسعد عن السهو خلاف ، واحتضت
 السانة لا تصل عروفا بها بباطن القلب فيزعج القلب وينتبه ولا يصح هـ
 الا عن حذر أو عن علم الطب من ناحية التشريح ، والله أعلم
 وأما التسليم فهو أن تقول « السلام عليكم » بالتعريف عندنا في المغرب
 وهو مذهب البصريين ما ، وقول أهل عمان « سلام عليكم » بالتنكير وقول
 من نكر لم يحرمه لأن السنة وردت به مرفقا بالقولان أيضا في مذهب المالكية
 ومشهورهم عدم الإحراء ويحذف التسليم لا بعده ، قال أبو هريرة : تلك السنة
 ومراده المتوسط ، وكان عمر بن عبد العزيز يحذفه ويخص به صوته ولا بد
 من الصبح يمينا وشمالا روى عامر بن أبي ربيعة عن أبيه : كان عليه السلام يسلم عن
 يمينه وشماله حتى يرى بياض خده ، روى ابن مسعود قال عليه السلام يسلم عن
 يمينه وعن يساره « السلام عليكم » ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده من
 هاهنا وبياض خده من هاهنا وهكذا كان فعله . أتت بشيء ، وقيل أنه يسلم
 تسليمين وأنها فعله الزائت وإن ذلك رواه عنه حمزة عشر صحابيا عند الله
 ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد ووائل بن حجر وأبو موسى
 الأشعري ، حذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة
 والبراء بن عازب وأبو مالك الأشعري وطلق بن علي ، وأما من بين أوس وأبو
 ثور وعدي بن عمرو وهذا مذهب بعض ، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد
 والجمهور ، وقول بعضا ومالك وطائفة : أنه يسلم تسليمه واحدة ، واستدل
 الأولون بالحديثين ولا دليل فيهما لاحتمال أنه يصح بواحدة يمين وشمالا
 ن هو المتبادر لأنه ذكر اليمين والشمال ولو تكرر السلام لصرح الرواة
 بتكرره اللهم إلا أن يقال يتبادر تكريره من حيث ن أصل الكلام
 الواحد أن يقصد به واحد وأكثر دفعة لا أن يحاطب بعض بعضه وبعض
 بعضه فذلك إذا قلت السلام جهة وعليكم جهة فقد حاضرت بعض بقولك السلام

من حيث توجهك اليهم به وبعضا نقولك عليكم بل كأنك أعرضت عن أهل
 الحجة الأولى وضررت عنها إلى الثانية نقولك عليكم، والأصل أن يلتقي إلى كل
 جهة كلاما تاما فيتكرر السلام، ويدل للواحدة حديث عائشة رضي الله عنها
 «^{عن رسول الله} كان يسلم تسليمة واحدة «السلام عليكم» يرفع بها صوته حتى يوقظ»
 «وعنه قومنا أنه حديث معلول» ذكره منهم أبو داود في سننه لكن في قيم
 الليل قلوا: ولصحابة المدكورون يهدون التسليمتين في الفرض ولعل دليل
 إطلاقهم، وروى عن حديث عائشة صريح في التسليمة الواحدة الموقظة لا في
 غيرها الأخرى بل سكنت عنها وليس سكوتها مقدما على رواية من حفظها
 وصحبا وهم أكثر عددا قلت المتأخر من كلامها أنه لم يكن الا تلك الواحدة
 الموقظة قد علمت أن حديث الصحابة المذكورين ليسا نصا في التكرار،
 وقيل عن أبي حنيفة والشافعي أن الفرض من السلام واحد كما قال مالك
 وبعض أصحابنا قلت، يدل له قوله ^{عن رسول الله} «تحرى بها التكبير وتحليلها التسليم»
 فكما كل الأحكام تكبيرة واحدة يكون لتحليل تسليمة واحدة من كلامها
 يطق في طرف صلاة والتسليم يصدق على اذنة واحدة والمرة مقطوع بها ومن
 ادعى اثنين فعليه الميم ولم أر في مسند أربع حديثا بتسليمتين ولا في
 البخاري، وخرج مسلم عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} كان يسلم
 تسليمتين قال الباجي القيس يقتضي فراد السلام الذي يشغل به من الصلاة
 وما راد على ذلك فإنما هو للرد وإنما يرد منه على أن من سئم يقصد سلامه
 بحدسرين أو يدهم وملائكة والخروج أو يباهر والملائكة أو إياهم والخروج
 وعليه فالإمام يسلم عليهم ويردون له ويسلمون قبل الرد إلى قيامتهم ويردون
 على من في اليسر، وقيل يسلمون إلى قدام على إمامهم تسليمة ويسلمون على
 الميامين فليس تسليمة، وقيل يسلم الإمام أو العدو حدة قدامه ويتيامن بها
 قليلا، وقيل يسلم المأموم واحدة يتيامن بها قليلا ويرد أخرى على الإمام

قبالة يثير بها اليه ويرد على من كان يسلم عليه يساره وان لم يكن أحد عن يساره فلا يرد الى جهة اليسار ، ، قل بعدا ما رد على الامم ثم امين ثم اليسار ويخفى المأموم الثالثة وحل ذلك قول الله تعالى : واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها ، ردوه ، اذا لم يقصد الحصرين بالتسليم والرد في الصلاة كاللده وأجيز الرد وعليك السلام وأجيز و عليك السلام ، والصحيح أن لا يمتنع امام أو مأموء بدها ولا رد على يسلم لانه يسدون كما هو المروي عن رسول الله ﷺ ولو صح لهما ان مويد من حصر ، والله اعلم

الباب الثاني عشر

في السهو

يعد يله السجود للسهو والسهو في النسيان والفرق بينهما ان السهو في الشيء تركه من غير علم تركه ، السهو عنه تركه مع العلم بتركه والنسيان زوله من الحفظ ، المدركة والسجود انما يلزم بالوجه الأول من وجهي السهو والشيء فيه رثل عن القوة لحفظه في المدركة فلو منه ردني تدسه لتذكر مثل ان يقال له ما تقول في كذا وهل فعلت كذا ، أو قلت كذا فيجب بالثبات وأما الساسي فلو قيل له ماذا بيني كذا أو كلام كذا لم يحضر له الواقع بمجرد هذا القول ، قل الازهري : السهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره ، ونحوه قول الجوهري وغيره . وقد كنعهم ان السهو حائر في الصلاة على الانبياء صلى الله عليهم وسلم بخلاف النسيان وان النسيان غفلة وآفة والسهو انما هو شغل فكل النبي ﷺ يسهو في الصلاة ، لا يعص عنه ، كان يشغله عن حرركات الصلاة ، في الصلاة شعلا به لا غفلة عنها ويرد ذلك قوله ﷺ

« اي أن بشر مثلك أنسى كما نسي » وما مضى من الحواري والارهي
وغيرهما والوجه الاول من وجهي السهو هو الذي وقع له ^{ببطلان} والثاني هو
الذي ذم الله فاعله وكان سهوه ^{ببطلان} من انما لم يسهو على أمته و كان دينهم
ليقتدوا به فيما يشرعه لهم عند السهو ، وروى عنه ^{ببطلان} « إنما أنسى الله أنسى
لأنسن » فكل ^{ببطلان} يسي فيترتب على سهوه أحكام شرعية تجري على سهو
أمنته الى يوم القيام وإنما يلزم السجود لزيادة أو نقص لا ينقص الصلاة فمن
أحرم على فضيلة وحدثت له بها بعد لدخول في الصلاة وتركها سهواً لزمه
السجود لارومها نواه أو تركه ، وان ترك سجداً وقد أحرم عليها أو
نواها بعد لأحرام أساء ولا يجرها السجود وصحت صلاته وان تركه ، عمداً
لضرورة صحت صلاته ولا إساءة وكذا من سوى سورة أو آيات مخصوصة
قبل الأحرام أو بعده وتعمد تركها أو سها وأبدها فغيرها فالحكم بحكم المسألة
قبل وأما ان اعتاد فضيلة أو سورة أو آيات ما يخصه له نيتهم فسمي عنها فلا
سجود عليه ولا إثم ، وكذا ان أحرم على تركها ولزم السجود للسنة مؤكدة
والواجبة والغرض اذا ترك شيئاً من ذلك في موضعه سهواً وفعله
بعد قبل أن تنقضي صلاته في الواجبة والغرض أن فعله قبل الامم
سهواً ولم يرجع الى الامم بل انتظره أو رجع اليه أو أحرم على السنة
المؤكدة وسها عنها حتى سلم أو نواه بعد الأحرام وسها حتى سلم أو
لم يحرم ولم ينو لكنها من عاداته ، ولزم بالسراً والجهري غير موضعه سهواً ،
وقيل لا سجود للمضائل والسنن غير المؤكدة والمختلف في سببها ، قيل
المشهور أنه لا سجود عليه في ذلك لضعف أمر المضائل وسنة ما ذكر بعده
بها وإنه ان سجد لتلك قبل السلام أعاد وأما ان تكلم سهواً بالمعجمية أو
بالعربية فصلاته فسد عند أصحابنا كما في لا يصح أن يركع بالعربية أو
بالمعجمية بل أطلق الكلام ، وقيل تصح ويحرم السجود وان تكلم عمداً أعاد

مطلقاً وهلك وإن كان لصورة فلا هلاك وأعداء وقيل إن كان لصورة
 كاصلاح من نفس فلا إعادة ذكره من ريادة حبه الله ، وقيل بعض قومه
 أن تكلم سهواً فن قل مسجد بعد السلام وإن كثر بطلت صلاته لخروجه عن
 معنى الصلاة ، تكلم عمداً لاصلاح الصلاة لم تنطل أن قل كما لو اعتقد التمام
 فلم فتكلم مع المأموم بما يتعلق باصلاحها لقصة ذي اليمين ، وإن كثر بطلت
 على المشهور ، وإن شئت هل بقي شيء لم يحز له أن يسأل على المشهور وإن كان
 لغير اصلاحها بطلت قل أو كثر وسواء بحسب لا نقد أعنى وشبهه أم لا
 وسواء تكلم صامتاً أو كرهاً انتهى ، والصحيح فساد الصلاة بالكلام عمداً أو
 سهواً للصورة ، سيرها طوعاً أو كرهاً ، أم قصه دي اليمين فقل تحريم
 الكلام في الصلاة ، قال عليه السلام « صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام
 الدنيا » وقيل عليه السلام « إن الله أن يحدث ما شاء وإن مما أحدث أن لا تتكلموا
 في الصلاة » فكما ينقصها لأكل والشرب والضحك ولو سهواً أو غلبة
 ينقصها الدلالة كذلك ، بل قيل إن الضحك إنما ينقصها لأنه من جنس
 الكلام ، وسوته السكينة والوقار المأمور بهما في هذه الصلاة وكيف
 بالصلاة ، غير أنه يرى أن عبادة من الربير صلى لمعرب ركعتين وسلم وتكلم
 ثم صلى ما بقي وسجد سجدتين وقدر هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولعله لم يبلعه لسح
 الكلام حين فعل هذا أو سلم سهواً وتكلم سهواً قد ذكر أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك
 سهواً فيه سب القوم بأن الكلام سهواً لا يقصد ، والتفصح غير الضروري
 المحتاج إليه ، الفج ، العث ، السكاه المسموع غير الذي جاء ضرورياً للحشمة
 مثل الكلام وفي لآخر من سهو في التوجيه أو الدعاء أو الذكر الذي ليس
 هو من الصلاة فقه فيما رد الأحرار داخلها بطلت صلاته ، وقيل يسجد للسهو
 وما خرج عنها من قوب أو فعل ففسد لها ولو خطأ أو نسياناً أو سهواً ، ومن
 تعيد في القراءة وتردد واستعد من اعادته قولان ، وإذا فسدت على الامام

هي فسدها على مأموم لم يفعل موجب فساد قولان ، وفي نقصها بالناقبات
 الصالحات ونحوها ، يشبه ما في القرآن عهد قولان في المذهب ، وقد روي
 عن أبي عبيدة : أنه لم ير ناساً بالتحميم والتعصيم والتسميح بعد الاحرام يعني
 داخل الصلاة سواء عقب الاحرام أو في غير ذلك رواه في الابصاح ، لكن
 لم يذكر قولاً : سواء الخ ، والصحيح انتقاصها وعليه الأكثر ، وأما سهو
 والصحيح صحتها ويسجد للسهو ، ومن ذلك قولك « الله أكبر » بعد العطس
 ، تفقد بزيادة القرآن في غير محله عهداً كبريادته بعد العائجة في ركعة للسر ،
 ، قيل لا ويلزم به سهواً سجود على المختار ، وقيل لا ، وفي لائن : من عطس فيها
 حمد لله في نفسه وتركه الجهر به فلا نقض وخيف عليه ان جهر بعبده ، ان
 تكلم بما يصلي به بعد العطس مثل التكبير ثم حمد الله انتقصت عليه الا ان
 حمد على أثره ، قيل يتكلم به بلسانه خفية ، ومن ترك فريضاً سهواً ورجع اليه قبل
 التسليم صحت وسجد كالسنة المتأكدة والواحدة ، وقيل اذا دخل في الحد
 الثالث من الفرض والواحدة أعاد ، وقيل لا ما لم يفرغ من الثالث ، ومن دخل
 في الصلاة على أنها فرض فسرى في نيته أنها نفل حتى تمت التحيات فقد قل
 بـ بركة . خفت عليه النقض ولو تذكر قبل التسليم ، وان تذكر قبل تمام
 التحيات فلا نقص ، وقيل ابن المسح . لا نقص عليه ولو لم يتذكر إلا بعد
 السلام . لدخوله فيها على أنها فرض . وقال حميس : أحاف عليه النقض ان لم
 يتذكر في القراءة وكذا الخلف فيها اذا أحره على فرض وسرت بيته الى فرض
 آخر أو على سنة وسرت نيته الى سنة أخرى أو على نفل وسرت الى فرض
 أو الى سنة وتذكر ورجع الى الحق أو سارت بيته مرتين أو ثلاثاً أو أكثر
 الى متعدد من ذلك شيئاً بعد شيء أو ذكر في صلاته أن ثوبه نجس أو أنه
 حسب أو غير متوضي . فمضى فيها ثم تذكر خلاف ذلك أو تذكر أنه قد غسل
 على الخلاف المذكور ، وقيل تم في الثوب ، وقيل في غير الخيانة ، وقيل ان

علم بذلك في الوقت ولم يعد حتى مات ولمعطلة ويلزم في ذلك كله السجود داحك
بصحة الصلاة ، والله أعلم

ومن قدم من السجدة لأخيرة من الصلاة الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية
وشك هل بقيت ركعة فقبل يقرأ السجدة ، ثم يقوم فيأتي بركعة فيقدم ويقرا
التحيات أيضاً . وإن كانت صلاة قد تمت عند قراءة التحيات التي قبل هذه
المريضة لم تضره الركعة بعد التمام سواء على أنه لا يفسد الصلاة شيء . إذا لم يبق
لا التسليم والا لم تضره التحيات الأولى المحتاط بها سواء على أن زياده ما يصلي
به وما يشه ما في القرآن لا تفسد الصلاة ويسجد للمسهو ، وقيل إنما يفعل
ذلك في الثلاثية فقط كالغروب ولوتر والنفل إذا تلت ، وقيل يعني في ذلك كله
لعدم اليقين وزيادة . وهم الصحيح عندي غير أن من يعتاده الشك ويولع به
يضيء أن يؤخذه ذلك أو يقول ابن محبوب : إن من يصلي ويشك يصليها
ثلاثاً . إن أعرب الشك فمن ويصليها مرة رابعة ويعضي بها على أحسن ظنه
أو يقول من سأل البدل من الشك إنما هو مرة وبمدها من الشيطان يعني أنه
يعضي في المرة الثانية على أحسن ظنه ولا يصليها مرة ثالثة ، قيل يصليها ثلاثاً
ويبلغ الشك في الثالثة ، لا يعتد به ولا يصليها مرة رابعة ، وقيل يعيد حتى
يتبين أو يحذف فوت الوقت ، وقيل ولو فات ويسوي أن التمام هي الصلاة ،
ومن شك في شيء بعد الدخول في الخد الذي بعده فلا رجوع عليه كمن شك في أنه
سجد سجدة واحدة بعد شروعه في قراءة التحيات أو بعد شروعه في القيام ،
وقيل يرجع إذا شك بعد شروعه في القيام ولو أسوى قائماً ويسجد للمسهو
وإن شك بعد انتهاء القراءة فلا يرجع ولا يسجد سهو عليه . ومن لم يدرك
صلى فيه يقطعها من حيث يعيدها . قال أبو نوح . قال أبو المؤثر . ورايه
فأخذ ، ووجه أنها مشكوك فيها لا تقرأ دمتها بها فاعلمها على شك لا يجدي ولا
يدري هل يوافق ما أحرم عليه . لا . قال أبو عبيدة . يعضي على

أحسن ظنه ثم يجدد ، ووجهه في قطعها عدم توقير وجهه لعبد الله الدين
وابطل العمل مع مكانه بحسب الصافي ولو مع شك وأن في محديده يقبلاً
وهو عندي أولى في باب خطوة ، وقيل بمضي على أحسن ظنه حتى يتم ركعتين
يسلم منهما ويعيد وإن كان ذلك بعد الركعتين الأوليين أتم الآخرين على أحسن
ظنه وسلم وعد ، وقيل بمضي على أحسن ظنه ولا يعيد ولكن يسجد لخديث
ابن مسعود « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم
يسجد سجدتين » وقيل بمضي على يمينه ويسجد خديش أي سجد احدي
« إذا شك أحدكم في صلاته فليتم ركعتي فليصبر - شك - ليس على
ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » ولا نقص جماعاً لصلاة من شك
خاف لامام في عدد الركعات إذا اتبع الامام ، قيل ، لا نقص على من
يشك خاف الامام لا على تكثيره لاجرم ، يسجد ، وقيل يعيد وكذا الخلاف
ان لم يعرف ما قرأ أو لم يسمع من قراءته لا قليلاً ولا كثيراً لعفته وقد أجمع
أن يسمع ، والله أعلم . وفي الآثار : من زاد حداً تماماً فسدت عليه ، ذلك ان
تعمد أو رجع به سهواً إلى . راه ما هو فيه من الصلاة ، وقيل تعمد . نعم
وباره ولو قبلة . هو الصحيح . ولا يعمل بعينه وإن شك . لا يعمل شيئاً فله
أن يحمل الدس إلى الشك عمله برفق بحيث لا يسمعه . وقيل إن كان حراً
حراً . فإن كان لم يعمل فلهم يخلونه وعمله فيعلم أنه لم يعمد ، وإن كان قد عمده
بسهو فله ركعة وهو احتير ابن المسح . قل . لا ينبغي . أن يعمل شيئاً سراً
فيكون قد حان من خلفه ويسحش بأن ذلك ليس حياً به وإنه كما يعلم ما ذكره
يمكن عكسه وهو أن يترك ما شك فيه من الأمر الجهرى فيستقل لما تعمد . فإن
كان عندهم قد فعله تركوه فيعلم أنه فعله والا بهوء فيعلم أنه لم يعمل فيحجب بأن
الأصل أنه يعمل فيعمله فإن كان قد عمله بهوء ، والله أعلم . قال أبو عبد الله :
من قام ناسياً قبل أن يسلم الامام ليقضي ما فاتته به . من سلم قبل أن يأخذ هو

في الترمذة مصى فيها ولا عليه، وإن سلم بعده حيف عليه نقضها، وقال ابن المسح.
لا نقض عليه ولا يرجع يقعد مستطراً لتسليمه وإن سلم الإمام وكان هو قائماً
سواء قائماً يعني إذا أتته وقيل يرجع قاعداً حتى يسلم الإمام فيقوم بهم ويسجد،
ورخص بعضهم فيمن البصر من صلاته قبل الإمام بعد ما قعد للتحجيت معه
صححت صلاته، والله أعلم، وإن صلى اثنا عشرة جماعة فثبث أحدهما قائماً ومأموماً أيضاً
يجزئ بقول الإمام أنها تامة إذا فرغ وماله كذا قيل، قلت: لا يحتاج إلى
سؤاله وقوله بعد الفراغ، بل يجزئ بما فعله في الصلاة لأنه إمامه يقتضي به
ما لم يثبت علقته، ويجزئ لأمه بقول المأموم بعد الفراغ أنها تامة إن صدقه
وقيل إن كان أمياً لا يفعله في الصلاة، وقيل يجزئ به أيضاً، وإذا كانوا جماعة
لا يدخل سكت وعمله احتزى بعضهم، وإذا سكت مصى على أحسن طه أنه على
ما تبين من حال بعد المأموم حتماً بعد السلام إذا لم تكن جماعة كذلك فإنه يكتفي
بفعله فالنظر شرعي على السبيل، ويسجد في ذلك، والله أعلم.

المهوية من الركوع والتكبير معها هما عند بعض من القيد فيرجع للقرءة
لشك وبها ما لم يفرغ منهما ويصل ركعته، وقيل هما من الركوع ولا يرجع
إذا شرع فيهما أو في أحدهما وكذا إن شك في الركوع أو في «سمع الله لمن
حمده» حراً للسجود ويسجد، وقيل لا سجود لشك رجوع إليه أو لم يرجع،
والله أعلم. وإذا انتقضت الصلاة بعد صحة الدخول فيها ولم ينتقض الوضوء
أعيد ما قبل الأحرام كله عند بعض، وقيل النية والتوجيه وتجديدها، وقيل
التوجيه وتجديدها، وقيل تجديدها، وقيل الأحرام فقط مع ما بعده وكذا
اختلف إن تبين له انتقاضها بعد الفراغ إن لم يطل ما بعده، وقيل ولو طال
ما لم ينتقل وليس كما قيل أنه إن فرغ لزمته الإعادة أقام ووجهه بلا خلاف، والله
أعلم قال ابن بركة حذر لمصل أن ينصرف إن كان عنده أنه قد أتته وإن لم
يتبين ما روى أنه ^{سجد} قد سلم عن ركعتين فقال له ذو اليمين: أقصرت

الصلاة أم نسيت ؟ فقال له : « كل ذلك لم يكن » فقال « أصدق ذو اليمين ؟ »
 فقالوا : نعم ، فقيل بي عليهما وأتمها ، وقيل أدب وفيه دليل على ما قلنا ولو
 كان لا يصرف إلا عن يقين لما انصرف عنهما ولو انصرف عنه لم صدقهما .
 قال وقد عظمت فائدة هذا الخبر ، وحر الخروج من العرص و غير صلاة لم
 عنده ظاهراً أنه انتهى وروى أنه عليه السلام راد في صلاته بأصحابه ركعة
 فقالوا له : هل حدث بك فيها شيء ؟ قل « ما ذلك » قال : « حدثت ب
 حساً فسجد سجدتين ثم قل « إنما أنا بشر من سخط فيهما فليصع هكذا » وفيه
 دليل على وجوب سجود السهو كله للزيادة أو للنقصان لأنه قال « من سخط »
 فأطلق السهو والأمر للوجوب ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه « من سخط
 فليسجد سجدتين » وثبت سجود السهو من فعله أيضاً عليه السلام ، ففعله في الصلاة
 محمولة على البيان وبيان الواجب ولا سيما مع قوله عليه السلام « صلوا كما أيسموني أصلي »
 وذلك مذهب مذهب الحنفية ، وقالت الشافعية أنه مسنون كله ، قلت
 المالكية : السجود للنقص واجب دون الزيادة ، وقالت الحنابلة يجب ترك
 الواجبات سهواً ولا يجب لتسنن القولية وكذا يجب إذا سخط زيادة فعل أو
 قول يطمح عنده ، قد روى عنه عليه السلام السجود قبل التسليم وبعده ، فما
 قبل التسليم فإمر عن الأعرج وبجي بن سعيد عن سيد الله بن بحينة أنه سمع
 من اثنتين من الظاهر بلا تشهد ولم فرغ سجد سجدتين فإيا يكبر في كل سجدة
 كما رواه الصحاح عن الأعرج عن ابن بحينة والكبيرتان هم التكبير المذكور
 في رواية « كبر قبل التسليم مسجداً سجدتين » فمن اقتصر على سجدة سهواً لم
 يلزمه شيء لكن قيل يستدرك الأخرى ولو بعد السلام ، وقيل لا ويسجد
 لسهو هداً أيضاً ، وقيل لا ومن اقتصر عليها عامداً بطلت صلاته لأنه تعمد
 لا تبيان لسجدة زائدة ليست مشروعة الا عند من أحرأ خروج من الصلاة
 بلا تسليم ، واستدل تلك الأحاديث على أن سجود السهو قبل التسليم ، ولا

حجة فيها على كون جميعه قتلهم حجة على من قال بالخفية ان جميعه بعد
 التسميم ، وفي رواية يحيى بن سعيد عن الأعرج عن ابن بكينة : في تلك القصة
 أنه سجد مع الناس ، فاستدل به بعضهم على أن المأموم يسجد مع الامام اذا
 سجد الامام ولو لم يسه المأموم وعلى أن سجود السهو لا يشهد بعده وان محله
 آخر الصلاة فلا سجد للسهو قبل أن يتشهد مذهباً أعاد عنه من يوجب التشهد
 الأخير وهم جمهور ، وأما السجود بعد التسميم فله ما روى أبو سلمة عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ الطاهر وهو مصرعاً فقتل ذو اليمين : الصلاة يا رسول
 الله نسفت قال النبي ﷺ لا تحبها « أحق ما يقول هذا » قالوا : نعم ،
 فبني كعب بن جريش ثم سجد سجدتين ، في قوله : صلى بنا تصريح بأن
 ما يراه حصر القصة ، ومحله الطحاوي على المحار فقتل : ان المراد به صلى
 فاستدس ، وسبب حبه هذا قوله : هري : ان صاحب القصة استشهد بغيره ان
 مقتصد ان يكون القصة وقعت قبل ما وقيل قبل اسلام أبي هريرة ما أكثر
 من حسن سبب ، وفي رواية ابن شهاب : ذو الشمالين رحل من بني دهره ،
 وهو سبب : هو سيف بن عزة ، قال الخنفية : حديث ذي اليمين مفسوخ
 بحديث ابن مسعود لأن ذو الشمالين قتل يوم بدر وهو من بني سليم فهو ذو اليمين
 قر سبب : هذا لا يصح له ولو قتل ذو الشمالين يوم بدر وليس بالخرابق
 واملاه أبي هـ ، بن عاصم بعد بدر فهو غردي الشمالين فقد عدها بعضهم
 حديثين ، هو الصحيح انتهى ، كذا في ابن عبد البر ، قال ابن عبد البر
 وسير : عن ثمة حديث على أن الزهري رحمه في ذلك وسببه أنه جعل
 القصة لدى الشمالين ، ذو الشمالين هو بني قتل بدر ، وهو حراعي واسمه عميرة ،
 وقيل عمير بن عبد عمرو ، وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي ﷺ مدة لأنه حدث
 بهذا الحديث بعد النبي ﷺ وهو سبب ، واسم الحراقي بكسر الخاء المعجمة
 وسكان ، به بعده موحدة وآخره قوف . هذا قول الأكثرين ان هذا اسم

دي اليدين وطول يديه هو على الحقيقة ، وقبل ان احدى يديه طويلة ويحتمل
 أن يكون كمية عن طولها بالعمل أو لاعطاء ، ويدل على أن المراد الحقيقة
 قول عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات
 ثم دخل منزله فقام اليه رجل يقل له الخرقا وكان في يديه طول فقال :
 يا رسول الله قد كصليعه وخرج غصا يحمر رداءه حتى انتهى الى الدار فقال
 « صدق هذا » قالوا نعم ، فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم من
 قوله في وصفه وكان في يديه طول يتبادر منه الطول الحقيقي ، وهذا
 الحديث صريح في السجود بعد التسليم وفي التسليم بعد السجود أيضا وإن
 الميام من ثلاث وإن الصلاة عصر ، ولما وقع حديث أبي هريرة السابق بلفظ
 فقام ذو الشمالين عند الزهري وهو يعرف أنه قتل سيرا قال لذلك : إن القصة
 وقعت قبل بدر وقد حور بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من
 دي الشمالين وذوي اليدين وإن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما ، هو
 قصة دي الشمالين وشاهد الأخرى وهي قصة دي لبيد ، وعن ابن سيرين
 عن أبي هريرة قال : صلى رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي - قال ابن سيرين
 وأكثر ظي العصر - ركعتين ثم سلم ثم قام الى حشة في مقدم المسجد فوضع
 يده عليهما وفيهم أبو بكر وعمر فهما أن يكلماه ، خرج سرا عن الناس فصار
 أقصرت الصلاة ، رحل يدعوه النبي ﷺ د اليدين فقال : أنسيت أم قصرت
 الصلاة ؟ فقال : « لم أنس ولم تقصر » فقال : بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم
 ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم وضع رأسه وكبر وسجد
 مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر وقد يجمع بين رواة أبو هريرة وعمران
 ابن حصين بأن مراد ابن حصين بقوله سلم في ثلاث ركعات أنه سلم عند الثالثة
 أي أولها فذلك تسليم من ركعتين وهو بعيد لكن طريق الجمع بين الحديثين
 والأحاديث يكتفى بها بأذن مسافة وليس ناهي عن دعوى ابن حريجة ومن

تبعه تعدد القصة لتحالف الأحاديث فإنه يلزم منه كون ذي اليدين في كل مرة
استمهم النبي ﷺ عن ذلك واستفهم النبي ﷺ الصحابة عن صحة قوله ،
وأما قول عمران بن حصين : دخل منزله فوجه الخمر فيه أن الراوي لما رآه
تقدم من مكانه إلى حقه الخشنة ظن أنه دخل منزله لكون الخشنة كانت في
حقه منزله من كان كذلك والا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على
صيفه واستدل بعضهم بالحديث أن كثرة السهولة تفسد الصلاة وأنه ينبغي وإن طال
السهو ما لم ينتقص وضوءه . والذي عندنا أنه تفسد الصلاة بكثرة السهو مقدار العصر
على الخلاف في مقداره وذلك كلام مطلقاً ، ومشهور مالك أنه ينبغي فيما قرب وروي
عنه ما لا ينتقص وضوءه ، وكذا قل ربيعة ويقرب من مذهبننا ما ذكره بعض
المالكية د قال : المشهور أن كثرة الفعل من جلس الصلاة مبطل ، قال ابن
هريرة : وفي كون الكثير النصف أو ركعتين أو أربعاً ثلاثة أقوال أم وس
معاوية بن حديج : نصم الخاء المهمة وفي آخره جيم - أن رسول الله ﷺ صلى
يوماً فالصرف وقد بقي من الصلاة ركعة فادركه رجل فقال : نسيت من الصلاة ركعة
فرجع فدخل المسجد فمر بلالا فأقيم الصلاة فصرى بالناس ركعة فأحمرت ذلك الناس
فقلوا : أو تعرف الرجل قلت لا إلا أن أراه فمر بي فقلت : هو هذا فقالوا هذا
طلحة بن عبيد الله . وعين ابن حريمة في صحيحه أن الصلاة المغرب قال : هذه
القصة غير قصة ذي اليدين لأن المعلى للنبي ﷺ في هذه القصة طلحة بن عبيد الله
ومحمره في تلك القصة ذو اليدين والسهو منه ﷺ في قصة ذي اليدين إنما كان
في الظهر أو العصر وفي هذه القصة إنما كان السهو في المغرب ، وعن ابن سيرين
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أنصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين
أقصرت الصلاة ثم سبت يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : «أصدق ذو
اليدين» فقال الناس : نعم ، فقام ﷺ فصلى اثنتين أحريين ثم سلم ثم كبر
مسحود مثل مسحوده أو أطول ثم رفع ، قال سدة بن علقمة . قلت لمحمد - يعني ابن

سيرين في سجدتي السهو تشهد؟ فقال ليس في حديث أبي هريرة ولم يقع في غير
 هذه الرواية لفظ القيام، وقد استشكل لأنه ^{يُحْتَمَلُ} كان قنماً، وأحيب آثار
 المراد بقوله فقام اعتذر لانه كان مستعداً الى الحشبة أو قصد وعزم، وحتار
 بقوله: ليس في حديث أبي هريرة عن حديث غيره فمن ابن سيرين عن خالد
 الحذاء عن أبي قلانة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى
 بهم فسمها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم، روى ذلك ثعلب بن عبد الملك
 عن ابن سيرين وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما، وهو رواية ثعلب
 لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين، فزيادة أضعفت لذكر قد ورد
 التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود، المغيرة بن عبد حميد فقد يقال إن
 الأحاديث الثلاثة في التشهد باحتمالها ترتقي الى درجته الحسن وليس ذلك بعيداً،
 وقد أخرج ابن أبي شيبة ذلك عن ابن مسعود صحيح وروى أبو سعيد عن
 أبي هريرة صلى الله عليه وسلم في ركعتين قام ذو اليمين فقال:
 أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ قال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن.
 فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله، وعن حماد بن زيد عن هشام بن حسان
 عن ابن سيرين قال: فكبر ثم كبر وسجد للسهو، واستند به من قال لا بد
 من تكبيرة الاحرام في سجود السهو بعد السلام والجمهور على الاكتفاء
 بتكبيرة السجود وهو ظاهر، لب لأحد حديث مع أن روايته فكبر ثم كبر
 انفرد بها حماد وهي شاذة، بل أقول المراد بقوله فكبر التكبيرة الأولى
 للسجود وبقوله: ثم كبر التكبيرة الثانية للسجدة الثانية. والحشبة
 المدكورة يحتمل أن تكون هي الخدع الذي كذب رسول الله ﷺ
 يستند اليه قبل اتحاد المنبر وإنما وقع الاستعظام هل قصرت لأن الرمان
 كان رمان النسخ، وأحب في بعض الروايات بقوله: بل قد نسيت لانه
 ما نفى الأمرين وكان مقررًا عند الصحابة أن السهو غير جائز عليه في الأمور

التبليغية حرم بوقوع النسيان لا القصر وهو حجة لمن قال : ان السهو حائز
على الأسيء فيما طريقه التشريع وهو قول الأكثر وشدت طائفة وقالت :
لا يجوز السهو على النبي ﷺ ، ويرد حديث ابن مسعود : اني أنا بشر مثلكم
أسيء كما تفعلون ، ونحوه مما مر ، وقيل يجوز عليه السهو في الأقوال التبليغية
ويضع له بين ذلك متصلاً بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث ، ادقوا مثلاً
صليت ركعتين ومعنى قوله « لا أنس » اني لا أنس في اعتقادي لاني نفس
الامر ، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوّم مقام اليقين وأجاب من
منع السهو مطلقاً بأن قوله لم أنس في النسيان ولا يلزم منه هي السهو وهذا
قول من فرق بينهما ، قد تصحيفه وبكفي في رده قول الصحابي : بلى قد
سئيت وقوله النبي ﷺ على قوله ، وإن قوله « لا أنس » على ظاهره ، كان
ينعمد ما فيه من ذلك ينعم التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول ،
واعترض بحديث ابن مسعود : صلى رسول الله ﷺ فراءاً نقص - شك بعض
روه أنه صلى أنه إذا قد سلّم قيل له : رسول الله أحدث في الصلاة شيء
قل : « ما حدث » قالو صليت كما وكذا قل : فشيء رجليه واستقبل القبلة
وسجد سجدتين ثم سجد فها نحن علينا بوجهه فقال : « انه لو حدث في الصلاة
شيء سألني ولو لمكن اني لأشتر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت
فذكروني » و قد شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم
يسجد سجدتين « ففيه اثبات العلة من الحكم بقوله « اني أنا بشر مثلكم »
ولم يكتف باثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس سيأه
كسياناً فهو « كما أنس » وهذا الحديث أيضاً رد قول من قال معنى قوله
« لا أنس » نسياناً لفظ الذي هو عن نفسه حيث قال « اني لا أنسى ولكن
نسيت » لا أنس » نسياناً لفظ الذي أكد على عدمه حيث قال « نسي ما لأحدكم
ببقول سئيت به كذا وكذا » اعترض بما أبصاً بل حديث « اني

لا أنسى ولكن أنسى لأنني لا أصل له فانه من الأحاديث التي قال بها مالك : بلغني التي لم توجد موصولة بعد البحث لشديد وهي أربعة كما قل ان عدد ثمر ، وأما الأخير فلا يلزم من ذم اضافة نسيان الآية دم اضافة نسيان كل شيء فان الفرق بينهما واضح حد ، وقيل ان قوله « لم أنس » راجع الى السلام أي سلمت قصداً بيباً على ما في اعتقادي أن صليت أربعاً وهذا جيد وكان ذا اليمين فهم العموم فقال : بل قد دلت وكأن هذا القول أوقع شكاً احتاج معه الى استنبات الحاضرين ، وبهذا التفسير يدفع إيراد من استشكل كون ذي اليمين عدلاً ولم يقبل خبره بفرد ، بسبب التوقف فيه كونه خبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغايراً لما في اعتقده ، وبهذا بحث من قال : ان من أخبر بأمر حسي محضرة جمع لا يخفى عليها ولا يجوز عليها التواطؤ ولا حامل له على السكوت عنه ثم لم يكذبوه انه لا ينصع بصدقه من سبب عدم القطع كون خبره معارضاً باعتقاد المسئول خلاف ما أخبر به ، وفيه أن التهمة اذا انفرد بزيادة خبره وكل المحس متحداً وامتنع في المادة غفلتهم عن ذلك أنه لا يفصل خبره ، وفيه قيل جوار لمداه على الصلاة من أن ما سأل وقد مر جواب ، وقيل سمعوا من المالكية : انه ينبغي من سلم من ركعتين كما في قصة ذي اليمين لأن ذلك وقع على غير القيس فيقتصر به على مورد النص ، ثم تقتصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمعه مثلاً في الصبح والدين ، وانما يجوز السهو مطلقاً فينبذه ، اذا لم يطل الفصل ، وفيه قيل : الكلام سهواً لا يقطع الصلاة ، ومذهب المذاهب الخمسة أنه يقطعها وقد مر جواب وكلام في ذلك ، ثم لا يخفى أن كلامه المذكور في تلك الأحاديث لا يعد سهواً بل هو عمد تعمده لا اعتقده ، أنه قد نسي الصلاة ونسي مع هذا التعمد لكلامه لأن ذلك قبل تحريم الكلام في صلاة ، وكذلك هو معه مع تعمده الكلام كقول ذي اليمين : قد نسي ، فهو فيه صدق ذو اليمين ، وقد مر استدلال بعض بذلك على أن تعمده الكلام فصلحة

الصلاة لا يسطب ، وهذا نص في أن ذلك تعمد ، ورغم بعضهم أن تكلمهم
 ذلك لما كان لظهور مسح الصلاة إلى اثنين كان سهوا وهو باطل ولا يخفى أن
 ذلك ليس من جنس السهو ، وأيضا تكلموا بعد قوله صلى الله عليه وسلم « لم تقصر »
 ولكن قد قيل إنهم لم يتكلموا ، وقد روى مسلم وأبو داود أنهم أومأوا فغير
 الرواية عن الأئمة بالقول ، قال الخطابي حمل القول على الإبرة محذور سائق بخلاف
 عكسه فيبني رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، هو قوي أقوى
 من قول غيره أنه يحمل على أن بعضا قد بالحق وبعضا بالاشارة
 لكن يبقى أن ذا اليد ين تكلم ، وإنما يجاب ، ذكرت من كون
 ذلك قبل التحريم ، ويبقى أن التكلم بالاشارة في الصلاة كالتكلم
 باللسان فهو أيضا قبل تحريم الكلام فيها ، أو يقال إن شاء في تلك الصور
 المروية مع تعمد الكلام رحمة لا يقاس عليها ، حكمتها التشريع ، أو يقال
 في جانب كلامهم له صلى الله عليه وسلم محبين ، أحابته لا تنقض الصلاة لو حو احابته ،
 ولكن يبحث بأنه لا يلزم من وحو احابته عدم قطع الصلاة كما يجب
 التكلم لاصلاح الفساد اذا كان لا يصلح الا به مع نقض الصلاة ، أما خطابه في
 التشهد وهو حي قولهم « السلام عليك أيها النبي » و« تفسد الصلاة من
 خصائصه » وعن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ، فقيل له :
 أزيد في الصلاة فقال « وما ذاك » قال صلى خمسا فسجد سجدةين بعد ما
 سلم وفي هذا الحديث السجود بعد السلام وهو المعمول به عند أصحاب اليوم ،
 وقد اختلف في ذلك ، فقال مالك والمروني وأبو ثور من الشافعية : بالفرقة اذا
 كان السهو بالنقصان أو بالزيادة ففي الأول يسجد قبل السلام وفي الزيادة
 يسجد بعده ، به قول بعض الأصحاب - حماد بن الأحمار وهو موقوف ينظر لأنه
 في النقص حبر فيبني أن يكون من أصل الصلاة وفي الزيادة ترغيم للشيطان
 فكون حرجها لأنه لو كان السجود من أحلها حرجا أيضا للحلل الواقع فيها

لكن ليس حذرا لقول أو فعل ناقص وجمع أولى من الترجيح وادعاء السح
 ، إذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها ويم الحكم جميع محلهما فلا
 يخصص إلا نص ، قلت : لكن يبحث قصة دي اليمين فإن السجود وقع
 فيه بعد السلام وهو عن نقص ، وقال أحمد : يستعمل كل حديث فيها ورد
 فيه وما لم يرد فيه حديث يسجد فيه قبل السلام قل : ولولا ما روي عن
 النبي ﷺ في ذلك لرأيت أنه قبل السلام لأنه من شأن الصلاة ، وقال الشافعي :
 سجود السهو كله قبل السلام وعند الحنفية كله بعده ، قل النووي : أقوى
 المذهب قول مالك ، ثم قول أحمد ، وقل غيره طريق أحمد أولى واعتمد
 الحنفية على حديث ابن مسعود هذا ، اعترض بأنه لم يعلم زيادة الركعة إلا بعد
 السلام حين سألوه هل زيد في الصلاة ؟ وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على
 أن السجود بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو وإنما تدبعه أصحابه
 لتحوبرم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع السح ويدل له حديث بن
 مسعود « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد
 سجدتين » لكن يعارضه حديث أبي سعيد « إذا شك أحدكم في صلاته فلي
 بدر كم صلى فليطرح الشك وليس على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن
 يسلم » وبه تمسك الشافعية ، وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين ،
 وقالت طائفة : يجوز سجود السهو مطلق قبل السلام وبعده ورجحه البيهقي ،
 بل قال الماوردي : اجتمعوا على الحوار وإنما الخلاف في الأفضل ، وكذا أطلق
 النووي ، ويعترض بأن إمام الحرمين صاحب الورقة - نقل في النهاية لخلاف
 في الإحراء عن مذهب الشافعية واستبعد القول بالحوار ألهم لا أن يقال
 لاجماع الذي نقله الماوردي والنووي قبل هذه الآراء في المذهب ، والله أعلم
 ولكل وهم سجدتان ، وقل الشافعي ومالك وأحمد وأبو حنيفة سجدتان
 للتحميم ويسجد عند الجمهور للسهو في التطبيع كالمعرض وإطلاقهم السجود في

الاحاديث يدل على أنه يسأل فيه ما يدل في سجود الصلاة مثل « سبحان رب
 الاعلى » أو « رب اغفر لي » أو أستغفرك اللهم مما كان مني ، أو غير ذلك
 ويسجد عند التسليم من كل صلاة وهم فيها ، وإن أمر إلى أن يفرغ من الصلاة
 وسجد لكل ما لم لها حر وهو خلاف الأولى ، وذلك كالمقرب وركعتيه
 ، العشاء والوتر وركعت الوتر والعصر وركعتيه والقيام وليس كما يتوهم أنه
 لا يسجد من يريد صلاة سنة المغرب إن وهم في صلاة المغرب حتى يصلي تلك
 السنة لأن النبي ﷺ أمر بسجود السهم عقب كل صلاة سعي بها ولم يخص
 صلاة من صلاة ولأن سجود السهو تنمة للصلاة فينبغي أن يكون منه لا بها
 حتى أنه يجوز أن يسجد قبل التسليم فيرد ذلك على من قد يزعم أنه يؤخر
 إلى التسليم من السنة لثلاث يفصل بين مغرب ، سنته ، وسنة قد ورد الفصل
 بادعية منها « تسخير سنة من الأمر » مع أن الدعاء ليس تنمة للصلاة
 وإن اتكأ بعد ذلك قبل السنة لا يفسدها ولا أنه قد روي أنه ﷺ سجد
 بينهما ، وأيضاً قد روي أنه ﷺ إذا انصرف من صلاة المغرب يدحرج فيصلي
 ركعتين ثم يقول فيما يدعو به « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » قراه
 فصل سننني ، لله أعلم

الباب الثالث عشر

في الدعاء خلف الصلاة وغيرها

وما كان رسول الله ﷺ يقول أو يفعله بعد الصلاة

هل ثوبان كان النبي ﷺ إذا انصرف من صلاته يستغفر ثلاثاً وقال
 « اللهم أنت السلام ومنك السلام تداركت يداي الجلال والاكرام » قال الوليد

قلت للأوراعي كيف الاستعمار ؟ قتل : تقول ستغفر الله استغفر الله ، قبل
ولم يمكث مستقبلاً للقبلة الا مقدار ما يقول ذلك قلت عائشة كان لا يقعد
الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تدرجت بهذا الحلال
والأكرم ؟ قلت : إنما ذلك اذا دع قبل السلام ، أو حين ، يكثّر ليقفه يسرع
الالتفات الى المؤمنين بعد السلام لينظر حالهم ، الأمر والنهي وما كثر وشاع
حديثاً أن يطيل الاستقبال أكثر من ذلك وعلى ذلك يحمل ما روي أنه كان
يسرع لآلته الى المؤمنين بعد السلام ، أو كان يستقبل مقدار ذلك ثم
يستقبل أصحابه بوجهه فقط لضرورة المقام والحال ، أو بكفه ثم يسمي القبلة
ويدعو ، علة النظر اليهم ما ذكر ولما كثر الفقه ترك النظر وهذا أولى من
أن يقول يدعو بعد ذلك المقدار مستقبلاً لهم ، وعن ثم سلمه كان د سلم
مكث في مكانه يسير التصرف النساء قبل أن يدركهن الرحل وذلك محمول
على ما اذا دعا قبل السلام أو في بعض الاحوال ، قد روي بعض أن الدعاء
بعد الصلاة لا يشرع مستقبلاً ولا غير مستقبلي مسمكاً بحديث أنه لا يقعد
لا ذلك المقدار ، ويرد عليه بما ذكره والا فلا أقل من أن يقدر أنه يدعو
مستقبلاً للقوم ، يردده أيضاً حديث أنه يستعد ثلاثاً ، قد مر أنه ذلك
دعاء ود ثلث أنه يدعو ثلثاً الدعاء مشروع قبل أو يكثّر وهذا وجود
أيضاً يرد على ابن القيم [من جملة] بقول الدعاء بعد السلام يستقبل
من الامم أو يأموه أو القه ، يكر من هدي لبي صلى الله عليه وسلم أصلاً ولا روي عنه
بإسناد صحيح ولا حسن ، وخص بهم ذلك لصلاحي الفجر والمغرب ولم
يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفه بعده ولا أرشد اليه أمته وإنما هو استحسان رآه
من رآه عوضاً من السنة بعدها ، وغاية الأدعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها
وأمر بها فيها وهذا هو الاليق بحال المصلي وأنه مقبل على ربه مساجيه فاذا سلم
منها انقطعت المناجاة وانتهى موقفه وقربه فكيف يترك سؤاله في حال مساجاته

والقرب منه وهو مقبل عليه ثم يسأل اذا انصرف عنه ، ثم قال : لكن
الادكار لو اُرِدَ بعد المكتوبة يستحب لمن أتى بها أن يصلي على النبي ﷺ
بعد أن يفرغ منها ويدعو بما شاء ويكون دعاؤه عقب هذه العبادة الثانية وهي
الذكر لالكونه دبر المكتوبة . الى هنا كلام ابن القيم ملخصاً ويرد أيضاً
ما صح عنه رحمه الله : أمر أن يقال بين فرض المغرب وسنته « أستحضر الله
من السر » سبع وكذا بين سنة العصر وفرضه قبل أن يتغير عن قعوده في
التحيات ، وروى أبو داود والبيهقي وابن حبان واللعظ للنسائي - قال رسول
الله ﷺ « اذا صليت الصبح فقل اللهم أحرنى من النار » سبع مرات فانك
ان مت من يومك كتب الله لك حواراً من النار » والراوي عندهم الحارث
ابن مسلم السبيعي عن أبيه مسلم بن الحارث وهو تميمي ، وعن أبي در عه رحمه الله
« من قل في دبر صلاة العصر وهو نائم رجليه قبل أن يتكلم - أي لم يعبر
بقعوده عن قعود التحيات - لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
بحسبي وبعميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى
عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حوز من كل
مكروه وحرس من الشيطان ولم ينفذ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشر
بالله » يعني بالادراك الهلاك به ، وفي رواية زيادة « بيده الخير » وزيادة
« وكان بكل واحدة قلها عتق رقبة ومن قلها حين ينصرف من صلاة العصر
اعطى مثل ذلك » بمعنى ذلك أنه لا يقصى عليه بذنب يهلكه به بل أن قصى
عليه به وقته للتوبة إلا الشرك فإنه قد يقصى به عليه ولا يوقفه ، ويرد بذلك
أيضاً على من ادعى أن الدعاء بعد الصلاة غير مشروع مطلقاً ، ويرد عليه
أيضاً بأنه ﷺ قال يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
دا الجده منك الحمد » رواه المغيرة بن شعبة ، وقال عبد الله بن الزبير : كان

ﷺ يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد هو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله ولا تعد إلا إياه له الصفة وله الفصل وله
 النساء الحسن الخليل لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون »
 وذلك متضمن للدعاء وملوح به ، وكان سمع يعلم بديه كذا ويقول من
 رسول الله ﷺ يتعود بهن در الصلاة « اللهم بني أعوذ بك من الخس
 وأعوذ بك من البخل وأعوذ بك من أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا
 وعذاب القبر » وقل ريد من أرقم كان يتخير يقول في در كل صلاة
 « اللهم رب سائر كل شيء أنا شهيد أنك الرب وحده لا شريك لك اللهم
 رب ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عندك رسولك اللهم رب سائر كل
 شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أحرة لهم رب سائر كل شيء أحلي مخلصات
 وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة بذات الخلال الأكرم اسمهم واستحب
 الله لا كبر الله إلا كبر الله نور السموات والأرض الله نور السموات والأرض
 الله لا سبر حسبي الله ونعم الوكيل الله الله إلا كبر الله لا كبر » وعن معاذ
 ابن جبل أن النبي ﷺ قال له « يا معاذ والله إني لأحسك فلا تدع در كل
 صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وسرك ، حسن عبادتك ، وأوصني معاذ
 رضي الله عنه بذلك الصابحي وأوصني به الصبيحي يا عبد الرحمن وأوصني به
 أبو عبد الرحمن عقبة بن مسلم وقل صبيح كان يتخير يقول إذا تصرف من الصلاة
 « اللهم صلح لي ديني » وإن قلت المراد بدر الصلاة قرب آخرها وهو التشهد
 قلت : قد ورد الأمر بالذكر در الصلاة ، المراد به بعد السلام إجماعا فكذلك حتى
 يثبت ما يخالفه وعن أبي أمامة قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قل « حوف
 الليل الأخير ودر الصلوات المكتوبات » وروى محمد بن جعفر الصادق للدعاء
 بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد لفافة كفصل المكتوبة على النافذة والله
 أعلم ، وقد اختلف في الدعاء أيضا في الجملة هل هو أفضل أم تركه والاستسلام

للقضاء أفضل ومذهبنا ومذهب جمهور الأمة أنه أفضل وهو من أعظم العبادات
 روى أنس « الدعاء مع العبادة » وتواترت الأخبار عنه عليه السلام بالترغيب
 في الدعاء والحث عليه ، وعن أنس رضي الله عنه « من لم يسأل الله يفضب
 عليه » قل عمراني لا أحمل هم الاحياء ولكن هم الدعاء فإذا أتممت الدعاء
 عدت أن الاجابة معه . ويناسبه قول القائل :

لو لم ترد بيل ما رحو وآمله من حود كعث ما عودتني الطلبا

والله حل وعلا يحب تدلل عبيده في طلب حوائجهم كما قيل

قلوا أنشكو اليه ما ليس يخفى عليه

فقلت دني برضى ذل العبيد لديه

و أحب من قال الأفضل تركه عن قوله تعالى « ادعوني استجب لكم » بأن
 آخرها دل على أن المراد بالدعاء العبادة ، قل السكوي والدم مؤلف جمع الجوامع
 الأصلي الأولى حمل الدعاء في الآية على ظاهره وأما قوله بعد ذلك « عن
 عبادتي » فوجه ربطه أن الدعاء أحص من العبادة فمن استكبر عن العبادة
 استكبر عن الدعاء وعلى هذا فالوعيد إنما هو فيمن ترك الدعاء استكباراً
 ومن فعل ذلك كمر ولو كما نرى ملازمه الدعاء ارجح لكثرة أدلته ولما فيه
 من اطرار الخصوع والافتقار وإن قلت تركه تسليم والتسليم أفضل والداعي
 لا يعرف ما قدر له فدعؤه ككل على وفق القدرة فهو تحصيل الحاصل وإن
 كان على خلافه فعد قلت اذا عتقد أنه لا يقع الا ما قدر الله تعالى كان اذعاناً
 لا عناداً ، وثمة الدعاء تحصيل الثواب بامتنال الأمر ولا احتمال أن يكون
 ادعوه به موقوفاً على الدعاء لأن الله تعالى خلق الاسباب ومسبباتها وقد
 أرشد عليه السلام أمته لكيفية الدعاء فقال « اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء
 عليه وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليدع بما شاء » رواه فضالة بن عبيد ، وقال
عليه السلام في رجل يدعوه « أوجب ان يختم بآمين » قل ابن عيينة : لا يمنع أحداً

الدعاء ما يعلم من نفسه من التقصير والذنوب فان الله تعالى قد أحاب دعاء شرف خلقه ، هو ايليس قل « أنظرني الى يوم يبعثون » وقال عليه السلام « يستجاب لأحدكم ما لم يجعل يقول دعوت فلم يستجب لي » وعن عائشة رضي الله عنها كان عليه السلام يستحب الجوامع من الدعاء ويدع ما سواه يعني ما يجمع الاسراض الصالحة والمقاصد الصحيحة أو ما يجمع الثناء على الله وآداب المسألة وكان عليه السلام يقول في دعائه « اللهم اصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري واصلح لي دنيائي التي فيها معاشي واصلح لي آخري التي فيها معادي و جعل الخيرة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر » روه أبو هريرة وروى أبو هريرة أيضا عنه عليه السلام كان يقول : اللهم انفعني بما عطيني وعلي ما ينفعني و رزني علماً الحمد لله على كل حال وأعود بالله من حال أهل النار و روى أيضا أنه عليه السلام كان يقول « اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصرني على من ظلمني وخدمه بخاري » وعن أنس : كان أكثر دعائه « رب آتني الديار حسنة وفي الآخرة حسنة وقد عذاب النار » وكان يقول « رب أعطني ولا تقن على وانصرني ولا تنصر علي وامكر لي ولا تمكر علي وأهدني وانصرني على من نفي على رب احسن لي كراً لك ذا كراً لك رهاً مطواعاً لك مخبئاً اليك أوامراً منيباً رب تقبل توبتي واعسل حوبتي وأحب دعوتي وثبت حجتي وسدد لبي واهد قلبي واسكن سحيفة صدري » وكان يقول « اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت اليك أمنت وبك حاصمت اللهم أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت الحي لا تموت واجن والاس يموتون » رواه ابن عباس ، وعن ابن مسعود : كان يقول « اللهم أب اسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى » وكان يقول « اللهم اغفر لي خطيئتي وحولي واسرني في أمري وما أنت أعلم به مي اللهم اغفر لي جدي وهولي وخطيئتي وعدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أسلمت وما أنت أعلم

به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير» رواه أبو موسى
وكان أكثر دعائه «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك» رواه أم سلمة
وكان يقول «اللهم عافني في جسدي وعافني في سمعي وبصري وأحفظها
الوارث مني لا إله إلا الله الخليم الكريم سبحانه الله رب العرش الكريم والحمد
لله رب العالمين» وكان يقول «اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد ونق قلبي
من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس» وكان يقول «اللهم أي
أسالك فعل الخير وترك المنكرات وحب المساكين وإذا أردت بقوم
فتنة وقصصني إليك غير مفتون» كان يقول «اللهم هلقي الاصباح وحمل
الليل سكما والشمس والقمر حسابا أفض عني الدين واغنني من الفقر ومتعني
بسمي وبصري وقوتي وتوحي في سبيلك» وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك
من العجز والكسل والجبن والحرم والحمل وأعوذ بك من عذاب القبر
وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات» رواه أنس رضي الله عنه «اللهم اني
أعوذ بك من الهم والحزن واصلح الدين وعللة الرجال» وكان يقول «اللهم
اني أعوذ بك من الجذام والبرص والجور وسبي الاسقام» رواه أنس
وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم» رواه
عائشة وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من قلب لا يخشع ومن دعاء لا يسمع
ومن نفس لا تشع ومن علم لا ينفع أعوذ بك من هذه الاربع» رواه عبد الله
ابن عمرو بن العاصي . وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من رهال نعمتك
وتحول عافيتك ووجاء نعمتك وجميع سخاوتك» رواه عبيد الله بن عمرو بن العاصي
وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من الفقر وقلة والثقة وأعوذ بك من أن
أظلم أو أظلم» رواه أبو هريرة . وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك من الشقاق
والنفاق وسوء الأخلاق» رواه أبو هريرة وكان يقول «اللهم اني أعوذ بك
من الفقر فانه شس الضحيم وأعوذ بك من الحياة فانها ثلست البطانة» رواه

أبو هريرة . وكان يقول « اللهم اني أعوذ بك من علة الدين وعلة العدو
وشماتة الاعداء » وكان يقول « اللهم اني أعوذ بك من النردي ومن لعرق
والخرق والهرم وأعوذ بك أن يتحطى الشيطان عند الموت وأعوذ بك
أن أموت في سبيلك مدبرا وأعوذ بك أن أموت لديق » روى أبو اليسر
وكان يتعوذ من عين الجن ، لانس فلما نزلت المعوذتان أحدهما ونزك
ما سوى ذلك وكان اذا خاف قوما قل « اللهم يحملك في جورهم ويعوذ بك
من شرورهم » وكان يعوذ بهما الحسن والحسين ويقول « ان أباكما ابراهيم
يعوذ بهما اسمعيل واسحاق أعوذ بك الله الهم من كل شيطان وهامة ومن
كل عين لامة » وكان يقول عند الكرب « لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله
الا الله رب السموات والارضين رب العرش العظيم » وفي رواية « لا اله الا
الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات
والارضين ورب لعرش الكريمة » وكان يقول اذا ذكره أمر في محبة واحد
نفسه وأخبر به وعنه قل « يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث » روى أنس . قال
ﷺ : « ما كرى أمر الا نخل لي حبريل فعن يا محمد نوكلت غبي الخي لذي
لا يموت ولحمد لله الذي لم يتحد ولدا ولم يكن له ف من الدل وكبره تكبرا »
رواه أبو هريرة وكان يقول في الصلاة : « اللهم رد الصلاة وهدي الصلاة
أنت تهدي من صلاة اردد علي ضالي لمرتك وسقطت بها من عصمت
وفضلك » رواه ابن عمر

« كان ﷺ يدعو بباطن كفيه وظاهريهما روى أنس قال نو موسى
عن النبي ﷺ ثم رفع يديه حتى رأيت بباص ابطيه » كان ﷺ
اذا هم أمر رفع رأسه الى السماء وقال : « سبحان الله العظيم »
وان قلت كيف يدعو بالمعبرة والمقصمة من الدس بعد ما عمره ما تقدم وما
تأخر . بعد ما نزلت عصمته قلت يفعل ذلك امتثالا لقوله تعالى « داحه
نصر لله الخ » أو تواضعا وشكرا أو مؤالا لامنه أو تشريعا وان قلت بعض

ذلك ليس طلباً قلت الطلب تارة يكون بذكر أوصاف العبد من فقره وحاجته
وتارة بذكر أوصاف السيد من وحدانيته والثناء عليه ، قال أمية بن أبي
الصلت في مدح عبد الله بن جُدعان :

أدكر حقي أم قد كفاني حباًؤك ان شيمتك الحياء
إذا أثنى عليك المرء يوماً كفاه من تعرضك الثناء

قال سفيان الثوري هذا مخلوق حين نسب الى الكرم اكنفى بالثناء
فكيف بالخلق والله أعلم وكان عليه السلام اذا صلى ينفلت عن يمينه وعن شماله
وقال ابن مسعود رأيت عليه السلام كثيراً ينصرف عن يساره ، قال أس : أكثر
ما رأيت عليه السلام ينصرف عن يمينه وبه فأخذ وينصرف من يساره الى اليمين ان
دعا مشرقاً وان دعا مستقبلاً أو مغرباً ينصرف من يمينه الى اليمين ، وقد كان
عليه السلام يستغفر الله ويتوب اليه في اليوم واليلة أكثر من سبعين مرة رواه أبو
هريرة ، وظاهره انه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة ، ويحتمل انه عليه السلام يقول
هذا اللفظ لعبه ويرجح هذا ما روى محمد بن عمار عن ابن عمر انه سمع النبي عليه السلام
يقول : « استغفر الله الذي لا اله الا هو احيى القيوم وأتوب اليه » في المجلس
قبل أن يقوم مائة مرة ، وروى نافع عن ابن عمر انك لعبد رسول الله
عليه السلام في المجلس « رب اغفر لي وتب علي انك أنت التواب الغفور » مائة
مرة ، ولفظ أكثر من سبعين مرة في حديث أبي هريرة مدالفة أو أراد نفس
العدد ولفظ أكثر منهم فيمكن تفسير حديثه بملوغ المائة كما في حديث غيره ،
وعن الزهري عن أبي هريرة « اني لاستغفر الله في اليوم مائة مرة » رواه
معمر عن الزهري لكن حالف أصحاب الزهري ، وروى أبو سلمة « اني
لاستغفر الله وأتوب اليه كل يوم مائة مرة » وعن عطاء عن أبي هريرة ان
رسول الله عليه السلام جمع الناس فقال « يا أيها الناس توبوا الى الله فاني أتوب اليه
في اليوم مائة مرة » وعن شداد بن أوس عنه عليه السلام « سيد الاستغفار أن تقول

اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا على عبدك وأنا على عبدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك نعمتك علي وأبوء بدني فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت من قلها من النهار موقف بها فأت من يومه قبل ان يمسي فهو من أهل الجنة ومن قلها من الليل موقف بها فأت من يومه قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة « والله أعلم » وعن أبي هريرة رضي الله عنه « من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين وحمد الله ثلاثة وثلاثين وكبر الله ثلاثة وثلاثين فذلك تسع وتسعون ثم قل اللهم المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياها وان كانت مثل ربد البحر » وفي رواية عن أبي هريرة « من سبح في دبر كل صلاة مكنونة مائة وكبر مائة وهلل مائة وحمد مائة غفرت ذنوبه وان كانت اكثر من ربد البحر » وعن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « معقبات لا يخاف قائلهن - أو قال فعلن - دبر كل صلاة مكنونة ثلاث وثلاثون تسبيحة وثلاث وثلاثون تحميدة وأربع وثلاثون تكبيرة » ومعقبات هو من التعقيب في الصلاة وهو الجلوس بعد انقضاء الدعاء أو نحوه » وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه « حصلتان - أو قال خلتان - لا يحافظ عليهما عبد مسلم الا دخل الجنة هما يسير ومن يعمل بهما قليل يسبح الله دبر كل صلاة عشرا ، ويحمد عشرا ويكبر عشرا فذلك خمسون ، مائة باللسان واليد وحمائة في الميزان ويكبر أربعا وثلاثين اذا أخذ مضجعه ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويسبح ثلاثا وثلاثين فذلك مائة في اللسان وألف في الميزان فلقند رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقدها فأتوا يارسول الله كيف هما يسير ومن يعمل بهما قليل قل « يأتي احدكم يعني الشيطان في منامه فينومه قبل ان يقولها ويأتيه في صلاته فيذكره حاجته قبل أن يقولها » وفي رواية بعد قوله « وألف في الميزان فيكم يعمل في اليوم ومائة ألفين وخمس مائة حسنة » وعن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه « هذه الفقراء الى

رسول الله ﷺ فقالوا ذهب أهل الدثور من الاموال نالوا حلت العلا والنعيم
المقيم يصلون كما يصلي ويصومون كما يصوم ولم فصل من الاموال يحجون بها
ويعتمررون ويجهدون وينصدقون فقال «الا احببكم بما احدثتم به ادر كنتم
من سنكم ولم يدر كنكم احد بعدكم . كنتم حيرا مما انة بين طهرايه الا من
عمل مثله تسبحون . تحمدون وتكبرون حلف كل صلاة ثلاثا . ثلاثين . وحتفنا
يقبض فقال لعصم بن سفيان ثلاثا . ثلاثين ونحمد ثلاثا . وثلاثين . تكبر اربعاً
وثلاثين ورحمت الله فقال رسول الله ﷺ الحمد لله والحمد لله والحمد لله
حتى يكون منهم كهن ثلاث . ثلاثون . ويكبر اربعاً وثلاثين . ورحم فقراء
الاهل احرار رسول الله ﷺ فقالوا سمعنا جواب من اهل الاموال بما فعلنا
فصنعوا مثله فقال رسول الله ﷺ «ذلك فصل الله يؤيه من يشاء .
وفي تسبحون في دبر كل صلاة عشراً ونحمدون عشراً . تكبرون
عشر . وفي رواية . تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين
أحد عشر . أحد عشر وأحد عشر . وعن أبي امامة قال رسول الله ﷺ
«من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمسه من دخول الجنة الا
أن يموت . » كذا روى علي . عند الله بن عمرو وشعبة وحاتم بن عبد
الله وأنس . وعن أنس أيضاً عن النبي ﷺ قال . «من قرأ آية الكرسي
دبر كل صلاة كان لذي يقيض وجهه ذاك الحلال . الا كرام . » وروى عنه بسند
«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة مرة . واحدة أعطاه الله ثواب
الشاكرين وعمل الصديقين . بل كل ثواب الا ثواب الانبياء وبسط يمينه
بالرحمة ولا يمنعه أن يدخل الجنة الا أن ينزل اليه ملك المات فيقبض روحه . »
وعن مسلم بن أبي بكره قال أي يقول في دبر كل صلاة «اللهم اني أعوذ بك
من الكفر والعقر ومن عذاب القبر . » فكنت أقولهن فقال لي أبي عن أحدنهن
فقلت عنك فقال ان رسول الله ﷺ يقولهن في دبر الصلاة . وعن أبي أيوب

الا نصارى ان رسول الله ﷺ قل « من قل اذا أصبح لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كتب له بهن عشر
 حسنات ومحي بهن عنه عشر سيئات ورفع له بهن عشر درجات وكن له عدل
 عتاقة أربع رقات وكن له حرساً من الشيطان حتى يمسي ومن قلها ذا صلي
 المغرب دبر صلاته بمثل ذلك حتى يصبح » وعن عمارة بن تميم قل رسول
 الله ﷺ « من قل لا اله الا الله وحده لا شريك له له ملك وله الحمد يحيي
 ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على اثر المغرب نعت له ملائكة
 يتكفلون به من الشيطان حتى يصبح وكتب الله له بهن عشر حسنات ومحي به
 عشر سيئات موفات وكانت له بعدل عشر رقاب مؤمنات » ومعنى ذلك
 انهم يكن سبباً لقبول توبته من المومنات أو ان قصد بهن نحو العشر التي ايسر
 حق محقق » وعن أبي هريرة قل رسول الله ﷺ « من قل حين يمسي ويصبح
 سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد ما فصل مما جاء به لا أحد قل مثل
 ما قل أو زاد عليه » وفي رواية عنه « من قل اذا أصبح مائة مرة ودا أمسى
 مائة مرة سبحان الله وبحمده غفرت ذنوبه وان كانت أكثر من رمل البحر »
 وعن أنس ان رسول الله ﷺ قل « من قل حين يصبح أنه يمسي اللهم اني
 أصبحت أو أمسيت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك
 ورسلك وجميع خلقك انك أنت الله الذي لا اله الا أنت وحدك لا شريك
 لك وأن محمداً عبدك ورسولك أعتق الله من النار ومن قالها ثلاثاً أعتق الله ثلاثة أضعاف
 أعتق الله نصفه من النار ومن قالها ثلاثاً أعتق الله ثلاثة أضعاف أعتق الله
 أعتقه الله من النار » وعن ابن عمر : لم يكن لمي رسول الله ﷺ يدع هذه الدعوات
 حين يمسي وحين يصبح « اللهم اني أسألك العافية في الدنيا والآخرة اللهم
 اني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم اسر عوراني وآمن
 روعي اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي

وأعم ذمظمتك أن أعتال من نختي ، قال وكيع بن الجراح : يعني الخسف ، وعن
 عبد الله بن غنم البياضي أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يصبح اللهم
 ما أصبح بي من نعمة منك وحدك لا شريك لك لك الحمد ولك الشكر فقد
 أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته » وفي
 رواية « ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك » وغنام بالفتح والتشديد
 وبياضه بطن من الانصار ، ومما روي عنه ﷺ « اللهم اني أصبحت في نعمة
 منك وعافية وستر قائم نعمتك عليّ وعافيتك وسترك في الدنيا والآخرة »
 وعن معقل بن يسار عن النبي ﷺ « من قال حين يصبح ثلاث مرات :
 أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر
 وكل الله به سبعين ألف ملك ينصرون عليه حتى يمسي وإن مات في ذلك اليوم
 مات شهيداً ومن قاله حين يمسي كان بتلك المنزلة » وعن أنس : قال النبي
 ﷺ لعاطمة رضي الله عنها « ما معك أن تسمعي ما أوصيتك به تقولين إذا
 أصبحت وإذا أمميت يا حي يا قيوم برحمتك استغيث أصلح لي شأني كله ولا
 تكن لي في نفسي طرفة عين » وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :
 قال رسول الله ﷺ « من سبح الله مائة بالعداء ومائة بالعشي كان كمن حج
 مائة حجة » ومن حمد الله مائة مرة بالعداء ومائة بالعشي كان كمن حمل
 على مائة فرس في سبيل الله - أو قال غزا مائة غزوة - ومن هلك الله مائة بالعداء
 ومائة بالعشي كان كمن أعتق مائة رقبة من ولد اسماعيل ومن كبر الله مائة
 بالعداء ومائة بالعشي لم يأت في ذلك اليوم أحد ناكثر مما أتى به إلا من قال
 مثل ما قل أو راد علي ما قل » والله أعلم

وان قلت فهل للامام أن لا يتحول عن موضع الصلاة ؟ قلت لا
 حتى يدعوه وقد مر أنه ينصرف بمينا ويحود أن ينصرف يساراً ومرت
 كيفية الانصراف وإن لم ينصرف فلا اثم ، وذكر أبو عبد الله الإبي

من متأخري تونس - وهو مالكي - استحب الفقهاء تنحي الامام عن محله عقب سلامه فقيل ليراه من لم يسمع سلامه ، وقل بعض الشافعية انما يستحب التنحي عن موضع الامانة في صلاة بعدها راتبة كالمغرب والعشاء والظهر والمغرب وأما التي لا راتبة بعدها كالمغرب فلا يستحب لانه سنة كان يقعد في الصباح في مصلاه حتى تطلع الشمس وعلى كل من كلام المالكية والشافعية اذا سلم الامام من صلاة المغرب تحول عن مكانه ودخل في الصف يمينا أو يسارا ، يتحول أو يبقى قدام الصف أو يتحول أمامه أو حيث شاء قبل أن يصلي سنة المغرب والمستحب عندنا أن يصلي سنة المغرب في مكانه قبل أن يتحول وان تحول لم تقته ، وحيث قعد الامام للدعاء فنعصا قل يدعو كما هو ، وقيل يستقبل المشرق ، وقيل المغرب ، وقيل القوم ، ووحدت من سبقنا وادركناه يدعو كما هو واذا وصل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل المشرق وعللوا اللقاء بأن استقبال القبلة مرغوب فيه وأفضل من غيره في الجملة واستقبال المشرق بتذكر المشرق واستقبال المغرب بتذكر طلوع الشمس منه وذكر ابن عرفة من متأخري مالكية تونس انه يكفي من تنحي الامام عن محل الامامة الانحراف الذي يخلف الخوض الذي كان فيه ويمكث مخالفاً له للتسبيح المعروف والدعاء بعده جائز قبيل وهو الممول عليه لأنه سنة يكتفي باستقبال القوم ، قيل ولأن قيامه من موضعه يؤدي الى تشويش من يقوم له ممن صلى خلفه وقد نهى صلى الله عليه وسلم أن يقوم ارجل الآخر ويقعد مكانه ، وقيل يجوز للامام العدل والوالد والمعلم قلت فليتفصح للامام تفسحا ، وقد ورد الأمر بالتفصح محلا عاما وورد في المجلس ولا سيما ان اعتياد للامام بلا تشويش ولا بأس عندنا وعند غيرنا من المخالفين باطالة اللث في موضع الصلاة بعد أن يستقبل القوم أو يغير عن هيئة الصلاة بل فيه الأجر لأنه سنة يفعل ذلك ولأن الملائكة يستغفرون للمصلي ما دام في مصلاه غير محدث

ما ينقص الوضوء وسواء في ذلك الغرض والنفل قال ابن أبي حمزة وعلى هذا
أدركت بالاندلس كل من لقيت من الأئمة المتأدب بهم في غالب الأمر يقولون
بوجوبهم على القوم من غير قيام والله أعلم

، لا يحرم الدعاء بالمعصية ولكن الأفضل أن يكون بالعريضة لمن أطلق
تعلها ، وكرد ما لك من أطلقها أن يدعو بالمعصية ولا يجوز فيما بين الاحرام
والتسليم دماء ولا غيره الا بالعريضة كما ذكره الشيخ عامر رحمه الله ، وهي
عمر عن رطانة الأعمام ، وقيل انها حب أي حذره فقبل ذلك في المساحد ، وقيل
عند من لا يهم كلامهم لانه يصير الى معنى ناسحي اثنين عن واحد ورطانة
الأعمام كلامهم ، والله أعلم

الباب الرابع عشر

في القنوت

المراد

قد كان منه ثم نسخ فمن قمت فسدت صلاته ، صلاة من صلى حلقه ولو لم
يعلم ، يفت ومن قال صلاة الإمام غير مرتبطة بصلاة الإمام لم يحكم سلطان
صلاة من صلى حلف قمت ، قال العلامة أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم لا
تفسد صلاة من صلى حلف قمت ولو غير أنه يفت اذا حار القنوت في مذهب
ذلك بدت ، وقال بعض مشايخنا رحمه الله : انه ان علم ر الإمام يفتت
فسدت صلاته ولا صححت وذلك استحسان لأن مثل هذا لا فرق فيه بين العلم
به ، عدم العلم به ، في موطأ مالك ر بن عمر كان لا يفتت في صلاة وروى
أحمد عنه ، وفي البخاري عن أنس انه كان لقنوت في الفجر والمغرب وتمسك
به الطحاوي في تركه في الصبح ، قال : لأنهم أجمعوا على تسحبه في المغرب
فيكون في الصبح كذلك ، وعن أحمد بن حنبل ان من قمت في الصلاة فقد

أتبع نفسه هواها ولم ير جمهور قنوت القنوت مسوخاً، قال الامام افلح
ابن عبد الوهب رضي الله عنهما: روى مرفوعاً الى النبي ﷺ انه لم يقنّت
في صلاته ولا اخلعتن بعده يعني الا حين دعا على الدين فقتلوا رسله اليهم قال
الامام رحمه الله عن محمد بن الحسين عن هشام بن عبد الله الدستواي عن
قتادة عن أنس بن رسول الله ﷺ انما قنّت شهراً بعد الركوع الأخير يدعو
على حي من أحياء العرب ثم تركه لم يقنّت قبله ولا بعده فتبين انه تركه ولو
كان شيئاً واحداً أو مسبوفاً لعلته لعلته الخلفاء بعده، وقال الامام رحمه الله
عن محمد بن الحسين عن محمد بن امار بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم
بن عاتمة الأسود بن زيد لم يقنّت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح حتى
مات الا اذا حارب المشركين فيه كان يقنّت في الصلاة ويدعو عليهم يعني
واما في غير صلاة الصبح فمن باب أولى انه لم يقنّت ومرتده بقنوته اذا حاربهم
ما يشمل لدعاء عليهم آيات من القرآن يقصده ويذم عليها ما ساء الله بارتفاع
يده بدور الكيفية التي يفعلها قومك ليوم ذلك مثل عاف عافنا
وارحمنا أنت مولانا فمنصرنا على لقوم الكافرين يقول في التقييم هذا
سائر قنوته عليهم ولا نزاع في ذلك ولا نسخ وهو حائر
واما قنوته على الدين فقتلوا رسله فذلك غيره من الكلام العربي ثم ترك
فلم يبق بعد ولم يكن قبل كما مر . ويجمع أبصار الذي روى القنوت
اذا حارب لم يقله الا عن ظن بان رآه يقنّت حين بلغه قتل رسله وحين أرسل
الى قتال من قتلهم فظن أنه يقنّت كما حارب مع أنه لم يقنّت الا حينئذ وطريق
الجمع يكتفي فيه نادى مناسبه، قال الامام رحمه الله عن أبي عاتم عن حاتم بن
منصور: حدثني من لا أنهم قوله من أصحابنا وأن عصر أو في طريق مصر عن
أبي طيبة الحصري فقيه أهل مصر عن ابن عمر أنه كان أقرب اسناداً الى
رسول الله ﷺ من غيره قال حاتم حدثني عن القنوت في صلاة الصبح بعد

ما سألته : هل بلغك أن رسول الله ﷺ صمعه فقال : لم يصنعه بعباس في الصبح
لأن القنوت يدعيه من يدعيه غالباً فيه ، وأما غيره من باب أولى لم يكن ، قال
حاتم : فكيف يصنع فيما بلغك قال : إذا فرغ من القراءة الأخيرة فرأى نفل هو
الله أحد ولا يقنت يعنى غير الأيام التي يقنت فيها على قائله رسله قل الامام
هذا شيء لا يمكن رأيناه في كتب أصحابنا ولا سمعناه حتى أتد به أبو عامر
فرويه عنه . وقال ابراهيم عن أبي عبيدة عن حابر عن ابن عباس : كما يصلى
مع رسول الله ﷺ وما رأينا قنت في الصلاة قط يعنى غير تلك الأيام أو
المراد في هدا . لذي قبله يعنى القنوت على الكيفية المبتدعة . قال أبو عبيدة
سمعت عن عمر أنه لا يرى القنوت في الصلاة ولم يقنت في صلاته قط وكان
يراه بدعه فتراه يرى القنوت مبدوخاً أو مختصاً بتلك الأيام ، روى الترمذي
عن ابن مالك الأشعري قلت لأبي : يا أمت الله قد صليت خلف رسول الله
ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى هنا بالكوفة خمس سنين أكانوا يقنتون
قل أي نبي محدث يعنى يابى ان القنوت أمر محدث ، وروى الدارقطني
عن سعيد بن جبير قال : أشهد أن سمعت ابن عباس يقول : ان القنوت في
صلاة الفجر بدعة ، وإذا كان بدعه في الفجر ففي غيره أشد بدعة ، وروى
البخاري عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في
الركعة الأخيرة من الفجر يقول « اللهم العن فلانا وفلاناً وفلاناً » بعد ما يقول
« سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » فأنزل عليه « ليس لك من الأمر شيء »
- إلى قوله - فانهم ظالمون » فتراد مبدوخاً بالآية ، وروى البخاري ومسلم عن
أبي هريرة لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة الثانية في صلاة الفجر قال
« اللهم أتح الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن ربيعة والمستصفين
بمكة اللهم اشد وطأتك على مضر اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف »
ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل الله تعالى عليه « ليس لك من الأمر شيء »

الآية الى هنا كلام البخاري ومسلم فترى ذلك منسوخا بالآية، وعن البراء :
كان عليه السلام يقنت في الصبح والمغرب رواه مسلم والترمذي ورواه أبو داود
ولم يذكر المغرب وعلى كل حال فاما أن يكون ذلك منسوخا بالآية أو مخصوصاً
بتلك الآيات المذكورة بل مسح عقبها أيضاً وروى أبو داود عن ابن عباس :
قنت عليه السلام شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة اذا قال « سمع الله لمن حمده » من الركعة الأخيرة يدعو على
أحبيه من سليم على رغل وذكوان وعصية ويؤمن من حلفه عن أس :
بعث النبي عليه السلام سبعين رجلاً يقال لهم القراء فعرص لهم حين من سليم رغل
وذكوان عند بئر يقال له بئر معونة فقتلوهم فدعا عليهم النبي عليه السلام شهراً في
صلاة الغداة وذلك بدء القنوت - وقيل الارجلين لم يقتلوهما ، وقيل سبعون
وقيل أربعون ، وقيل ثلاثون - وما كنا نقنت ، قال عبدالعزير بن صهيب فسأل
رجل أساً أعدد الركوع أو عند فراع القراءة قال : بل عند فراع القراءة ،
وفي رواية قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحبيه من المغرب وفي رواية
قنت شهراً بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو على رغل وذكوان ويقول
« عصية عصت الله ورسوله » وفي رواية بعث عليه السلام سرية يقل لهم القراء
فأصيبوا فزارأيت رسول الله عليه السلام وجد على شيء أي حرر ما وجد عليهم
أي وجد على شيء وحمده عليهم فما مصدرية قنت شهراً في صلاة الفجر هذه
رواية البخاري ومسلم والبخاري كان القنوت في المغرب والفجر وفي رواية
أبي داود النسائي قنت في صلاة الصبح بعد الركوع وفي أخرى قنت شهراً
ثم تركه وفي أخرى للنسائي قنت شهراً يلعب رغل وذكوان وحيان ، قال
بعض العلماء : الصواب أنه عليه السلام قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من
فعله وأنه إنما قنت عند النوازل للدعاء للقوم والدعاء على آخرين ثم تركه لما
قدم من دعا لهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم فجاءوا نائبين وكان قنوته

لعارض فدل على العارض ترك القنوت، لا يمكن مختصاً بالمحر بل كان يقنت في صلاة
المحر والمغرب ذكره البخاري عن أنس ومسلم عن الدراء وصح عن أبي هريرة
أنه قال: والله في لافركم صلاة رسول الله ﷺ انه كان يقنت في الركعة
الاخيرة من الصبح بعد ما يقول: «سمع الله لمن حمده»، قال ابن أبي فديث
ولا ريب ان رسول الله ﷺ فعل ذلك ثم تركه فهذا رد على الدلائل مكرامة
القنوت في المحر مطلقاً عند النوارل وغيرها، يقولون هو منسوخ وفعله بدعة
وأهل الحديث متوسطون بين هؤلاء وبين من امتنحه ويقولون فعله سنة وتركه
سنة ولا يسكرون من داوم عليه ولا يكرهون فعله ولا يروونه بدعة ولا فاعله
محالاً للسنة، من قنت فقد أحسن ومن ترك فقد أحسن، الى هنا كلام ذلك
العض

ومدهنا ان ما كان من القنوت برفع الايدي أو بالتأمين أو بغير
القرآن منسوخ فلم يبق الا قصد الآيات لمشملة على قصد المصلي فان كان
قصداً مباحاً كرهه الا كثر منه وان كان أخروياً أو دينياً لم يكره اكثره
بل يستحب، ورغم الشافعي أن القنوت مشروع في صلاة الصبح دائماً في
اعتدال ثبوت لصح لما رواه أنس: ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى
فارق الدنيا (١) رواه احمد وغيره ورغم البيهقي ان اما بكر وعمر وعثمان وعليها

(١) معنى القنوت على ما كان منه من الصلوة والخشوع والهدوء والبروز انطباع مع المصوع
وهو سر قوله سبحانه: «كان به قنوت» ومعنى على دعوى القدم والقيام والسكوت وصرف في كل واحد
من هذه معاني ما يحتمل السط وورد فيه ما في الصلاة فقد قال عنه ابنه وسلام وان عنه
الصلاة لا تصح فيها شيء من كلام لا دس في قرآن وسبح، فخرج القنوت الذي يسمى الدعاء
ولا يصح شيء منه في صلاة لانه من كلام الا تعين وقد اختلف في مشروعه الصوت في صلاة الصبح
فقال يعدم مشروعه جمع من أهل العلم منهم من نعم وقد سطر القول فيه في رد المباد واجاب الامور
ان احاديث أنس متعارضة وفيها ان في روى خصص من طريقين من روى عن عاصم بن سليمان
قد لانس في قولهم: «يصلى الله عليه وسلم تقنت في الفجر قال كذا» وانما قبل شهر
مدعو على من من احاد مسركين ومن هذا القيل رواجه من حرمة في صحبه من طريق سعيد بن
ال عرويه عن وده عن أنس، واختلاف احاديث من اضطربها قالوا لا يصح حجه وحملوا ما روي
من صوت الحمد الا انه ان صح على أنه في النورل فقد ويكون كما قال شيخنا قصد آيات النصر
ونوحه والعقار والهداه ومحجوه وأما الدعاء فقد كان ثم مسح كما رأيت والله اعلم

يقتنون صمحا ووجه الجمع بينه وبين ما تقدم عنهم أنهم يقصدون آيات النصر
على المشركين فيقرءونها على هيئة سائر قراءة الصلاة أو يقصدون آيات الرحمة
، الفجران والهداية ونحوها فهذا قنوتهم ، والقنوت الذي عندهم القنوت لغير
القرآن أو على هيئة هؤلاء المستدعين ، ودرهم بعض أنهم اجتمعوا أنه بسم الله
قنت في الصبح ثم احتلغوا هل ترك فيمنسك بسم الله حتى يثبت ما اختلفوا
فيه ، قلت لا وجه للتوقف مع كثرة الرواة ، عدانهم في الترك ويدور روايته
عدم الترك مع أنها قائلة للتأويل ، وعن ابن عباس رضي الله عنه كان بسم الله يقتت في صلاة
الصبح ، في تر الليل هؤلاء الكلمات « اللهم اهديني فيمن هديت » ، صححوا
« لا يسمعون فيه دعاء مخصوص » ، فيه وجه أنه لا يحصل إلا بالدعاء المشبه ، وهو
« اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولي فيمن توليت وبارك
في فيما أعطيت وقبلي شر ما قضيت فانك تقضي ، لا يقضي عليك » ، لا يبدل
من واليت تباركت ، تعاليت » ، رواه أم داود والترمذي واللساني من
حديث الحسن بن علي قال : علمي رسول الله ﷺ كتاب أقولهن في الوتر
مذكوره ، قل السبهي قد صح أن تعليم هذا الدعاء وقع للصبح والوتر ولم تقع
الفاء في قوله « انك تقضي » في رواية أبي داود بل الواو ، واد لبهي رب
قبل وتعاليت واد « ولا يعر من عانيت » ، بعد قوله « ولا يبدل من وليت »
، واد ابن أبي عاصم في كتاب التوبة « يستمفرك اللهم ، تنوب اليك » ، وقال
ابن أبي عمير عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي
هريرة : كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في ركعة الثانية
من صلاة الصبح يرفع يديه ويدعو بهذا الدعاء « اللهم اهديني فيمن هديت »
الح قلت لا حاجة فيه لأنهم تفقوا على ضعف عبد الله بن سعيد وقد ردوا
على الحاكم اد صحح هذا الحديث ، واد دعوا به تس الصلاة على رسول الله

عليه السلام في آخر القنوت لروايه النسائي في آخره: وصلى الله على النبي ، واستحب
 السوي في الادكار الصلاة على الآل والسلام بأن يقال اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد وسلم ولا أصل لذلك الآل والسلام. ولذا ذكر بعض أئمة الصلاة لأرواح
 والاصحاب بل في سدد ذكر الصلاة على النبي عند الله بن علي وهو غير معروف
 فريادة الصلاة عريضة ، وعلى تقدير أن يكون هو عبد الله بن علي بن الحسن
 ابن علي فهو منقطع لأنه لم يسمع من جده الحسن بن علي فليس حسناً لجهالة
 روايه أو للانقطاع وتكره إطالة القنوت عند من أثبتته كما تكره إطالة التشهد
 الأول ، وروى عنه أنه يس للبعد والامام يرضى المحصورين - (١) . الجمع في قنوت
 الوتر بين القنوت السابق وبين قنوت عمر وهو « اللهم إني استعيتك » -
 على ما روى عنه أنه يقتضيه ، قالوا والأولى تأخيرها عن القنوت السابق ، وروى
 أنه يس رفع اليدين في القنوت رواه البيهقي قال السوي وهو ساهي
 اختلف أصحاب في رفع اليدين في القنوت ومسح الوجه بهما على ثلاثه أقول
 أصحها يستحب رفعها ولا يمسح الوجه ، الثاني يرفع ويمسحه ، والثالث
 لا يرفع ولا يمسح . واتفقوا أنه لا يمسح غير الوجه من الصدر ونحوه بل قالوا
 ذلك مكروه اهـ . وقال بعضهم : الأشهر مسح الوجه بهما ولا يصح لا ، وأما
 المسح للوجه في الدعاء خارج الصلاة فروي ، وروى أن الامام يجهر بالقنوت
 ولو في صلاة السر أقل من جهره بالقراءة حين الجهر وإن المأموم إن سمعه أمن
 وإلا قمت سرا أو سكت ، قالوا : ولا قنوت لغير صبح ووتر إلا للنارلة
 من خوف أو قحط أو ماء أو جراد أو نحوها فيستحب أن يقيم في غير صبح
 من المكتوبات لذلك لافي صلاة منفورة وصلاة جنازة وباقلة وعن أبي هريرة
 أنه عليه السلام جهر بالقنوت في صلاة

(١) كذا في خط مؤلف رحمه الله ولعل المراد بالمحصورين الذين حصرهم العدو ولم يظهر لهذا اللفظ
 معنى واضح

و يطلق القنوت على القيام و سكوت و دوام العبادة و الدعاء و التوسيع
و الخضوع كما قال تعالى « و من في السموات و الارض كل له قنوتون » و قال
تعالى « آمن هو قنوت آناه الليل ساجداً و قائماً الآية » و قال تعالى « و صدقت
كلمات ربه » و كتابه و كانت من القانتين « و يجوز القنوت عندنا في آخر
التحيات بالقرآن و ما يشبهه بلا رفع يده لا مسح وجهه و يكره اسدنته و الله
أعلم ، و عن خالد بن أبي عمران : بينا رسول الله ﷺ يدعو على مضر إذ جاءه
خبريل فأومأ اليه أن اسكت فسكت و قال « يا محمد ان الله لم يبعثك مسلماً و لا
لعناً و إنما بعثك رحمة و لم يبعثك عدواً » « ليس لك من الأمر شيء أو يتوب
عليهم أو يعذبهم فهم ظالمون » ثم علمه هذا القنوت « اللهم إنا نستعيبك
و نستغفرك و نؤمن بك و نتوكل عليك و نخضع لك و نخضع لك من بكرك
اللهم ياك نعبد و لك نصلي ، نسجد و اليك نسعى و نحمد نرجو رحمتك و نخشع
عذابك ان عذابك الجذ بالكافرين ملحق » نخضع نخضع ، و معنى نخضع سرع
الكفر من أعناقنا ، و معنى نترك من بكرك نطرح مودة من يجهلك ، و معنى نحمد
نسارع الى عبادتك و ملحق بالكافرين نفتح الحياء أي يلحقه الله بهم ، و نسرع
الحياء على حدود المأمور أي ان عذابك يلحق الهوان بهم ، و عن عبد الله بن
عمر : أن عمر قنوت بعد الركوع فقال اعز لنا المؤمنين و المؤمنين المؤمنين
و المسلمات و ألب بين قلوبهم و أصلح ذات بينهم و نصرهم على عدوهم ، اللهم
العن الكفرة الذين يصدون عن سبيلك و يكذبون رسولك و يقتلون أولياءك
اللهم خالف بين كنفهم و رزّل أقدامهم و نزل عليهم بأسك الذي لا تروده عن
القوم المحرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعيبك و نستغفرك و نشي
عليك و لا نكفرك و نخضع و نترك من يفكرك ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم
ياك نعبد و لك نصلي ، نسجد و لك نسعى و نحمد نخشى عذابك الخد و نرجو
رحمتك ان عذابك الجذ بالكافرين ملحق » و ذلك عند غير ثلث لال في

اسدده في الروايتين محاميل ومن يخرج ومذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز الدعاء في الصلاة إلا بما في القرآن كذهب وروى عنه جواره بما يشبه القرآن فيحمل على ما بين التحيات والتسليم. والله أعلم.

الباب الخامس عشر

في سجدة التلاوة

من قرأ آية السجدة في صلاة فرض أو نفل ولم يسجد فإن صلاته فاسدة
 ن تعد وقبل لا تصد ولكنه أساء ، وقيل بل إذا قرأها في صلاة فرض آخر
 السجود إلى التسليم أو إلى تمام التحيات ، ود قرأها في نفل فإن شاء أخر
 سجودها إلى ذلك وإن شاء سجد في حية ، وقال أصحابنا المغيرة يسجد في
 النفل وينحرى أن يسلم في الفرض أحياً طأ به فرض عن أن يراد فيه فصولاً
 للضرورة بين آيتين ، سجودها ، ومن قرأها في الصلاة ولم يسجد سهواً فلا
 فساد عليه ، يسجد للمهم سواء تذكرها في الصلاة فسجد أو تذكرها وأخرها
 أو لم تذكرها إلا بعد التسليم . ولا يسكر لها إذا هوى إليها في الصلاة ولا إذا
 رفع وإذا سجد استوى قائماً ورد قراءة ، أو استوى قائماً وهوى بالتكبير أو
 كان قد قرأ ما يجزئته أو ما أحرم عليه أن أحرم على قراءة شيء مخصوص ،
 وإن شاء أيضاً راد قراءة ، وقيل إذا سجد في الصلاة كثر في الخفص لها
 وفي الرفع منها ، بهذا أحد مالك . وإنما في غير الصلاة فيكبر في الخفص والرفع
 وقيل يكبر في الخفص ، وإنما في الرفع من شاء ترك وإن شاء ترك والتكبير
 أحب والصحيح ، حوت سجودها على قراءتها في الصلاة فرضاً أو نفلاً في حية
 لأنه يسجد قراءتها فسجد ولم يرد به قراءتها فحر السجود ولأن أحاديث الأئمة
 بالسجود جاءت عامة لم تستثن منها الصلاة ، ولا سيما أن السجود للتلاوة زيادة

محصة في الصلاة لأنها تبع للقرآن ، هو في الصلاة ، حب فهي من تنمى القرآن
وهذا مذهب مشرقتا ومالك والشافعي . وقد ذكر أبو داود في كتاب الشريعة
أنه عليه السلام قرأ في صبح يوم الجمعة ألم السجدة وهل شئ على الناس وسجدة
لما قرأ آية السجدة ، وعن ابن عباس : عذبت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة في
صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد ربه . سعيد بن جبير ، قال صاحب
المحيط من الخنفية . لم أر ذلك في غير الحديثين ، في مسند الثاني من بطر في
حاله ، قال السدوي بكشي رحمه الله : يحمل حديث السجود على ما بعد الصلاة
وحديث عدم السجود على الصلاة ، ومن قرأ لا يحب سجود التلاوة أخر
تحريمه وتركه بالكلية كما في غير الصلاة عنده ، ومن مات من قرأها في غير
الصلاة وفي صلاة فحب إلى أن يسجد بها ، ومنه الدلالة على الملكية في كراهتهم
قراءة آية السجدة في الصلاة ، وعبارة بعضهم : نكروها قرأتها في الصلاة على
المشهور جهراً أو سراً أمن من التخليط أم لا . وقيل المشهور ربه آية ابن
وهب بالجور ، قال اللحمي وغيره . من فعل قرأ سورة فيها سجدة ، استحبه له
أن لا يقرأ السجدة قبل قرأها سجدة أعلى . قراءة السجدة في صلاة السر ليعلم
من حله . فيسجد ولا يخلط عليه ، وإن لم يجهر وسجد فعل ابن القاسم .
يتبعونه في السجود ، وقال سحنون : لا ينعونه ، لا أحتمل أنه سجد ، ولابن سعد
الحق عن بعض أشياخه . أن لم ينعونه على قول ابن القاسم فلا شئ عنده . انتهى ،
ومن حاورها يسير سجدة أو كثير أعدد قراءتها وسجد ، رجع في الوحيين
إلى موضعه في القراءة . واليسير الآيتين ، الآية وسواء في ذلك الصلاة ، غيرها ،
وقيل إذا حاورها في معرض آخرها حتى تتم صلاته . وإن تكر في حصص ركوع
أو في الركوع أو غير ذلك أخرها عند بعض في فعل أي كفة التي بعد ، إذا
قام قرأ الفاتحة وآية السجدة وسجد ورجع قائماً يقرأ سورة ن كانت ، وقيل
يقرأ آية السجدة قبل الفاتحة ويسجد ، ومثله حواف هل هذه السجدة كآخره .

من الأولى فيؤتي بها قبل الشروع في قراءة الثانية أو ليست كالجزء فيؤتي بها بعد المنحة كغيرها من القراءة . وأما في الفرض ، فقبل لو ذكرها بعد رفع ركوع لم يعدها في ثانيته وقبل يعيدها ، وإن ذكرها في خفض ركوع فكذلك ، وقبل يخرج سجداً ، وحاصل ذلك أنه ترك الفرض أو السنة وهما السجدة فيه اختلاف لسبق في ترك فرض أو سنة سهواً متى تنقضى ومتى يرجع اليه ، وفي الأثر من نسي تركه في الصلاة متى انتقص قولان ، قلت : الأصح انتقصها لأنه فرض وتركه كترك فرض من فروض الصلاة ، ومن قبل لا تنقص براه سنة غير واجبة ولا أكيدة بل فضيلة ، وقبل سنة أكيدة وعليه فتنتقص أيضاً ويقطعه ما يقطع الصلاة إذا فعل في الصلاة فيعاد فيها ، وقبل يقطع الصلاة شأنا خلاف من هو حره من الصلاة لقراءة آيته فيها وسجد ، أم هي سيرة حره منها كتوضوء الذي رغب أو قد أو حدث فيها ، وكإصلاح الصلاة فلا تقصد ما ظهر لي في توجيه القولين . والله أعلم . ومن سجد في صلاة صاحبك لو سجد في الصلاة فليس القيام بصلاة ، وقبل لا يعيد لا فقهه ، وإذا سجد سجدة التلاوة في غير الصلاة فلا يقطعها ما يقطع الصلاة إلا الصحيح ، القهقهة ولا كل الشرب والكلالة على ما مر فيه ما ينقص على ما ينبغي أن يشرطها لها ، ومن قبل أنها صلاة بنفسها عنه كل ما ينقص الصلاة ، لو سجد سجدة الصلاة على خلاف في ولو تنقصها ، القهقهة من قبل سيرة صلاة صحيح فقهه ، الله أعلم ، وفي الأثر : إن قرأها سجدة واحدة من خلفه لم يتركها سجدة واحدة ، ولا أعادوا الصلاة ، لا صلى فصل التلاوة من سيرة الصلاة ، أو خلفه خيف عليه المقص اشتغل من صلاته ، قلت هو من في سيرة لغيرها قطع الفرض أو حلال ، فكذلك هذا ، قطع الفرض ، فبغير خلاف في ترك في عدم متى تنقضى قبل زاد على لنفسه ، معها

حاملًا ولم يمكنه وضع جلد سجده بعد، وقبل يومي حيث توجه، ولا سجود [على] من
 كيف آيتها في قلبه أو قرأها ولم تسمع أذنه أو كتبها أو تنهده، قال ابن محبوب
 من قرأ سورتها في صلاة فراد أن يسجد فركع ناسيا وسجد ثم قام فقرأ من
 حيث بلغ منها، أتمها لم تفسد عليه اد لم يرد فيها ركعة، وقول ابن مسجح: ان
 احتزى بذلك الركوع ولسجود أخره عن ركعة منها، وإن أهل ذلك وراد
 ثلثه انتقصت عليه، وذكر مالك في المدة مائة: ولا يركع بها في صلاة ولا
 غيره، قال ابن يونس لأنه ان قصد بها الركعة لم يسجد وان قصد بها
 السجدة فقد أحلها عن صفتها وذلك غير حائر، قال ابن القاسم في العتبية ان
 تعدد الركوع بها أخرته الركعة في الفريضة والنافلة ولا أحب له ذلك وليقرأها
 في الثانية ويسجد، وإن كان ذلك سهواً قد كر وهو راكع فليخبر ساجداً، وإن
 لم يذكر حتى أتم الركعة ألقاها، قال ابن يونس: لأنه بوي بها السجدة،
 وروى أشهب عن مالك: أنها تجزئه ركعة وإن ركعها ساهياً عن السجود، فيل
 يعني ساهياً عن السجدة وقصد الركعة، فما لو حر لسجده فما نحي صله على
 ذلك لسي السجدة فبقي راكعاً فهذا لا يجزئه لأنه بوي بالخطأ السجدة التي
 ليست بفريضة فلا تجزئه عن فريضة إلا على قول من يرى أنه اد طرأ في
 نافلة فصلى ركعة أنها تجزئه، قال ابن يونس: ظهر لي أن الذي قصد أن
 أنه يجزئه وإن الخطأ لسجدة لأنه لا يختلف فعل الركعة فلا قصره اليه لأنه ده
 في أول الفريضة، وليس عليه تجديدهما في كل ركعة وهو مذهب في سبب يضي
 الفريضة فيظن أنه في نافلة فلا يذكر إلا بعد ركعة ان قلت الركعة، لأن
 فعل الركعة في الفريضة والنافلة سواء، قال الماروري: سبب هذا الاختلاف في
 العدد بهذه الركعة أن لا يخطأ الركوع لم يكن منه ركعة عن فيه اسجود
 الركوع فرض سجود التلاوة فعل، وسجد بذلك بعد السلام سجود سهو، وقول
 لم يرد لا سجود اد لا زيادة توجه ولا نقص، وقبل أخره إلى الركوع لما

حولت البية فيها، صار كالمقدم فهو تقص، ومنتهى القص ان يسجد له قبل
السلام، وأخره عنه لضعف هذا السجود فاحتيط به الى ما بعد السلام، وما اد
لم يعتد بذلك الركعة والسجود لانه وهو سجود لزيادة، وانما حلت ذلك لتكم
ابن محبوب وابن المسبح في ذلك، وان سجد للتلاوة سجدتين سهوا لرمه سجود
السهو، وان سجد قبلها سهوا فليعد بعدها ويسجد للسهو والله أعلم. روى ابن رسة
الله ﷺ ترك السجود في أواخر النعم والانشقاق والعلق في آخر فعله بعد ان كان
يسجد فيهن وكانوا يأخذون بالاحداث من فعله فلا يحدث. قال ابن عباس:
من عمر وريد من ثبوت ان النبي ﷺ ترك السجود في ذلك في المدينة
وكذا ترك السجود بالمدينة آخر الحج وبذلك قال أصحابنا وبه أحد مالك بن
أنس، وقال ابن حبيب: انه ﷺ والائمة بعده يسجدون في ذلك كله، وكذا
فعل الشافعي لكنه سقط سجدة «ص» لا يجب سجودها كما يجب في سائر
آيات السجود على قول وجوب السجود ولا يتأكد كما قيل تأكد في
سائر آيات السجود، وعلى قول الشافعي من سجد في الصلاة في «ص» أعاد الصلاة
وهو وجه الشافعية ولا يعيد وهو وجه آخر، وقول الذي عدي وجوب السجود
فيها وفي غيرها لا يتأكد ولا يجب في الثلاثة المذكورة بل لأربعة أو آخر
الحج والنعم والانشقاق والعلق، وعن مالك انه لا يمنع السجود فيهن بل
يرى ان السجود متأكد الا فيهن فلا يتأكد، قال الصحابي كل سجدة
حدها بلفظ حرم لم يختلفوا في أنه سجد فيها واختلفوا فيما جاء بلفظ الأمر،
وسئل ان الذي يوجه المظهر السجود في ما جاء على سبيل آخر لا فيما جاء على
سبيل الأمر لأنه يحمل على سجود الصلاة المفروضة والتوعيد المذكور في
الانشقاق فانه مقدم الأمر فلم ير فيها السجود «وحم» السجدة ولو كانت آية
السجدة فيها على سبيل الأمر لسكن المعنى فيها لاحرارها فكان يسجد فيها وذلك انها
احرار عن فعل الكفار الذين لا يسجدون لله ويسجدون للشمس والقمر

واللهي عن التشبه بهم في ذلك لأمر بمحرد السجود لله ، ويدل له « من استكبروا » الى قوله « ولا يستمعون » ، من لم يرد فيه محرد السجود لا خصوص سجود الصلاة ، وقد احتار بعض السجود عند « لا يستمعون » ليكون عند ذكر الاحبار واستحسن بعضهم هذا وفي « وحسن مآب » ليجمع بين قولين وهو أحوط ، واستحب بعضهم التأخير اذا احتلف في محل السجود حرمه عن الخلاف وليس بمجاوزة الأول تركا له بل احتياط . . . الله أعلم

ويكره القصد الى آية السجدة لا قراءة شيء قبلها ولا بعدها في الصلاة وغيرها ، وقيل انما يكره البدء من آخر آياتها أو وسطها أو ما بين آياتها ، لا قراءة بعدها ، وذكر بعض انه لا يكره شيء من ذلك ، ، حاشاوا هل ذلك خارج عن الشرع ؟ فقبل خارج ، وقيل غير خارج اذا اتم الآيه وأنتم وقيل خارج في الصلاة مطبق وفي غيره نقيض أن لا يبتدئها ينهت والله أعلم ، وزعم بعض ان سامع آية السجدة لا يلزمه السجود ولا يتأكد عليه ان يسجد للقاري . ويدل له ما ذكره عن قصد من يسجد من رخصه قراءة آية من القرآن فيها سجدة عند رسول الله ﷺ فسجد الرجل فسجد معه النبي ﷺ ثم قرأ آية أخرى فيه سجدة ونظره ارجل أن يسجد فقال : يا رسول الله قرأت السجدة فلم تسجد فقال رسول الله ﷺ « كنت اماماً فلو سجدت سجدت معك » يعني لأنه القاري . والرجل هو زيد بن ثابت والله أعلم وزعم بعض ان من قرأ لسمع الناس حسن قراءته لا سجود عليه ولا على سامعه والصواب لزومها لأنه ان قصد الثواب لا ارياء فصعدت و ان قصد ارياء فمعيته لا تمنع فرضاً أو سنة

قال مجاهد : سألت ابن عباس عن من يسجد في صلاته فقال من قوله تعالى « ومن ذريته داود » الى أن قال - فهذا هو فنده « فليكن من أمر أن يقتدي . ولا ينافي هذا ما روي عنه أن رسول الله ﷺ سجد في صلاته وما روي

الباب السادس عشر

في قطع الصلاة وتركها

يجوز لمن دخل في الصلاة أن ينتقل منها إلى تسجئة أو إصلاحها لكن إن
كان لإصلاحها فلا يقطع القراءة إلا أن لم يتمكن كما إذا كان في ركوع أو سجود
و تسجئة ولم يتمكن الإصلاح مع ذلك فليصلح تسجئة، وإن سكت عمداً وقد
أمكنه الإصلاح مع القراءة وعمل الصلاة عدو، ورخص، ومن ذلك أن يشتد
عليه بول أو غائط بعد دخوله في الصلاة ومنه عدي أن يرفع رجلاً ويضع
أخرى، أو يقعد أو يشكى، أو يضطجع أو يزول، ذلك من ذلك من إصلاحها فإن
كان ذلك في القراءة فلا يقطعها، ورخص، ولا يشكى، إن كان يرون بالعود
ولا يضطجع إن كان يزول بالانكسار، وإن كان تسجئة فيستعمل، ولو أراد دونه
المسألة في سفر أو حضر إذا حو فوهم، فساد من ماله، نفس أو صلاحاً
من تمنعها إلا أن خاف فوت الوقت، أو تمكنه لتسجئة، الصلاة مع فسادها مع
، لا استعمل بالتسجئة واحتصر الصلاة، وقيل يبدل بعمل الصلاة والتسجئة
مما ولو لم يخف فوت الوقت، وأنه أعيد، أو أصبح، أو نحو ذلك، وإن
أو أعمد قطعها ففي هلاكه قولان مشرعه هل هو في حكم من استعمل بالصلاة
وقطعها، أم لا؟ ومن من قطعها وهو فيها لضرورة، كمن قطعها لمعطاة أو
المرسلة أو صدقة أو غيره فقط فكذا هذا، وإن عذر أنه لا يستعمل بالتسجئة
فسدت مثل أن يمس نجسا فليمض على يمينها حتى يمس ماء، أو يقص، أو
بخلاف المذكور، وقيل من أورد التسجئة قطع الصلاة، ومع الوقت
واستأنف وهو ضعيف لأن فيه لص عمل وقد أمكنه حتى يمس ماء، وإن
تفصح الصلاة لأجله التي لا يزوج أو أب أو أم أو سيد ومن أحرمت

لعرص أو نعل أو سعة وأقيمت الصلاة فبين قسدت منه ، وقيل لا حتى يحرم .
الامام ، وقيل لا تفسد لأنه أحرم قبل الإقامة والاحرام ، وقيل ان كل
يدرك قبل الاحرام فلا أن يستأنف صلاة يدرك قبل الاحرام ولو بعد
الإقامة ، وقيل لمن أقيمت الصلاة وهو في فرض أو سنة أن يحوله نفلاً ، وإنه ان
كان الفرض رباعياً سمى من ثنتين وحولها نفلاً ، ان كان في الثالثة قرأ التحيت
وواهن فلا ثلاثياً كصلاة المغرب قول **الشيخ** : إذا قُيِّمَت فلا صلاة الا
المسكوت به ، وهذا في موضع الصلاة وحده ، ولو غير مسجد ، له
صحراء ، وقيل حص بالنسبة ، ونفي لا الصلاة المسكوت به المعبود
التي أقبلت من صلاتها حينئذ وحده لم تصح له لان صلاته غير التي أقبلت
لان في أقبلت لها جمعية ، وفي الأثر : اذا أقيمت على متعل قطعها ودخل مع
الامام بالمسجد وان قُيِّمَت على مؤذ فرضا فلا فصل قطعه ، وسدؤه وان نوى
دخولاً معه فلا قطع في الصحة قولان ، والصحيح المسموع لانه يلزم على الدخول
بلا قطع أن يكون قد سبق لامام بالاحرام أو به ونفيها ، والتي صلاته فدية غير
يأت بالصلاة التي لا صلاة الا هي وهي المسكوت به الجمعية ، وأيضا قد قل المصنف
حي على الصلاة فلا وجه للتحلف عن إحاطته الى الجماعة الا ان كل الامام يدخل
فيها ما سئل أو لم يأت بوطئها ويدل لذلك في بعض الروايات ، ولا صلاة
الا المسكوت به مع الامام ، وينسب ذلك مذهبهم فقط ان في صلاته وحده
أظهر للمجاعة ، والله أعلم ، وفي الأثر : ومن رأى أحداً يقتل أحداً حياً
بين تحيته وبركه ذالم يعد ان قتله تعديه قتل ، ووجه تحيته ان لاصل
تحريره قتله الا ببيان ووجه تركه انه يمكن أن يكون قتله حقاً له أو حقاً لله
فيكون قد حال بينه وبين الحق وربما فوته . هذا ما ظهر لي في توجيه ذلك
الأثر ، ولدى عدي ، حوب التحية استصحاباً للاصل الذي هو تحرير قتله
ولو أدى ذلك لتفويت حقه لأن لتقصير حقه من قتله اد تعطل قتل أحد

لا احصر بين وان هرب الذي ارى قتله لي مرأى المصلي أو سمعه عن
 مضم لمبين فليس المصلي يترك الاصل لشبهة امكان استحقاق القتل و
 لو يعصى الناس بدعوهم لادعى رجل اموال قوم ودماءهم لكن
 اليه على امدعي والبين على من أسكر رواء ابن عباس ، فكيف يامى ربما
 يدع بل سمع و رؤى بهجم بالقتل ، ومن لم ينحرف أو مالا ضمنه ولو كان
 في الصلاة ، وقيل لا ان لم يكن في ضمانه قبل ، وقيل ان كل متلف النفس
 لئلا لا ضمن عليه كسب ومهوبة ضمن ذلك المصلي التارك للصحية ولا
 بصم ولا ضمان على من لم يطق وذلك الخلاف موقوف في المصلي ، غير
 من السحية فكذابة انكسفت وطرد المذهب عن الغنم وتفجيه عداوته أو عشائه ،
 وقيل لا يسجد في الصلاة مال نفسه الا ان لم يكن عنده الا ذلك المال وان كان
 له غداء وعشاء فلا ينسجد غيرها والله اعلم

قال هاشم والربيع وابن محبوب : لا يقطع الصلاة مرور شيء ، وليست حلا
 بمدد ، أي أخرج ان السماء فيصلح بر القلب ويقطعها بخوره لقوله ^{عنه}
 « لا يقطع الصلاة شيء » ورواها ما استطعتم ، وأما نحو قوله ^{عنه} « إذا صلى
 أحركم فليحمل تلقاء وجهه سيف فان لم يجد فعصى وان لم يجد فليحط بين يديه
 خطا ثم لا يصرفه مامر بين يديه » ، ولو كان معبوضه انه لو لم يفعل ذلك لصره
 ممر لكن ليس هذا الصر قطع الصلاة ، مجرد مرور من هو ضر لا يقطع
 بل يشغله فيشتغل فينقص ثوابه وينقص أيضا بحملها معرضه للمرور وربما
 تكلم أو مسه المار بحسن أو نقص ، صوته فتفسد صلاته ، يدعى على مدركته
 قول ابن عباس ان المرور بين يدي المصلي ينقص نصف صلاته ، وقول
 ابن عمر لو يعلم المصلي ، ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ماضى الا ان
 شيء يسترد فتراها حلا ينقص في الثوب اذا تمكن بطلان بعض الصلاة
 وصحة بعضها ، وكلامها يدل على أن الدعاء ازالة لخلل يقع في الصلاة لا لازالة

الاتم عن المسار كما رعم بعض لأن شغله في الصلاة نفسه أولى ولأنه لو كان كذلك لم يلزمه دفع الدابة والمجنون وكلامها ولو كان موقوفاً لكانه في حكم المرفوع لأن مثل ذلك لا يقال بأمر أي وفي هذا الحديث « إذا صلى أحدكم » ح رد على من رعم من المالكية أن الخط لا يكون سنرة، وفي أثر أصحاب الحنابلة الحنابلة ولو صغر حيز منه ولا امر بالسنرة أمر يجاب حيث لا يأمن المصلي مروراً به لكن لا تطل الصلاة تركها، وقيل نذوب والمرور بصير المصلي والمسير إذا قصر في شأنها، روى عنه عليه السلام « لو يعلم المسار بين يدي المصلي ما د عليه لكان أن يقف أربعين حيزاً له من أن يمر بين يديه » فقيل أربعين يوماً، وقيل شهراً، وحكمة الحنابلة في الأربعين أنها أطوار الإنسان كالنظرة والمضغة والملقة وأنها الأشد، أم كون الأربعة أصل العدد فلا يزيد التأكيد ضربت في عشرة كذا قيل، ولا سيما أنها أصله لا وحده، وقيل، حجه النظر إلى مراتبها من الآحاد والعشرات والمئات والآلاف، وقيل سنة، وفي رواية « أربعين حريفاً » ورواه ابن أبي شيبة « مائة عام » وقال كعب الأحبار: لكان أن يخفف به حيزاً له من أن يمر بين يديه وعلة السنرة مرور المار كما يدل عليه قوله عليه السلام « ثم لا يصبره ما يمر بين يديه » ورعم مالك أن السنرة من سنة الصلاة وهيأتها وأنها ليست للمرور فقط وأنه لا يصلي إلا إلى السنرة في السر والخصر ولو أمن المرور، يرد عليه الحديث المذكور، وقيل عنه لا بأس بالصلاة إلى غير سنرة في السفر وقال هو والليث الخط باطل لا يكون سنرة، وقال الليث: لم يثبت فيه عندنا حديث، وصح عندنا المذكور وأثبتته في الإصحاح، ورعم المالكية أنه ضعيف وبذلك الحديث أحدنا نحن والحنابلة والشافعية والحنفية وشاع إنكار ذلك عند المالكية، قل مطرف وهو من سلفهم خطاً فلان في الخطي خطاً يصل إلى الخصب في مسجدنا من كل حلقة فلم يفتنه فساد من كل ناحية الحق بالسنرة وإجاهل، يعنون بالسنرة

نحو الجدار والسارية بناء منهم على جواز اتخاذ السترة وفتها ولو بعد الاحرام
وليس كذلك عندى وإنما يجوز اتخاذها بعد الاحرام اذا رأى ما يقطعها مقلدا
أو ظن انه يأتى ومن ذلك أن يستدرك مودته لا امام بعد تسليم الامام ويخاف
أن يقطعها عنه المأمومون فيذهب إلى سرية أو غيرها مما يمكن أن يسره أو
الى موضع لا مرور فيه لأن ذلك اصلاح للصلاة ، وشرط بعض ذلك فلة
الاتقال ، ونقول اخطأوا في نسبته له الى الجهل مع انه عمل بحديث لا يليق
أن ينسب الى الجهل من عمل بحديث ولو كان حديث ضعيفا بل لا أخطأ به بحر
لم التعريف بالتجهيل من أول الامر لانه بعيد عن العلم والفهم حتى يتبين
عناده واستهزاؤه ، وروى أن أمة بالمدينة نظرت الى ابن حريج يصلى الى
الخط فالت ، وأعجبها له الشيخ وحده بالسنة فأشار اليها أن قفى فما قصى
صلاته قال : وما رأيت من حملى ؟ قلت : بك تخط خطا تصلى اليه وقد حدثنى
مولانى عن أمها عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الخط باطل »
وإن العبد اذا كثر للاحرام سدت ما بين السموات والارض ، فسأها أن
تقره على مولاتها ففعلت فحدثته بذلك فقال لها تدينينها متى اعتنقها وبه ينفعي
أن يحط من ، ، شينا من العلم ، قالت ذلك اليها ، فعرض ذلك عليها فقالت
لاحقه لى بذلك لأن مولانى حدثنى عن أمها عن أم سلمة رضى الله عنها
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اذا اتقى العبد ربه ونصح مواليه فله أحران » ولا أحب
أن انقص أحرار ولو كان هذا لكلام من مولانى قد عرضت ذلك على أن
تعطينى من مالها بالمعقوب ما يكفينى ، قلت لانسى بظلال الخط لأرأى به لا يستوثق
به لانه أستر الى الامة وهو في الصلاة ان تنف وليس السبيل ذلك ، بل السبيل
أن يتم صلاته ثم يسأل أهل العلم هل نسخ الخط ولانه غير معدود عند صحاب
في الثقات وأيضا مولاة الامة مجهولة والراوى لما كان كذلك لم يؤخذ

بتحوزها ياها، ولئن سلطنا المسيح فمما هو بسحر السيف والعصى اذا وجدنا
بطل قاتلنا، خط وقد حار قبل ذلك، لو وحدتم كان لا يجوز الا ان قدماها
وما أشبهها والله اعلم

• ورد في الأثر أن الامام سترة لمن خلفه والصفوف سترة بعضها
لبعض ما لم يقطع المار خلف الامام واذا فعل قطع على من تلا الامام من
رائته لا على الأثر لصف الصفوف لأن ذلك يدي وراه لا يكون عندهم
وصحة • دا قصه بين صف وآخر من وراء الامام قطع على من مر بينه وبين
لامام فقط • يدل لهذا أن ابن عديس جاء بخلافه • هو طفل فأطلق الحمار
• دخل في الصف • يسكن عليه النبي ﷺ • والصحة • ليس كما قيل ان هذا
الحديث يدل على أنه لا تقطع الصلاة شيء وكذلك كان سعد بن أبي وقاص
يدخل فيمن بين الصفوف عرضاً وهو أولي لمن احتج لثلاث يقبل بحامه مثلاً
فما الامام • يحرم ذلك أيضاً طولا بحسب الامكان ولا يمر خلف قفاه الا
لضرورة • لا يحتمل التخيير وطهر مده • مالك أن المرور خلف قفاه الامام لا
يقطع الا في الصف لأول من يقبل لامام • وعنه بعض أن في الأثر مصاففاً
محمداً فأتقده سره لامام سره من خلفه قال الشعبي من قوم قال السحاري
سترة لامام سترة لمن خلفه وعني هذا بقطع على المأموم في أي موضع من
الصفوف ما يعلم على القدر • لم تكن للامام سترة • وأجاب ابن عرفة أن
سترة سترة لهم حراً وحكماً • هو سترة هم حكماً • وقد ذكر في السيل وذكر ت
في شرحه ما يعظم الصلاة ومسافة القطع • عن علي : لا يقطع الصلاة شيء • ثم
يمر بين يدي المصلي وعن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يقطع
الصلاة شيء • ثم يمر بين يدي المصلي • ومنه في ذلك حديث وهو من الصحابة وهو قول
الريعي • ومن محمود • ثم رحمه الله وهو شامل للحائض والنفساء والجسب والاقلف
والمشرك • الكلب الاسود واخضر وغير ذلك وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة
ومالك وجهود الأئمة • وقار أحمد بن حنبل : يقطعها الكلب الاسود قال وفي قلبي

من المرأة والحمار شيء ، وعن فيصة بن ذؤيب ان قطاً أراد ان يمر بين يدي
البي عليه السلام وهو يصلي خبسه برجله ، وروى أنه عليه السلام لم يزل يدرأ بهيمة حتى
لصق نطه بالجدار ، وهذا الحديث ونحوها لا يحسب بهما على عدم القطع بل على
نه تحب اندفع ولو كان المراد لا يقطع كما صرح به في الحديث السابق ، وعن
حسن المصري : انه تقطع الصلاة للمرأة سحر ، سكاب لاسود ، قيل وقد
أسقط ذلك حديث عائشة في قوله : نفس ما عهدتكم ، ما كلاب ، وقيل ان
معنى قوله تقطع الصلاة تشغل سمه ونحوه بينه وبين الاقل عليها ولو أراد
غير ذلك لقال تفسد الصلاة أو تبطلها ، ويرد هذا الحديث لا يقطع
الصلاة شيء ، فان المراد به نفي الابطال والافساد ، قيل المرأة تشغل بفتنة
والحمار ملاذته وانه لا يتزجر اذا دحر ، سكاب الاسود بالسكر النفوس
لان سواده مكره عند النفوس فاذا رأت معه لمعه ببصه سكنت اليها لانهما
حلفت من نور فلذلك تستوحش من الطلام والقيم ، وجعل الله سبحانه وتعالى
حهم سوداء كالقار وحمل علاء العذاب اسوداد الوحد ، وحمل علامة لمحة
ابيض الوحد حملت لله الرحمن الرحيم الكريم من أهله ، وعنه عليه السلام نهت
ان اصلي الى النائم والمتحدثين ، وعن ابن عباس عن النبي عليه السلام قول « لا تصلوا
حلف النائم ولا المتحدث » وكان ابن عمر لا يصلي حلف حل يسكن ، علم
بعضهم النهي عن الصلاة الى النائم بانه قد يحدث منه شيء ، فبشئ على لمسلي
وقد تنكشف هورته وعن الصلاة الى المتكلم لئلا يتشوش كلامه ، وللسفرة
شروطا : أن تكون ظاهرة ثابته عليته كرمح طويله كالدرء مما لا يشعل ولا
يشوش ، فلا تجوز بما يشغل كامرأة ومنحدث ، ولا تنحس كمشرك و رصي
اليهما فلا بأس لكنه أخطأ كما أخطأ من ترك السفرة ، وكذا من استتر بما لا يكره
ولا يستتر بما لا يشت كالصبي ولدائه التي تمتل ، ويحور لظهر لرحل دارصي

أن يثبت حتى تتم الصلاة أو علم أنه يثبت ، لا إلى وجهه أو جنبه لأن ذلك
 متاعل ويجوز بالمتعلقين لأن مستدبره سترة له عن مستقبله ولو فاه وجهه ،
 وقيل لا . ويجوز بصبي ثبات وامرأة محرمة أو محوز أو سوداء لا تشغل قلبه أو
 عينه أو أذنه أو سمعه لو تكلمت والله أعلم ، قيل إذا صلى إلى مثل الحرة
 أو أرمح فليحمله إلى حابه الأيمن لقوله ﷺ « إذا قم أحدكم إلى عمود أو خشبة
 فلا يجعله نصب عينيه ولكن على حابه الأيمن » وقال المقداد : ما رأيت النبي
 ﷺ يصلي إلى عمود أو عمود أو شجرة إلا جعله على حابه الأيمن أو الأيسر
 ولا يصمد إليه صمدا ، وحديث المقداد هذا رواه أبو داود من قومنا وقال
 ليس أساده أقوى ، ولكن عمل به جماعة من العلماء ولا ينافي هذا الحديثان
 الحديث السابق « إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه » لأن جعل السترة
 مقابلة للحاسب الأيمن من وجهه أو لجانب وجهه الأيسر يصدق عليه أنه
 جعلها تلقاء وجهه ، وأما لاداة فليسنة فعريصها نصب عينيه ، وأما السارية
 والمحلة والشجرة ففي حسب الوجه الأيمن أو الأيسر كما في حديث
 اختداد لدخول النخلة في الشجرة والسارية في العمود . لأنه لغة ما يعتمد
 عليه ، وإن لم يقبل الوجه شيئا من السترة لم يجز ، وقيل يجوز لأنها قدام
 المصلي ، وإن جعل دابة سترة بعجزها مستقبل للقبلة جاز . ومثل ﷺ في غزوة
 تبوك ما ستره لمصلي ؟ فقل مثل مؤخرة الرجل بحمله بين يديه ، قيل ذلك
 نحو من عظم الذراع وهو من المرفق إلى أصل الكعب ، ولذلك قيل مقدار
 الشبر فانظر شرحي على السيل

ويجب لدفع لمن أراد مرور بين المصلي وسترته ولمن أراد المرور
 قدام لمصلي غير المستتر ، واختلف متى يجب الدفع ويأثم المار ومتى
 يقطع مرور الصلاة ، فقيل ذلك إذا كان بينه وبين المسار أقل من
 سعة عشر ذراعا وقيل إذا كان أقل من خمسة عشر ، وقيل إذا كان أقل من

عشرين ، وقيل اذا كان أقل من سبعة ، وقيل اذا كان أقل من ثلاثة ، وقيل
اذا أراد المرور في مسجده أو بيته وبين مسجده ، وقيل اذا كان بينهما رمية
حجر وأقل ، واستظهر بعض أصحابنا ان المار يأنم اذا مر حيث يصله المصل
بالدفع لحديث وجوب الدفع بلا انتقال ، قال ابن العربي : كل تلك الاقوال
غلط الا القول بأنه يستحق قدر ركوعه وسجوده وهو موافق لما استظهره
بعض أصحابنا ، قال : وسبب الغلط قوله عنه « من أبي فليقاتله » اذ حملوه
على أنواع القتل وليس كذلك ، بل المدافعة باليد بدور انتقال أو بالقول مثل
أن يقول : سبحان الله وبلاشارة اليه انتهى بالمعنى واتفقوا على انه لا يقاتله
المقاتلة المفسدة للصلاة ، وروى ان رجلا دفع رجلا فكسر أنفه فقتل عنقه ،
لو تركته يمر لكان أهون من هذا ولم يذكره ان عنقه جعل في كسر الالف
شيئا ، وهكذا مذهبنا ان دمه مهدور اذا دافعه بعد اباته فنضرب لانه مأمور
بمدافعه ، وقال ابن شعبان من المالكية : ان مات فسيته صلى الله عليه وسلم ، وقيل
على المصلي ، واتفقوا على انه لا قود عليه لانه مأمور بالدفع والعنف اذا أبي
وان رده لعنف من أول مرة فلا علم لصادقه فعليه الدية في منه اجماعا وان أراد
أولياؤه القود لزمه ، قال أبو سعيد الخدري : قال رسول الله ﷺ « اذا كان
أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه من أبي فليقاتله فاعا هو شيطان » أي
متمرد أو قريب شيطان كما روى ابن عمر « فليقاتله من معه القرين » وروى
« فان أبي فليدفع في نحره فاعا هو شيطان » وروى « فليجعل يده في صدره
وليدفعه » وروى « من كانت له سيرة فليبدن منها » وأخطأ من جعل بينه
وبين سترته مقدار صفيين وانما يحسن أن يجعل بينهما ستر ، وقيل ثلاثة أدرع ،
وقال الداودي : ذلك واسع اكثره ثلاثة أدرع وأقله عمر الشاة ، قال سهل بن
سعد : كان بين مصلي النبي ﷺ وبين الحداد قدر عمر الشاة وقدر ذلك شهر ،
وقال بلال رضي الله عنه : ان النبي ﷺ صلى في الكعبة وجعل بينه وبين

الجدار قدر ثلاثة أذرع ، قلت يجمع بينهما أن يجعل يمر الشاة اذا كان راكعا
أو ساجدا وثلاثة اذا كان قائما ولو كان يمر الكفة اذا كان قائما لاحتاج أن
يتأخر للركوع والسجود وذلك عمل في الصلاة مستغنى عنه وذلك مقدار ما يمكن
المصلي أن يدفع ما يمر بين يديه وتحت يده ، وحكي بعضهم الاجماع على انه
اذا مر لا يرده لأن رجوعه مرور ثان ، وروى عن بعض السلف رده ، قلت
يحتمل ان مراده الرد حال استدائه في المرور أو حال استقراره قدامه أو حال
بقاء بعضه قدامه ومحذورة البعض الآخر الى جانبه الايسر ، ورغم بعض انه
يرد بالاشارة ولو حوّر دكله . هو خطأ والله أعلم ، ورد لمصلي المار واجب
ودفعه بالتعريف كذلك عند وعند الظاهرية للأمر في الحديث ، وقلت
الشفعية : الدفع بالتعريف مندوب ، يجوز عند بعضهم الانتقال من مكانه
للدفع ، وقال ابن بطال : اجمعوا انه لا يجوز وليس كذلك كما مر . والله أعلم ،
ومثل المرور بين يدي المصلي لوقوف بين يديه حيث يسجد مستديرا أو
ممرضا وأعظم من ذلك استقباله واقفا أو آتيا من قبلته وفي كل ذلك يحصل
النشويش أو المنع عن الصلاة . ولا ضير على مار قدام مأمووم وعلى واقف ولو
مستقبلا أو آت من قبلته لأن الامام مسيرته حتى يمنعه حال ركوعه أو
سجوده كذا قيل ، وقيل يباح المرور والاتيان والوقوف بعد مسجده غير
مستقبل له في وقوفه . وقيل المأمووم في ذلك كالامام والقدر ، وقال بعضهم :
الستره ترفع الحرج عن المصلي لاعتن المار سواء كانت هي الامام أو غيره ،
وذكر اللحامي من المالكية وغيره ان احوال المصلي والمار في الانتم وعدمه
أربع : الاولى يأتم المصلي ، وهي أن يصلي في مشروع مسوك بلا ستره أو
متباعدة عنها ولا يحد المار مندوحة ، الثانية يأتم المار وهي أن يصلي الى ستره
في غير مشروع وللمار مندوحة ، الثالثة يأتمان ، وهي مثل الاولى لكن يحد
المار مندوحة ، الرابعة لا يأتمان وهي مثل الثانية لكن لا يحد المار مندوحة

وذلك استثناء من الحديث وحل له على غير الاضطراب، والا فظهره منع
المرور مطلقاً وذلك الاستثناء يصح عندما، والمراد بعدم المندوحة أن يحتاج
المار الى المرور لأجل شيء لا يحتمل التأخير كبيت وتحية مال أو نفس أو اتعاع
عدو جاء على أثر مروره بالمرور ولا يجد سبيلاً الاقدام المصلي والا قصر أو
فات المراد . والله أعلم

وفي الأثر: أن كلب الصيد كغيره عند الأكثر، من المصلي يدفع عن
نفسه بلا علاج، وإن أبا عبد الله قال: إن جاءت حائض تمر بين يديه أو
مشارك وإن كان قائماً تقدم قليلاً ليعلم أنه يريد دفعه، وإن كان جالساً أتى إليه
برأسه وكره أن يشير إليه بلا علاج وقت، وإن مس المذنب ليسصرف عنه بلا
علاج شاغل لم تفسد عليه، وإن ابن المسح قال: له أن يمد يده ليدفعه ولو
قاعداً، قلت: بل الأولى له أن يشير بيده ولو مصطحفاً، وإذا أمكنه الدفع
بأشيرة يده ولو بلا مماسة فلا يمتنع، ولو قائماً، وإن أشار إلى كلب بيده أو ثوبه
فإنه يرميه نعمت وإن رماه فسدت، وإن قيل إن من أحاطص به الحلب ولم
يعطه من بدنه شيء ولو وحده فلا يسيد لأن ثوبه كالسفرة، والأكثر ما
على أن مرور ذي روح ودم قطع لا مالا يتمتع منه كدباب ونحوه وفي نحو
احتماء خلاف فلا تخور الصلاة على ثوب فيه قمل لانه يجد لامتصاص منه ما
يصل على غيره أو على الأرض، وإن نال أكثر جهته لأرض وناقبه حتى
ذي روح لم تفسد وكره استقبال قبر وإن لغير آدمي، وإن مر مسور بين
يديه بمحبة فقولان، وإن ارتفع ما يقطع الصلاة ثلاثة أشبار لم يقطعها إن كان
لا يسأله إذا حضرك أو سجود، قيل ولا يقطعها صبي ولو قعد في حجره
لكن يعرفه، قلت: يعني قائل ذلك إن لم يبشر موضع لمحس بثوبه أو بدنه
في ثوب الصبي أو بدنه، قيل نحو الحنزيروانقرود ولحمها يقطع إلى خمسة عشر
درعاً كالكلب، وقيل كالجس إلى ثلاثة، وقيل ما لم يمسه، وقيل أيضاً في

النحو خمسة عشر ، وقيل في القبر والموقدة ما دون سبعة عشر يقطع ، والله أعلم .

ويقطعها الالتفات والعمى وتعمد سمع أو نظر أو شم بلا ضرورة وتعمد فكر في حساب أو في أمر ديني أو دنيوي ولو لم يشغله ذلك ولم يقطع القراءة ورغم بعضهم : أنه لا نقض حتى يفهم ما استمع اليه أو يعرف ما نظر اليه أو يستشق ريح ما شم أو يدرك حساب ما تفكر فيه أو يدرك ما فكر فيه مطلقاً ورغم بعض أنه يعيد ولو لم يتعمد وإن أصغى وقطع القراءة لخوف فلا بأس ، وأما الرجاء فتنتقض ، ورغم بعضهم أنه كالخوف وليس كذلك إلا أن كان حاء شيء لا تصح الصلاة بدونه أو ينحو به من هلاك ولعل هذا مراده ، وزعم بعضهم أنه لا فساد بالأصغاء لغير الصلاة حتى يكون أكثر من قدر ثلاث نسيجات ، ورغم بعضهم أنه لا نقض بالالتفات حتى يكون لا حهل

ومن مديده لقمة أعد ، ورغم بعض أنه لا إعادة حتى يقبضها ، وبعض أنه إن قبضها ظاناً أن الفداء من مصالح الصلاة فألقاها فلا إعادة . ويعيد من مسح مسجده وقد أمكنه السجود بلا مسح ، وقيل لا يعيد إن كان فيه ما يمسح أو يسوى . وروى أبو سعيد . أن مصلياً مسح مسجده أكثر من مرة فأمره النبي ﷺ بالإعادة وقال « لترك المسحة الواحدة أحب إلي من مائة باقة سود الخدق » وإن حرك حاتم بلا ضرورة أعاد ، ورغم بعض أنه لا إعادة إلا إن حركه بيد أخرى ، ورغم بعضهم أيضاً أنه لا إعادة ولو حركه بأخرى إلا إن شغله ، ويقطعها ادخال الأصبع بأنفه أو فيه أو أذنه عمداً ولو لم يقشر من ذلك شيئاً إلا لضرورة أو اشغال فلا قطع ولو قشر وفي السهو قولان أصحهما عندي عدم القطع ، ورغم بعض المشاركة أنه لا نقض ولو تعمد بلا ضرورة ، وبعض أنه لا نقض كذلك إلا إن قشر شعرة أو غيرها وأخرجها وله أن يمسح ما خاف أن يدخل فيه من عرق أو دمع أو مخاط أو ماء ركام ، وفي الأثر عن أبي عبد الله :

لا نقض بانتلاع مثل حبة أو ما يجري في براق وما خرج من ضروبه ،
والصحيح عندي النقص ان تعمد أو ظن وفي آكل أو شرب سيما قولان
وبقية المشروب من ماء أو غيره كالطعام الجاري في براق ، ومن ضربه نحو
دباب أو شغله فطرده بالفتح فليل يختار النقص ، وإن طرده بتحريك العصو
الذي هو فيه حار ، وقيل ان كان في رأسه فليطرده بيده وهو أولى ، وإن حسب
الآيات والتكبيرات ونحوها في أصابعه في العرض فسد ان تعمد وكره في العمل
والعبدان وحر في نفسه ولو في فرص ، وإن لمس مأموم فله حادثة تحريكه وإن
حركه من ليس في الصلاة أو حرك اماماً أو فدا فلا بأس عندي ، ومن أومى
برأسه أو يده أو غيرها يريد لا أو نعم فسدت صلاته ، ورغم بعض أنها
لا تفسد ، وإذا وضعوا الشيء بأنه مفسد كفتح العين وعمصها ووضع اليد في
غير محلها والرجل وفسحة في الصف والتشم على القول بافساده وعبر ذلك بما لم
يصحوا على ان قليله مفسد منه بمقد قليله ، وقيل مقدار الحد ، وقيل مقدار
الركعة ، وقيل مقدار الباقي ، وقد كرت في شرح السبل فروغاً ومقصودي عاماً
دكر ما لم يدكره السبل ولا شرحي له ، ومن لم يلو بعض عمدته على حقه ثم
دكر فبشر طرفاً منه فلو اء على رقبته يطل حواره تمت صلاته ، وإن أراد به
السنة أعدد عند الأكثر وقيل ان علم لزومه وفعله لمصلحتها استحسن اعادةها
بلا فساد كذا في الأثر ، وأقول : التحقيق ان كيفية اللبس مصفاً ان كانت
مفسدة للصلاة فقد فسدت بها الصلاة أحرم بها أو حدثت له بعمده أو بدون
عمده ، وإن كانت مكروهة تؤدي الى افساد كانهل النوب المؤدى الى انكشف
المودة أصلها حدثت أو أحرم عليها لكن ان أحرم عليها وقد رجع في قلبه
انها تؤدي الى ذلك فليبعد ، وإن كانت مكروهة لا تؤدي الى ذلك أو كان المستحب
تركها فأصلحها فسدت صلاته لانه راد ما استغنى عنه الا ان ورد النهي عنها
منه ^{بإلحاق} نهى تنزيهه فله ان يصلحها مع انه لا تفسد صلاته ان لم يصلحها وذلك

لمقام المعني ، وان كان المعني أ كيداً أو حظراً وجب عليه اصلاحها ويختلف في
صلاته في الحظري وليس هذا انفصل حاصاً بكيفية اللباس ، والله أعلم . وان
حك ذكراً أو دبره من فوق ثوبه لاحتياج الى الخلق فلا بأس ، وان سأل أو
رد جواباً أو أمر أو نهى أو حطب عمداً بالقرآن فسدت وان سهواً فقولان ،
وان قصد شكايه أو توجهاً فإلزام الجواب ، وان ذكر الدر واستحار منها أعدد
ان حرك لسانه الا ان كان بالقرآن ومر سير هذا . ومن تسبح في صلاته لامر
كالجواب ولا غلام فسدت على الصحيح لان التسبح للاعلام والجواب كالكلام
فيه خلاف اد تسبح لذلك سهواً أيضاً لا ان تسبح ليسر حلقه وان
وجد القراءة بعد تسبح ولا يتصرر ولا يقشوس فسدت ان تسبح الا ان
كان اماماً فلا فساد ان أراد تحسين صوته لله أو زيادة حمه لله سبحانه وتعالى ،
وان تسبح تنسب الامام فقولان ، الصحيح عندي الفسد لان التسمية بالقرآن
أو التسبيح أو بما توقف عنه لا امام لا كلام غير هذا ، والتسبح كلام غير
هذا كله ، والتأوه والبكاء والتسبح ولا يبيد لذي يوي مقسدة اذا غلبته ، وقيل لا ،
وقيل ينقض البكاء والتسبح ان سمع من حلقه ولا يقض بهما خوف الله وقض
ذلك كله ان كان على ميت ، وقيل لا لا ان كان حراً عبيده ، وبمسد الصلاة
بالضحك لا بالتبسم وليس كما قال أبو سعيد : ان التبسم يقض من حيث
من الضحك لقوله بَيِّنَات « ضحك لي جبريل في الصلاة فسمت به » نعم يقض
تبسم عرض لمقصده حصرت أو حكيت فسمه ، وقد كررنا فتبسمه ، لا كما قال ابن
دكة ان الضحك لا ينقض الصلاة كالتبسم ولكن القهقهة تنقض ، ومن عرض
له الضحك فأمسك منه وعن الصلاة حار لان ذلك من اصلاحها ، ومن عدا
محاط أو نحو ذلك في الخصى أعدد من دفعه كذا قيل والحق عندي انها تفسد
ان حمر لان الحمر زيادة مستعنى عنها ، وكذا ان تقدم أو تأخر عن موقفه لذلك
أو تقدم عن مسجده لذلك ، وقيل لا الا ان راد على خمس خطوات وله ان

يترك ذلك يسيل أو يسيل ولا يلتقي ذلك قدمه في موضع سجوده أو دونه أو بعده لنهيته عليه السلام عن ذلك وله القاء ذلك يساره ولو في المسجد ولا يفعل ذلك ثمونه لقوله عليه السلام « لا يترك في ثوبك الا في الكميه » وان برق مثلاً في نعله فلا يضعها على الأخرى الا ان كان وضعها عليها أقرب وإلا أعاد ، وان كان وضعها عليها حفظاً لها عن التلف لم تفسد ولو كان أعاد ، وهكذا ينبغي تقييد قول حميس : كره له ان يجعل إحدى نعليه على الأخرى اذا برق فيها الا ان كانت فوقها فردها كما كانت ، وقول ابن بركة : ان فرقهما أعاد قل . وان حمر بيسراه قائم أو بيده اليسرى حالساً فلا تفسد صلاته ولو دفن وكذا ان برق في ثوبه أو أمامه أو يمينه ، وكذا لو في غير صلاة لأن الملائكة يمينه والشفط يساره ، وقيل تفسد بالبراق قدماً ، وعن ابن محبوب ان برق قنصاً يمين أو يسار يديه فلا عليه ، قلت : القيام والقعود سواء في هذه الأقوال وان عد في الارض أو على عتبه لمحو براق في الارض أو في عمل فسدت سجدتي وقيل غيري : كره ذلك بل يكب بوجهه

ومن نكس حتى أدر أعاد ، وقيل بعض . يعني ، ومن نكس حلب الامام بني اذا انتبه ان لم ينتقض وضوءه ، وقيل ان سمعه بركعة أو مقدارها ، أو بقراءة وركوع أهل مامضى وساتف من حبه معه ، وقيل ان سمعه من بعض الركعتين الاوليين وانتبه بعد التسليم ، وقيل ان سمعه من بعض غشيه النوم وعجز عن فتح عينيه كأنهم يفتون عالجها حتى فتحت أو بقيت كذلك حتى انما تمت ان لم يشغله ذلك . ان نكس حتى وقع على حبه أو حمله أو قدمه فقام بني ، وقيل يستأنف وان لم ينتبه حتى لمث في الارض قبلاً انتقض وضوءه ، وقيل ينتقض د . وقع على الارض والله اعلم

فصل

من دخل الصلاة كما لا يجور ووافق ما يجور فعمدي انه يعيدها لا يحريه ولا يثبت عليها سوء نيته لأن نواه دحوله كما لا يجور يثني التقرب بها الى الله عز وجل لأنه معصية وقد أمر أن يحرم للصلاة نية حير واداء واجب كما أمر واحرامه بما لا يجور ليس بذلك الاحرام المأمور هو به ووافق ما يجور وقد قال ﷺ « أَعْمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وقال الله عز وجل « مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ » وهذا لانية له صحيحة شرعية ولا احلاص دين ولا يعارض ذلك ان من مس امرأة على زنى فاذا هي زوجته لا تحرم عليه لان الجمع ليس مما يتوقف على نية بخلاف الصلاة ، هذا مطهر لي والله أعلم . وقيل تمت صلاته ، وقيل تمت في الثوب فقط مثل أن يحرم به على أنه يحس أو مفصوب فإذا هو ليس كذلك ، وقيل تمت فيه وفي الوضوء لابي الحدة ، ومن تعمد الصلاة بما لا يجور ولم يعدها حتى خرج الوقت كفر ولزمته مغلظة ، أو مرسله ، أو صدقة ، أو توبة فقط وبفصلها وذلك كاختلافهم في تركها ، وقيل لا قضاء على متعمد تركها أو فعلها كما لا يجور ، وفي أن لا تدرم الكفارة مصلياً نحس ببدنه أو ثوبه ولو علم به وان صلى ولا وضوء له أو حساً فهي لروها قولان ، ولزم المدل من تركها بسكر تعمه لا الكفارة اهـ والصحيح أن حكم | هد | كحكم غيره ممن تركها عمداً فلا سكر ان تعمد السكر بعد دخول الوقت وان تعمه قبله أبطل فقط ، ومن ترك صلوات أو صلاها كما لا يجور عمداً فكل واحد كفارة مغلظة ، أو مرسله ، أو صدقة ، أو لزمه شيء من ذلك عليهم جميعاً ما لم يفعل ما لزمه وإذا فعل ما لزمه فالحكم المذكور لما يستقبله ، ومن قدم يتحدث ويظن الوقت واسعاً وقد علم بدخوله ثم وجده صيقاً فان وقته فالسدم والتوبة عمدي ، وقيل مغلظة وقيل صوم عشرة . ومن استغفل عن الصلاة بأمر أخروي لزمته المغلظة ، أو

المرسلة ، أو الصدقة ، أو التوبة ، و دعم بعض أن المغلظة تلزمه أن اشتغل
 بدنيوي أما بأحروي فالبدل ، ومن تمهل في غسله حتى فات الوقت عمداً أو
 فعل بجهل مالا تصح الصلاة به أو ترك ما توقف عليه سبحانه فالكفر والكفارة
 على الخلاف في متعمد تركها ، وقيل لا كفارة إلا على تاركها أصلاً عمداً لا جهل
 وعن ابن عباس : إنما تلزم من تركها ديانة ، وقيل إنما تلزم من تركها بلا عاهة
 ولا جهل ولا تشاعل ومن منع أحداً من الصلاة أو صر به حتى أغمى عليه أو
 قيده أو فعل مثل ذلك من الموانع كاطعامه مسكراً لزمه ما رجم من تعمد ترك
 الصلاة أن فعل به ذلك في وقتها فلا يصل حتى فات و صلى كما يمكنه ، وقيل
 ولو فعل به ذلك قبل الوقت ، وقيل لا يلزمه ما لزم متعمد تركه مطلقاً لأنه مانع
 لا تارك ، وقال بعض : لا كفارة بجهل حتى بجهل ركعة وبصلي الممسوع كما
 أمكنه ولزمه أن يفدي بماله ليصلي قامة أن كان غنى عنه يفدي به ، وقيل
 لا يلزمه ومن أحرم بفرض لرياء أو انجاس فكأن تركه وإن أحرم لأدبه
 ويدخله الرياء والعجب وينفيهما أجزته ومن نام في الوقت وأمر أحداً أن
 يوقظه فلم يوقظه فلا كفارة عليه أن كان مأموراً يتأهل للايقاظ ، ومن نام عن
 العتمة على أن يقوم بوقتها فلم يقم لزمته واحدة عنها وعن الوتر عند بعض ،
 وقيل اثنتان عنهما وهو الحق في رأي من يقول بفرض الوتر ويقول ببروم
 الكفارة عليه . ومن نسي سفريه فذكرها في حضر وقد فات وقتها في سفر صلاها
 سفريه وإن نسيها في سفر ثم دخل الحضر والوقت باق ثم ذكرها بعد خروج
 الوقت في الحضر أو في السفر قضاها سفريه قال ابن بركة : إن ذكر سفريه في
 حضر صلاها قصراً عندنا ، وقيل نعماً لقوله تعالى « أقم الصلاة لذكري » ولما
 روي « فذلك وقتها » قلت : لا دليل في الآية على ذلك لاحتمالها معاني وقد
 ذكرتها في هريان الزاد . وأما الاستدلال بالحديث فله وجه ظاهر لكن يقبل
 البحث وقد ذكرت في شرح النبيل بحثاً فيه ، ومن نسي حصرية ثم ذكرها في

سهر وقد فات ؛ قتها صلاحاً حضريه وان لم يفت بقولان ومن دخل في سهر وقت صلاة فتركها حتى دخل الحصر والوقت باق فانه يصلها تماماً ، ومن حاج من وطئه في وقت الحاضرة فتركها الى حد السفر والوقت باق فقبل يصلها سهرية وهو الصحيح عندي ، وقيل حضرية اعتدلاً لدخول الوقت عليه وهو في الحصر والصحيح عندي اعتدال محله حين اراد الصلاة وهو محل السهر فليصلها سهرية اذ الوقت باق حتى دخل السفر والتكليف باق عليه حتى دخل السهر فيكف بها سهرية اذ لم يؤدها قبله حضرية ، ومن فسدت عليه في سهر أبدلها قصر ولو في حصر ومن فسدت عليه في حصر أبدلها تماماً ، ولو في سهر لان السهر يلزمه العرض في الوقت وكذا النائم . فاختلفوا في لازمه اقضاء أم أداء ، من فسدت عليه لزمه حكم وقت صلى فيه حين علم بالفساد لزمه البدل وليس لا كالمبدل منه واذا أبدل زال عنه العرض وهذا لا بدال لزمه من حيث علم ، والله اعلم

ول ابن الرقعة : من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وجمهور الحنفية وأبو اسحق الشيرازي من الثمنية وعبد الجبار من المعتزلة : الامر بشيء موقت يستلزم القضاء له اذا لم يفعل في وقته لاشعر الامر بطلب استدارك الفعل واقتصد من الامر الفعل مطلقاً لا الوقت أيضاً عند هؤلاء ، وقال الاكثر وأبو اسحق في معناه وشرحها القضاء بأمر جديد تارة لا يصرح به وهو الكثير بل يدل عليه الاول وتارة يصرح به كحديث « من نسي صلاة فليصلها » اذ ذكرها ، « حديث » اذ رقد أحدكم عن الصلاة أو عمل عنها فليصلها اذ ذكرها ، « حديث الاول في صحيح البخاري ومسلم ، عندنا والثاني في صحيح مسلم ، وعلى القول الثاني القصد من الامر الاول الفعل في الوقت لا مختلف ولا قضاء فيها لا وقت ، وفيما هو سبب كل واحد من القولين ، قيل وفيما ليس أمراً دائماً أما الدائم كرمضان والصلوات الخمس فظاهر وأما قولك صوم يوم الخميس فمما أصحاح الاول مقتضاه أمران التزام الصوم وكونه في يوم

الخمس فإذا عجز عن الثاني لهوائه بقي إقتضاء الصوم ، وأصحاب الثاني لا يسمون إقتضاء الأمرين ، وأصحاب الثالث يسمونه في الأداء لائ غير واحد الحديث الثاني د على حكم الرفاد والفقير إل هي أعم من الفسيفس وفي حكم الترك عمد ، قد ذكر الشيخ رحمه الله في لا يضح وأن قسم المصدي الشافعي أنه أولى لأنه إذا وجب القضاء مع العذر رفع عدمه أولى وقل من القاسم أيضا : لعله يستند حكمه بالنسب على المذكور في الحديث وقل من هو أولى لأنه إذا وجب القضاء مع العذر رفع عدمه أولى ، والله أعلم

الباب السابع عشر

في حكم تارك الصلاة وفي صلاة غير المظنين

لا يعذر في ترك الصلاة من أحاط به حريق أو هدم ولا عريق ولا من في القتل لا من دني ، ويصلي كل ما تمكنه حتى الإيماء والمكبر ولا من لا يستطيع وقوه من شبه ذلك ، ومن تركه مع ذلك فهو هالك بدمه من م باركه في غير ذلك لكن يسرأ عنه أحد للشبهة عند مخالاف تركها في غير ذلك فإنه يقتل إلا أن تاب قبل القتل ، وقل عمر رضي الله عنه : يستتاب ثلاثة أيام كل يوم مرة من لم يتب قتل ، كذلك من صلاها بما لا يجوز به إجماعا ، وقيل لا يقتل من صلاها بما لا يجوز إلا أن صلى في الوقت ، وقتل تارك الصلاة عند قتل حد لاقتل كفر ، واحتج قومنا ، قل بعض المالكية يؤحد تارك الصلاة بفعلها في آخر الوقت الضروري لا الاحتيازي على المشهور من امتنع بلسانه وبأصراره على الترتيب من حد لا كفرا ، وقال ابن حبيب : أنه يقتل كفرا ، وأنه يقتل إذا خرج الوقت الضروري ، وعن علي وابن عمر وابن حنبل وابن راهويه أنه كافر يفتن به آخر الوقت من صلى ولا قتل وعليه فلا يرث ولا يورث بل حكمه حكم المرتد ، وقل مالك والشافعي وأكثروا أهل

العلم بما قضا به من انه يقتل حدا ويرث ويورث ، وقل أبو حنيفة وأصحابه
وبعض المالكية وبعض أصحاب الشافعي وابن شهاب من أصحاب مالك
وبعض سلف الامة وداود وأصحابه : يصرب ضربا مبرحا حتى ينوب وقلوا
المحكوم على قتل نفس مؤمنة تفريط ولا اجمع في المسألة وقد تعارصت الأدلة
ومن حجات من قل لا يقتل الحديث الذي رواه الربيع بن حبيب رضي الله
عنه مرفوعا انه قل رسول الله ﷺ « خمس صوات كنهن الله على العباد في
اليوم وليلة فمن جاء بهن لم يصيب من حقهن شيء فله عند الله أن يدخله الجنة
ومن نقص من حقهن فله عهد عند الله أن يدخله النار » ولكنهم ، ووا في
استدلالهم « فمن جاء بهن لم يصيب منهن شيء استخفى بحقهن كل له عهد عند
الله أن يدخله الجنة ومن جاء بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان
شاء أدخله الجنة » وأطل ذلك الحديث من لاجاديت التي يروونها لربيع مقطعة
معصلة عن عبادة بن الصامت لكن لم يذكره احتصارا ، ورواه مالك في
الموطأ عن عدة من الصامت وليس فيه ذكر اليوم ، الليلة ، وروى أبو داود
عنه سمعت النبي ﷺ يقول « خمس صوات افترضهن الله عروجل من
أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وحشوعهن كان له عند الله
عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له عند الله عهد ان شاء عذره له وان شاء
عذبه » ووجه استدلالهم قوله ﷺ : « ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة »
أو « ان شاء غفر له وان شاء عذبه » ويجاب بأن ذلك ليس في القتل وبأن المعنى
ان شاء خذله ولم يوفقه للتوبة فيعذبه وان شاء وفقه لها فغفر له وأدخله الجنة ،
كما ان رواية الربيع « ومن نقص من حقهن » الخ مقيدة بعدم التوبة ومن
حجائهم قوله ﷺ « أمرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
إلا الله فادأقأوها عصموا من دماءهم وأموالهم الا بحقها قتلوا بينك
يا رسول الله ما حقها فقال « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : كفر بعد

ايمن، وروى بعد احصاء، وقتل من بغير نفس، واحتج من قل بأنه يقتل
كفر ايعا روى أنه سنة أمر بقتل ترك الصلاة، قل بعض المتقدمين : يقد له
صل وإلا ضرت عفتك، وقوله سنة « من ترك الصلاة فقد كفر - ومن ترك
الصلاة فقد حبط عمله - ومن ترك الصلاة حشر مع همار وقرون » وقوله سنة
« من صلى صلاتنا استقبل قلنت فذلك المسلم الذي له دمة الله ومن أن هو
كافر عليه الحزبة » وقوله سنة المحسن « ما معك - فصلي معا ألت برحل
مسلم » وقوله سنة « ليس بين العبد وبين الكفر - أو - وبين لشرك الا
ترك الصلاة » وقوله سنة « العهد بيت وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر »
وقول شقيق ابن عبد الله المدني التالي كل أصحاب النبي سنة لا يرون
شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة، وما رواه ابن عمر أن رسول الله
سنة ذكر الصلاة يوماً فقال « من حفظ عليها كانت - ورأ وبرهاناً ونجاة
يوم القيامة ومن لم يحفظ عليها لم تكن له برهاناً ولا نوراً ولا نجاة وكان يوم
القيامة مع قرون وفرعون وهمار وأبي بن حلف » وقول عمر لاحظ في
الاسلام لمن ترك الصلاة قلت : الخطم قد يقول المراد تركها إنكاراً لها،
تركها كفر بالله أو بالمي أو بالقرآن، وإن المراد أن تركها دليل على الشرك
ممن لم يعلم حاله، وأما على ارتداد من علم موحداً فاستحق لتل على ذلك،
وهذا كما حمل عدم الاذان علامة على الشرك، ولكن الشباد تركها كسلاً أو
نهوياً لا إنكاراً، وكفره كفر نعمة فيقتل حداً كما يقتل البرني المحص بالرحم
وهو غير مشرك، وأما حديث « ليس بين العبد والشرك الا ترك الصلاة »
فمعناه الا تركها إنكاراً لها، يعني ان الشرك قريب يقع فيه الانسان إنكار
الصلاة وهي تمثيل لانكار غيرها وحصها لعظم شأنها، أو معناه ان الصلاة
فرق بين حال المؤمن والمشرک، وهذا تركها كان بحسب ظهريه مثله يخرج
وقت الصلاة على كل منهما ولم يصل وحصها بانكر لتكررها أو معناه على الروايتين

ان ترك الصلاة وصلة بين العمد والكفر أو الشرك أي يقع به في العفاق أو يتدرع به الى الشرك ، وذكر البيهقي : ان المعنى ان تركها حد بينهما فمن تركها دخل الحد وحام حول الكفر ودنا منه . وذكر بعض ان ذلك تغليب أي المؤمن لا يتركها ، وقيل المعنى بين الايمان والكفر ترك الصلاة أو بين المؤمن والكافر تركها موضع موضع المؤمن العمد وموضع الكافر الكفر جعله نفسه مبالغة أو يقدر مضاف أو يؤول المصدر بالوصف ، وقيل ترك الصلاة يعبر به عن فعل ضده لان فعل الصلاة هو الحاجز بين الايمان والكفر فإذا ارتفع رفع المانع ، وأكثر هذه الأوجه مرادفة لا يجدي شيئاً ، وليس القتل على ترك الصلاة سماع ولا عدية الطر ، ومن مانع البركة أيضاً يقتله الامام العدل غير أن البركة فيها حق مخوق ، اختلف هل يقتل من امتنع من قضاء الفوائت قبل يقتل ، وقيل لا لعدم وجوب المبادر اليها على الصحيح ، وقد أجاز مالك وبعصا لمن عليه فوائت ان يقضى ما تيسر ثم يصرف في أسفائه قبل استكمال قضاء ما عليه وأيضاً ان تاب من عمد تركها فقد اختلف فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة يجب عليه القضاء وذلك قولنا ، وقال ابن حبيب وابن حنبل : لا يجب وهما قائلان بكفره على تركها ولو لم ينكرها لظاهر الأحاديث ، وسب بعضهم الأول لمالك وأسكره عبض ، وقيل في تارك الصلاة لا يقتل أولاً بل يهدد ولا يصرب ثم يقتل ، ويقتل تاركها بالسيف عندنا لأنه أحسن قتلة وأرواح وقد أمر باحسانها ، وقيل يمسح به نخساً حتى يصلي أو يموت رجاء لتوبته ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة ، وقيل ان المرأة لا تقتل بترك الصلاة بل تنهر ، وقيل تضرب وتتركها يقتله الامام أو الجماعة ، ولا يقتل تارك الوتر ولا حاحد فرضه ، ويقتل من قل أنه ليس مسنوناً سنة واجبة ولا منكدة ولا مفلا مسوناً ولا فريضة لمخالفة الاجماع ، لاجماع الامة على انه فعله النبي ﷺ وأمر به وانما اختلفوا في وجوبه

فصل

لا يقطع صلاة الماشي والراكب ما يقطع صلاة غيرهما سواء ذهبا الى جهة القسلة أو غيرها لانه لا قسلة عليهما الا ان وقفا ، فقييل ينقطع عليهما ما يقطع على غيرهما ، وقيل انما يقطع عليهما اذا وقفا مستقلين ويعتبر ارتفاع المركوب عن القاطع على ما مر في بابه ، وان تدلت رحلا الراكب أو واحدة اعتمر من أسفلهما ، وقيل ان الماشي والراكب الى القسلة يقطع عليهما ما يقطع على غيرهما وان كان القاطع مع الراكب في نفس المركوب من دابة أو نحو سبيعة فهو كغيره ممن تقطع صلاته ، وقيل يقطع صلاة الماشي والراكب الى أي جهة ما يقطع صلاة غيرهما لحزمة الصلاة ، والمصل مصطحعا أو قاعداً أو قائما موميا كغيره في القطع ، ومن خاف النزول للصلاة فلم يصل على مركوبه حتى فات الوقت هلك وقال غيري انه أساء ، انه لا كفارة عليه وان صلاته عليه تعدت ندما وهو قول أبي عبد الله قل وتلزمه ان كان ماشيا الكفارة ، لو خاف ، والراكب يصلها تمامه ان خاف من عدو ولو برل ، وكذا ان كان طالب مساحلة الصلاة عليه أو باعيا كذا قيل والحق انه لا تباح الصلاة للساغي ، كذا ولو حائفا الا ان هرب حائفاً ممن يحاور فيه الحد أو نائبا والا فلو احب عليه السكون الى الحق والبرول للصلاة ولعل هذا مراد القائل ، وان كان الراكب منهرا مطلوما صلى صلاة مسايعة خمس تكبيرات لكل وقيل ست حيث توجه قلت وقيل سبعا ، وقيل أربعا ، وقيل تكبيرات الصلاة وانما يرجع الى التكبير عندي - والله أعلم - اذا لم يعلم قرب العدو منه أو محذور من بعده ، أما اذا رأى مسافة يدرك فيها الصلاة تامة أو مختصرة فليصل كما رأى والله أعلم ، قال ابن المسبح : لم يسمع الجمع بالتكبير عند الصراب وانما هو لخائف على دمه ان طلب ولم يكن باعيا ، ومن صلى بما أمكر لضرورة ورالت فلا إعادة عليه صلى بتكبير أو اجماع أو تغير قسلة

أو شوب أو محل نجس أو بلا وضوء أو بما لا تجوز به الصلاة أو نحو ذلك
 كركوب ومشى ولو بقي الوقت هذا ما عندي ، وفي النيل وشرحي له أقوال
 وإن دخل الصلاة بأفضل حال فاضطر إلى أرخص كإيماء وعدم استقبال
 وكاختصار بي لا أن رجع لتكبير أو تيمم لأنه انتقض وضوؤه وإن دخلها
 بأرخص ثم زال المانع قبل تمامها نفي إلا أن دخل بتكبير ، وقيل يبتدئها ،
 واختار خميس البناء أن خوف الفوت والا ابتدأها ، ومن كان في مكررة مرة
 يفر ومرة يكر يصلحها صلاة خوف ، وصلاة الحرب والخوف ركعتان لكل
 صلاة إلا الوتر ركعة والا المغرب ، فقيل ثلاث يصلي الإمام بطائفة ركعتين
 بتحية وتقابل ويصلي بالأخرى ركعة بتحية ، وقيل ركعتان ، واختلف في
 حوار الركعتين للخوف يصلحهما الفد من الرباعية ويصلي الفد المغرب ثلاثاً ،
 وقيل ركعتين ، واختلف في حوار صلاة الخوف بعد النبي ﷺ والصحيح الجوار
 وذكر الشيخ حميس : أنه لا نجس لمن حضر القتال الجمع بتكبير لرجاء انجلائها
 قبل فوت الوقت ، وقيل من صلى صلاة حرب فلا يبرح من موضعه ممن كان
 في نحر العدو إلا أن أتاها ، وإن التفت لغير أمر القتال خيف عليه المقص ،
 وتصلى بأدب وإقامة ، وحار أن يؤمهم غير الإمام ويكون هو خلفه ولا تلزمهم سنة
 المعمر والمغرب ويتأكد عابهم الوتر ولا يكفرون بتركه ، وإن صلى بمصم جماعة
 وبعضهم فرادى حاروا كذا تماماً وقصراً وهي رحصة ولا يهلك من صلاحها
 كما أمكنه وأن تيمم أن تعذر الوضوء أو نفيته ، وقيل عزاء : لا تصلح صلاة
 الحرب إلا لمسكر له إمام وجماعة ولا تصلح لفد وإذا انتظر الإمام الطائفة
 الأخرى أو طائفة تريد ركعة فإن كان قائماً في ركعة السورة فليزد القراءة وإن
 كان قاعداً أو كان قائماً في ركعة الفاتحة فليسكت ، ومن أجاز قراءة السورة مع
 الفاتحة في ركعة المنيحة اختار أن يشتغل بالقراءة وقيل يكر الفاتحة وإن كان في
 القعود للتحيات سكت كما علمت ، وقبل يكر التحيات وقبل الكلمات الآخرة

كلمة الاخلاص ، وان كانت تحية السلام اذما شاء من القرآن وسائر الادعية بالعربية
وان انتظر في السجود كرر التسبيح أو قاعداً لغير التحيات سكت ، وقال قوم
يذكر الله أو يقرأ القرآن ولا تسلم الطائفة الأولى ولا الثانية حتى يسلم الامام ،
وقال القرطبي : يصلي ركعة ويثبت قائماً ما كُتِبَ أو داعياً أو ذا كراً الله سبحانه
ويصلون لأنفسهم ركعة فأُم القرآن وسورة ثم يسلمون فيقفون مكان أصحابهم .
وجاء العدو . ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية
بالباقية وسورة ثم يتشهد ويسلم على المشهور ثم يقصون الركعة التي فاتتهم بأُم
القرآن وسورة . والذي عندنا أنه تفتطمح الطائفة الثانية حتى تقضي على قول
قصاءها ركعة أخرى أو يظن أنها قضت ويسلم وانه لا سورة في صلاة الخوف الا ان
كانت فيها في غير الخوف وتصل صلاة الخوف في الحضر عند الجمهور قياساً على السر ،
وقيل لا ، ويعلم الامام أصحابه ما يفعلون . وان أحرم طائفة فركع الامام قبل أن
يركعوا أجزاءهم ، ولكل صلاة أذان وإقامة ويجوز عند بعض أصحابنا وأحمد
ابن حنبل ومحمد بن جرير الطبري وطائفة من أصحاب الشافعي العمل بكل ما
روى في صلاة الخوف عن النبي ﷺ . وهه صلاه في عشرة مواضع كما ذكر ابن
القصار ، وقيل أكثر . وفعل في بعض ما لم يفعل في بعض وختلفت الروايات
وأصحها ما رواه الزبيعي عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس وابن مسعود
وعمرهم : أنه صلى رسول الله ﷺ ركعتين ركعة بكل طائفة من غير أن تزيد
كل طائفة ركعة ، وروى الزبيعي على شرطه أبي عبيدة عن جابر عن جماعة
من الصحابة كذلك لكن صلت الأولى ركعة أخرى والامام دبت في الارض
بعد ما صلى بهم ركعة ثم فعل بالثانية كذلك . ولم أتت الثانية ركعة وحدهم
سلم فسلم الطائفتان ، وهكذا روى مالك ومسلم عن يزيد بن رومان عن صالح
ابن خوات الأنصاري : عن صلى مع رسول الله ﷺ لكن روى أنه ثبت
قائماً للطائفة الأولى حتى ردت ركعة لا قاعداً ، وكذا روى مالك عن يحيى

ابن سعد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات أن سهل بن أبي حشمة
الانصاري حدثه أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ فعل ذلك لكن روى أن
الطائفة الأولى لما زادت ركعة سلمت وإن الامام لما صلى ركعة بالثانية سلم فقامت
بعد سلامه لتزيد أخرى واختار هذا مالك والشافعي وإنما يقسمهم الامام خوفاً
من معرفة العدو وكذا في كل خوف وفي كل قتال حائر وخوف اللصوص والسباع
والظن في ذلك كالعلم . ومن الظن معمول به في الشرعيات ، وإذا كان العدو في
القبلة وأمكن الامام أن يصلي بالناس جميعاً فلا يفعل لأنه متعرض أن يفتنه
العدو أو يشغله ، وإن فعل أحرأ ، وإن خافوا أن يخرج عليهم العدو ولم يروه
فصلوا صلاة الخوف صحت وتكون طائفة بأزاء الموضع الذي يخرج منه العدو .
وإن تمت ولم يأت أحرثهم وكذا لو رأوا شيئاً ظنوه عدواً فصلوا صلاة الخوف
فلم يكن عدواً أحرثهم لأنها شرعت للحوف ، وقد كان الخوف مثل أن يروا
سواداً أو أشباحاً فإذا هو اليل أو غيرها ، واستحب بعضهم إعادتها وإن أدى بهم
الخوف إلى أن يصلوها طائفتين على الدواب حز ، وإذا صلى بالطائفة الأولى
الامام صلاة الخوف ركعة أو أقل ثم رال الخوف فليتم بها صلاة الحضر أو
السر بحسب ما هو فيه وتصل الطائفة الأخرى بامام غيره صلاة أمن كذلك
أو فرادى أو يدخلون إلى الأول كذا قيل . وأقول إنه لا يبي بل يتم كما دخل
ويعيدها صلاة امن وينوي الأولى حين انكشف الخوف بقلا . وإن صلى
الامام صلاة أمن فلما صلى بهم ركعة حدث الخوف فزقه بعضهم ليكونوا ووجه
العدو . وإذا صلى بمن معه عادت الطائفة التي فارقه فتصلي لنفسها ركعة نفية
صلاة الامام ، قل بعض . صلاة الخوف طائفتين بامام توسعة ورخصة ولم أن
يصلوها بامامين وقد يتمين تعدد الأئمة في الجيش العظيم الذي يتعدر معه السبع
كألف ألف وأكثر فيصل كل امام طائفتين واحدة بعد أخرى ولمن خافوا أن
يصلوا بعض بالجماعة طائفة ثم أخرى ، بعض أفاضل صلاة خوف أو كلهم أفاضل

وقيل يمنع ذلك ، قال مكحول : وإن صلى الإمام ركعة فدعهم العدو وقد بقيت على طائفة ركعة فليصلوا إجماعاً حيث كانت وجوههم سعياً وإن كذاً وكيف ما قدروا ، ويصلونها رجالان مع الإمام واحد بعد آخر كطائفة بعد أخرى قياساً على طائفتين ، بل قال بعض أن الواحد أيضاً يسمى طائفة ، وقيل أربعة مع الإمام اثنتان طائفة والآخرا طائفة بعدهما ، وكره الشافعي أقل من ستة مع الإمام ثلاثة ثم ثلاثة ، ويجوز أن تكون إحدى الطائفتين أكثر من الأخرى وفقاً أو بنظر الإمام الصالح ، وصلاة الخوف والمسابقة بحسب الصاقة والامكان ولو نكروا واستدباراً وضرباً واتقاء . ومن لا يخاف إلا عند السجود أومى له وكذا كل ما يخاف عنده وسواء صلاة خوف العدو أو السباع وصلاة مسابقة العدو أو السباع ولا يحسن تأخير الصلاة إلى انحلاء العدو أو السباع لعل ذلك لا يحل حتى يخرج الوقت ولعل الإنسان موت ، وإنما صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر بعد الغروب يوم الخندق قبل دخول صلاة الخوف ، وتقدم بحث فيه ، وقيل يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت المحتار فصلى كما أمرك ، قال عبد الله بن أنيس بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان وكان نحو عشرين وعرفه قال : اذهب فاقتله ، فرأيت أنه قد حضرت صلاة العصر فقلت : إنى لا خاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فأنطلقت أمشي وأنا أصلي وسمى إجماعاً نحوه . فلما دوت منه قال : من أنت ؟ قلت : رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل جنتك في ذلك . قال : إنى لفي ذلك فمشيت معه ساعة حتى إذا أمكنني علوته بسيفي حتى برد . وصلاة الإجماع مشروعة كما نعلم خلافه ، هي البرمدي أن النبي ﷺ كان يسير في وقت مطر لسماه من فوقهم - أي المطر - والبلية من نخمهم فصلى بهم ﷺ على راحلته ، وفيه دليل لمن أجاز صلاة الجماعة بالإجماع قياماً أو قعوداً ولو على الدواب والله أعلم

فصل

وراك السفينة يقصر من حين ركبها ولو لم يجاوز الفرسخين على ما في
 أثر الصحيح أنه كغيره وأنه بحسب الفرسخين من منزله في البر، وفي الأثر:
 أن لم أن يصلوا فيها جماعة وإن لا صفوف لكن يكونون حلف الامام
 ويميناً وشمالاً ولا يجادونه، قلت: الصحيح وجوب الصف عليهم كغيرهم
 لا تصح بلا صف الا على قول من أجاز ترك الاصطفاة وراه الامام في الارض
 أيضاً، وفي الأثر: ان الصلاة فيها وراهه نجور ولو كان أعلى أو أسفل ان كانوا
 يرونه أو يراه بعض من يصلي بصلاته ولو كان من يراه في الصف الأخير
 والصحيح عندي أنه على اختلاف في علو الامام وتسفله مجرداً عن يستخلفه
 ونحو الصلاة فيها وفي غيرها الى الامام من سائر فيه كوة يرى منها، وقيل
 ان كانت قدر السار، وقيل قدر رأسه، وقيل تجور بلا كوة، ومن أطاق
 القيام معه قام ومن لم يطق صلى كما أطاق ولا يجور لمن خلفه في السفينة أو غيرها
 أن يصلي قائماً خلف قاعد ولا أن يسجد وراه مؤم هكذا في أثر، والذي
 عندي حواري ذلك لأن صلاة أهل العدا كصلاة غيرهم من أهل الصحة كما
 أن تبسم المندور كتوضؤ الصحيح الواحد وجارت صلاة إمام بعد إمام فيها
 ولو في وقت وليست كمسجد ولكن يكره ذلك فان الافضل الصلاة بمرة ومن
 كان يصلي ويسجد على شيء فيها أو في غيرها ثم أربل وبقي ما لا يسجد
 عليه فالحدي عندي أنه يتحول الى ما يسجد عليه وان لم يجده في بائنا، وقيل
 يعيد بعد أن يتبها ببناء وإيماء أو غيره وكذا ان منع من الركوع أو السجود
 بعد ما أحرم فلا مانع ثم حدث أو دخل بائنا ثم زال المانع، ويحرمون
 مستقبلين القبلة ولا تأس عليهم ان تحولت عنها ولا يتحولون اليها اذا تحولت

عنها ولا يدخل اليهم اذا تحولت عنها حتى ترجع اليها ولا يجوز لمن قدر فيها على القيام أن يصلي قاعداً عندي إذا لا يسقط فرض القيام مع القدرة عليه ، ثم رأيت أن الربيع والبصريين منا يقولون بهذا والحمد لله . وقال كثير منا : من صلى فيها سائرة قعد ولو قدر على القيام قياساً على الدابة ويرده أنه لو توطأ ظهر الدابة طولاً وعرضاً بمحمل أو فراش بقدر ما يطبق القيام ولا يخاف السقوط لوجب عليه القيام . ثم ان فريقاً من هؤلاء - منهم ابن علي - يقولون : يومي ولا يسجد لانه قاعد ولو في بر أو مسجد ، وقيل يسجد في بر ومسجد ، ولا يسجد على ظهر محل أو في سفينة وبه قول ابن محبوب وقيل يسجد في مسجد ومصلى ولو اتخذ في سفينة ويومي في غيرها ودل ابن قحطان : يصلي قاعداً اذا سارت ولو أطاق القيام وقاما اذا وقفت وأطاقه ومن لم يجد تيمماً ولا وضوءاً نواه ، وقيل الوضوء واختاره بعض الصحيح عندي الأول لأنه ما حوِط به بعد عدم وجوده الوضوء الا بالتيمم فإذا لم يجد فهو الذي ينويه من وحده أو الوضوء بعد السلام أو اوقت فلا إعادة عند بعض ، وقيل يعيد في الوقت لا بعده وان وجد قبل السلام أعاد ، وقيل لا ، ومن فسدت عليه صلاة سفينة وأراد أعادتها فيها أو في أخرى أعادها قاعداً أو قاعداً أو مومياً أو ساجداً على الخلاف في الذي يصلح فيها ابتداء وان فسدت في غير السفينة وأراد أعادتها فيها فليصلها قاعداً وان بطق أخرى يطبق ان خرج الوقت والا صلى كما أمكنه ولا يصلي الامام من أول قعدا الا ان كان الامام العظيم ، ومن أجاز الدخول للعود لامام لصلاة في غير السفينة أحواله فيها ، وقيل يجوز له فيها لا في غيرها ، والمختار وجوب الجماعة في السفينة كغيرها على الامكان ، وقيل لا يجب فيها ولو أمكنت ، مادامت جماعة من أو ثلاث أو أكثر في سفينة أو غيرها وكل يسمع قراءة اسم الأخرى أو قراءتها أو التكبير ونحوه فذلك مكروه ، وقيل جائز بلا كراهة ، وقيل فاسدة

وصح لقد أن يصلي وحده ولو حذاء جماعة في غير المسجد وأما في المسجد ففي
صحتها خلاف ، وقيل أن صلى في طرف بعيد جار والاعاد ، وقيل يجوز
لنساء خاصة أن يصلين بإمام منهن ولو في موضع يسمى الامام أو الجماعة
ولكن لا يصلين الفرض بإمام منهن . وقيل يجوز . ومن كان في سبعة يصلي
مستقلاً ثم تحولت فتوقف حتى ترجع فسدت صلاته ولو توقف أقل من بلع
ريق أن وقف انتظاراً لرجوعها ولو مضى قبل أن ترجع ، وقيل لا تصد إلا أن
توقف قدر عمل ، وقيل قدر ركعة ، وقيل قدر ما بقي منها والنساء في السجدة
مثلهن في غيرها ، وقيل أن يؤثر . لا بأس أن تصلي النساء فيها وسط صف
الرجال وقدامهم لا قدم الادم ، لم يموا حدها ، من ثوبها ولا بأس بـ
دون حدها وإن مسوه من تحت الثوب فسد على من بعده ، أنه أبو المؤثر
أن ينمسا ولو خطأ وقال غيره لا بأس بمس ، دون الفرح خطأ وكذا اختلف
في صلاتها وصلاة من حادها في صد أو طرفه من غير محرم ، في نقص
الوضوء في غير السفينة ، والله أعلم

فصل

بصلي قعد ، من لم يطق القيام ومتكئاً عمدي من لم يطق القعود ومصطحماً
من ، يطق لا تكاه مستقلاً في ذلك كله ، واستقل المصطحم أن يصطحم على
حفته ليمى ووجهه الى القبلة أو يستلقي بحيث لو قعد لكان مستقلاً وإن
اصطحم على لايسر واستقل وجهه أو على بطنه ، وقم وجهه بصفه مستقلاً
به كره ، وقيل لا يجري كما لا يجري أن ينمت بوجهه الى القبلة فقط وإن لم يطق
شيئاً من ذلك عمل ما دونه وإن لم يطق بوى القبلة ، إذا لم يطق على القراءة
والإعاء كيف وإن لم يطق كبر حمساً ، أو ستاً ، أو أربعاً ، أو سبعاً لكل صلاة

وسواء الفرض أو السنة كسنتي الفجر والمغرب والوتر ، أو يكرر لكل صلاة ولو سنة ما فيها من تكبير فينوي بكم ركعة يوتر ، فيكرر تكبيرهن أقام وإن زاد تكبيرة فسدت صلاته ، وقيل لا تفسد لتمامها قبل أن يزيد ولا إحرام في صلاة التكبير لأن التكبير عوض عن الصلاة لا صلاة ، وقيل يكرر تكبيرة الإحرام رائدة على الأعداد المذكورة في تلك الأقوال ، ولا تسليم ولا توجيهاً على مصل تكبير ويتقرب وينوي نفس صلاة كذا ، وقيل يوجه بسجدة اللهم الخ وبه قال هاشم ، وفي الأثر : أن الأكثر على الأول وإن عليه العمل .

وبحجور الجمع بين الظهر والعصر بتكبير وبحجور بين المغرب والعشاء وسنة المغرب والوتر وإن جمع بتكبير أول الوقت أو وسطه ثم استراح أعاد الثانية إذا دخل وقتها وكذا إن جمع به آخر الأولى ، وإن استراح بعد صلاة آخر الأخرى وصلاها تامة وإن استراح قبل تمام تكبير صلاة أعدها وأتمها وفي الأثر : أن كان المريض لا يحفظ إلا بمن يتبعه قرأ له . من لم يحفظ التكبير فلا عليه أن يكرر عنه ، ويستحب لما حر عن التكبير أن يكرر به غيره ولو امرأة ويتبعه بلسانه إن قدر ، إلا قبله ، ولا يكرهه أن كان لا يفهم ويتيم المصطوب ويصلي أن أمسك حتى يتم . لا كبر حملاً كذا في الأثر وهو فيما قيل أنظر قلت : بل هو ضعيف لا أجيز العمل به ، وقيل يصلي ولو مستراحاً قاعد على حفرة في غير مسجد ومصلى مستحاضه ومن به سلس بول أو دم لا يرقأ وهو المختار . لا يسقط عنه فرض المرأة والمذكر ، إلا بناءً ما سرسان لطمه ولا راحة لا سقط ذلك ، بل لو لا أن ينلطح حسه بالمحس ويصل حيث لم يكن لو حب عليه القيام والركوع والسجود أن أطلق وإنما يحج القعود للمريض . من شق عليه القيام وعجز أن يأتي بها تامة ، وقيل حد المشقة لعدده أن يؤله بحمل القيم ويشغله أو يحجض ضراً بتحملة وأما الوضوء فقال ابن محبوب : يتيم من لا يقدر أن يتوضأ لنفسه وقال عريان : لا يتيم حتى لا يجد من يوصله الماء .

ويحوز تكبير الحائض والنفساء والجنب والاقلف للمريض وتلقينهم للموسوس والمتعلم ولو وحد غيرهم ولا يستند غيره بل ان قدر على الاستناد أو القعود وحده فعل والاصلي مضطجعا، وقيل له أن يستعين بغيره في اتكاه وقعود وان لم يمنعه من القيام أو الركوع الاسقوط دوائه اختيار له أن يقوم قلت : ان لم يكن له دواء الا كذلك لم يلزمه القيام والاقام . ويجعل المومي يديه حيث يجعلها في التحيات ولا ينقلها ويومي برأسه للسجود أخفض منه للركوع ، وقيل يجعل يديه على تخديه للركوع وعلى ركبتيه للسجود ويسكب لركوعه منحنيا ظهره قليلا ويطأ برأسه وبدنه لسجوده حتى لا يبقى منه الا وضع رأسه ولا يترك منه الا ما عجز عنه واختير الاول ادلاحد حيث لم يكن ركوع ولا سجود بل كيفما ركن اجزا وكما سجد أخفض من ركوعه احرا وكذا الخلف حيث يقوم موميا ، فقيل يركع وينحني حتى تسكاد رأسه خمس الارض للسجود ، وقيل يومي للركوع والسجود أسفل منه ويداه على هذا كحالهما في القيام وعلى الذي قبله تكونان في ركبتيه في الركوع وكحالهما في القيام اذا أومى للسجود الا ان لم يمنعه من وضعهما بالارض فليضعهما ، وقيل من يومي قنما للركوع يصع يديه على تخديه وفي السجود على ركبتيه . ومد الرحلين أهون من التربع لورود الهي عن التربع في التحيات ، وقيل التربع أهون من مدها أو مد احدها ، قيل من عجز عن التورك يمينا تورك يسارا وان عجز عنه حثا وان عجز تربع والا نصب ركبتيه قعدا على اليثيه والا مد رحليه والا قعد والا أقعى على قدميه والاصلي كما أمكنه ومن عجز عن الركوع أو السجود قعد أو ملى لكل ، وقيل يقوم ويفعل ما قدر عليه ويومي لما لم يقدر ، وقيل من عجز عن الركوع قنم أو ملى له وقعد أو ملى للسجود ويقرأ التحيات قعدا واستحسسه بعض ، وقيل من عجز أن يركع أو ملى له ولو تعينه ويصلي معالج عيبه مستتبيا وان كان كما استمر في صلاته

نفس صلى ما قوي وان خاف فونها كبير ولا يكبر قبل ، والله أعلم
ومن يبصر الامام ولا يسمع وأراد الصلاة مع الامام نوى ووجه بتأخير
أو ترتيل وسكت فإذا رآهم ركعوا أحرم وركع معهم وإذا قل في تحيات
التسليم « وان محمدا عبده ورسوله » سكت وقام بعد تسليمهم وقرأ الفاتحة
وان كانت سورة قرأها أيضا وقعد وأتم التحيات وسلم أو يسلم ملائعاً وان
وجد من يحركه إذا أحرم الامام فأحسن ، ورغم بعضهم انه اذا غلب على
ظنه ان الامام أحرم فنه يحرم وليس بشيء لأن هذا محطرة بصلاته اذ
لا يكون على يقين انه أحرم بعد الامام بل يفعل ما ذكرنا أولاً أو يصلي قدام
أو اماماً ، وان قلت . من أين يعرف هذه الاحكام قلت يعرفها قبل صومه
أو تكتنب له بعده . ومن قام أو خدش أو رعف وذهب يغسل ويتوضأ
استأنف ان استدبر ولو لم يجد بدا من الاستدبار ، أو سهوا عند بعض ،
وقيل يبنى ولو استدبر عمداً في حاجة الوضوء والغسل اذا كان استدباراً موافقة
لاعناداً ولا لعباً ولو وحدان لا يستدبر ، وقيل ان لا يجد الا الاستدبار يبنى
والا واستدبر استأنف وان بسمل في وضوئه أو ذكر الذكر الذي يقال في
الوضوء أو نحو ذلك من الادكار في العباد قولان ، وان تمدط مالهية أو استاك
فسدت كما اذا حدث عليه ناقض الصلاة أو نقص آخر مما يمتنع الوضوء ولا
يبنى معه ، وقيل لا يبنى من خدش بل من فيء ورعاف وهو الثالث في الحديث
وانما يذكر الخدش في الحديث في بعض النسخ وبعض الروايات القليلين حداً
وأما في أثر علمائنا فكثير وفي بعض الآثار : انما يبنى في التيمم فقط دون
الرعاف والخدش وان الاكثر على البناء في التيمم والرعاف ، ومن حار له
البناء لم يضره الذهاب الى ماء بعيد ان لم يجد دونه ولا حمل عليه ولا لبسهما
ولا حمل ثيابه الطاهرة ولا لبسهما ولا حمل الدلو والحبل والاستنقاء من
البئر ، قيل وللقوم أن ينتظروه ان كان اماماً حتى يرجع ، وقيل بمصون ان لم

يستحلف وان استحلف وأدرك الاحيرة معهم أو غير حاصلها معهم واستدرك
 ما فاتته هذا هو الصحيح عندي وقال أبو عبد الله . يستأنف الصلاة وحده أو
 يدخل معهم ويلقي ماضى ويتم بعد سلام الخليفة ، وقيل يعيد ماضى وحده
 ويدخل في الباقي الذي أدركه حين فرغ من إعادة ماضى ويدل ما فاتته من
 حين فارقه الى حين فرغ من إعادة ماضى ، والله أعلم وفي الأثر من
 أنعى عليه في الوقت يدل ، وقيل لا ، والمختار انه ان عقل دحوه ومضى به
 قدر ما تولى فيه بما احتاج اليه من وظائفها أندلها ودون ذلك لا يدلها وسواء
 في ذلك أنعى عليه فلا فعل شيء أو بفعل شيء أو أكله أو شره دون أن يعلم
 انه يعمى ، وان تداوى بم يريل العقل عارفا وقد قرب الوقت احتير أن
 يعيد . من شرب أو أكل مريلا له محرم لزمه البذل والكفر والكفارة على
 خلاف فيها ، واحد والتوبة وكذا السر ان أرانه ولا حد عليه ، والله أعلم
 والعريان يصلي قعدا باعساء ، وقيل قائما يركع . يسجد به قال مالك
 والصحيح لا يدل لأن السر أو كد من القيام فانه اذا صلى قعدا انكشف منه
 ما لا يكشف في القعود وبني مدة كذلك وداركم أو سجد ظهر من عورته
 ما لم يظهر في القيام ون حلا وحده . ان كان في ليل سائر صلى قائما وأما في ليل
 مصي . نقر أو في أوله فلا يحس له القيام الا ان كان وحده . ويصلي العريان
 بعثه ويكون وسطهم ويكون صفا واحدا . لو طال . ان واحد ما يستر عورته
 تقدمهم ويتقدمهم ان سترهم الظلام في الليل أو غيره ولهم حين سترهم نظام
 أن يكونوا صغوفاً ومن لم يجد ما يستره من سرته لركنته فهو عريان ، وقيل
 من واحد ما يستر دبره وقوله فليس لعريان ، والله أعلم ومن لم يجد الا ما يستر
 احدى عورتيه فالذي عنده انه يستر الدبر فان شاء صلى اماما يركع ويسجد
 على قول ويتقدمهم وانما قلت يستره الدبر لأن الدبر تشبيهه نفوس الرجال
 وما يليه من المقعدتين والفساء تقل في مقام العراء وفيهن حياء يمنعهن من النظر

لذكره ولا حاجة لمن في دربه ولأن الدر عورة كثيرة الاحزاء مع المقعدتين
والقبل عورة قليلة ادلائشتي المرة عالما الا الذكر لأن الذكر يستر يجعل
اليدين في مقابلته ولو في الصلاة بلا مس فيها لو خاف أن يراها آت ولانه
يمكن ستره عن الناظر اذا حدث بأن يسكب رأسه الى الارض أو على المخذلين
ولا يتصور ذلك في الدر والمقعدتين وما يليهما لأن ذلك كله مما تشبهه ادمس
ثم رأيت للامام أبي بكر الاندلسي الطرطوشي صاحب مراجع الموك انه يستر
به الدر كما ذكرت ، وقيل يستر القبل ، وقيل أي العورتين شاء ، وإنما قلت
بجواز صلاة المرأة صفا بأن يجعل كل منهم عيبيه في الارض لاني وجدت فيه
أو قبله أو ما يليه والا صلوا اود ذاً متعاضدين ، ورغم بعض قوم ان لهم أن
يصلوا صفا أو صفوف امام يتقدم ويعصوا انصرهم وأن يصلوا اعدادا عاصين
غير متعاضدين وان لم يمكنهم التساعد عصوا وصلوا فرادى أو جمعة ولو
لصفوف والصف الواحد أفضل ، النساء كذلك ولو مع الرجال ولكن يكن
حلفهم وان أمكنهن التساعد عنهم وحجب وان وحد أحد ثوبا وصل عن ستر
عورته صلى به ويستحب أن يعطيهم اياه يصلون به واحدا واحدا ما وسع
الوقت ولم يجمع مانع ، وقيل يجب عليه ذلك ويحجر عليه لانه اذا لم تمت المواساة
في باب المعيشة فهي في باب الدين أكرم ، وستر العورة في صلاة فرض عن
أو سنه عين واجبة والجماعة سنة كفاية واجبة على غير أهل الاعداد فلا يصل
بهم صاحب الثوب به وإنما يعطيهم اياه يصلون به وان صلى بهم لانا اياه
صح ومن لم يجد الا ثوبا يشف ثماه وستره من عورة لركبة وان كان يصف ،
فقليل يفعل هكذا ، وقيل ستر بطنه وظهره وصدره أولى من ثنيه ومن وحد
فقال ابن ذرع وغيره : لانجوز صلاته بثوب رقيق يصيب أو حفيف يشف
الا الرقيق الصفيق لا يصف الا عند ريح فلا بأس به ، والله أعلم

الباب الثامن عشر

في صلاة المرأة والخنثى المشكل

يحذر المشكل جميع ما يحذره الرجل لعله رجل ويحذر ما تحذره المرأة لعله امرأة ولا يفعل الا ما يفعله الرجل والمرأة جميعاً ويجوز لها ولا يجب عليه الا ما وجب عليهما جميعاً . فلا جماعة عليه ولا جمعة ولا إقامة ، وقيل يقيم الخنثى والمرأة ، وقيل الى الشهادتين . هكذا ظهر لي أن أضبط أمره وسواء في ذلك أمر الصلاة وغيرها . وادابانت علامة أخرجته الى الرجال أو النساء لم يعد ما مضى الا أن جئ عليه فحد أرض الذكر أو الأنثى فخرج خلاف ذلك أو أعطى أرض الذكر أو الأنثى فخرج خلاف ذلك فانه يرجع الى حقه لا يزيد ولا ينقص وكذلك من زاد حقه به أو نقص يرجع الى حقه ولا يحسن أن يعطى أثراً ما رضى ظهور علامة مميزة ويجوز أن يعطى ناقصاً فان مان أنه يستحق أكثر يده له . و من تزوج ذكراً أو أنثى ثم تبين أنه ذكر تزوج ذكراً أو أنثى تزوج أنثى فانه يفرق بينهما ولا يجوز عندي أن يتزوج ذكراً أو أنثى ما أشكل . ومن صلى متقبلاً أو متلماً في فساد صلاته قولاً الا لعذر ، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يغطي الرجل أنفه في الصلاة وقال « خطم كحطم الشيطان » وسواء في ذلك المرأة والخنثى والرجل ، وقيل فسدت عليهما لا عليها وان فعلت امرأة ذلك زيادة في الستر فقد فعلت مكروهاً . لان ذلك غلو في الدين الا ان كانت رينة حيث تفتقب أو تتلثم وكذا كفها وطهر قدمها اذا قيل لان ظهر قدمها غير عورة وكذا الخلف في ظهر كفها ، وفي الأثر : الوجه والكف ليسا من العورة اجمالاً اذ لا تعرف الا بالوجه عند الاحتياج اليها وتحتاج

لنأولة بكف ولا يجوز لها أن تغطي وجهها فيها إلا عيبتها إلا من عدر واستتارها فيها ليس بعدر لها إلا أن خافت عقوبه إذا أبرزته إلا قمها ومسحدها بلا عدر وصلت فإن كان ماعليه غير ثابت لم تجز إلا من عدر وإن كان مرتبات فبعض رخص فيه ، وقيل السجود عليه كائن ما كان جائز ، وقد حوطب المصلي باظهار وجهه كما حوطب بستر عورته ، وسألت امرأة أم سلمة عما تصلي به المرأة فقالت رضي الله عنها : الخمار والدرع السابغ الذي يغطي ظهور قدميها - والسابغ الواسع المغطي - احابتها بالحوطة والا فالواحب ثوب واحد يستر غير وجهها وكفها وفي ظهر قدميها مامر ، وقيل لا يجزي أقل مما ذكرت أم سلمة ولا انفصل بثوب خفيف يصف حسدها ولا في ثوب رقيق صفيق يلصق بها فيصف أعضائها فتكون كاسية عارية أعنى في حكم العارية كما قيل في قوله يُحِلُّ لَهَا « نساء كاسيات عاريات مثلات مائلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمس مائة عام » وفي الحديث تفسير ذكرته في صحيحه الذي نعمت به فوائد مستندالبيع ، وقيل أقل ما يجزيها درع وحمار حلس ، وقيل هو وازار وفيص ، وقيل ارار وخدر وروي عنه عَنْ « لا تقل صلاة امرأة حتى توارى فيها اذنيها ونحرها ولا صلاة بالغة حتى تحنجر » يعنى التي قرب عهدا بالبلوغ أو راهنت ، وفي الأثر تبدل بالغة صلت مكشوفة الرأس ، وقيل لا ، وقيل ماصلت نهارا ، وقيل ماصلت في غير مستتر إن أبصرت سواء كانت بكرا صغيرة أم غيرها ، وتؤمر بستر بين نعليها لئلا يماسا فلا يقض إن تماسا أو مستهما بيدها ، وإن صلت مكشوفة الرأس فليلت نفسا مطلقا ، وقيل إن لم تكن في ستر ، وقيل لا تفقد ولو في غير ستر إن لم يرها من ستر منه ، وقيل إن صلت في ستر مكشوفة الرأس وأبصرها أحسن أئها فيه ضرورة أو صلت في غير ستر لصرة أو أبصرها فلا يقض وكذا إن صلت في ستر مكشوفة الرأس وأبصرها دا أئها ضرورة ، وضبط بعضهم أمرها

فقال : اذا عمدت بما لا يمكن غيره في مثل ذلك رالت أحكام وجوب النقض وان صلت مكشوفة الرأس أو ممدون الركبة ليلاً أو في ظلمة أو نهار ولو في غير ساتر ولم يرها من لا يرى ذلك فقد رخص بعضهم أن لا تنقصد ولو بلا ضرورة وفست ان ظهر من جحدها شيء ، وقيل ان خرج قدر ظفر ، وقيل الربع ، وقيل اكثر ، وقيل الكل ورخص بعض لها أن تصلي بقميص وحده يكشف رأسها وعقها ولبنها ويدها الى محل السوار ورحلاها الى الخلاخل ، وقيل الى ممدون الحمة الساق ومحل الدملوج وان مس عقب المرأة فرجها في الصلاة لم تنقص وشدت بعض أن تنقص ان مس يدها بدنها لانها أمرت بوضعها على الثوب ولعله أراد مس مقدمتها وفي وضع يدها قبل ركنيتها اختلاف السابق في الرجل ، وقيل تقدمهما على الركبتين ويؤخرهما وتضم رجليها في القعود بجانب ، وقال أبو عبد الله : تضعهما في حجرها وان توركت فارفعت رجليها العليا على السفلى عن الارض فلا نقص ولا تعتمد ذلك ولها أن تصفق بيدها على فحدها ولو عشر مرات اذا أردت معنى وأن تصرب أصابع يمينها على باطن يسراها ولا يحور ذلك للرجل ولا لها أن تسبح لذلك بل هو يسبح وهي تصفق كما في الحديث ، وقيل لها أن تسبح ومن ترك شيئاً مما وجب في الصلاة أو من وظائفها استحياء كفر ولزمته المعلقة على الخلاف السابق ولو تكررت ، وقيل ان استحييت تكررت تتوضأ لحضور الرجل أو لم تنزل من الدابة وأومت عليها ولو طلعت النزول لو جئت فلا كفارة والامة والرجل كالمرأة في كشف الفخذ والحق فسادها ما كشفه ، فلجوهري : رأي النبي ﷺ وفخذى مكشوفة فقال « أما علمت ان الفخذ عورة » وعن علي ان رسول الله ﷺ قال : « لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذ حي ولا ميت » وعورة الامة كمعورة الرجل ولكن اذا خشيت الفتنة وجب الستر لدفع الفتنة لالاه عورة وكذا اذا خافت الحرة الفتنة مما ليس منها عورة ، واذا عتقت الامة في الصلاة وقد كشفت ما لا تكشفه الحرة انتقصت كالعريان يحدوثها في الصلاة ،

وقيل يستتران ولا تقض ولو مشيا اليه ، وقيل ان وحده بلا استدلال وسنن
صححت ، وقيل لا تقض ان مشيا اليه في قريب ، وامتنع بعض ان يستتر
، بجعلها نفلا أو يسلم من ركعتين وينوي نفلا ولو لم يمشيا ، والله أعلم

الباب التاسع عشر

في صلاة الجماعة

روى عنه عليه السلام « أتاني جبريل عليه السلام بعد ظهري وقال لي يا محمد
ان الله سبحانه وتعالى يقرئك السلام و أهدى لك هديتين لم يهدهما لشي فملك
وهما الوتر ثلاثاً والحسن جماعة ، فقلت ما لأمني فيها ؟ فقال : ان كان اثنين
كتب لكل واحد منهما كل ركعة مائة صلاة ، وان كانوا ثلاثة كتب لكل
واحد بكل ركعة مائة وحسون صلاة ، وان كانوا أربعة كتب لكل واحد
بكل ركعة مائة وحسون صلاة ، وان كانوا خمسة كتب لكل واحد بكل
ركعة ألف ومائتان وحسون صلاة ، وان كانوا ستة كتب لكل واحد بكل
ركعة ألف وأربعمائة صلاة ، وان كانوا سبعة كتب لكل واحد بكل ركعة
عشرة آلاف ومائتان ، وان كانوا ثمانية كتب لكل واحد بكل ركعة عشرون
ألفاً ومائتان ، وان كانوا تسعة كتب لكل واحد بكل ركعة خمسون ألفاً ،
وان كانوا عشرة كتب لكل واحد بكل ركعة مائة ألف ، والمراد بالصلاة
التي يكتب له بعددها الصلاة التي أحرموا لها بتولية ، فان صلى الظهر اثنان
فلكل ركعة مائة صلاة ظهر ويتضاعف الثواب بكثرة الناس . روى أسس عن
رسول الله ﷺ « الصلاة في الجماعة خير من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة »
، روى أبو هريرة عنه ﷺ « الصلاة في الجماعة خير من صلاة الفرد خمس

وعشرين درجة ، فقال بعض العلماء سبع وعشرون اذا كثر النفس وحسن
وعشرون ذقوا وجمع بعض بين الحديثين أن ذكر القليل لا ينافي الكثير ، تقول
قم ريد وبكر وقد قم غيرها ولم تذكره ، وبأنه عليه السلام أحبر بالحسن والعشرين
ثم أعلمه الله بزيادة الفصل فحذر السمع والعشرين ، واعترض بأنه يحتاج الى
التاريخ وأن دخول النسخ في امصائل مختلف فيه لكن اذا قف بالمع تعيين
نقدم الحسن والعشرين من جهة أن الفصل من الله يقل الزيادة لا النقص وجمع أيضا
بينهما على رواية اخرى في الحسن والعشرين و لدرجة في السبع والعشرين بأن
الدرجة أصغر من الجرة واعترض بأن الذي روى عنه الحزء روى عنه الدرجة
كما مر أولا ، وقيل طرء في الدنيا والدرجة في الآخرة ، هو مني على المعيرة
بين الحزء والدرجة اما بأن الدرجة أكبر كما يساميه كونها في الآخرة أو بأن
الجرة كبر باعتد أن يكون في أمر الدين الذي ترتب عليه درجات الآخرة
وجم أيضا بأن خمسا وعشرين درجة في قرب المسجد وسعا وعشرين في
بعده ، وأن الحسن والعشرين في العلم الخشيع والسمع والعشرين في العلم
الاحشيع ، وأن السبع والعشرين في مسجد الحسن والعشرين في غيره ، وأن
السبع والعشرين فيمن سبق بمنظر الصلاة ، الحسن والعشرين في غيره ، وأن
السبع والعشرين فيمن أدرك الصلاة كلها والحسن والعشرين فيمن أدرك
بعضها ، وبأن السبع والعشرين في الفجر والعشاء والحسن والعشرين في الظهر
والعصر ومغرب ، وبأن السبع والعشرين في الفجر والعصر والحسن والعشرين
في الظهر والمغرب والعشاء ، وبأن السبع والعشرين في الفجر والمغرب والعشاء
لكثرة القراءة وللحجر بالمرض والحسن والعشرين في الظهر والعصر لعدم ذلك ،
واحتار بعضهم هذا لوجه وذلك على مذهب الجمع بين الاحديث المتعارضه ،
وأما على مذهب الترجيح فقليل رواية الحسن والعشرين أفضل وأرجح لكثرة
روايتها ، وقيل رواية السبع والعشرين أفضل وأرجح لان فيها زيادة من عدل

حافظ ولا تتحقق الحكمة في تخصيص العدد بل مرحمها الى علم النبوة ، وقيل
حكمته خصال قدر ذلك العدد اجبة المؤذن بنية لصلاة في الجماعة والتكبير اليها
أول الوقت والمشي الى المسجد بالسكينة ودخوله دعي وصلاة التحية عند
دخوله كل ذلك نية الصلاة في الجماعة وانتظارها وصلاة الملائكة عليه واستغفرهم
له وشهادتهم له واحدة الاقامة والسلامة من الشيطان حين يفر عند لاقمة
ووقوف منتظرا احرام الامام أو الدخول معه في أي هيئة وحده عندها
وادراك تكبيرة الاحرام كذلك وتسوية الصفوف وسد فرجها وحواب لامام
عند قوله « سمع الله لمن حمده » والأمن من السهو عاب وتسميه لامام « أسبغ
بالسبب أو الفتح عليه وحصول اخشوع والسلامة عما يليه عاب ، تحسين
الهيئة عاب واحتفاف الملائكة به والتدرب على تحويد التراءى وتعلم الاركال
والالفاض واطهار شعار الاسلام وارغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعود
على الطاعة ونشاط المتكاسل والسلامة من صفه انفعال ومن اسوء غيره ان
انه ترك الصلاة رأسا ونية رد السلام على الامام ، الاستماع رخصتهم على
الدعاء والذكر وعود ركة الكامل على القص وقيد نظم الألف بين الجهر
، حصول تعهدهم في أوقات الصلاة ، فهم خمس وعشرون حصة ، رد فيهم
الأم ، الترغيب السادسة والعشرون الانصات لقراءة الجهر في صلاة جهر
، لما يتقظ به الامام في صلاة الجهر والسرجهرا « كسمع الله لمن حمده » والسابعة
والعشرون التأمين على دعائه بعد السلام اذا كان متولى أو دعا بحق ، ان شئت
فاجعل الاستماع هو السابعة والعشرين فان الانصات ترك ما يمنع السمع والاسماع
كسب السمع وطلبه ، وحمل القوم السبعة والعشرين التأمين اذ قل الامام ، لا
الضالين آمين . وليس هذا ثابتا عندنا ومقتضى الخصال الجهر في المسجد ،
قلب التصديف يختص بالمسجد كما احتاره بعض ، وقل لا يختص بالحد
سقط المشي والدخول والتحية تحية المسجد فيحمل بدلها الاسماع والاستغفار

والادغام بالاجتماع على التعاون في الطاعة أو غير ذلك مما عد مع غيره في العدد السابق خصلة واحدة ولا يرد على تلك الخصال كون بعضها يختص ببعض من صلى جماعه دون بعض كالتبكير أول الوقت وانتظار احرام الامام لان أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد النية ولو لم يقع كما فيمن سبق

ومعنى الجزء والفرحة حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور إن كانت في المسجد فصلاة المنفرد في المسجد وإن كانت في غيره فصلاته في غيره وذلك لاجل الجماعة وللإمام جميع ما لمن صلى خلفه إن أحسنها ورضوا به وإن أسدّها كان مثل ذلك عليه وررا، وقد روي « أن الأئمة ضمنوا ولولا أنهم مؤدّون فيما يؤدّون ولو عن خلفهم لما ضمنوا، ولما ضمنوا علم أنهم مأجورون إذا أصلحوا ولم يلزمهم ضمان، ألا ترى أن من أدركه في ركوع فقد أحرار ركعته وإن لزمه قضاء ما فاتته به، بل قال كثير من محامينا أن ركعته جائزة ولا يلزمه إعادتها، وأيضا إن كان لمك أحرم ركن الإمام لم يلزمه استدراك القراءة وأيضا ستر الإمام ستره لم، والإمام أيضا ستره لم، وأيضا يرفع عنه قراءة السورة وفي رفع غيرها خلاف، وأيضا يصلي المسافر خلفه أرعا ولا عكس وإن لم يصل المقيم خلف المسافر ركعتين لأن السفر فرع وذلك يبين أنه فيما يؤدي عن نفسه مؤد عن خلفه وذلك التضعيف في المسجد والجماعة للرجل.

وأما المرأة، فقد روي أن أم حميد الساعديّة حامت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك فقال: « قد علمتُ وصالتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصالتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك وصالتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك وصالتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة » ويشبه هذا ما في الإيضاح، ويحتمل عندي أن المراد تفضيل ذلك على المسجد لسلامتها من أشغال الناس بعطرها وريح طيبها وملبسها وحليها والاحتلاط بالرجال، أما إذا أمنت ذلك

فالتصعيف لها كمال جل بالمسجد والجماعة، وقد نهى سنة عن منعهم من المساجد ويحمل
عندي على ما إذا لم يحدث ذلك أو نحوه إلا بمنع كل من يصر الناس أو يشغلهم
أو يفسد فيها أو يقال لمن أن تركن ذلك لم تمنعك ففي بعض الروايات « لا تمنعوا أساءكم
المساجد وبيوتهم خير لهم، وروى أبو دود عنه عليه السلام « لا تمنعوا إمام الله
مساجد الله ولكن يخرج من ثقلات » ^(١) فيه إشارة إلى تحجب ما يخشى منه
الفتنة، وعن عائشة: لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن الخروج إلى
المساجد كما منعهن نساء بني إسرائيل فهذا منها نص في أنه لم يمنعهم لعدم
إحداثهم في زمانه وهذا أحدث من منع، وروى عنه عليه السلام « أيما امرأة أصابت
بخورا فلا تشهد معها العشاء » ويلحق بالبحور ما في معناه مما يقطن من الروائح
والناس وخص العشاء بالذكر لانه وقت تبخيرهن ويلحق غير العشاء بالعشاء
إذا أصابت ذلك، وقيل بعض المالكية تمنع الشابة من المسجد، قال ابن رشد
هن أربع عجور قد انقطعت حاجة الرجال منها فهي كالرجال، ومتحالة ^(٢)
لم تقطع حاجة الرجال منها بالجملة هي تخرج إلى المسجد ولا تكثر، وشابة
من الشواب تخرج في العرض وفي حناجر أهلها، وشابة ودة في الشواب
والتخاثر فالحيار أن لا تخرج أصلا، وقال ابن الحاجب: لا تمنع المتحالة من
العبدن والاستسقاء اهـ. ولا تخرج المرأة إلا في ثوب حشن غير متحلية بحلي
يظهر أثره غير مزاحمة للرجال، وزاد بعض: أن يكون ذلك ليلا، وعن
مالك: المتحالة تخرج إلى المسجد ولا تكثر التردد والثابة تخرج المرة بعد
المرة وفي حنارة أهلها وقرابنها، واختلف في زيادة الفصل لا كثرة الناس
المشهور ذلك وهو الصحيح، وقيل لا يزيد كثرتهم والأول قول وقول

(١) أي تاركها، أي على كل حال، وكبره، ومرد عنه ومعه من شدة وهي أرم
الكثرة وفي حديث طبع قل رسول الله من الحاج فداء النفس، وهو أي ذلك حال الطف

٢١٣ مسجد كبره من حال حشر مرد، وهي حله ومجانة ي -- وكبر

الشافعي وابن حبيب المالكي ويدل لما مروى أبي بن كعب عن النبي ﷺ
 صلاة الرجل مع الرجل أركى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أركى من
 صلاته مع الرجل وما أكثر فهو أحب إلى الله ، والحديث السابق أول الباب
 واستدل بعضهم برواية الحكم بن عمير وهو صحابي عنه رحمته الله « اثنان فما
 فوقهما جماعة » قلت وجه الاستدلال به انه قد ثبت تصعيف الأجر بالجماعة
 بالتصعيف متعلق بها ، هي علمته وكل اردادت العلة الجالبة ارداد الجلب فحصل
 التصعيف بالاثنتين لانها جماعة واذا كان ثلاثة فقد ارداد الجماعة فبزاد الفصل
 وهكذا ، والفاء تناسب ذلك ، وذكر بعضهم : ان خمسا وعشرين أو سبعا
 وعشرين درجة يختص بها اذا كانوا خمسة وعشرين أو سبعة وعشرين ، وأما
 اذا كانوا أكثر فالثواب على عددهم ، وكذا قال بعض في قوله سنة « ان
 صلاة في بيت المقدس خير من خمس صلوات في غيره من المساجد وان صلاة
 في مسجد الجامع حيث المنبر والخطبة أفضل من خمس وسبعين صلاة في غيره
 من المساجد » ان ذلك في بيت المقدس اذا كانوا خمسة وفي المسجد الجامع
 حيث المنبر والخطبة اذا كانوا خمسا وسبعين ، وأما اذا كانوا أكثر فعلى
 عددهم ، وظاهر الحديث ان تصعيف الثواب لبيت المقدس لا يختص بالجماعة
 وهو كذلك عندي فهو للواحد ويتضاعف بالجماعة تضاعف سائر المساجد
 بالجماعة على الفرد والذي في مسند الربيع عنه رحمته الله « ان صلاة في مسجد هذا
 خير من ألف صلاة في غيره من المساجد الا في المسجد الحرام » أي فان الصلاة
 فيه بمائة ألف كما في القنطرة ، قال : الصلاة في مسجد النبي ﷺ خير من ألف
 صلاة فيما سواه من المساجد وفي المسجد الحرام بمائة ألف صلاة وفي بيت المقدس
 بخمس مائة صلاة ، وروى الاصلاني رحمه الله عن ابن عباس ان الصلاة في
 المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجد النبي ﷺ بعشرة آلاف وفي المسجد
 الأقصى ثمان مائة الحسرات تتضاعف كذلك في كل موضع تصاعفت فيه
 الصلاة قياسا عليها وعلى حسنات الحرم ، وعن الحسن : ان صوم يوم في مكة

بمائة الف وصدقة درهم بمائة الف درهم وكذا كل حسنة ولكن يشتد الذنب
أيضاً فإنه كلما ازداد المقام شرفاً ازداد التهور به عقاباً وذنماً والذنب فيه
تهوين به ألا ترى أن المعصية في المسجد مطلقاً أعظم منها في خارج المسجد ،
والله أعلم

قل السحوي . حديث « صلاة بخاتمة تعدل سبعين نغير حاتم » موضوع
وحديث « صلاة بعامة تعدل حب وعشرين وجمعه لعامة تعدل سبعين جمعة »
موضوع وحديث « الصلاة في العمة بمائة ألف حسنة » موضوع وحديث
« صلاة يسوك خير من سبعين صلاة نغير سوك » صحيح وحديث « صلاة
في مسجد ي هذا ولو وسع إلى صعاء ليج بألف صلاة فيما سواه إلا المسجد حرام »
ضعيف وحديث « صلاة في مسجد قبا كعمرة » حسن وحديث « صلاة النهار
عمماء » باطل لا أصل له إنما هو قول جماعة من التابعين وحديث « الصلاة
حلف العالم بأربعة آلاف وأربع مائة وأربعين صلاة » باطل ، والله أعلم
وتارك الجماعة المستقيمة الحال أو المستقيم حال عابها أو نصمها بلا عذر
خسيس ولا يبرأ منه ، وقيل يستتاب ولا يرى منه وإذا كان الإمام ومن تبعه
مستقيمي الحال مشمرين في اظهار الحق واعلائه بحسبي اهوائهم وحببت الصلاة
مهم والكون معهم واعنتهم ولو كانوا قليلاً وأكثر الجماعة على غير ما هم
عليه هذا ما ظهر لي ، وعلى ذلك أحمل أحاديث التغليظ على تارك الجماعة مثل
قول ابن عدس فيمن يصوم النهار ويقوم الليل ولا يشهد جماعة ولا جمعة هو
في النار سئل شهراً عنه وما أحاب إلا بذلك وذلك إذا تركهما بلا عذر وقول
أبي هريرة أتى النبي ﷺ رجل أعشى يعني ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله
في ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له
فيصلي في بيته فرخص له فلما ورد دعاه فقال : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ فقال
نعم قال : فاجب لأحدك خاصة ، وروى أن ذلك لأعشى قال : يا رسول

الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد وان المدينة كثيرة الهوام والسباع ، وقول
 ابن مسعود : من سره ان يلتقي الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات
 سنن الهدى ولو انكم صليتم في بيوتكم لتركتم سنة نبيكم ﷺ ولو تركتم
 سنة نبيكم لصلتكم وما من مسلم يتطهر فيحسن الطهور ويصعد الى مسجد من
 هذه المساجد الا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة ويرفعه بها درجة ويحط
 بها عنه سيئة ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان
 الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف . وقول ابن عباس
 رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ « من سمع النداء فلم يسمع منه من اتيانه عذر -
 قالوا وما العذر قال - خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التي صلاها » رواه
 مفراق الصدي وكذا قال حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن
 عباس عن النبي ﷺ « من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر »
 وليس كما قال بعض قوما انه موقوف على ابن عباس وان وقفه هو الصحيح
 بل مرفوع الى النبي ﷺ وقول انس عنه ﷺ « من فاته العصر فكأنما وتر
 أهله وماله » قال الربيع رحمه الله أي سلب ، وقيل نقص والمراد فاته ان يصديه
 في الجماعة ، وقيل لم يصلها فدا ولا جماعة والصلوات كاهن كالعصر وحسن العصر
 لانه الصلاة الوسطى أو لكون ذلك جوابا لسائل عن العصر ، وقيل الحديث
 مختص به وان الله سبحانه يخص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفصيصة وقول
 أبي هريرة عنه ﷺ « لقد هممت ان آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة
 فيؤذن لها ثم آمر رجلا يؤم الناس ثم أحالف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم
 والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجحد عظما ممينا أو مرماتين حسنتين
 لشهد العشاء » وفي رواية عن عبد الله بن مسعود « يتخلفون عن الجمعة »
 والرواية الأولى رواية الربيع رحمه الله وهي أصح اذ يبعد أن يترك هو وغيره
 الخطبة ويترك هو الصلاة بالناس لاجل ذلك مع أنه يمكنه ان يأمر غيره

كرو

به في ذلك الوقت أو يفعله هو في غير ذلك الوقت أو يأمره به . وذكر الناجي
 وهو مالكي منسوب الى باحة الاندلس لا الى باحة هذه المدينة ان لا يصح
 في هذا ان المتخلفين كانوا منافقين يعني أسروا الشرك لرواية أبي صالح عن
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « ليس صلاة أثقل على المنافقين من
 الفجر والعشاء ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبواً ولقد هممت أن أمر المؤذن
 فيقيم ثم أمر رجلاً يؤم الناس ثم آخذ شعلاً من نار فأحرق على من لا يخرج الى
 الصلاة بعد » فبين ان ذلك في المنافقين ويؤكد ما قاله ابن مسعود لقد
 رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق . معلوم بصدق ، وذلك واضح ولا سيما التعديت
 بالنار يناسب المشركين ، لكن يبقى الدليل في رويته الربيع على وجوب
 الصف حيث علق تهديد المتخلفين بتحلفهم كما يدل له تخصيص انفراد
 ذلك الوعيد بوقت الصلاة وقوله « والذي نفسي بيده » الخ ولا يقال حص
 وقت الصلاة لظنهم انه مشغول بالصلاة لانا نقول لو أراد مجرد الإحاطة بهم
 لاحاط بهم في غير ذلك الوقت لانهم في أمن وليسوا على حذر أن يحبسهم
 فقتلهم ممكن له في أي وقت أراد . وخص العشاء بالذكر مع ان الكل سواء
 لنقلها عليهم وعلى من به شائبه منهم من الموحدين ، وان قلت لو كانت فرض
 عين لم يتحلف عنها اليهم قلت : نعم ومذهب أصحابنا والجمهور انها فرض
 كفاية لكن حديث ابن أم مكتوم يدل على انها فرض عين ، وقد يقال
 يمكن أن تكون فرض عين وساغ تحلفه عنها لانه يعضى عنها في عذر براء
 تقوية للاسلام أو لانه إنما يعضى مع جماعة يحملون الخطب فيصلى بهم اذا فرغوا
 من شأنهم ولو كان لفظ الحديث يدل على انه يعضى وحده فيكون ذلك عوضاً
 عن الجماعة التي تحلف عنها وقد يقال انه ترك بعد ما اهتم لتذكيره ان الجماعة
 فرض عين فتترك التحلف عنها ، والمرمة بكسر الميم وفتحها ما بين ظهني الشاة
 يؤثر هؤلاء أكله عن صلاة الجماعة أو يصل تحذيرهم به الصبيان في قوم

تراب يكون الغالب من أنفثها وعلى الاول صحبت لانها ترمى لهاؤها أو لأنه
 يرمى بها الصبيان لعبا كما على الثاني والكسر يناسب الآلة والفتح شدوذ
 قياسا واذا فتح وأريد نفس الشيء المرمي كان مصدرا بمعنى مفعول وهو ميمي
 وكذا اذا كسر ولم ترد الآلة ولا يدل لو كان المراد النصل لما نفي لأن التثنية
 لا تناسب الحديث لانا لا نعلم عدم مناسبتها اد لامانع من أن يقال اختاروا
 مرتين على الصلاة، وقيل المرمية سهم الهدف، وقيل سهم يتعلم عليه الرمي
 دقيق مستو غير محدد، ولا يقال يدل على هذا تثنيها لانها مشعرة متكررة
 الرمي بخلاف السهام المحددة الحربية فانها لا يتكرر عنها لانا نقول ليس المراد
 الشيء الواحد المرمي به مرتين بل شيئين يرمى بهما، واختار أبو سعيد من
 أصحابنا العازمين انها فرض عين، قل هذا ثبت لزومها على العموم عنه عليه السلام
 لم يحز أن يوحد فتم به بعده، أصحبه أكثر منه ولا أولى فاذا لم يعدر من
 تخلف عنها مع قيامه بها لم يحز غير ذلك لأنه لا أقوم منه وحاز التخلف عنها
 بمطر، روى دفع ابن عمر ابن الصلابة وفي رواية أمر بالصلاة في ليلة ذات
 برد ومطر، ثم قل. الا صلوا في الرحا، ومن روى أمر بالصلاة روى انه
 لم يؤذن بل قل الا صلوا في الرحا، ثم قال ابن عمر. ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يأمر المؤذن اذا كانت الليلة ذات برد ومطر يقول الا صلوا في الرحا، وذكر
 المحاربي حديث يدل على انه يؤذن ثم يقول ذلك ونصه: كان يأمر مؤذنا
 يؤذن ثم يقول على أثره الا صلوا في الرحا في الليلة الساردة أو المطيرة في
 السفر ولا يختص ذلك بالليل لحديث فيه ما نصه في الليلة المطيرة والغداة القرة
 ولصحة حديث انهم مطروا يوما فرخص لهم ولا يختص ذلك بالسفر عند
 الجمهور ولو حص ذكر السفر في حديث البخاري وناسبه ذكر الرحا لعله
 ذلك أيضا في غير السفر، وعن محمد بن الربيع الانصاري. ان عثمان من
 مالک كان يؤم قومه وهو أعني وانه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انها تكون

الظلمة والهيل : أنا رجل صرير البصر فصل يارحول الله في بيتي مكانا اتخذه
مصلى مجده رسول الله ﷺ فقال : « أين تحب أن أصلي » فأشار إلى مكان في
البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ . قال عبد الله بن الحارث : حطبت ابن
عباس في يوم ذي ررغ فأمر المؤذن لما لمع حتى على الصلاة ول قال الصلاة في
الرحال فطفر بعضهم إلى بعض كأنهم أمكروا ، فقال كأنكم أذكركم هذا ان هذا
فعله من هو خير مني يعني رسول الله ﷺ انها عزيمة واني كرهت ان حرككم
وعن حماد شيخ سيدي في الحديث وهو أيضا شيخ أبي حنيفة عن عاصم عن
عبد الله بن الحارث عن ابن عباس نحوه غير ، قال كرهت ان أؤتكم
فتحيثون تدوسون الطين إلى ركنكم قلت وتغير السلب بأر حصة في ركنكم
على التحلف عن الجماعة لعدم يشعر بوجوب الجماعة على الاعيان ، وكل
الحسن البصري ان منعه امه عن العشاء في الجماعة شفقة عليه لم يطعها استس
به البخاري على وجوب صلاة الجماعة يعني على الاعيان ، وقد يقال انه علم
من امه انها لم تمنعه عزما بل شفقة عليه كما سرح بها ، سمعته سرما لا طاعها
فلم يكن دليلا على الوجوب هذا ما ظهر لي تأمل والله أعلم ، وفي الاثر : اذا
حضر العشاء والعشاء ، فليل يبتدأ بالعشاء ، وقيل بالعشاء ان تافت نفسه اليه ،
وقول بعض الفقهاء : اذا حضر العشاء . العشاء فابتدوا بالعشاء لا أصل له في
كتب الحديث بهذا اللفظ والعشاء بكسر العين وقت صلاة العتمة سميت به
صلاتها تسمية للحل باسم ربه الذي حل فيه أو بقدر مضاف أي صلاة لعشاء
وأما العشاء بالفتح فأكلة الليل في ذلك الوقت أو قبله أو بعده ، وبحور صبط
الاول بالكسر والثاني بالفتح والعكس ، كما يفتح في قوله ﷺ « اذا قيمت
الصلاة وحضر العشاء فابتدوا بالعشاء » لثلاث تدعو أحدهم إلى الصلوة فيشتغل
عن الصلاة فينقص منها ، وهو حديث عن ابن عباس على شرط اربعين بن
حبيب رحمهم الله تعالى ، وكان بن عمر يبدأ بالعشاء ، قال أبو الدرداء من

وجوب صلاة الجماعة
على الاعيان

فقه المراء قبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ، قال هشام : حدثنا والدي عن عائشة عنه عليه السلام « اذا وضع العشاء واقامت الصلاة فابدهوا بالعشاء » وقال أس : ان رسول الله ﷺ قال « اذا قدم العشاء فابدهوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تمحلوا عن عشاءكم » ^(١) وقال نافع : عن ابن عمر عنه عليه السلام « اذا وضع عشاء أحدكم واقامت الصلاة فابدهوا بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ » وكان ابن عمر يوصيه بالطعام وتقدم الصلاة فلا يأتيا حتى يفرغ وانه يسمع قراءة الامام آيته في البخاري ورأيت في غيره انه كان يصلي المغرب اذا غابت الشمس وكان أحياناً يلقاه وهو صائم فيقدم له عشوة وقد نودي للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشءه ولا يعجله حتى يقضي عشاءه ثم يخرج فيصلي، وروى موسى ابن عفة عن نافع عن ابن عمر، قال النبي ﷺ « اذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه وان أقيمت الصلاة ومن يغلب نفسه أو لم يكن من الجوع بمقدار ما تشغله نفسه عن الصلاة فليقدم الصلاة » قال جعفر بن عمر بن أمية عن أبيه : رأيت رسول الله ﷺ يأكل دراعاً يحترز منها فدعى الى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ والعشاء طعماء الليل فشمّل الأحاديث صلاة المغرب والعشاء وربما صبح اطلاقه على طعام العصر . فصلاة العصر تحتل الدخول في الأحاديث وسائر الطعام كذلك قياماً فدخل بالقبس طعام الفجر والظهر فندخل صلاة العجر والظهر وكذا كل طعام وكل صلاة لأن العلة التشويش المفضي الى ترك الخشوع والنقص من الصلاة والتعجيل فيها وإنما حص العشاء بالفتح لأنه الذي يكون في وقت الصلاة غالباً بل دخل الطعام مطلقاً بحديث ابن عتبة لا بالقياس، وحمل الجمهور الأمر في تلك الأحاديث على الدب ، فقليل مفيد بمن كان محتاجاً الى الأكل وهو المشهور عند الشافعية وراي الغزالي ما اذا حشي فساد الذكول ومنهم من لم يقيده وهو قول جماعة وعليه يدل

عمل ابن عمر السابق وأمر طابن حزمه فقال : تبطل الصلاة قلت ان كان يرحح أو يوقن أنه يشتغل عن الصلاة أو ينقص ما لا يجوز نقصه أو يترك الخشوع وجب تقديم الأكل وإن شك أو عير أنه لا يفعل ذلك فلا يجب لكن يندب تقديمه في الشك وتأخيره في العلم ، وقد احتار بعضهم البداية بالصلاة إلا ان كان الطعام خفيفاً وهو منقول عن مالك وقال أصحابه : يبدأ بالصلاة ان لم يكن متعلق النفس بالأكل أو كان متعمقاً به لكن لا يعطه عنها فان كان يعطه بدأ به واستحب له الاعداء ، قال النووي : في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله له فيه من ذهاب كمال الخشوع وبلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب ككلام لنووي وليس تقديم الطعام في تلك الأحاديث وكل ما يشغل القلب تقديماً على الحق الله سبحانه وتعالى كما توهم بعض بل صيانة الحق الله سبحانه وتعالى ليدخل فيه بقلب مقبل . ثم ان طعام رسول الله ﷺ والصحابة كان يسيراً لا يقطع عن الحاق الجماعة عدلاً ، وإن ضيق الوقت وخاف الموت أكل ما يحجب به ويطيق به الصلاة ثم يصلي وكذا ان حاف ذهاب عصفو أو حس حاسة والا وكان مطبقاً صلى على حاله محافظة لحرمة الوقت ، واستدل ابن اسحق بهذه الأحاديث على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لأن طهرها أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة فيها ويبحث فيه بأن بعض من يذهب الى الوجوب جعل حضور الطعام عذراً في ترك الجماعة فلا دليل به على إسقاط الوجوب مطلقاً بل على إسقاطه عند حضور الطعام الشاعل للقلب وبها دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت والله أعلم

فصل

لا تجوز امامة صبي ، وقيل نجوز في نفل وسنه كقيام رمضان ان أحسن

عند المجيز لامامته الجوار وامامته انتهاء واستحلاف الامام اياه سواء وعلى
الممنوع يعيد من خلفه ابداً . وقيل في الوقت ، وقيل يعيدون في الوقت ان
استحلف وتبعوه وان صلى بهم ابتداء أعدوا ابداً وانما رخصوا في الاستحلاف
ان لا يعيدوا بعد لوقت لأن الاستحلاف محل ضرورة وقد دخلوا من اولها
بمن تصح . والله اعلم

وقوم : لا يؤم الاعرابي ، مشكل وهو السدي عربي كان اوعمياً ،
والصحيح حوار امامته ان تهل له فيخرج معه على أنه لا يؤم المهاجر
فيكون قبل نسخ الهجرة أو أنه لا يحسم ، قيل ويؤم منه ودينه ، وغروي
مثله ومن لا يقرأ مثله فان لم من لا يقرأ بمن يقرأ ومن لا يقرأ ائد من يقرأ ،
وعن ذلك : يؤم الاعرابي لمسافرين ولا حصر بين من كان أو أم ، قل
ابن حبيب لجهل السن ورده ابن شير بأنه لو كانت هذه علة لمع لمعت
أيضاً امامته لاعرابي مثله واعرابي افضل منه لأن في لائهم بجهل أحكام
الصلاة تعريضاً لبطالانها ، وقال الباقي : العلة كونه يستديم نقص الرئص
والفضائل كالجمعة والجماعة . قل ابن عرفة : ان أم أحرثهم وكرهه مباح ولم
يكرهه ابن مسلفة والله اعلم ، وفي اجازة امامة انفصول باله صل . يتيم باله صل
ونقص الحو . كاعى ، محبوس وخفي ومقتوع رحل مصل . نعماً أو به ومن
يبصر ليلاً فقط أو نهراً فقط ومقتوع لأف ومعلول اليد أو لرحل بالصحيح
غير المعلول وانولى ونساج وحجم . النقل ومن امه وابن الملاعة الجوار
بلا كراهه والحوار بها والمع وحارت مثله من حفس نقصه ومن غير حفسه وكذا
من عصت على عينييه أو سد ذبيه أو ثميه ، وقيل يحور بمن يبصر نهراً في
النهار . بمن يبصر ليلاً في الليل واحتلف كذلك بمن يحرم ثم يوجه ومن يزيد
آمين أو بكتف يديه بوضع يد على أخرى أو يرفع يديه مع التكبير أو بعده
وجارت من حتى بخنئ أو منه ممرأه لا يرحل . ب صلى رحل امرأة وقرأت
هي من خلفه أو حفسه لأنه لا يحسن القراءة فسدت عليهما ، وقيل عليها ،

واختار الشيخ حميس رحمه الله حوارها خلف من يقول آمين ان احتاج اليها
 لاجياء سنة الجماعة وكان الذي يريد متعبداً به ولم يوجد غيره والله أعلم ،
 وفي الاثر : لا يؤم القاعد قائماً في فرض ، وجاز في فعل ان كان اقرأ
 ويتوسط الصف ويتقدم بهم غيره فاداً فرغ القارئ القاعد ركن بهم
 المتقدم سجد وكان امامين لم يختار خيس تمامها ولو لم يتقدم بهم لعدم
 وجوبها ، وعن أبي سعيد : يصلي قائم بقاعد مطلقاً لآعكسه مطلقاً ، وقيل
 يجوز مطلقاً ، وقيل في نفل ، قلت : وقيل ان كان اماماً عدلاً صلى بهم
 الفرض قاعداً والسمل والا فلا الا ان دخل قائماً فعد لعدرو يصلي القاعد
 بالقاعد اتفاقاً اذا قعدا لعدرو يصلي قاعداً سائر اتفاقاً قلت : يعني
 صاحب الاثر بالاتفاق اتفاق من يجوز للسائم ان يصلي مع الجماعة والا فقد
 قيل ، ان السائم لا يصلي اماماً ولا مأموماً ويدل على حواز امامة المفضول
 بالفاضل ان النبي ﷺ صلى به أبو بكر رضي الله عنه وان سهل بن سعد
 الساعدي روى ان رسول الله ﷺ ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح
 بينهم فصلى بهم أبو بكر والنبي ﷺ عائب فنه حتى حلص الى الصف الاول
 فأكثروا التصفيق تفبها لابي بكر ان يتأخر له فأشار اليه رسول الله ﷺ ان
 أمكث مكانك فتراه أجاز ان يصلي خلف أبي بكر وهو أفضل من أبي بكر
 ومن المحوقات كلها ومع ذلك لم يثبت بل تأخر فصلى رسول الله ﷺ بهم ثم قال :
 ما منعك ان تثبت اذا امرتك ، فقال أبو بكر : ما كان لابن ابي قحافة ان يصلي
 بين يدي رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ « مالي رأيكم ان أكثرتم التصفيق
 من بابة شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبح التفت اليه وانما التصفيق للنساء »
 وفي ذلك تأخير الامام الثاني للاول ولورد على من أجاز التصفيق للرجل وكون
 امامة الفاضل بالمفضول أولى وهو معنى قول أبي بكر ما كان لابي بكر الخ وهو
 كناية عن ذلك وخفض لنفسه لا رد لكلامه ﷺ وبما يدل على حوار امامة

المفضول بالفاضل أن عائشة رضي الله عنها كانت يؤمها عبدها ذكوان من
المصحف وأن دعاء روى عن ابن عمر أنه لما قدم المهاجرون الأولون العصابة
موصفاً نفعه قيل مقدم النبي ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم
قرآناً فتراه مولى كل مائة ، وإن أنساً روى عن رسول الله ﷺ « اسمعوا
وأطيعوا وإن استعمر عليكم حبشي كأن رأسه زينة » وإن أنساً سمع رسول
الله ﷺ يقول لأبي ذر « اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زينة »
وحديث حماد ولد لرفي ومن ينسب لغير عشيرته ، وقيل لا ، والله أعلم .
وما تقدم من أن الإمام إذا دخل الصلاة قائماً ثم حدث إليه مرض بى قاعداً
هو الصحيح وهو مذهبنا ، وقال مالك إذا حدث إليه مرض استحل من
يصلي بهم قائماً ، وصلى هو في الصف وقعدا وذلك إذا دخل قائماً ، وإما إن يدخل
قاعداً لم يضر ، ذكر أبو غيرهما فقد روي عنه ﷺ « لا يؤم الرجل القوم حالاً »
رواه ابن أبي قتيبي وغيره ، وروي عنه ﷺ « لا يؤم من أحد يهدي حالاً »
فقد روي عندهما لامام القاعد بعده ﷺ سواء الإمام صلاة أو إماماً عدلاً
وكذا قال مالك إذا لم يستطع الإمام الصلاة قائماً صلى قاعداً في الصف وأمر
من يصلي إماماً قال « يصل أو لا يصل » ، ورواه أحمد بن محمد بن حنبل
نسج ، وقيل إن حديث الدارقطني مرسل وإن في سنده ضعفاً ، وروي أنه
ﷺ أدرك ركعة الفجر لأخيرة حلف سعيد بن أبي وقص في غزوة تبوك
أنظاً عنهم في حاحه وصلى بهم سعيد فلما استدرك ﷺ الركعة التي وقته قال
« ما مات بي إلا بعد أن يؤم رجل من أمتي » وعن ربيعة أن أنساً كان
يصلي قائماً والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي قاعداً بصلاة أبي بكر قبل ربيعة : ما مات
نبي حتى يؤم رجل من أمتي فمن العلماء من يرى أن النبي ﷺ هو الإمام في
ذلك قاعداً ، وإن ذلك من خواصه ﷺ ، ومنهم من يرى أن الإمام هو أبو
بكر قائماً والنبي ﷺ يجنبه قاعداً ، وقال : إن هذا هو الأصح لما تقدمه من

صلاته عليه السلام قاعدا إماما ورجح بعض هذا التأويل وذلك أنه صلى رسول الله صلى الله عليه وآله يوما قاعداً وصلى بعده ناس قائمون ولما سلم أمرهم أن يصلوا وراءه الإمام القاعد قعوداً ، ثم صلى أبو بكر إماماً في مرض موته عليه السلام فوجد عليه السلام خفة ولتحق إلى جانب أبي بكر ، فقبل بقي أو بكر على إمامته بإشارته عليه السلام وقبل تخر فضلى رسول الله صلى الله عليه وآله إماماً وسمع عنه أبو بكر ، وقيل بقي إماماً في موضعه وسمع عنه عليه السلام قاعداً يحنه ، قل بعضهم : وأما ما جاء عنه عليه السلام أنه صلى ، هو شك جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فأشار إليهم : أن اجلسوا قل : إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع أو إذا رفع ورفعوا وإذا صلى حالاً فصلوا جلوساً أجمعون ، فلا خلاف بين أهل العلم أن ذلك منسوخ ، ومن يصلي بإمده لا يكون إماماً في صلاة بل مأموماً ، وفداً إلا أنه ، وعن الكوفي جواد والميمون وروحه الميم أن المأمومين يركعون ويسجدون وهو لا يفعل ذلك ، وإذا صلى مريض بمريض قاعدين وصح المأموم أتم صلاته قائماً وحده قياساً على الإمام يكون مأموماً لعنق وقياساً على المأموم يتم منفرداً إذا لم يستحلف الإمام ، وقيل يتم قائماً مع الإمام القاعد لأنه دخل بوجه جائز ومراعاة لمن أحر ذلك الشك ، وقيل يستأنف ، وعن ابن دفع لأناس بإمامة الأقطع وكل ذي عيب ولو في الجمعة والاعياد ، والله أعلم ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يصلي الرجل على أشتر مما عليه أصحانه قلنا لأنه يجب للمصلي أن يدخل الصلاة بالخصوع لله سبحانه ، تعالى ، وروي أن سلهب وحده حذيفة رضي الله عنها يصلي على دكان ، فقل له : لا أدري أطل العهد أم نسيت أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : لا يصلي الإمام على شيء أنشتر مما عليه أصحانه ، قيل إلا أن يكون على دكان يسير مثل الشعر وعظم الذراع ، قال بعض أودون ثلاثة أشبار ، وفي الآخر : فسدت عليه ثلاثة أشبار لا على من خلفه ، وقيل على لكل وحارت لمرتفع خلف أسفل لا عكسه ، وقيل الإمام يعلم ويعلى ،

وقيل يعلو ولا يعلى وقيل لا ولا وان صلى فوق مسجده الامام أسفل لعدو كحر أو برد أو خوف
صحت وكذا ان صلى منفر دأ عن الصف لعدو ، وقيل يجوز أن يعلو دراعاً وان
صلى الانسان لنفسه في مرتفع فجاء رجل قائم به صحت صلاتهما لأنه لم يقصد
الارتفاع على المأموم وان خطر له القصد في هذه الصورة به ، وقيل لا تصح
صلاة الرجل لأن الامام لم ينو حصوفاً ولم ينو عموم من يصلي بصلاته ، وقد
اختلف في صحة صلاة من لم ينو الامام لا في حصوفاً ولا في العموم وصحة من
اعتقد الامام أن لا يصلي به أو صرح له بذلك أو صلى فقال لم أتوك أو بعيتك
وفي الأثر : اختلف في الامام اذا لم ينو أن يصلي بكل من يأتي خلفه فليل لا يجوز
صلاة من لم يدخل معه لأنه لا يؤم الا بالية وان أمه باظهاره للامامة حكم له انه اتخذ
اماماً لأن طهاره حثراً من الصلاة دليل أنه امام فادعرت امامته حسن أن يؤم
كل داخل عليه وان من غير مقتته حتى يعلم من خلفه أن بيته غير ذلك فادعرت
اماماً فيها لم تثبت امامته بمن خلفه حتى يعتقدها به أو يعلم منه مصحح لها ودخول هـ
معه فيها ، وفي بعض الآثار : من صلى مفرداً لا يسوي الامامة وصلى احد
خلفه فله أجر المأموم ، ليس لذلك أحد الامم لأنه - يسو لامامه ، وقيل له فصلها
وان لم ينوها وله أن يسوي الامامة في حين جاء من يصلي معه ولو بعد الدخول
ليحصل له فصلها واختلف في صحة صلاة ذلك المأموم هل صحت ورن لم يعلم به
الذي أنشأ الصلاة فداً ، أو ان علم ، أو لا مطلقاً لعدم بيه الامامة قبل الاحرام
قل الشيخ حميس ومن صلى فوق سطح المسجد اختار بعض أن لا يصلي معه
ومن صلى خلف رجل لا يعلم منه إلا الخير وكرهه أهل المسجد ، الصلاة خلفه
وأبى أن يقلع عنها فيه فلا بأس عليه ، وقيل من كرهه صالحون ممن يحصر الجماعة فيه
فلا حسن له أن لا يصلي بهم ، ومن يصلي بقوم ويأمر به ولا يستأذنه حر له
ولهم ان لم يسكروا عليه وندب له أن يستأذنه وفي الأثر كره لولد أن يؤم أباه
الا ان كان أفضل منه ، قلت والم كالأب والعرب تسميه عمّاً وحقوقه تشبه

حقوق الأب لكنها دونها . وعنه عليه السلام « عم الرجل أبوه » قيل لمالك :
أفرايت الرجل يؤم عمه ؟ قال : العلم والد فلا أرى أن يؤمه وإن كان العلم أصغر
منه قل ابن القاسم إلا أن يقدمه قل - جنون - وذلك إذا كان العلم في العلم
والفصل مثل ابن الأخ ، قلت : كبير الأخوة كالأب أيضاً أذهو مثله في
الحقوق كما في الايضاح ، والله أعلم

وإذا استوى المتأهلون للصلاة في حصال الخير والسن قدم أحسنهم صوتاً
لأنه ادعى للحشوع والتفهم وقوله عليه السلام لأبي موسى « لقد أوتيت مراماً من
مرامير آل داود » وإن استووا فيه قدم أحسنهم وحياً ومما يراعى في التقدم
أيضاً الحسب والنسب ، قيل يرحح عند انتفاء نقائص المنع والكرهية السلطان ثم
صاحب المنزل ثم الألقه ثم الأورع على الأظهر ثم الأقرأ ثم بالسن في الاسلام ،
ثم بالسبب ثم بالخلق - ففتح الخاء واسكان اللام - أي عظم الجسم أو حسنه ، ثم
بأخلق - نصم الخاء واللام - هو مطلق حصل الخير كإعانة الملهوف والصدقة
والنودد إلى المسلمين ثم باللسن وإن تشاح متماثلون اقرعوا إلا أن تشاحوا
لكبر أو رياء أو نخوة أو عرص دنيوى فذلك نقص لحالهم الحسنة وقادح وإنما
قل بعضهم الفقيه أولى بالامامة من القاري لأنه أعلم بحكم الصلاة وأما قوله
عليه السلام « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله عز وجل وإن كانوا في القراءة سواء
فاعلمهم بالسنة وإن كانوا في السنة سواء فاعلمهم بهجرة وإن كانوا في الهجرة سواء
فاعلمهم سلماً ولا يؤمن الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره إلا بآدبه »
رواه أبو مسعود الانصاري وقوله عليه السلام « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم
وأحقهم بالامامة أقرأهم » رواه أبو سعيد الخدري فلا أقرأهم في ذلك الوقت
كان أفهمهم لأنهم كانوا يتعلمون القرآن بأحكامه من حلاله وحرامه وبأسخه
ومنسوخه وبخاصه وعامة كذا قل بعضهم ويشكل عليه « فإن كانوا في القراءة سواء
فاعلمهم بالسنة » ومعنى سلماً في الحديث اسلام ، وعن بعض : الأولى الفقيه

فالمحدث فالتقاري الماهر فالعابد فدو الس وانما كان الفقيه أولى من المحدث مع أنه افضل من الفقيه لأنه أعلم بحكم الصلاة مه وصفها وكان التقري الماهر أولى من العابد لأن القراءة مصنعة للصلاة والعبادة مصنعة لها وكان لعائد أولى من ذي السن لكثرة تلاوته وعبادته وكان ذو السن احق لأن اعماله تزيد بزيادة سنه فهي زيادة الفصل فلو كان الاحد سناً أقدم اسلاماً كان افضل وأفاد قوله « ولا يؤمن الرجل في سلطانه » ان التقدم يكون أيضاً باستحقاق موضع الصلاة فان المراد بسلطانه ملكه - بهم الميم واسكان اللام - ببناء يؤمن للماعل ونصب الرجل أي لا يكون مصل اماماً للرجل في بيته مثلاً أو بالنساء للمفعول ورفع الرجل قل وَاللَّهُ من رار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم » قال بعض ان لصاحب المنزل والسلطان الاستئانة وخليفته وان كان ناقصاً ولزلة المنزل تقديم من يصلح ، ويندب له تقديم الارجح ويستحب لصاحب المنزل تقديم أولى منه ، ، والله أعلم

واذا كرهت جماعة امامة رجل أو حدثهم أو دوو « نهى منهم أو افصلهم وحب عليه أن لا يتقدم وان كان الكارهون أقل استحب له التحلف عن الامامة بهم واداء خوف كراهة تعصم استأذنهم وعن ابن عمر ع أنه ليس رجلاً أم يقوم وهم له كارهو والمرأة باتت وروحها ساحت عنها ورجل يسمع حي على الفلاح ولم يجيب الداعي . وقيل اذا كان في القوم من يكره امامته وحب عليه أن لا يتقدم ولو واحداً وانما تعتبر كراهة من لم يرد ذلك المقام لنفسه ولم يرد رفع نفسه بوضع غيره

واعلم انه بعد ما نقول نحور امامة صنف كذا وصنف كذا فلسنا نختاره اختياراً بل الافضل خير كما قال ع « اختاروا لامامتكم » وذلك أن الامامة درجة شريفة لا ينبغي أن تكون الا لمن لا يظن عليه بخلاف العبد والخصي والعنبن وولد الزنى والمتمهم بأنه ولد زنى أو مأنه يزنى به ونحوهم ولا سيما أنه تسرع اليهم

الالسة وربما تعدى الأذى الى من اثم بهم فكرهت امامتهم مطلقا الا بعثلهم
ولو من غير جنس نقصهم وكذا كل من كانت حالته قبيحة شهيرة ولو حسنت
بعد لأن الالسة تسرع اليه ، ولا يجوز أن يتخذوا أئمة راتبين ، وقيل يجوز
اتخاذهم راتبين اذا صلحت حالهم وسلمت من النقائص ولو ولد رت أو مجهول
النسب ، وقيل لا يجوز اتخاذهم أئمة راتبين في مساعد الخطبة والمساعد الكبار
المعصورة والاعباد والجمع ويجوز في غير ذلك ، وقيل يجوز ذلك بكرامة كله
وقيل لا يكره شيء من ذلك ، وكذا الخلف في الاكلف عند المالكية ولو لم
يكن له عذر ومذهبنا فساد صلاته اذا لم يكن له عذر وان كان صحت ويختلف
حيث في امامته وكذا الخلف في الاعمى وهو أحسن ، وقدم ابن أم مكتوم
على عهد رسول الله ﷺ وانما كره بعضهم الاعمى لأنه ناقص الطهارة اذ قد
يتوصأ بما نجس أو يصلي شوب نجس أو يطأ نجساً وكذا تنقص طهارة مقطوع
اليده ، وأيضا لا يعفى نقص صلاة من نقصت منه حارحة من الآثاب السعة
والله أعلم . وفي الأثر صاحب المنزل وامام الحي أولى الا ان حضر الامام
الأعظم فهو أولى الا ان قدم غيره وكذا ان حضر امام في الدين وعلم من
الاعلام فيه يتقدم أو يقدم ، وكذا القاضي ونحوهم من الاشراف فيه ، لما
روي « لا ترال أمي في سفل ما أهم من دونهم » وفي روايه « ما صلى
الرحل يقوم وخلفه من هو أفصل منه » وذلك ان امكنهم ان يقدموا أفصلهم
لأن من خالف السنة في أمر يلزمه لا يرال في سفل حتى يتوب ورغم بعض
أصحابنا أنهم لا يجوز الا خلف متولى لمكان الامانة ، ويرده أحاديث « الصلاة
حلف كل بار و«جر » وقال بعض : حلف أهل الدعوة ما لم يتهموا فيها ،
ويرده الاحاديث ، وقيل خلف أهل القبلة ما لم يزيدوا أو ينقصوا لآحياء السنة
وقيل لا يجوز خلف الجبابرة الا اذا ملكوا ، وقيل لا يجوز خلف مخالف الا ان
لم يوجد موافق ، وقيل الصلاة فرداً خير منها خلف غير متولى والصلاة حلف

من بوجه تعدد الاحرام قيل أشد منها خلف من يقنت واختلف في صحتها ولا يلزم من يريد الصلاة خلف أحد أن يمتحنه هل علم أو يريد أو ينقص أم لا ، والله أعلم

فصل

من يصلي العصر فتدكر أنه لم يصل الظهر أو يصلي العشاء فتدكر أنه لم يصلي المغرب فليقطعها ، وبينوا فرادى ولا فسدت عليه وعليهم ، وقيل فسدت عليه وعليهم مطلقا وهو الصحيح ، وقيل يتبها إذا دخل فيها وإذا أحرم الإمام في مسجد ولو بصبي أو امرأة أو عبد بلا إذن أو كان عبداً وصلى إماماً بلا إذن أو انتقصت عليه بعد إحرامه وأتموا أو خرج معهم منه لم يجز أن يصلي فيه جماعة أخرى تلك الصلاة فرضاً كانت أو سنة ، وإن صلت لم تفسد على الصحيح وفسدت عند الأكثر ، إن كان الأول إمام المسجد ، وقيل فسدت مطلقاً ، وإن كان مسجداً غير راتب كمسجد المقبرة والسوق أو فسدت صلاة الإمام الذي صلى فيه وصلاة من معه أو كان لا نجور إمامته أو دخل في الصلاة بما لا نجور [به] فليجاءة أخرى أن يصلي فيه تلك الصلاة وإن كانت فيه بقعة لا يصلي فيها بصلاة الإمام في مقدمه أو مؤخره أو جابه لو اتصلت الصفوف لم تجز الجماعة فيه بعد الإمام بصلاة واحدة وفي فسادها الخلف إن وقعت ، وقيل تجوز وإن صلت في مؤخر مسجد جماعة جارت فيه أيضاً جماعة أخرى إن جاوروا الباب الأول وصحح بعضهم المنع ، وإن صلت جماعة في غير مسجد صلاة واحدة في وقت واحد فلم ذلك إن كان بينهم خمسة عشر دراعاً والمختار ستة عشر ، وقيل لم ذلك ولو اتصلت الصفوف إن كان بين الإمامين خمسة عشر أو ستة عشر ولو تخالف بالنواحي ، وقيل لا تباعد عليهم ولا على

الامامين ان لم يتحدوا ، وقيل لا تعاقد مطلقا والجماعتان والثلاث وأكثر فيهم
كله أو يأتي سواء ولا يصل الا ان فدا في المسجد صلاة والامام يصليها الا ان
لم تصح للامام وكره ان يصلي فيه والامام يؤم القوم فيه غير التي تصلي وان
يصلي فيه هل او سنة او قضاء او صلاة غير التي يصلي الامام ولو على القول
بأنه لا يخالف المأموم امامه بذلك ، وان دخل قوم المسجد ولم يعلموا هل
صلت فيه الجماعة احتير لم ان يصلوا فرادي للشبهة وان صلت جماعتان في
في مسجد لا إمام له في وقت واحد صلاة واحدة لم يجر وفي فسادها حلف ،
وقيل يجوز واختاف في الفساد بصاً في مسجد له إمام وان كان احد الامامين
امام المسجد فسدت على جماعته سبقتة ولو سلموا قبل احراره وكذا على جماعة
صاحته ، وقيل لا فساد بذلك كله والصحيح عندي أنه لا فساد في السق ،
وقيل ان كان فيهم واحد من عماره فسدت في السبق أيضا ، والامام المسجد ان
يتعمدها بعدد قومه أو غيرهم . لو صلى قبله بعض عمره اماما ، وقيل ان صلى
براي الامام أو احد العار فلا يصل الامام بعد تلك الصلاة وان عرف امام
لمسجد في يوم معروف أو ليلة معروفة او صلاة مخصوصه كظهوره في اليوم
مطلقا او في النهار مطلقا فكل من عرف شي . فهو له حكمه في ذلك الخصوص
حكم الامم الرتب في كل الاوقات ، وقيل اذا تعدد الامام عن آخر صفوف
الآخر اكثر من خمسة عشر ، وقيل اكثر من اربعة عشر حذرت صلاته دا
سلم الاول الصلاة الواحدة وكذا القعد ونحو صلاة القعد وغيره والامام يصلي
تلك الصلاة للصراحة أو للعدو وان صلى الامام وحده بمسجد فريضة صلها
جماعة بعده وفي حينه ، وقيل لا تصلها في حينه ولا بعده واختاره غيري ومعها
مالك بعده ان اذن او اذن له وصلاه جماعة وان دخل مسجدا آخر بعد ووجد
جماعة تصلي معهم ، وقيل عنه لأنه صلاه جماعة وحكم المؤذن حكم الامام
ان كان اذا اذن ولم يجز . الامام صلى بالناس وان صلى امام مسجد القعدة والقيام

مع الجماعة ولم يوتروا فالجماعة الأخرى ان توتر في موضعهم بادم وان أحرم
 أحد في مصلى أو غير مسجد فجاء من يصلون جماعه لم يحز عدي قطعا وقبل
 يقطعها ويدخل معهم ، وقيل انتقصت ان لم يكن قد صلى أكثرها وقيل بحسن
 له قطعها ولو صلى أكثرها والادم ينوي ان يصلى بكل من يصلى بصلاته
 حصر اوساقي من تحور صلاته ونسي ان يسوي وقترت امتته في موضعه
 وقصد الى ذلك حين قم صحت له ولم حلفه والمأموم يسوي ان يصلى بصلاة الامام
 ان تولاه والا فصلاة الجماعة كد شهر في الاثر وعدي ينوي أصلى بصلاة
 الامام مطلقا ، ولا تصح الصلاة على شرط مثل ان يقول ان سلمت قل اتين
 الامام أو احرامه ففرض والافضل ، وقيل تجوز الصورة الأخيرة والله أعلم
 وما مر من مع الصلاة لو احدى بجماعه بعد أخرى في مسجد واحد ومدها
 ومدهب جمهور غيرنا وأجاز أشبه ذلك ، قل لاصنع في المسجد وقد صلى
 الناس : تنح زاوية المسجد واتم في فعل وأجاز بعضهم سبق جماعة امام
 المسجد بصلاتهم بامام ان طال انتظاره ولا بأس بالتقدم والتأخر والمصاحبة في
 المسجد الحرام عند بعضهم ، وتقدم به لانس بجماعتين واحدة بعد أخرى
 في غير المسجد ، وقيل لا يجمع في السفينة مرتين ولو صلى قوم فيها ثم رجع
 اليها من نزل منها أو دخلها من لم يكن فيها وأما طبقات في السفينة أو في ماء
 فيحور لأهل كل طبقة الصلاة الواحدة بالجماعة لأن كل طبقة موضع غير الطبقة
 التي تحتها أو فوقها وأصل المنع من جماعتين واحدة بعد أخرى أو في حال
 ومنع لقد من الصلاة وحده في حال صلاة الامام دفع الخلاف واصرر الامام
 ولذلك يجمع الانسان من القعود أو القيام بلا صلاة والامام يصلى ومن الخروج
 بعد أن تقدم الصلاة ، ومن تقدمه بالصلاة وحده بلا عذر أو بقصد مخالفة
 الامام وكل حالة يكون للامام فيها حق في ذلك في المسجد داخله وصحة سواء
 فيمنع تقدمه ودا في صحته والامام يصلى بعد في المسجد ، مصاحبته في الصحن

والامام في المسجد ومخالفة بترك الصلاة معه بأن يكون الامام يصلي في المسجد وهو في الصحن غير متصل ، قال بعض العلماء . منع العمداء الصلاة الواحدة بجماعتين في مسجد له امام راتب ولو واحدة بعد أخرى لما يدخل بين الأئمة والجماعة من الشحناء ولثلا ينطرق أهل البدع الى أن يجعلوا منهم من يؤم بهم ويتركوا الصلاة خلف أئمة العدل ، وقيل لأن ذلك يريل أئمة الاسلام وحاله أي من أجل تفرق الجماعة والابهة العظيمة ، وقيل منع من ذلك حماية من أذى الأئمة ، قيل وعليه من أدب الامام جار واعترض بأن من أذن لرجل أن يؤديه لا يجوز للرجل أن يؤديه فلا يجوز ذلك ولو أذن الامام قلت . فيحاط بأنه لا ينحصل له الادى اذا أدب الا ان كان ادبه اكرها لنفسه لارضى والصواب المنع ولو أذن عن رضى لأنه قد يتأذى بما يتولد على ذلك ولو لم يتأذى في حيبه ، وقد يقل أيضا . انما بمنم الادب في الأذى اذا كل في نفسه أو عرضه ، أما اذا كان في حق له أو مال فلا بأس ، وقيل منع ذلك لثلاثة دى الى الافتراق فيصعب الاسلام ، وقيل السر في ذلك تكثير الجماعة لعل الانسان يصلى مع منفرد له من امام أو مأوم فتعمه المغفرة فيتأهب الناس لخصور الجماعة ليحصل لهم هذا العسل كما شرع موقف عرفة ، وقيل لاردياد ثواب الامام واثامومين بكثرة لباس ويجوز ان يقال لذلك كاه . والله أعلم ، قل بعض العلماء : اذا كان تنحص يواظب الصلاة في مسجد واحد وحان وقت الصلاة ولم يجئى انه ينتظر قدر ما توقع الصلاة وحينئذ يصلون لأن لملازمته حرمة فينبغى أن لا تعمل ، وفي الأثر : ينتظر الامام الجماعة قدر ما يقوم الرجل من منزله أو موضعه ويتوصأ ويصل المسجد ان أذن أول الوقت أو بوقت لا يعتمد فيه الامام أول الصلاة الا من عذر ويأثم ان لم ينتظر بدون عذر لتعطيلها وان انتظر بمصادون بعض وقت الحاضرين الجماعة ولم يرد مسافة أحد من الممار فأهون وكرهه له خيس ويأثم ان أرادها ، وقيل عليه أن ينتظر الى ثلث

الوقت وعليهم انتظاره الى ثلثيه ، وقيل ان احتبس عنهم جار لهم ان يقدموا مصليا بهم ولا يعتمد الحاضرون مساقته الا ان الحاضر يقوم مقام الغائب والدين ينزله انتظارهم ثم المحافظون على الحس في ذلك المسجد الا من عذر وان حافظوا على الفجر والعشاء لا على غيرها بدون عذر فليسوا من العار وان ثبت لهم عذر فهم منهم وان عرفوا بالمحظوة لبعض الحس فليس عليه انتظارهم في غير ذلك البعض فان خفي عذرهم اعتبروا فيما يحفظون عليه ان كانوا لا يتركونه الا به فهم عذر . والله أعلم

فصل

ان صلت امرأة بحذاء رحل أجسي مع الامام أو غيره وقد أحرم قلبها فسدت عليها ان لم تتأخر عنه لاعليه الا ان تعمد ذلك فدحل الصلاة أو صدر منه ناقص أو حادعا بلا تأخير عنه منها ، وقيل لا تعمد ولو تعمد ذلك واستويا موقفا أو مسجدا أو بكليهما ونحاما ثيابا مالم يحدث نقض كس يد ونظر واشتهاء غير الضروري وذلك مكروه . وأما المحرمة والزوجة فلا نقض بمساواتهما ، وقيل يسبقها برأسه فان سبق سحودها منكبه فسدت عليه ، وان صلت أجنبية قدماه قطعت عليه ان لم تكن سترة أو بعدت عنه قدر مالا يقطع الصلاة على خلاف فيه ، وقيل ان كان بينهما أقل من ستة أذرع فسدت عليه ، وقيل لا تنبه السترة بينهما كما لا تنبه اذا صلت أمامه مع الامام ، وقيل ان حكم المحرمة دون الزوجة وان يمدب أن يسبقها برأسيه في السحود أو أكثر أو يساويها بهما والا فلا يجاور سحودها منكبه ، وان صلت أجنبية مع رحل خلف الامام وحادثه من جانب ويزنها قدر ما يقطع فسدت عليه ، أو عليها ، أو عليهما أو صحت لهما . أقوال . وان صلت امرأة احشية أو محرمة أو روجة قدماه مع الامام فسدت عليهما لأن صف الرجال قدماه صف النساء ولا بأس بمحاذاة

زوجه أو محرمة في صف أو غيره ولو تمسبا بما حارمه وإن توسطت في صف أعادت ، وقيل لا وعد الصف خلفها وأعاد الرجل الذي يمينها والذي يسارها إن لم يكونا محرمين ولم يكن أحدهما محرما والآحر روحا ، وقيل لا تفسد إلا صلاة الصف خلفها إلا أن مسها لاحتين أو أحدهما ، وقيل لا ولو مسها إن كان المسوس منها وحيا أو كفا أو كان منهما مدفوق سره ونحت ركة بلا شهوة ولا تفسد صلاة من مرت عليه امرأة في صف لأن الإمام ستره له كما في الحديث ولم ينخص رجلا من امرأة ، ورغم بعض أنها تقطع عليه لأنها لا تكون اماما له ، وقيل لا يقطع صف المرأة إلا من قبلهم من الصف التالي له دون باقي الصف ودون سائر الصفوف خلفه ، وصف الخشائي المشككين قدم الرجال كصف النساء قدامهم والخشني في الصف كالمرأة فيه ومخذاة كحاداة المرأة والخشني خلف المرأة كالرجل خلفها ، والخشني في صفهن كالرجل في صفهن ، وقد اختلف في فساد صلاة الرجل في صفهن الصحيح فسادها عنه وعن تاليتيه ، وقيل لا إن لم يحدث ناقص والصحيح عدم فسادها في صف محارمه منهن ، وجاز للرجل أن يكون اماما لامرأتين فصاعدا أو لعبيد أو صبيان ، وقيل لا إلا في مسجد هو امام فيه واحتير الأول وإذا عرضت شهوة لمصل بالنساء أو معهن لم تفسد صلاته إلا إن تعمدها بعد عروضها أو حدث منه ناقض وكذا عروضها لمصل وحده أو برجال أو معهم ، وفي الأثر - عروض الشهوة فيها معسد ، والله أعلم

فصل

اختلفوا في طهر لا يحسن الصلاة وكان في صف أو محصور أو حب أو حائض أو نساء أو أقلف بالغ بلا عذر أو مصل بلا طهارة أو شوب نجس أو بدن نجس لم يمس النجس منه من تلاه أو من لا تصح صلاته أو فسدت بعد إحرامه ولم يخرج أو من قام في الصف وليس في الصلاة أو السارية أو اثنين

من ذلك أو أكثر متصلين هل يقطعون الصلاة فليل يقطعون عن الذي يليهم في الجانب الأيمن والذي يليهم في الجانب الأيسر وقيل عن الصف كله مطلقا ، وقيل إنما يقطعون على من لم يقابل صف ، وقيل إن أحدوا قف الامام قطعوا على صف يليهم خلفهم ، وقيل على من قبلهم فقط إذا هم كحداد حائل ، وقيل لا يقطعون على أحد وسواء في ذلك الخلاف نعمد هؤلاء أو من صلى معهم أو نعمدوا كلهم أو لا يتعمد واحد ، وفي الأثر : إلا كثروا من المرأة الطاهر والحائض والحمل والنساء ولا قلب ولا عذر والمصل لا طهارة بدن أو ثوب أو ملا وصوه يقطعون الصلاة إن أحدوا قف الامام ولم ينل الصف منه شيء ، وقيل لا تسد العرجة وكذا من دل لا نعمد بما ذكر قبل هذا ، إنما قل لعدم الفساد لعدم العرجة أو لأنه لا يرى العرجة معسدة ، وقد قيل تفسد وإن كانت قليلة ، وقيل تفسد إن كان قدر مقدم رجل وما ذكر كله كفرحة عند بعض ، وفي الأثر : إن كانت بين السواري صفوف فإن قامت سارية مقام رجل فأكثر في صف مقدم قطعت على من قطعت عليه في أي ناحية كان من الامام لا على من خلفه أو متصلا به وإن كانت أقل من رجل لم تقطع ، وقيل تقطع مطلقا إن سمعت بين رجلين وإن كانت السواري بين الصفوف المتأخرة وتم الأول أو ينال منه شيء ممن قطعت عليه فلا فساد إذا نال بعضها من الصفوف الثلاثة صلاتهم حلف الأول وقد اختلفوا في صلاة من انقطع عن الصف قابل صفا قدامه أو لم يقابل ، فقيل فسدت وهو المشهور ، وقيل صحت ، وقيل إن قابل صحت والافسدت وفي صلاة من ساوى الامام ، فقيل صحت ما لم يتقدمه بشيء من رأسه أو مما على رأسه ، وقيل فسدت وحوار ذلك كله لصراحة ، وإن صلى امام برجل فجاء آخر فتقدم الامام أو صلى بواحد يسارا أو به يمنة فجاء آخر يسارا أو خلفا وكذا ما فوق الواحد بخلاف في صلاته وصلاتهم ، وقيل صحت له ولا تفسد له إن لم يحرم على ما يفسدها ، وفي الأثر : لا ينقص إن صلى بواحد عن يساره جهلا أو نسيانا صحت وفي العمدة قولان ، وقيل إن

صلى بواحد يمينا وجاء ثالث خلفا فسدت عنه لا عن جاء يسارا والواصح
ما ذكرته من الخلاف مطلق لا بقيد عدم العلم والسيان ، وان صلى رحلان خلفه
فانتقض وصوه أحدهما فليدن الآخر منه ، وان كان أحدهما بعين الآخر وتأخر
عنه تالى الامام فان نال منه مسجده تمت له وان تأخر وقدامه شيء من الامام
لم يضره إلا ان افسح خمسة عشر ذراعا عنه ، وان انفسح ناحية قدر موقف
رجل أحد ، وفي الأثر : من له متاع في أقصى المسجد يخاف ان يتلف فهل
يصلى فيه وحده بصلاة الامام أولا قولان ، ومن وجد المسجد مملوءا ورجبته
مملوءة بالنساء فصلى خلفهن صحت له للضرورة ، ولا يجوز لأحد ان يأتي بالامام
وهو قدامه ولو ضرورة . ومن صلى خلفه وحده لأجل الضرورة أو ناحية منه
للرحام أو غيره فانخلاف في القبض والاختار الجوار في ذلك كله ما لم يتقدمه
هذا ما في الأثر وفيه أيضا من لم يتفطن في ظلمة أنه يحاذ للامام حتى تمت فسدت
وقيل لا ما لم يتقدمه ، احتير التمام لقاط بسلام أو نحوه ، ومن ظل في ظلمة أنه
ملاصق للصف فلما فرغ علم ان بينهما قدر مقدم رجل تمت له ، وان ظل أنه
عن قف الامم لا انه لا يدري انه صلى خلفه وذهب عنه تمت ، وان استقبل
الامم القوم لظلمة أو استدبروه كذلك وعلموا بعد الفراغ صحت فيما قيل ،
والصواب عندي في ذلك كله انه اذا تبين لمصلى خلاف الصواب ولو بعد
الوقت أعاد ، ومن حر أحدًا من خلفه ان يسد فرجه في صفه أعاد ، وقيل
لا يعيد لان ذلك من تمام تسوية الصفوف وقد أمروا بها عموما ، والأولى ان
يجز إليها تاليها البعيد عن حبة الامام ، وان كان هو البعيد زحف إليها وحر
تاليه وأولى من ذلك ان يشير الى تاليه بمس أو نحوه مما يتفطن به والله أعلم
واذا قطع شيء على الامام صلاته فسدت صلاة الصفوف كلها ، ومن صلى
بصلاته ، وقيل يستحلف لهم وان لم يستخلف أتموا عرادي والامام منفردة فان
كان تحس بين المأموم والامام لم ينقض صلاته ما لم يمسه بيدن أو ثوب أو يكن
في مسجده وما دونه الى موقفه أو يمسه من جانب أو خلف هذا هو الصحيح ،

وقيل ان كان رطباً قدامه أفد ولو لم يمس وهذا كما قيل فيمن توسط صعباً
وبشوية نجس انه قيل ناقض على من خلفه ، وقيل لا ينقض إلا المني اذ فرق
بين نجس ونجس والله أعلم ، ومن صلى حلف الصف وحده أعاد الصلاة لقوله
عليه السلام « أيها المصلى وحده ألا وصلت إلى الصف فدخلت معهم أو جرت
اليك رجلاً ان صاق بك المسكين فقم معك أعد صلاتك فإنه لا صلاة لك »
رواه وابصة بن معبد ، ولقوله عليه السلام « لا صلاة لفرد حلف الصف » ولقوله
عليه السلام « لا يكره ركعة دون الصف » رادك الله حرصاً ولا تعدياً ، ولأن السنة
الماثورة وتعمل عند الصحابة والتابعين خلاف ذلك ولهذا الأدلة بطلت
الأقوال السابقة في المنقطع عن الصف أيضاً وصح القول ببطلان صلاته
مطلقاً وإن لم يجد مدخلاً في الصف وجرت إلى نفسه أحداً ولم يطاوعه لم تصح
صلاته حلف الصف لعموم حديث « لا صلاة لفرد حلف الصف » هذا
ما اعتقدت وما ظهر لي من الأدلة ، وقيل لا إعادة عليه إن لم يجد مدخلاً ولم
يطاوعه ، وقال مالك : من صلى خلف الصف فصلاته صحيحة ولو وجد مدخلاً
أو كان لو جرت أحداً لطاوعه ، ورغم أنه إن جدد أحداً أخطأ ويطاوعه المحبود
أخطأ المحبود أيضاً هذا هو المشهور عنه ، وروى ابن وهب عنه : أن من
صلى خلف الصف وحده أعاد الصلاة وتلك الأدلة تدل أيضاً على أن الاصطفاً
واجب وكذا تسويتها واجبة ، وفي الإيضاح إشارة إلى بعض تلك الأدلة
وحديث أبي بكره خروجه البخاري . أن أما بكره جاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم راكع
فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف . فلما قعى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قال :
« أيكم الذي ركع دون الصف ثم جاء إلى الصف » قال أبو بكره : أنا . فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « رادك الله حرصاً ولا تعدياً » وروى ابن حبيب عنه عليه السلام
« إذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه » فذلك
ناسخ لما روى أبو امامة بن سهل بن حنيف أنه رأى زيد بن ثابت دخل
المسجد والامام راكع فمشى حتى أمكنه أن يصل الصف وهو راكع كبر

فرأى و دب وهو را كح حق وصل الصف ، ومثله عن ابن مسعود ، ومدعينا
 لطلان صلاة من صلى حلف الصف وكذا قل ابن حنبل وهو خلاف قول
 المالكية المشهور ووافقا بعضهم وبصحتها قال أبو حنيفة ونسب للشافعي
 واحتج بعض المالكية بأنه لم يأمر أما نكرة بالاعادة وحمل حديث وانصة
 المتقدم على أنه رأى من الرجل المصلي وحده ما يوجب اعادة صلاته فأمره
 بالاعادة قلت : ليس كذلك . أما أبو نكرة فإنه لم يأمره بالاعادة ترحيصاً له
 في صلاته تلك فقط بدليل أنه قل له « لا تعد » فهناك عن العود ، الذي على
 الصحيح للتعريم ودال على الفساد على الصحيح لا ين دل دليل على خلاف
 ذلك ، وأما حديث وانصة فلا يخفى أن موجب الاعادة فيه الصلاة خلف
 الصف لا شيء آخر موجب للاعادة بدليل قوله « فإني وبه » ألا وصلت الى
 الصف فدخلت معهم أو حررت اليك رجلاً ، اذ عاقبه بترك الدخول في
 الصف وترك حر الرجل ، أيضاً يستقى دليل آخر وهو حديث « لا صلاة لفرد
 حلف الصف » وحديث « بصة يدل على أنه لم يجر اليه رجلاً وقد وجد
 مدخل في الصف أعاد وهو كذلك ولا يعيد لمحرور ان لم يعلم أن الجار قد وجد
 مدخلا ، فمن أحرم حلف الصف وحاء اليه آخر فسدت عليهما لفسادها على
 الأول على الصحيح . ورغم سليمان أنها صححت لهما لاصلاحه صلاة الأول ولو
 فات بعضها ، والله أعلم

وروى ابن حبيب أن رسول الله ﷺ كان يقول قل أن يحرم « اعتدلوا
 وتراصوا » وكان عمر رضي الله عنه يقول : استووا استووا فإذا استوت الصفوف
 وأخبر بذلك كبير ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ
 يسمح مناكبنا في الصلاة ويقول « استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ويلبي
 منكم أهل الاحلام والدين ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » وعن النعمان
 ابن بشير . كان رسول الله ﷺ يسوي صفوفنا حتى كأنه يسوي بها القداح
 حتى يرى انا قد غفلنا عنه ثم خرج يوماً فقام حتى كاد يكبر فرأى رجلاً

«أدباً صدره من الصف فقال « عماد الله لنسب معروفكم أو ليحالف الله بين
 « حوكم » وعن باقر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأمر بتسوية
 الصفوف فاد حذوه وأحزوه أن قد استوت كثير ، وس مالك : عن عمه
 في سهل بن مالك عن أبيه كست مع عثمان بن عفان قدمت الصلاة وأما أكله
 في أن يعرض لي فليأكل أكله وهو يسوي الحصاة عليه حتى جاءه رجال قد
 « وكلهم بتسوية الصفوف فاحزوه أن الصفوف قد استوت . فقال لي
 « استوي الصف ثم كبر ، أقول هذه الآثار في تسوية الصفوف على العموم
 « تصف ما يقال أن الأول من الصفوف ينبغي أن يكون مصدر الطير ولا
 « سيما حديث النعمان بن بشير والله أعلم

فصل

من دخل الصلاة والامام يقرأ السورة أنصت لها ولو أدرك آية وان
 أدرك أقل مما لزمه أن يقوم بعد أن يسلم الامام ويقرأ الفاتحة ، وعن ابن
 محبوب : من دخل وقرأ ور كعوا قبل أن يتم القراءة ورفضوا عنه وفرع وركم
 وحده فلا عليه أن أدرك سجود الامام ودخل عليه قائماً ولا أن دخل عليهم
 قيل في الركوع ولو قرأ وان لم يدرك شيئاً من قراءة ، قال ابن احم : فلا يقرأ
 وسدت ر قرأ وقد اختلفوا فيمن أدرك معه الركوع ، فقيل اذا أحرم وركم
 معه فلا يعد القراءة مطلقاً ، وقيل تجزئ في النهر ، وقيل لا مطلقاً الا ان
 أحرم قبل ركوعه ، وقيل حتى يسمع آية ، وقيل قدر ثلاث ،
 وقيل لا في النهر حتى يقرأ نصف الفاتحة ، وقيل أكثرها والا أعاد القراءة ،
 قال أبو عبد الله : لا بدخل معهم الا ان أدركه قبل أن يقعد من السجود
 للتحيت الأخيرة بعد احرامه ، وقيل ان أحرم والامام في التشهد أو قبله حر ،
 والمختار أنه اذا أدركها لنفسه قبل أن يسلم فقد أدرك ويمك اذا قرأه عن

الدعاء حتى يسلم ثم يقضي هو ما فات به ، وقيل يدعوه مثله ، قال بعضهم : والكل حسن ، وقيل يسبح اذا وصل الى لرسول حتى يسلم ، وقيل يردد الشهادة الى الرسول ، وقيل يردد التحيات ، ومن دخل مسجداً وقد اقيمت وحاف أن يسبق فليوحه والا فلا يقض وقيل ان خاف أن لا يدرك الركوع اذا وحه قال : سبحانك اللهم أو قال سبحان الله وأحرم ، قال بعض : ان سمح وأحرم والامام راكم فرم قبل أن يرفع آخره عن اعادة القراءة ولا يعمل حداً خرج منه الامام بل يحرم ويكون مع الامام حيث كان والا فسدت وأرخص ما حفظت فيه أن يحرم ويشتمل بالقراءة وما بعدها اذا ظن أنه يلحق الامام في السجدة الثانية من أدرك أول سجدة الاولى والامام في آخر سجدة الثانية جبر سوء ذلك من الركعة الاولى أو غيرها فان كان من ركعة فيها التحيات أخرها أيضاً ان أدرك بقعده آخر صعود الامام ثم رأيت في بعض الآثار جوار أن يكون الامام في أول ركعة والمأموم في أول ركعة قبلها وخصه بعضهم بما اذا قارنه أولاً ثم حصل التفاوت . وفي بعض الآثار : ان أحرم وقد سبقه بسجدة أو صل صلاته ولو أدرك احدهما سجدها وقضى الباقي الى ما أدرك وأتم التحيات وان سجد الامام أو ركع قبل ان يقوم هو من سجوده بخلاف فيها . وليس كما قال بعض أنهم أجمعوا على انه ان أحرم والامام راكم فقرأ فسدت ، وفي الآثار ان أحرم مع الامام أو بعده بحيث لا استدراك عليه وكان بينهما حد كلما خرج الامام من حد دخل هو فيه ولم يدركه الى التحيات ، فان أدرك معه التحيات من أولها الى الرسول صحت ، وان أدركه في ذلك لسكن في سبطها أو في الرسول صحت ، وقيل الحكم كذلك اذا سبقه بمحدين أو أكثر ان أدركه من أول التحيات ، وقيل أو أدرك شيئاً من قوله ورسوله وما قبله الى ان بلغ ورسوله ، وقيل أو أدرك بعض التحيات ولو بعد رسوله وسلم معه ، وقيل ان أدرك عبده ، وقيل اذا كان بينهما حد لم تصح ، وقيل صحت ولو لم يدركه في حد وكان بينهما

حد اذا أحرم معه أو بعده بحيث لا يستدرك ، ومن قام للاستدراك قبل ان
 يسلم الامام سهو من دخل في القراءة عدد ، وقبل الركعة كلها عمل ، وقبل
 ما تبقى عمل ومن خوف ركوع الامام قبل ان يصل الى الصف فله ان يحرم
 ويركع ويسجد في محله عدد ، ثم رجف اليه قائماً ، وقبل لا يجوز ذلك بل يتصل
 بالصف فيحرم ، هو صحيح لما مر في السعي عن ذلك من الصلاة خلف الصف
 ولا سيما حاشية ، عن مالك من جاء والامام ركع فليركع ان حشى ان يرفع
 الامام رأسه اذا كان قريباً يطلع اذا ركع ان يصل الى الصف ، ان يطلع
 فركع آخره ، وروي عنه : لا يحرم الداخل حتى يصل في الصف قل ، كذا
 أحب ان وجد الامام راكعاً لقول الله تعالى : « قوموا لله قانتين » وهذا يعني
 وفي رواية عنه لا يركع حتى يأخذ مقدمه من الصف ، وفي رواية اخرى : كان على
 قدر صفين أو ثلاثة فلا أرى ما ركوع ناساء الديب فيه اذا كان يصل الصف
 والامام ركع فهدى ثلاثة أقوال عنه ، والربيع عنه يركع ولا يمشي في ، عنه
 واذا رفع منه مشى ، الخامس لا يمشي بل يتم السجود ، والراجح لا يحرم
 حتى يقوم في الصف وبه قول أصحاب وفي المذهب الخلاف المذكور ، وفي
 الاثر ان أمكنه ان يمر أحداً ولم يجره فصل وحده فقولان ، ان لم يمكنه
 صلى وحده فقا الامام ، وان صلى ناحية وقد أمكنه ان يصل فده فقولان ،
 وكذا الخلاف في الركوع خلف الصف ، ابن بركة من صلى خلف صف لم
 تجز ، وقيل ان كان فقا الامام حارت انتهى الاثر ، ومن دخل معه في الأخيرة
 من المغرب فلما قعد للتحجيات وقرأها شك انه يقعد بلا مرة فده لياقي كذا
 وجهل الداخل معه ان يسبح له أو يقبضه فقام وانعه فيها حتى أتته ، وقوله
 التحجيات ثانية فها سلم قام هو قائم الركعتين ، فان تيقن ما يراة لم تتم الصلاة ،
 وان أدركه في التحجيات الأولى فأحرم وقرأ فاتحة جهلا وقعد وقرأ التحجيات
 معه وسلم وقام هو وقضى ما فاتته به ، فقيل تفسد ان أحرم والامام قعد ، قيل
 لا ، لم يأت بجحد مجمع عليه ، ومن سلم ناسياً لما فاتته ففعل الخلاف في من سلم هل

تفسد بالسلاخ خمسين أو لا ما لم يدع أو ما لم يدع أو يسوي أو ما لم يدع بالعجمه
 أو ما لم يتحول أو يقيم إلى غيرها أو يدبر أو ما لم يصل ركعة أو ما لم يدبر أو
 يتكلم أو صلاها وإن ذكر قبل أن يسلم الإمام رجع قاعداً وإن لم يرجع فسدت
 وقيل لا تفسد ولو قام عمداً قبل سلامه للاستدراك بعد اتتمام التحيات بناء على
 أنه لو أتىها لمساموم وسلم قبل الإمام أو الصوف بلا سلام قبل أن يسلم الإمام
 لجبر ولا يؤم بذلك ، وقيل إن قام للبدل في حد ما أو أحدث الإمام تمت صلاته
 فدخل في العمل قبل أن يسلم حار ولو ركب قبل أن يسلم الإمام أو أدرك معه
 السلام ، ومن فاتته الإمام ولم يسلم قام يستدرك ثم أقيمت الصلاة الثانية لهذا
 الإمام أو غيره في المسجد لم تفسد صلاته ، ولو أحرم الإمام الثانية قبل قراءته
 لدخوله في صلاة عليه فقامها لأن المستدرك ليس في عماد للإمام بل قيل معنى
 « دا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » أنه لا صلاة يستحب ، وأما التي
 أحرم لها فقامها فصيح ولو في غير استدراك إذا أحرم غافلاً أو طن أنه يفرغ
 قبل أن تقام والله أعلم

فصل

من قصد سبق الإمام ولو في قراءة فسدت صلاته عندي بخروجه عن
 حكم الصلاة بإمام منه متمنع لا تابع ، من أتى لصلاة على غير ما أمر به بلا
 عذر فانه غير مؤدب ، ومن سبقه سهو رجع إلى حد خرج منه وانضم ، وقيل
 من قرأ قلعه مضي على قراءته ولا يعيده إلا الركعة الأولى فلا يقرأ فيها قبله
 فن قرأ فيها سهواً أعاد القراءة ، وإن رجع إليه فوافقه خارجاً منه كان على
 حالة هو فيها فلا رجوع حتى يصير في التالي ثم يلحقه ، ومن أحرم قلعه أعاد
 الأحرام بعده بلا تسليم ، هو فيه ولا توجيه ، وقيل إن جاور إلى الركوع
 ابتدأها بتوجيه وأحرام ولحقه حيث أدركه ما لم يجاور حداً وإن جاوره أعاد
 التكبير ، وحكى عن الشافعي أنه يعيده بعد تسليم مما هو فيه وتوجيه ، ومن قصد

رفع رأسه قبله أعاد على الصحيح ، وقيل لا حتى يرفع مرتين وإن تلا توال
واختلف في فساد صلاة من يقرر الامام في قول أو فعل ، والصحيح الفساد
لأنه حمل الامم ليؤتم به كما روى عنه عليه السلام ولقوله عليه السلام « إذا كبر فكبروا »
« وإذا ركع فركعوا وإذا سجد فاسجدوا » « وإذا قعد فقعوا » « وإذا قام فقوموا »
ومن تشغل بوسوس أو غيره حتى سقه فلا نقص عليه ، لم يكن بينهم حد
وإن كان بينهما حد على الخلاف في قدره في فسادها قولان ، ومن تشغل في
التحيات حتى قام الامم وقرأ ثم قام هو فذكر الركوع معه فهل فسدت لأن
القراءة حد أم لم تفسد لأنها ليست حداً هنا قولان ، وإن رفع منه قبل قيامه
فسدت ، وقيل لا . ومرجع ذلك خلاف إلى الخلاف في الحد ما مقداره ، وما
تقدم من أن من أحرم قس الامم يخرج من ذلك فلا تسليم ثم يحرم بعده هو
الحق وهو مذهبنا لأن صلانه لم تنفقد فصلا عن أن يخرج منها بسلام وهو قول
مالك ، قال في مدونه : من كبر للاقتح فقل الامم يظن أن الامم قد كبر
فإنه يكبر بعده ولا يسل ، وقال سحنون من أصحابه : يسل من أحرامه الاول
واختاره بعض متأخريهم لكونه عمده على نفسه صلاة ما حرام به على كل
مصل يصل لنفسه بعده فهو صلى لنفسه وتماذى لأحرأته تلك التكبيرة فلا
يخرج عن حكمها إلا بسلام ، واختار بعضهم التسليم احتياطاً وحرجاً من
الخلاف ، ومن اتد التكبيرة قبله أعاد ولو ختمه معه أو بعده ، قال أبو هريرة :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا يقول « لا تبادروا الامام إذا كبر فكبروا »
والله أعلم

فصل

بسه الامام بما يقتبه فقد يمكن تقييده بأحد أشياء على شيء واحد ، يقصد
ما هو أقرب وأوصل إلى اقتباسه وإن لم يقتبه أعيد بالشئ الآخر وهكذا

ما لم تنتقض صلاته وان قصد الى غير ما هو اقرب وأوصل لم تفسد صلاته ان لم
 ينقص بطلان ذلك مثل ان يقوم بدل قعود أو يقعد بدل قيام فانه يصلح في
 ذلك تنسيبه بقولك سبحان الله فيهما ونقوله تعالى « وقوموا لله قانتين » اذا
 قعد في موضع القيام ونقوله تعالى « اقموا مع القاعدين » اذا قام في موضع
 القعود ، والتقديم تنكير تام ان كان لا يتبعه إلا بانماه حتى يكون بين قيام وقعود
 اد قعد في موضع القيام والخلع مثل التحنيط لضرورة التنبيه والحوار لجر
 بها سبب بعض مطلق وذلك اذا قام في موضع القعود ، واحتجاب هل
 يعيد مانبيه به مما هو بصدد ادائه لانه لا يصحح له يعيده لان
 ما قاله اى قاله فيه التسمية لا نية الاداء أو فيه ميتهم وانما يجري ما قاله
 نية الاداء فقط ولان ما قاله قد قاله قبل الامام والمأموم لا يسبق الامام ،
 وعلى الاعادة هل يرجع الى الارض كما كان ويقوم معها تنكير ثم بكفيه
 عن التكرار من حيث كان ، يقوم به وهو أولى لعدم فساد صلاة
 من قام من السجود أو من النحر ما كتبه ولم يكبر حتى كان على
 نصب القيام أو كثر هذا ما ظهر لي من أول الفصل الى هذا ، وعنده
 احتشادا بعد ما تأملت للاجتهاد بعون الله احسن الرجوع وتوفيقه وأرجو على
 حتى دلت ثوبا ، وفي أثر يذهب بأول التكرار بأن يقول الله ماداً صوته قائماً
 ان ما بين قعود وقيام حتى يقام الامام وان التكرار سهواً بينهما أو عمداً
 طارحاً الحوار لا تنقض الامام ولا يعتمد الى القيام فلا نقض عليه وان نية أصم ولم
 يفتنه فرماه بخصه أو حده أو منه أو تنحج له وسدت عليه لا على الامام ان
 انقذه لأن ذلك ليس بسبب حث في الصلاة ، وقيل لا ذلك من مصالحها
 وان أراد أن يسمع فقط يسمع منه ، سبحان الله وقوله لان ، وفي الاثر : ان
 لم يسمع فقط قطع صلاته فدما منه وعنه واستأنف فلا بأس ، وان اتسع
 المأموم اماماً ، قد علم ذلك المأموم بقطعه ، ولكن تبعه حتى يقطع فسدت
 صلاته عدى لأن ذلك يعتمد للزيادة في الصلاة وخروج عن منهاجها عمداً ،

وقيل لا وان قم من تحيات التسليم فنبهوه فلم ينتبه فلينبهه أحدكم بالتسليم
ويعيده بعد ابتهاجه وتسليمه أولا يعيده على الخلاف السابق ويسلم السابق
بعد تسليمه ، وقال غيري : يلهون ويقولون قصبت وفيه ضعف بسبقهم
الامام بالتسليم والخروج من الصلاة الا ان كل المراد بتسليمهم وقولهم تسليم
بعضهم ، وقوله من باب الحذف للمضاف أو من باب الكل لا الكلية وان نسي
سجدة أو قراءة فسلم وآتم من حلقه ما نسي تمت صلاتهم بناء على عدم ارتباط
صلاة المأموم بصلاة الامام والصحيح غير ذلك ، واحترار حميس : انه ان نسي
السجدة الاحيرة والتحيات وانصرف وأنما تمت لهم وان ترك ذلك وسطها
قبل الحد لاحير استحسن اذا سحوا له ومضى على العلط أن يتموا ما ترك
وناقبها وان أنما ما ترك وحقوقه وأنما معه فسدت عليهم لصلتهم بفسادها
عليه ، وقال غيره لا تقصد والصحيح الاول وان اتعموه ولم يتموا ما نسي
وذلك أشد ومرفيه خلاف . قال ريبان : صلينا الجمعة بصحار حنف بعد ما
بقى من اركعتين سجدة فقد وم يسجدنا فأنطأ وكبر رحل وسجد وتبعه
الناس ورفعوا ثم كبر هو وسجد ولم أعلم ان الذي كبر واتبع غير الامام فلم
أسجد حين سجده رأيت ان صلاتي زمة فلهذا عرفنا ان سجدنا منهم
، قال . ان ممن سجد ثلاثا قلت فما تصنع ؟ هل لا أدري فكسبت الى سليمان
فأخبرني ان من سجدوا ثلاثا صابوا ، على السابقين الاعادة فكرهت ان انقص
حتى لقيته فأخبرته اني لم أعلم ان الذي كبر وسجدت لسجوده غير الامام
فم بر على اعادة وأقول : ووجه اصابة من سجدوا ثلاثا ان الاولى سجدوها
اقتداء بالامام لما هي ، ولثانيه سجدوها ظمان ساجدهم هو فمعدروا فلما
سجد الامام علموا ان التثنية التي سجدوا اقتدوا بها بغير الامام فسجدوا
مع الامام والعوفا فمن علم منهم انه سجد الثانية غير الامام فقتدى به أعاد ،
وقيل على من يأتيه في ذلك لمسجد الاعادة ووجه قول سليمان ريبان لاعادة
عليك ، لم يعلم ان الذي اقتدى به في السجود هو غير الامام الا بعد ما سلم

الامام . والله اعلم

وأصل تنسيه الامام قول الله جل وعلا : واعدوا على الله والتقوى ، وأمره ^{بشيء} بالتعليم وإرشاد الصل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والصدق بما أمكن وبحو ذلك ووجوب تمام لأعماله والنهي عن البطالة ولو تركه فلا تنسيه لفقدت على الامام فتعبد على من خلفه بناء على الارتباط أو تعبد عليه ويتم من خلفه فيكم بكون قد خرجوا عن الامامة وقد دخلوا بها وقد أمر أنصا ^{بشيء} بتسييه الاسم والذي عسى انه يفتح على الامام اد تعابيد فاربح عليه حرف اه وقصور دده ولولم يسكت لأنه لا تدرى هل يتذكر أم لا فإذا كان هكذا فما حقه عدم الفتح عليه وقد احتج اليه وقيل لا يفتح عليه حتى يسكت واحتاره خميس وأوسعيد لثلاثين في لقراءة قلت لا مشاركة في ذلك لأنه قرأ له لم يقرأه وليس في لسانه وذلك بما لا تتم الا به ، وأما ما يجتري بدونه ففيه خلاف قلت الحق انه ان ترك شيئا وحاوره بما نصح بدونه فلا ينسبه عليه وان تعابيد في أمر تصح بدونه وردد أو سكت فليفسه به اد لا وجه لتركه مترددا أو ساكتا ولانه يمكن أن يكون ذلك الذي تعابيد فيه قد وجب عليه بأن أحرم عليه والله أعلم

فصل

من صلى فرسا وحده أو في جماعة أو اماما في المسجد أو غيره ووجد جماعة فصليه في مسجد أو غيره صلاه معهم نفلا ان كان وقت جوار النفل أو صلاه معهم ده لسة أو قضاء لفرض آخر لزمه من قبل وفرصه هو ماضى أولا فمن خاف فوت الجماعة أو اقيمت عليه الصلاة فدخل معهم في فرض الفجر ولم يصل سنته ثم وجد جماعة صلى الفجر نوى سنة الفجر ودخل بها ، قال الاسود : شهدت الصبح مع النبي ^{صلى الله عليه وسلم} في حجته بمسجد الخيف ورأى

رحلين لم يصيب معه « قال صلى الله عليه وسلم « فذر ما معكم أن تصيب معه » قالا
 يرمون الله كم صلياً في جماعة « فقال « لا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم
 أتيتما مسجد جماعة فصيب معهم فيها » لهما « فله » « مثله حديث محمد بن يحيى الذي ذكره
 أبو يعقوب في صحيحه رحمه الله ، وذكره صاحب الألبان ح « رحمه الله عن الإسلام
 حياً « واسمه بعض لشرب من محمد بن يحيى وثقفي ولعله في الموضع عن ربه بن أسيد
 عن رجل من بني دهل يفر له بشر من محمد بن يحيى أنه كان في مجلس مع رسول الله
 ﷺ « فذكر بالصلاة قدم رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم ثم رجع ، محمد بن يحيى في مجلسه قد
 له رسول الله ﷺ « ما معك أن تصلي مع الناس أنت برحمن مسلم فقال بلى ولكن
 صليت في أهلي فقال له رسول الله ﷺ « إذا حثت فصل مع الناس وإن كنت
 قد صليت » وفي رواية « صل مع من كنت صلياً » وأهلك « قال أبو
 عمر بن عبد البر : رواية الموطأ بسربالسين لمهمة ، وسئل مالك فقيل له
 سر فقال عن سر أو شر ثم حدث به مرة فقال عن ابن محمد « ولا يهل بسر
 ولا شر » وروى سفيان الثوري هذا الحديث « قال بالشين المعجمة في أكثر
 الروايات عنه ، وقال أحمد بن صالح المصري : سألت جماعة من ولده ورهطه
 فقالوا : شر بالمعجمة لا يختلفون فيه يعني ولد ابن محمد ورهطه ولا يماي ذلك
 ما روي « لا يصل أحدكم صلاة واحدة في اليوم مرتين » لأن الله لا يصليها مرتين
 فويان أن كلا منهما فرض بل يموي الثانية فلا كما صرح به في حديث الأسود
 المتقدم ولا يختص ذلك بمدد بل لو صلى في أهله أو غيره ثم صلى في جماعة ثم في
 جماعة وهكذا ونوى ما عدا الأولى فلا خرو أثبت ورعه بعض أن النهي
 عن الصلاة الواحدة مرتين متوحيه إلى الله يموي كلا منهما فرضاً وأنه إن
 أعاد مع الجماعة فله أن يمويها أيضاً فرضاً ويرده الحديث المتقدم ، وذكر بعض
 أنه لا يصلي مرة ثانية إلا في مسجد جماعة ولا إذا صلى الأولى في أهله وأنه لا يصلي
 مرة ثالثة للحديث المتقدم وحديث محمد بن قانم لم يذكر فيها إلا مرتين ولم
 يذكر في المتقدم إلا مسجد جماعة وقال « إذا صليتما في رحالكما » وخص الرجال

بالذكر ويجاب عندي بأنه لم يحصر عدداً فلا يجد لأن المراد الثواب فيصلي كلما
 وحده يصلي ولأن المراد دفع الفتنة والشقاق للدين يحصلان بكونه
 في غير الصلاة والسجدة في الصلاة، دفع الظن به أنه ترك للصلاة وبهذه العلل
 يقر لا خصوصية في ذلك تكون الصلاة الأولى في أهله وإيضاح ذكر الرجال
 ولاهل له ذكر هؤلاء القديسين أياد و ذكر مسجد الجماعة لأنه الغالب بالقصد
 إليه وبالصلاة حرمه فيه ، ، حسم من حص ذلك بالسجدة فيما اذا صلى و واحد
 جماعة نصلي في رحاب المسجد من هي كالمسجد في الاحكام أم لا ولا يختص
 ذلك بـ د واحد الجماعة قبل احرامها لأن الحديثين يعين وجوده قبل الاحرام
 أنه بعده في الركعة الأولى وسببها ولأنه من احرام فيصلي ما ادركه نفلاً أو
 أداء أو قضاء ان طاق ذلك والاراد بعد سلام الامام بديلاً آخر الصلاة لا
 مستمراً كما في وقتها الا ان وقته من ركعة التي دخل فيها فلو جده في الركعة
 الأخيرة اراد أخرى او واحدة لا تطابق ذلك ولا سبه اللهم الا على قول من
 أحرر الفعل بالركعة لو وحدة والا ن دخل بها أداء أو قضاء للوتر ، ورغم بعض
 قومنا انه ان وجد الامام في السجود أو الخوض فيمكن معه الا احرام وهو
 خطأ اذا لا نظير لذلك ولأنه عليه السلام أمره بالصلاة ولا صلاة بلا حرام الحديث
 «فتح الصلاة التكبير» وان قلت من أين اثبت القضاء
 ، لاداء خلفه ، سبحان الله يدكر الا العرف فثبت حص الفعل وبذلك
 لأنه الذي يبقى بعد اداء ما وجب في الغالب وان كور لاسن موديا لم
 وجب في وقته ماور عليه قضاء أو أداء آخر بخلاف الاصل ، خلاف الغالب
 ولا ، معلوم ، لا في من لم يؤد الوجب المشعولة به دتمه ، يشتمل به لا
 بالفعل ولذلك ضلح المحض وذا يدكر له الفعل مع انه لا علم به بحديث ذكر
 الفعل اذ لو علم به لم يقعد عن الصلاة ، ولا تشرع الاعادة مع الواحد لأنه امر
 بالصلاة في جماعة واقبل جماعة بمجدها اثبات ، قيل ان كان الواحد اماماً اتما
 فانه اذا وجده صلى معه ايضاً لأنه كالجماعة ، ورغم بعض قومنا ان الاقرب في حق

من صلى مع أهله الاعادة في جماعة ان . حدها لحديث شر بن محسن و برده أن
حديثه لا يتعين أن يكون صلى أهله بل يحتمل انه صلى في منزله لا بهم وان
المذكور في حديث الاسود استقدم هو الحال ، وقال قوم : لا تشرع الاعادة لمن
كان قد صلى اماما و مأموما و اختلف هؤلاء القوم هل يعيدها مع جماعة او قدمت
صلاته اماما او مأموما من اول الامر أو قدمت بعد الاحرام أو لا يعيدها
الا فدا و ما ذكرت من ان الاولى هي المبرص هو الحق لحديث الاسود المذكور
اذ جعل الثانية نفلا ولأن الاولى التي صليت بنية الفرض لا يمكن ان تغلب
بعلا بعد الفراغ منها . الحديث «ستدركون ثمة يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوها
لوقتها واحملوا صلاتكم معهم دفلة» وقال «سجدة» اي دفلة ذكره الربيع رحمه الله
وعياض بن عمير الله لقرشي عن عبد الله بن عبيد بن رفاعه وكذا روي عن
ابن مسعود وأبي ذر و أبي الدرداء . و اختلف المالكية والمشهور عندهم التعويض
الى الله سبحانه وتعالى ان يجعل ايمن شاء هي الفرض وذلك بأن يدخل
لا يموي نفلا بل يعيد نية المبرص من غير ان يرفض الاولى ونسب لدونة
ماث . في موطاه عن يحيى بن سعيد بن رخلاسل عبد الله بن عمر . أي اصلي
في بيتي ثم ادرك الصلاة مع الامام أو صلي معه / فقد نية ، قل : ايها احمل
صلاتي ؟ فقال : اهدت اليك الله دلت الى الله يجعل ايمن شاء ، في موطاه
عن عفيف بن عمر السهمي عن رجل من بني امية انه سأل ابا ايوب الانصاري
أي صلي في بيتي ثم أتى المسجد فوجد الامام يصلي افاضلي معه ؟ فقال ايوب :
نعم صل معه فان من صم ذلك له سهم جمع ولا دليل في هذا الأخير ، قلت
ذلك موقوف على الصحابة المذكورين ولم يرفع لي لشيء من حديث الاسود
مرفوع اليه عليه السلام وفيه التصريح بان لثبوت دفلة فهو اولى غير ان حديث
عفيف قد دفعه ابو عمرو بن عبد البر الى النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك لا ينهض دليلا
لأن حديث الاسود صريح لا يدخل فيه وله الحديث اخر تشهد له منها حديث
«ستدركون ثمة» مع كثرة روايته من الصحابة والتابعين وتابعيه كما

علمت بعض ذلك مما مر ، وأما حديث عفيف وتلك لموقوفات فتحتمل ان يكون
المعنى في قولهم ايتهما احمل صلاي ايتهما عتد به ، واعتد انهما افضل الاولى
لاني صليتها اولا بنية العرض ثم الثانية ووثاخرت وكانت بنية الفعل لانها مع
الجماعه وقد علم ان الثواب يتضاعف بالجمعة وكثرة الناس والمسجد حتى
يلتحق الفعل بذلك بالعرض فصلا من الله حل وعلا وهذا ولو كان تأويلا لكسبه
يسمى بعض حديث الاسود وقيس بن لاصل انه لا طاقة لمخوق ان يرد ما فرغ
منه ونم على بنية العرض فلا والله يلزم على مذهبنا اليه ان يعدوا الله على جهل من
ان العرض هو هذه الصلاة او هذه فليس المراد ايتهما احمل فرضي كما قل
الساحي منهم وغيره وقد قال ابن حبيب منهم المعنى ان الله تعالى يعلم التي يتقبل
منهما ، ثم على وجه الاعتداد به هي الاولى ، وكذا قال مالك نفسه ان الاولى
فرضه ولتسببه بل كما قال اصحابنا رحمهم الله ، وامر رواية عنه اني لا ادري
وذلك الى الله تعالى يجعل ايتهما شاء فرضه فصحيحة ومن صح عنه ذلك فليس
بقوله عنه كما لا يقل عن ابن عمر مروي عنه ان الثانية هي العرض ، وروى
عن مالك انه لا يرى مع اعادة العصر والفجر فلو كانت المعادة عنده فلا
لنا في معه العمل بعد ما صلى العصر والفجر ويرد ذلك بانه انما أجاز النقل بهذه
الكيفية ، هي النقل مع الامام المتأخر فرض الصوم الحديث في ان من صلى ووجد
الناس يصلون يصلي معهم ، ايضا فقد روى ابو داود حديثا ان اعادة الصلاة
مخصوصة لعير الفجر والعصر فلا يخرج مالك عنه ، قاله اصحابنا وعن بعض حديث
الاسود ، وقد قال ابن العربي وغيره من المالكية : الصحيح ان فرضه هي
الاولى لانه به سقط عنه العرض ، وأما ما روى ابو داود عنه عليه السلام واذ
جئت لصلاة ووجدت الناس يصلون فصل معهم فان كنت قد صليت تكن
لك بافلة ، هذه مكتوبة ، ففي سنده ضعف فلا يستدل به على ان العرض الثانية
وايضا حديث روى هو الاول اكثر ووفق للاصول والقياس واذا
كانت هكذا سوغ انه بل هذا الحديث بان يقل معناه فان كنت قد أردت

في الحلة أن تكون قد صليت في بيتك فتذكر التي تصلي فيه فلا تأخر تحركه فيه
 تنفل وتصليه وتكن التي تصلي معنا فرضاً أي صل النفل في بيتك والفرض معنا
 ، لا تعكس ، أم صل النفل في بيتك منه في بيت الأسر فصل
 والعرض في الجماعة . وذلك ولو كان بعيداً في التأويل لكنه يسهله
 كثرة أحاديث الدلالة على أن الأولى فرض والثانية نفل ويسهله موافقتهم
 للأصل والقياس وهكذا إذا اعتمدت على راجح كذا أن يكون متعيناً رددت
 إليه ما يخلفه ولو تأويل فيه كلمة ، وعن الشعبي والأوراعي أن الأولى ، الثانية
 هما فرض ، وكأنهم أرادوا فيه بمعنى الردد ، هو موافق لشهور لما لقيه وهو
 مذهبنا طرأ كما أعلمتك ، وزعم بعض المالكية أنه يرفض الأولى ، يحمل الثانية
 فرضاً وبعض أن الثانية فيه فرض مكل فهدد ربه قوال أصح ، ذلك الذي وافق
 قول أصحابنا أن الأولى فرض والثانية يدخلها فيه الفعل المحض مثلاً وان
 قلت ما معنى قول أبي أيوب . له سهم اجمع قلت فصل اجمع أي الجماعة أي له
 على نفعه الذي صلى مع الجماعة المصدية فرضاً فو ما كثواب من صلى العرض في
 الجماعة ، وقال الأحفش : اجمع الجيش قال الله جل وعلا «سبهم اجمع» فيحتمل
 أن المراد سهم الجيش من العسمة يعني أن ثوابه مثل سهم الجيش كله من الغنيمة ،
 وقيل معناه له سهم اجمع بين الصلاتين أي آخر الصلاة التي صلى أولاً والتي
 صلى بعدها ، وقيل المعنى له سهمان من الآخر ، قال ابن عبد البر وهذا
 أسبه عندي من قول من قال : أن له آخر الفزاة وان اجمع هنا هو الجيش
 وأراد أن بعض يقول معناه أن له أخرا في الآخرة كأخر الفزاة فيها ، والذي
 أراه هو ما ذكرته أولاً ولم يذكره أحد ويقرب منه في القول هذا القول
 الأخير الذي أفاد لأنه قد ورد في الحلة أن المذهب إلى الجماعة كالرماط وإذا
 ظهر له بطلان إحدى الصلاتين فإن طهر في الثانية فلا عليه عمن لأنها نفل
 سواء دخلها نية النفل كما هو ظاهر ، نية العرض ونية الإبطال الأولى لأن نية

الفرض بعد ادائه ماطلة كلابية لأن بيته لا تبطل فرضا مضي ولا تصير غيره
 فرض بل ليست أيضا فضلا صحيحا لأنه لم يدخل بيته الفعل أم بفيه الفرض
 مع ابقاء الاول لأن الفرض لا يتعدد وقد مر النهي عن صلاة الفرض
 الواحد في اليوم مرتين على أن كتبهما فرض وهذا النهي مما يبطل القول بأنه
 يدخل الثانية كالاولى منه الفرض مع ابطال الاول أو ابقائه مكلا بالثاني أو
 بالتعويض لأنه يصدق عليه في لاقه ان الثلاثة انه أحرم بالفرض الواحد مرتين
 بدون أن يكون قد فعل ما يبطل فعاد الاول وبدون أن يتبين له حبل فيه ،
 وقل قوم غير من وافقوا من صلى فدا ثم أعاد في جماعة ثم تبين
 انه كان في إحدى الصلاتين على حبل مفسد كالامر في ذلك الى نيته في
 حين اعادته ونوى بالثانية الفرض ثم تبين أن في الاولى حنلا اجزأته
 الثانية ، أن تبين أن الثانية فيها حبل كان في إعادة الأولى قولان ، فقول لا
 يعيدها لأنها قد ترتفع ، وقيل ترتفع ويعيدها وإن نوى ذلك الى الله عز
 وجل بحمل بينهما سواء صلاته لم تكن عنه إعادة سواء كان الحبل في الأولى
 في الثانية والله أعلم به يدكر في الحديث استثناء صلاة ويستثنى المعز والعصر
 لأنه لا فعل بعدهما فإذا صيتهما وحدث جماعة تصليهما فلا تصليهما معهما
 فلا بل قصده ان كان قد لزمتهما ولم يصبرهما على قول من أجاز من القصص
 بعدهما ولا يستثنيهما من يحجز الفعل بعدهما ولا بعض المعاص القائل انه لا فعل
 بعدهما الا فلا يدخل به مصيبيهما وحده على جماعة تصليهما ثم ظهر لي قوله
صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » وقوله « المغرب وتران في ليلة » والليل بعد العتمة
 وهذا صلى المغرب ثم دخل مع جماعته فيه فقد أوتر الليل بوتر غير لوتر الذي
 بعد العتمة فدل ذلك وتران في ليلة وقد قال « لا وتران في ليلة » فينبغي
 أن لا يدخل مع جماعة تصلي المغرب اذا صلاه اللهم الا ان يقال المراد بالنهي
 عن وترين في ليلة النهي عن زيادة وتر فيها اذا كان على غير هذا النوع من

دخول مصلي المغرب : حده على جماعة فيه ولا حوط أن يدخل عليه ، و إذا سلم الإمام قدم وراد ركعة أخرى وسلم بلا نحية بعدها أو يسلم من اثنين من المغرب ولا يريد الأخرى والوجه الأول أوضح لأنه لم يصدق عليه في هذا أنه صلى الصلاة كلها معهم وكلا الوجهين ضطرار : خلاف لأصل خروج عن وترين في ليلة وامتنال لأمره صلى الله عليه وسلم بالدخول في الجماعة : يدخل مصلي العشاء والوتر على جماعة فصلبها وينويها بقلا ولو على قول من قال مما لا يصل بعد الوتر ولا يعيد الوتر بصلوة جماعة وقد صلاه ، وقيل يعيده على ما عده الدخول فيه على بية الفل أو على غير ذلك من الأقوال ، قال بعض قوما إذا أوتر فلا يعيد العشاء وعامة بعض قوما يعيد العجر والطهر والعصر والعشاء دالم يوتر واختلفوا في العشاء إذا أوتر وفي المغرب والله أعلم

فصل

إذا أراد المسافر الدخول على المقيم قال صلى بصلاته لإمام ولا يوتر فصرا ولا نماما وكذا المقيم على المسافر لكر يتم أرغافا من صلى المسافر حيف المقيم من أول الصلاة صلى كانه مقيم ومن دخل في الثانية ولم يصل الأولى قدمها ركعتين ان كانت ظهرا أو عصرا أو عشاء وثلاثا ان كانت مغرباً وقد قرأ الى الرسول سلم وسكت ولا ينحول حتى يقيم هو وجماعته وقوم معهم للصلاة الثانية نماما بجمعها الى التي صلاها أو لا قصر وإن شاء صلى كلا في وقتها معه كانه مقيم هذا ما ذكره أصحابنا المشارقة وقلت للفرقة انه إذا دخل المسافر على المقيم في غير الركعة الأولى صلى نماما واستدرك كما يستدرك مقيم على حدسوا له روى عن ابن عمر وغيره موفوقا ومرفوعا اليه صلى الله عليه وسلم أن المسافر يتم حيف المقيم فهو في حكم المقيم وإن احرم مسافر حلف مقيم ثم تذكر المقيم حلالا متقدماً على الاحرام أو حدث

له حلل بعد الاحرام قلدي عندي فساد صلاة لمسافر فيعيدها قصرأ وذلك أن
التحقيق ان صلاة المأموم مرتبطة صلاة الامام وأما على القول بعدم ارتباطها
ولا نفسه فيتمها، حله أربعا لأنه احرام على أربع وفرض ان صلاته لم تفسد
بفساد صلاة امامه فلا وجوه رجوعه ان لفصر بعد دخوله على التمام وان أخر
الاهل الى الأخيرة فصلاها في جمعة في غير تحري الوقت ثم ان أنهم صلوا
فيه تمت صلاته وصلاة المقيمين وقيل بغيره المقيمين في الوقت والصحيح
الأول لأنهم صلوا كما يحوز، وان صلى بهم مسافر فمأصل ركعتين وقرأ
التحيت قام فإدركه أو أقل أو أكثر ولم يقتدوا به ولم يجهوه بل لما قام
قاموا لينمو ولم يسوءوا لاقتداء به فقاموا صحت صلاتهم ومن اقتدى به فسدت
صلاته على الصحيح لأنه اقتدى به اتم بمن يفعل ما ليس من صلاته، وان قلت
هل يجهوه قلت نعم لأنهم ولو لم يحتاجوا اليه في حينهم من حيث أن صلاته
قد تمت وهم انما يتمون فرادى لكن بهم ارتباط يكونه يثبت حتى يتموا في
ظه فيسلم ويسلمون ولا يسلمون قبله حتى ان بعضا قل ان سلموا قبله فسدت
صلاتهم وان سلم ولم ينتظروا له تعدده ولا عليهم وعلى هذا القول ان فسدت
صلاته بعد التحيت فسدت صلاتهم وهو مسمى على ارتباط صلاة المأموم بصلاة
الامام، وحب السلام بحيث لا تتم الصلاة الا به فوجب عليهم تنبيهه
وأن يسبوه بقولك سبحانه الله أو أقعدوا مع القاعدين واجيزوا بالتسليم
لأنه قد أجيز له أن يسلم قبل أن يتموا فان سبه به مأموم مسافر مثله فلا إشكال
وقيل لا يجهونه لأنهم لم يحتاجوا اليه بعد التحيت لأنهم يتمون فرادى لأنهم
بعدها ونساء على عدم الارتباط بين صلاة المأموم وصلاة الامام وعلى عدم
وحب السلام وعلى أنه ولو ارتبطتا لكن انما ترتبطان في الامر الذي هما فيه
جميعا مخاطبان معاً به والامام في هذه المسألة غير مخاطب بما تبقى للمأموم؛
وقيل لا يكون المسافر اماما للمقيمين فلا يولى فيه صلاة أو فيها اذا كان أولى

بالامامة . وقيل إلا ان كان إماماً عدلاً أو والياً وإلا أعاد من صلى خلفه من المقيمين وليس كما قال حميس : ان صلى مسافر بمقيم وأنتم المقيم وقصر المسافر جاز على الإطلاق اجماعاً ، وقيل لا ينتظر من صلى سلم ودعا سلم قاموا وأنتموا فرادى ، وان أدرك المقيم ركعة ذات سورة من صلاة المسافر ، قبيل اذا سلم قام المقيم فأتى الثانية يقرأ فيها ثم يقعد قدر ما يسأل محله الأرض ولا يمكث ثم يقوم للأخيرتين وهذا على أن ما أدرك هو أول صلاته فأتى الثانية ثم بالبقية أو على أنه وسط صلاته ولو سلم قم لكثيرة هي أول صلاته تأخر عن وسطها لاتباع الامام فأتى به قبل الاتيان بآخرها ، وقيل اذا سلم قام المقيم وأنتم السابى ثم يرجع الى أول صلاته سواء على أن ما أدرك معه وسط الصلاة وآخرها ومن صلى حلف مسافر ولم يطمع مسافراً حتى سلم من ركعتين أنتموا وصحت ان لم يعتقد قصرًا ولا تمأنا بل اعتقد اداءها بصلاة الامام أو اعتقد مجرد أربع ، وكذا اذا اعتقد المسافر حلف المقيم التمام فسدت بل يعتقد مجرد أربع أو مجرد الصلاة بصلاة الامام ، وان صلى مقيم خلف مسافر فاستخلفه أنتم القصر وقدم وحده يتم ما بقى ثم يسلم ويسلمون ، وان سلموا ولم ينتظروه فسدت عليهم ، وقيل لا ، وقيل اذا أنتم القصر حر من يسلم بالقوم ثم يتم هو ، وان لم يقرب منه أنتم وتركهم ، وقيل لا يجرء لان الجهر عمل ، ولو كان اذا أنتم القصر تأخر وتقدم من يسلم بهم وأنتم وحده ومن معه من المقيمين فرادى ، ومن بقى عليه ما يستدرك فلا يريد بعد التحيات ما يزيد لامام من اذكار ودعاء ، وان راد في انتفاض صلاته قولاً ، وكذا من راد ذلك في التحيات الأولى والله أعلم

فصل

ان صلى امام بجنازة أو نوب نجس أو بلا وضوء أو غير ذلك مما لا تصح الصلاة به أعادوا صلاتهم أبدا ان صدقوه ، وقيل لا يعيدون ولو في حين سلامه بناء على عدم ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام ، وان صلى بهم وصح انه شرك أو أقر فصدقوه أعاده أبدا اتفاقا من أصحابنا ، وقيل لا أعاده بناء على عدم الارتباط ، وجمهور لامة على الاعادة ، قال مالك : يعيد في الوقت بعده ويؤدب أدبا شديدا ولا يقتل ، وقيل ان كان بموضع هو فيه آمن عرض عليه الاسلام فان أسلم فلا عادة عليهم ، وان لم يسلم قتل بالسيف وأعادوا الصلاة ، ووجه هذا انك تعد ذلك اسلاما يقتل على الخروج منه ان لم يعد اليه فلم يعيدوا لأن ذلك منه اسلام ولا حجة له في قوله اني لم أرد الاسلام ، قيل هكذا سواء فعل ذلك في موضع آمن أو خوف ، فقوله لم أرد ارتدادا ، وانما أعادوا اذا عرصوا عليه الاسلام فابى استحسانا ، ووجهه انه اذا أبى اتهموه فيما أظهر من اسلامه تصوراته ، اذا أحاب لم ينهموه ، وما القياس فيه اذا عدت صلاته اسلاما فلا أعاده أبى أو أحاب ، ويسمى بان اسلامه غير محقق ، فالصواب الاعادة ولو أحاب لانه انما تمت اسلامه حين أحاب ، وقد قيل فيمن صلى أو قرأ القرآن بحبس حتى يسلم ، وقالت الشافعية وبعض مالكية تعداد فيمن أظهر للاسلام وأمر بالشرك ردت يصلي ويقرأ انه لا أعادة على من صلى حلقه للمشفة ولانه لا يظهر عاك بخلاف امشرك الا صلى وما قل . والله أعلم

الباب المتم عشرين

في القصر واتخاذ الوطن وما يلتحق بذلك

اعلم أنه إذا كان الغالب على بلدة حائراً نجري لأحكام على خلاف قول
الله تعالى ورسوله ، وكانت أحكامها حق وكان موحداً فهي بلدة توحيد بحور
اتحادها . ولو كان سكانها مشركين إذا كانوا رعية له ، والحري حكمه
لا حكم اشرك ، وكانوا لا يصرون الظلم في الاسلام ، وكانوا تحت دمه ،
غلب عليها مشرك ولو كتبها ، كان الحكم الحاري هو حكمه الشرعي فهي
دار شرك ولو كانت الرعية فيها موحدين أقام فيها جهلاً أو تديماً أو قه
وار كانوا يظلمون الاسلام ، أمور ، لا يمسون عنها أو كانوا معدومين في
المقام فيها ، لا قهر بأن يدخلها عليهم قهراً ، ويشتمل ، ونهم يحوز لهم الاقامة
فيها كما كانوا قبل ما داموا يتوصلون الى دينهم ولو سرّاً والرجوع اليها بعد
الخروج منها ما لم ينزعوا اسقيطانهم منها ، وأما غيرهم فلا يجوز له اتحادها
وطباً ولو كانوا يتوصلون فيها الى دينهم حراً وذلك هو ما يتضمنه كلام الشيخ
احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنه ، ينزع عنه ، د قال رحمه الله وسأله
عن معنى دار الشرك قال : الموضع ، حورة ، واحد الذي ظهرت فيه أحكام
المشركين وسيرتهم الجواب في ذلك ان يحكموا فيها ، وعلى من كان فيها من
ساكن أو قاطن ما أحكام المشركين من السبي والغنيمة في حميم من وحدوا فيها
والذلك هي المسعود من السعر اليهم ومن سككها ومن نوحها أي وعن سكور
من يسكنها ونوحين من يوصم أو هو ، من سككها وتوطيها سبها ، قال
رحمه الله . وقد قالوا ذلك قهر لا سطر الله اليها يوم اقامة يعني قهر من مات
في دار الشرك ولذلك محاذر المسلمون السعر اليها والحوار بها أي بالامام
العدل يفتنهم كما د ر د رحمه الله قبل ذلك لئلا نحل البراءة منهم من رآهم فيها

وكتلا تجري عليهم أحكام المشركين من السي والغنيمة الا ان علم أنهم من
الموحدين فليبرأ منهم ، وقال رحمه الله فيما بين دار الموحدين ودار المشركين
مما لم يكن أو يصير في العياي والمفاور والقفر فلا يسى داراً إلا ان عمرت
وكان فيها السكان فان رأيت أحداً فيه حتى يتبين أمره ، وظاهر كلامه رحمه
الله أن ما بين قراهم دار شرك اذا جرى عليه حكمهم مثل ما بين البليدة والجزائر
وأظن أن ذلك عمر مراد له رحمه الله بل ينظر الى حال الساكن في ذلك ، وقد
قال في دار شرك حرت ولم تعمّر لا تجري عليها أحكام الدار وميرتها ، وقال
رحمه الله ومثل عن دار وحورة طهر فيها اقرار برسول الله ﷺ والتوجيه الى
القبلة والاذان والحج وقراءة القرآن وجميع أحكام الموحدين ولكن مع ذلك
ظهرت منهم حصة من حصال الشرك مثل ان قالوا : ان الله حسم أو صورة
أو وصفوه بالتحديد أو صفة من صفات الخلق وتحدوا ذلك ديانة يدعون اليها
ويأمرون بها ، الخواتب فيهم أنهم مشركون ودارهم دار شرك ، قال : ويحكمون
فيهم وعليهم بأحكام عبدة الأوثان من السي والغنيمة ، قال رحمه الله وحاراه
الله بالجنة وأناه : وأما الدار التي اختلط فيها الموحدون والمشركون فاعلم ان ينظر
فيها الى من يلى أمورهم والولاية عليهم فان كانت الاحكام والامور الى الموحدين
وكانوا هم القائمين بأمر الدار ومن كان فيها ، فالحكم فيهم حكم الموحدين
وان كان القائمون والولاية لأمورهم المشركين دون الموحدين فالحكم والسيرة
حكم المشركين ، ولكن تؤخر مقاتلتهم ومخالصتهم وأمورهم كلها حتى يتبين
لهم الموحدون ، قال : وان اختلطوا ولم يطلب الموحدون على المشركين ولا
المشركون على الموحدين فليكف عن حكمهم وأمورهم كلها من البيع والشراء
والمناكحة والمدافعة لهم حتى يتبين له من يعاملهم معهم وكذلك ان اختلطوا فيها
وظهرت أحكامهم وأمورهم فليكف عنهم أيضاً حتى يعرف من يعامله ومن لا يعامله
وأراد بالكف عن البيع والشراء ونحوهما الكف بما يفرق فيه بين المشرك
والموحد ، قال رحمه الله : والذي قدمنا ذكره أنه لا يجوز السفر الى دار الشرك

والدخول فيها فان دخلها على كره ، وأجلته الضرورة الى الدخول فيها والسكنة
 فيها فهو معدور مثل ان خاف على نفسه الموت أو سبوه وكان معهم فيها فقد
 رخصوا له أيضاً في السفر اليها لطلب ماله أو ما لا يستغنى عنه من طلب
 المكاسب وجميع ماله ، قل . ولكن لا يجوز له التسري والتوطين فيها
 ولتنكاح فيها على كل حال ، والذي مستدأ حرمه محذوف دل عليه قوله فان
 دخلها على كره الح تقديره انما هو اذا لم يكره أو تلحقه الضرورة وحذف همة
 الجاء بعد الحيم لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألماً وجواب ان محذوف تقديره
 حازله ، وقوله فقد رخصوا له أيضاً تعليل له أو هو الجواب وعلى هذا الوجه
 تكون لفظة أيضاً منظوراً فيها الى ما يفهم من لفظ الكره والضرورة من
 الجوار ، وروى عن الحسن البصري أنه يجوز توطين بلد المشركين ما تركوه
 ودينه لا يفتنونه عنه . وان قلت ما حكم الولاية ؟ قلت : اختلف في من علمته
 مقداداً لاحكام الامام من الموحدين وكان الامام عدلاً ، فقبل يتولى ما لم يظهر
 منه كبيرة كنزك الصلاة وكونه من المخالفين ، وقيل لا يتولى حتى يعلم منه
 موجب الولاية كغيره ، أما ان ظهر الاسلام والعدل في بلدة وكانا عالين
 فيها ولم يكن فيها قائم بهم أو كان قائم بهم غير الامام العدل وكان عادلاً فلا يتولى
 أحد منهم حتى يظهر موجب ولايته ولا تذكر المغاربة غير هذا ، وقيل يتولى
 حتى يظهر موجب براءة وان قائمهم حار لكن احكامهم عدل فلا يتولى أحد
 إلا ان ظهر موجب ، وقيل يتولى حتى يظهر موجب براءة بناء على أن الدار
 تسم للاحكام إلا أنه لا يبرأ من أحد بكونه تحتها بل بموجب براءة اذا ظهر ان
 كانت دار توحيد أو عذر في القعود تحت المشركين أو ظن أن له عذراً ، وما
 تقدم من الاقوال بالولاية بظهور الاسلام والعدل من غير وجود الامام أو
 وجوده انما هو اذا لم ينهم أحد شرك أو نفاق ولم يضاه دينه دين الحق
 فيلبس وإلا فلا ولاية لأحد فيها حتى يعلم أنه ليس كذلك ، وقيل انما تترك
 ولاية المتهم والمصاهي فقط ، وقيل ما دام أهل العدل بقدرهم ان يظهر وا

دينهم في الدار فالدار دار عدل ولو غلب عليها أهل الضلال مشركين ،
 منافقين ، ينجس سيطانها ومن اظهار الدين أمر ذلك الحق ونهيه ،
 يقره ، على أمره ونهيه فليست دار عدل فلا تستوطن لا إن كانت دار
 توحيد ، وقيل هي دار عدل وكفر دار احتلاط يجوز توطينها ما وجد الإنسان
 إقامة دينه مكتنفاً وإن لم يجد إلا أن يظهر دين الصلار أو تصويبه ولا يقيد له
 وهي دار كفر صادق إن كان المالك منافقاً ودار كفر شرك إن كان مشركاً ، ولا
 يجوز حينئذ توطينها ولو كان المالك كافراً غير مشرك إذا كان من يسكن فيها
 لا يجد أن يقيم دينه كتباً فإن كان يجد إقامة بلا شيئاً يعطيهم المسامحة من يخالف
 الحق ، يجد إقامة سائر الدين كتباً ، له إعطوه ، يعتقد خلافه إن كانت دار
 توحيد فيوطنها لا إن كانت دار شرك ولا يقال دار كفر ما عرف بها أهل
 عدل كنتمو دينهم بل دار عدل وكفر ، والله أعلم

كلمة للناشر

الحمد لله كثيراً ، والصلاة والسلام على المُرسل بشيراً ، نذيراً ، سيد محمد
 المصطفى بحير شريعة ، الهادي إلى أقوم طريقه ، وعلى آله وصحبه الذين يبعثون
 عنه إلى جميع الأمم أكل وأشرف وأزكى مديته ، وبعد فقد من الله الكريم
 بانه طبع كتاب شامل الأصل ، الفرع لقطب الأئمة محمّد الأئمة شيخنا عماد
 محمد بن يوسف الطيفيش رحمه الله وأثنائه على العبد ، الذي هو من أحسن
 المؤلفات طريقه ، وأمدعها أسعياً حامداً ، ولأقوال الأئمة المشهورين بالاجتهاد
 شاملاً لتحقيقاً وتدقيقاً يافي المطالع أقوال أقطاب العبد عهد الصحابة بن
 مديته لا مشقة وبرى آراءه دانية القطوف وقد حليها بصفتين من حظ
 المؤلف جميل الأمل والأخيرة بالموثوقين ليكون تذكيراً له رحمه الله نسأل
 الله المتوبه ، حتى والإعانة على خدمة العلم والدين
 أبو اسحاق

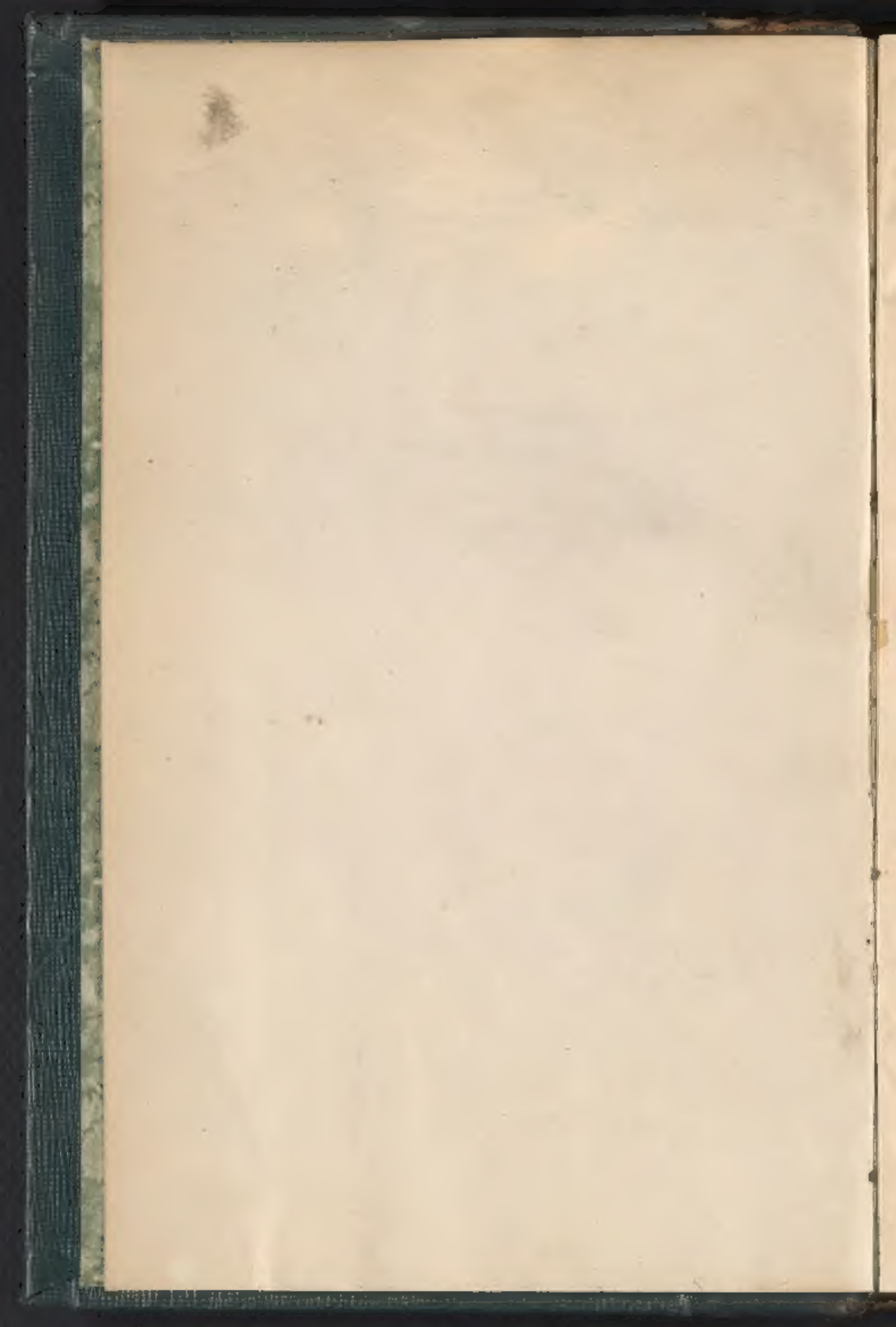
فهرس

سنة

- ٢ الكتاب الرابع في الصلاة
 ٢ الباب الأول في عددها وعلى م فرضت
 ٥ فصل في صلاة السفر
 ٨ الباب الثاني في الأذان والاقامة
 ١٥ ٣ الثالث في الأوقات
 ١٨ فصل في مبدأ أوقات الصلوات وما في ذلك من الاختلاف
 ٢٦ ٣ في صلاة الظهر وغيرها من الصلوات الخمس
 ٢٨ ٣ في الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة
 ٣١ الباب الرابع في الاستقبال
 ٣٤ فصل في حدود القبلة وفيه ٣ أبحاث حليلة
 ٤١ الباب الخامس في موضع الصلاة
 ٤٨ ٣ السادس في لباس الصلاة
 ٥٧ ٣ السابع في التوجيه والاحرام وفيه أبحاث قيمة فيما يعمله أرباب
 المذهب من رفع اليدين وغيره
 ٧٠ ٣ الثامن في القراءة في الصلاة وما ورد في ذلك
 ٧٩ ٣ التاسع في الركوع والرفع منه وكيفيته
 ٩٢ ٣ العاشر في السجود وما ورد فيه من الدعاء
 ١٠٢ ٣ الحادي عشر في التحيات والتسليم
 ١٢٠ فصل في السلام وكيفيته وحكم من سلم قبل الإمام
 ١٢٦ الباب الثاني عشر في السهو وأسبابه والخلاف في ذلك
 ١٤٢ ٣ الثالث عشر في الدعاء خلف الصلاة وغيرها وما روي في ذلك

سجدة

- ١٥٦ الباب الرابع عشر من القنوت في الصلاة وفيه ابحاث مفيدة
- ١٦٤ ٥ الخامس عشر في سجدة التلاوة
- ١٧١ ٥ السادس عشر في قطع الصلاة وتركها
- ١٨٦ ٥ فصل فيمن دخل الصلاة كما لا يجوز
- ١٨٩ ٥ الباب السابع عشر في حكم تارك الصلاة وصلاة غير المطمئن
- ١٩٣ فصل في صلاة الماشي والراكب
- ١٩٨ ٥ في صلاة أهل السفينة
- ٢٠٠ ٥ صلاة المريض
- ٢٠٦ الباب الثامن عشر في صلاة المرأة والنخس المشكل
- ٢٠٩ ٥ التاسع عشر في صلاة الجماعة
- ٢٢١ فصل في امامة غير البالغ والاعراي والقاعد والمقصود
- ٢٣١ ٥ فيمن نسي صلاة وتذكرها وتعدد الجماعة في مسجد
- ٢٣٥ ٥ في صلاة النساء مع الجماعة
- ٢٣٦ ٥ في صلاة غير البالغ في الصف ومخنوع وغير طاهر وما ينقص
- صلاة المأموم وتسوية الصفوف
- ٢٤١ ٥ في الانصات للامام
- ٢٤٤ ٥ من تعد سبق الامام
- ٢٤٥ ٥ في تنبيه الامام
- ٢٤٨ ٥ فيمن صلى الفرض فوجد جماعة تصلي
- ٢٥٥ ٥ في صلاة المسافر خلف المقيم
- ٢٥٨ ٥ ان صلى الامام بمجئبة ونجس أو بلا وضوء
- ٢٥٩ الباب التم عشرين في القصر واتخاذ الوطن وما ينتحق بذلك



DATE DUE

KBL

A775

S5

1929

v.2

أطفيش ، محمد بن يوسف
شامل الأصل والفرع

KBL

A775

S5

1929

v.2



